المركز القومى للترجمة

المشروع القومى للترجمة

الإمبراطورية المصرية فى عهد إسماعيل والتدخل الأنجلو/ فرنسى (١٨٦٣ - ١٨٧٩)

1445





تأليف: محمد صبرى السوربونى

ترجمة: ناجى رمضان عطية

مراجعة وتقديم: أحمد زكريا الشلق

الجزء الثانى

لقد كان السربوتى مؤمنًا بعظمة مصر وبقدرتها على وضع إمبراطورية تمتد فى قلب القارة الإفريقية لتنشر فى ربوعها الحضارة والسلام. وقد نجحت فى ذلك بالفعل، ولكن التدخل الأنجلو/ فرنسى حاصر هذه الإمبراطورية، وأضعف مصر ذاتها، وقد انعكست آثاره على ممتلكاتها وإمبراطوريتها الإفريقية.

وفى هذا العمل راح المؤلف يدرس بعمق أوضاع مصر والضغوط الأجنبية عليها والأزمات المالية التى أرهقتها، قبل دراسته لتوسعها فى أفريقيا فى عهد إسماعيل؛ لاعتقاده بأنه لن يتسنى لنا أن نتفهم أوضاع الإمبراطورية، ما لم نتفهم ما الذى يدور فى رأسها وهو القاهرة.

لوحة الغلاف: الخديوى إسماعيل (مقتنيات قصر عابدين)
تصميم الغلاف: عبدالحكيم صالح

الإمبراطورية المصرية فى عهد إسماعيل
والتدخل الأنجلو / فرنسى
(١٨٦٣ – ١٨٧٩)
الجزء الثانى

المركز القومى للترجمة

إشراف: جابر عصفور

- العدد: 1445
- الإمبراطورية المصرية فى عهد إسماعيل والتدخل الأنجلو فرنسى (١٨٦٣ - ١٨٧٩) جـ ٢
- محمد صبرى السوربونى
- ناجى رمضان عطية
- أحمد زكريا الشلق
- الطبعة الأولى 2010

هذه ترجمة كتاب:

L'Empire Égyptien
Sous Ismail
et
L'Ingérence Anglo - Française
(1863 - 1879)
De: Mohamed Sabry

شارع الجبلاية بالأوبرا - الجزيرة - القاهرة. ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤ - ٢٧٣٥٤٥٢٦ فاكس: ٢٧٣٥٤٥٥٤
El Gabalaya St. Opera House, El Gezira, Cairo.
E-mail: egyptcouncil@yahoo.com Tel: 27354524-2735426 Fax: 27354554

الإمبراطورية المصرية فى عهد إسماعيل والتدخل الأنجلو فرنسى (١٨٦٣ - ١٨٧٩)
الجزء الثانى

تأليـــــــف: محمد صبرى السوربونى
ترجمـــــة: ناجى رمضان عطيـــة
مراجعة وتقديم: أحمـد زكريا الشلــق



2010

بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية

السوربوني، محمد صبرى.
الإمبراطورية المصرية فى عهد إسماعيل والتدخل الأنجلو فرنسى (١٨٦٣ - ١٨٧٩) ج٢، تأليف: محمد صبرى السوربونى؛ ترجمة: ناجى رمضان عطية؛ مراجعة وتقديم: أحمد زكريا الشلق.
ط١ - القاهرة. المركز القومى للترجمة، ٢٠١٠.
٣١٦ ص ، ٢٤ سم
١- مصر - تاريخ - العصر الحديث - عصر إسماعيل (١٨٦٣ - ١٨٧٩م)
(أ)عطية، ناجى رمضان (مترجم)
(ب) الشلق، أحمد زكريا (مراجع ومقدم)
(ج) العنوان ٩٦٢,٠٣٤

رقم الإيداع: ٢٠٠٩/٩٦٨١
الترقيم الدولى: 5 - 210 - 479 - 477 -978
طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

المحتوى

الفصل التاسع: المقدمة 7
الفصل العاشر: مصر وإنجلترا في البحر الأحمر 23
الفصل الحادى عشر: الإدارة المصرية فى أفريقيا الشرقية 61
الفصل الثانى عشر: الإدارة المصرية فى السودان (١٨٢١- ١٨٧٧) 99
الفصل الثالث عشر: صمويل بيكر فى وسط أفريقيا (١٨٦٩ - ١٨٧٣) 119
الفصل الرابع عشر: حرب الحبشة (١٨٧٥- ١٨٧٦) 143
الفصل الخامس عشر: جوردون فى وسط أفريقيا (١٨٧٤ - ١٨٧٦) 167
الفصل السادس عشر: جوردون فى السودان (١٨٧٧ - ١٨٧٩) 213
الببليوجرافيا: 289
هوامش المؤلف: 301
آراء النقاد والعلماء: 303

الفصل التاسع

المقـــدمــــة

١- أوروبا والتَّوَسُّع المصرى.

٢- الأسباب العامة لسياسة مصر فى أفريقيا.

المقدمة

أولاً: أوروبا والتوسع المصرى:

حظيتْ مصر – فى القرن التاسع عشر – بحاكمين عظيمين، أو بالأحرى: اثنين من بناة الإمبراطورية هما: محمد على وإسماعيل.

لقد ضَمّت إمبراطورية محمد على: مصر والسودان، وشبه الجزيرة العربية، وفلسطين وبلاد الشام، وكريت، وجزءًا من آسيا الصغرى، أى أنها امتدت فى قارتى آسيا وأفريقيا. ولكن عندما أراد محمد على أن يسبق أوروبا – خصوصًا إنجلترا – فى تقسيم الإمبراطورية العثمانية، فإنه أثار – بذلك – مخاوف الدول الرئيسية فى أوروبا فتحالفت كلها ضده وانتصرت عليه.

ولم تكن أوروبا لتقبَل بأن يسبقها والى مصر فى تصفية ميراث الدولة العثمانية ولا أن يُشاركها فيه، ولا بانضمام مصر الفتيَّة إلى مجموعة الدول المتحضرة. وحتى الحماية التى أسبَغها محمد على – فى جميع أرجاء إمبراطوريته – على المسيحيين ومصالح المسيحية لم تُجدِه نفعًا ولم تَجتَث جذور الكراهية العميقة التى كانت تُكنّها أوروبا – فى ذلك الوقت – ضد إنشاء دولة مُسلمة أو مجرد إنشاء دولة أفريقية أو آسيوية جديدة.

وكانت مصر هى البلد المهيّأ تماما لكى يكون مركز تجديد شباب الشرق وبعث قوته مُجدَدًا. إذن، فقد كان يجب على أوروبا أن تَئدَ انطلاقة مصر الوليدة لكى لا تجد [أوروبا] أبواب آسيا والقارة الأفريقية مُغلقة فى وجه نشاطها الاستعماري(١).

وبعد تقطيع أوصال الإمبراطورية المصرية – فى سنة ١٨٤١ – اقتنع البعض بأن مصر قد انحرفت عن تَوَجُّهها الطبيعى عندما تَوَسَّعَت فى آسيا: فإبراهيم باشا نفسه كان يقول إن العَظَمة الحقيقية لمصر وتطورها الحقيقى

موجودان في السودان. وتَبَنَّى نوبار باشا هذه الفكرة ونَصَح إسماعيل بألاَّ يَتَوَسَّع أبدًا في اتجاه بلاد الشام، وبأن تُركِّز مصر جهودها لأداء دورها الحضاري العظيم في أفريقيا.

وكان ذكاءُ إسماعيل قادرًا على استيعاب الأفكار العظيمة: فتَبَنَّى- بدوره - فكرة والده - رجل الدولة العظيم - وجعلها محور سياسته. وفي عهده، مَدَّت مصر سيطرتها على:

١- كل الساحل الأفريقي الذي يقع على البحر الأحمر.

٢- وكل ساحل بلاد الصومال الذي يقع على المحيط الهندي (حتى"رأس حافون" و"كيسمايو"، في مواجهة جزيرة زنزبار).

٣- واحتلت بلاد "هَرَّر"، وهي"المنطقة الخلفية" (Hinterland) لمينائي "زَيْلع" و"بربرة" (الواقعان على خليج عدن).

٤- وقامت مصر بضم منطقة "دارفور" الشاسعة إلى السودان نفسه.

وبذلك أصبحت حدود الممتلكات المصرية جنوبًا تصل حتى "منطقة البحيرات العُظمى" في "أُوغندا" و"أُونيورو" و"خط الاستواء"، أي "وادي النيل" بأكمله.

ولكن أوروبا كانت تُهَيْمن على أقدار الشرق، ولم تتَخل - أبدًا - عن الخطة التي وَضَعتها منذ عهد محمد علي وهي: يجب ألاَّ تسبق مصر أوروبا، ويجب ألاَّ تُشاركها لا في أفريقيا ولا في الشرق. ولذلك، شَنَّت أوروبا صراعًا مأساويًا ضد مصر. ومَرَّ هذا الصراع بثلاث مراحل رئيسية:

- **المرحلة الأولى (١٨٤١- ١٨٧٠)**: مَنَعَت دول أوروبا - ما عدا إنجلترا - مصر فعليًا (de facto) من تدعيم استقلالها. وفي تلك الفترة، كانت فرنسا هي أكثر دول أوروبا نفوذًا في مصر بفضل "نظام الامتيازات الأجنبية"، و"شركة برزخ السويس".

- **المرحلة الثانية (١٨٧٠– ١٨٨١)**: تم افتتاح قناة السويس، وأثار تكوين إمبراطورية إسماعيل ذروة أطماع إنجلترا: فتخلت عن لا مُبالتها الظاهرية، واعتمدت على رجال المال لكى يَرْهَنوا مصر رَهْنًا شاملاً لحساب سياسة "الحكم المشترك" التى تستفيد منها إنجلترا وفرنسا.
- **المرحلة الثالثة (١٨٨٢–١٨٨٨)**: استفادت إنجلترا من الثورتَيْن اللتَيْن أثارتهما – أو اللتيْن شجَّعت عليهما – فى مصر والسودان لكى تحتل مصر أولاً، ثم تُجبرها – والسكين على رقبتها – على الانسحاب من الولايات التى تتكوَّن منها إمبراطوريتها؛ وفى نهاية الأمر، قامت إنجلترا باحتلال هذه الولايات التى كانت فى مِلْكية مصر لأنها أراض بلا مالك، حسب قانون الغزو.

وهناك بعض الدبلوماسيين الإنجليز الذين وَجَّهوا اللوم للسياسة الإنجليزية لأنها ظلَّت غير فعَّالة – فى أفريقيا – حتى سنة ١٨٧٥، ومنهم "سكوت كيلتى" (Scott Keltie) مؤلف كتاب "Partage de l' Afrique" . ولم يتردد هؤلاء الناقدون فى وَصْف كل الساسة الإنجليز (ما عدا بعض الاستثناءات) بأنهم كانوا فى تلك الفترة متوسطى القدرات، وبلا نظرة شمولية، وقصيرى النظر (short sighted). ولكن هذا الحكم يبدو لنا ظالم وبلا سند: فسياسة إنجلترا كانت تُفضِّل العمل بنظرية "المراحل" فيما يتعلَّق بتقسيم أفريقيا والإمبراطورية العثمانية.

إن نشاط السياسة الإنجليزية يبدو سلبيًا فى الظاهر فقط، ولكنه كان مثمرًا للغاية: ففى النصف الأول من القرن التاسع عشر، كان هذا النشاط يتركز فى صَرْف أنظار فرنسا وروسيا ومصر– على التوالى – عن أية فكرة للهيْمنة سواء فى الشرق أو فى الغرب. وفى الوقت نفسه، كان النشاط السياسى الإنجليزى يُدَبِّر – بدراية وعن عِلْم – للاستيلاء على أكبر نصيب من تركة "الرجل المريض".

ولكن فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر، لم تستطع إنجلترا منع فرنسا من زيادة نفوذها فى شمال أفريقيا؛ فقد استطاعت فرنسا احتلال الجزائر

(منذ سنة ١٨٣١)، كما سعت للسيطرة على مصر والبحر الأحمر (بواسطة قناة السويس والتَدَخُل المستمر فى شئون مصر الداخلية). ولم تستطع إنجلترا – كذلك – منع مصر من بسط سيادتها على البحر الأحمر ووسط أفريقيا؛ فتدخلت إنجلترا – بحسم – واستولت على وادى النيل بأكمله مستخدمة المستكشفين والمبشرين الإنجليز ومجموعة من الإجراءات الجريئة. وهكذا، فعندما بدأ اندفاع الهجمة الاستعمارية الأوروبية على أفريقيا (منذ سنة ١٨٨٥)، كانت إنجلترا موجودة بالفعل هناك – قبل أيَّة قوة أوروبية أُخرى – وكانت آخذة فى تنفيذ خطتها التى فَكَّرت فيها مُسَبَّقًا منذ زمن طويل.

ثانيًا: الأسباب العامة لسياسة مصر فى أفريقيا:

إن فكرة تكوين دولة عُظمى لم تَمُت بموت محمد على بل ظلت حيَّة بعد وفاته. وكانت أوروبا قد فَرَضَت على مصر وضع التَبَعيَّة للسيادة العثمانية بعدما كانت مصر قد تَحَرَّرت منها روحيًا. ولذلك أُجبرت مصر على التفاهم المباشر مع تركيا لتوطيد استقلالها الفعلي، ولكى تَتَوَسَّع – ليس فى آسيا – ولكن فى أفريقيا حيث لن تصطدم بمصالح السلطان ولا بمصالح أوروبا.

ومثلما أراد محمد على، فإن إسماعيل كان يريد التحرر التام من نير تركيا. ولكنه كان يعرف مدى شراسة معارضة أوروبا لهذه الفكرة؛ فحاول أن يحصل بقوة المال على ما لم يستطع جده الحصول عليه بقوة السلاح، أى أنه أراد تنفيذ غرضه باتباع السياسة التى اتبعها محمد على بعد سنة ١٨٤١. وخلال زيارات إسماعيل للأستانة، دفع ملايين الجنيهات "لشراء" – أو بالأحرى "رشوة" – السلطان نفسه ووزرائه، وكبار أعيان وجرائد الدولة العثمانية.

وبفضل المهارة الدبلوماسية لوزيره نوبار باشا، حصل إسماعيل من "الباب العالى" على ثلاثة فرمانات متتالية (فى ١٨٦٦ و١٨٦٧ و١٨٧٣). وكان الفرمان الأخير بمثابة "ميثاق" سياسى جديد لمصر: ففرمان سنة ١٨٧٣ جعل وراثة العرش من الأب إلى الابن مباشرة، ومنح الوالى لقب" خديوى"، ووَسَّع مَن سلطاته فى

مجال الجيش (الذى كان عدده محدودًا بُناءً على معاهدة سنة ١٨٤١)، وسمح له بالحصول على قروض، وعقد معاهدات تجارية مع الدول الأوروبية.

واشترى إسماعيل نقدًا – وبثمن غال – جميع الامتيازات التى تكاد ترفعه إلى مصاف الملك، ولكنه لم يكن من ذلك النوع الذى يستطيع إعلان نفسه ملكًا مستقلاً تمامًا ويقطع آخر علاقة تربطه بتركيا.

ومن جهة أخرى، وعلى الرغم من الفرمانات الجديدة التى تعدل من الوضع الذى فرضته معاهدة لندن على مصر، فإن مصر لم تكن قادرة على تحرير نفسها من قيود هذه المعاهدة: فكان التوسع فى أفريقيا هو الذى يُتيح لها اكتشاف العظمة والحرية من خلال هذا المنظور الذى يسمح لها بأن تستعيد حسَّها القومي، وأن تطور بعض قُدراتها النائمة.

وبالاتجاه نحو أعالى النيل، فإن مصر قد أرادت التحرر – أيضًا – من الضغط الأجنبى (الأوروبى) الواقع عليها، وأن تحمى استقلالها الذى تهدده الأخطار التى تَهُب من أوروبا بلا انقطاع ومن كل نوع. ولسوء الحظ، فإن الخديوي– فى الداخل – قد ترك أوروبا تُضعف استقلال بلاده وتنتقص منه مع أنه هو "مفتاح عقد" إمبراطوريته؛ أما فى الخارج، فقد استمر الخديوى فى توسيع حدود مصر.

لقد دخلت أُوروبا إلى القارة السوداء من بوابة مصر، على وجه التحديد، ومن المناسب هنا أن نُذَكِّر بأن فرنسا وإنجلترا وإيطاليا – حتى سنة ١٨١٥ – لم يكنَّ قد فكرن بعد فى السيطرة المباشرة على البحر الأحمر أو على أفريقيا من الداخل: ففى بداية القرن التاسع عشر، كانت ممتلكات أُوروبا فى أفريقيا عبارة عن "وكالات تجارية" ومدن ومحطات تقع كلها على سواحلها. وبين سنتى ١٨١٥ و١٨٧٥، كان غزو فرنسا للجزائر هو أهم غزو أُوروبى لأفريقيا.

لكن ظهرت عوامل جديدة دَعَت أُوروبا لاقتسام أفريقيا:

١- زيادة سيطرة مصر على أفريقيا (احتلت مصر السودان سنة ١٨٢١، وضَمَّت إليها: دارفور وهَرَر وسواحل الصومال ومناطق أعالى النيل).

٢- افتتاح قناة السويس.

٣- وفرة المعلومات والمعارف الجديدة (التى أتت بها مجموعة ممتازة من المستكشفين الأوروبيين) عن قلب أفريقيا، خصوصًا بعثة ستانلى الاستكشافية – سنة١٨٧٦ – فى مناطق أعالى النيل وأعالى الكونغو.

إن بناء إمبراطورية مصرية مُتصلة تمتد من البحر المتوسط – شمالاً – حتى منطقة البحيرات العظمى – جنوبًا – كان يُلَبِّى الضرورات الحيوية لسياسة مصر: فمحمد على أراد الاستفادة من تقسيم الإمبراطورية العثمانية لصالحه، كما أراد تجنيب مصر مصير هذه الإمبراطورية المحتوم؛ ولكن إسماعيل مدَّ حدود مصر حتى "خط الاستواء" معتقدًا – بشكل ما – أن هذا التوسُّع سيُعطى لاستقلاله ملاذًا أخيرًا، ولن يستطيع أحد الوصول إليه فى قلب أفريقيا. ويعتقد البعض – عن حق – بأن إسماعيل كان سيبدو على صواب أكثر لو كان قد جَعَلَ مدينة الخرطوم هى عاصمة إمبراطوريته.

إن فكرة خروج مصر عن حدودها الضَيِّقَة التى حدَّدَها لها استقلالها الفعلى (de Facto) كانت فكرة ممتازة فى حد ذاتها. ولكن إسماعيل أخْطأ لأنه – فى الوقت نفسه – أدخل النفوذ الأوروبى إلى أفريقيا عندما عَيَّن بيكرو جوردون حكاما على أواسط أفريقيا (١٨٧٠ – ١٨٧٩).

ومن الأسباب المتعددة التى دَفَعَت مصر لتكوين إمبراطوريتها الأفريقية سنجد:

١- **أسباب تاريخية:** فَرَضت مصر القديمة سيطرتها على وادى النيل بأكمله، وحتى أثيوبيا كانت من ضمن ممتلكاتها. ولدينا آثار فى طيبة[١] تُثبت أن الفرعون تحوتمس الثالث[٢] من الأسرة الرابعة[٣] تَوَغَّل فى أفريقيا – حتى وصل إلى منطقة البحيرات العظمى، واحتل مواقع استراتيجية على طول مجرى النيل.

٢- **أسباب اقتصادية وسياسية:** قال هيرودوت إن "مصر هبة النيل". وفى الواقع، فإن النيل يُعتَبَر وحدة جغرافية واقتصادية وسياسية بالنسبة لمصر ولإمبراطوريتها.

وللنيل رافدَان أساسيَان: "النيل الأبيض" و"النيل الأزرق". وينبُع "النيل الأبيض" من بحيرة "فيكتوريا نيانزا" ويُطلق عليه هناك "نيل فيكتوريا". وهذه البحيرة هى أكبر بحيرة فى أفريقيا: فمساحتها تبلُغ ٨٣٣٠٠ كيلو متر مُربع وتعادل

---

[١] "**طيبة**": هى مدينة "الأقصر" الحالية فى محافظة قنا. واسمها مُشتق من اللغة المصرية: "تا-ايت" (أي: "أرض الحَرَم" أو "الأرض الطاهرة"). أطلقت عليها أيضا عدة أسماء منها: "واست" و"نويت" (أى "المدينة"). كانت عاصمة الإمبراطورية المصرية فى عصرها الذهبى (الدولة الحديثة) بدءًا من الأسرة ١٨ (حوالى سنة١٦٠٠ ق.م) **[المترجم]**.

[٢] هذه المعلومة خطأ لأن "تحوتمس الثالث" هو أحد ملوك الأسرة ١٨ (فى الدولة الحديثة). واسمه باللغة المصرية يعنى "(الإله) تحوت يلد". وهو ابن الفرعون "تحوتمس الثاني" ووالد الفرعون "إمنحتب الثاني". عاش من سنة١٥٠٤ حتى سنة١٤٥٠ ق.م تقريبًا. حكم بعد وفاة الملكة حتشبسوت (١٤٨٣ق.م. تقريباً) وهو أحد كبار بناة الإمبراطورية المصرية التى بلغت فى عهده أقصى اتساعها وذروة مجدها، قاد ١٨ حملة حربية فى آسيا ووصل حتى نهر الفرات. يطلق البعض عليه لقب "نابليون الشرق" ولدينا تحفظ على هذا اللقب**[المترجم]**.

[٣] "**الأسرة الرابعة**": كانت هذه الأسرة فى الدولة القديمة (من الأسرة الثالثة حتى الأسرة السادسة) أى من حوالى سنة٢٧٢٠ ق.م. حتى سنة ٢٣٠٠ ق.م. كانت عاصمتها "من نفر" (ممفيس" أو "منف".) وهى "ميت رهينة" حاليًا، وكانت جَبَانتها فى "سقَارة (محافظة الجيزة). واشتهر ملوك هذه الأسرة ببناء الأهرامات (منهم: سنفرو وخوفو وخفرع ومنكاو رع) **[المترجم]**.

مساحتها مساحة سكوتلاندا. أما "النيل الأزرق" فينبع من مرتفعات الحبشة حيث توجد بحيرة تَتجمَّع فيها المياة وتقع على ارتفاع ١٧٩٦ مترًا فوق سطح البحر وتُغطِّي مساحة قدرها ١١٦٠ميلاً مربعًا[٤]. ويلتقي النيلان عند الخرطوم ويكوِّنان نهرًا واحدًا.

ومياه "النيل الأزرق" تكون صافية – إلى حد ما – ولكنها– أثناء فصل الفيضان (من بداية يونيو حتى نهاية اكتوبر) تَتَحَوَّل إلى اللون البُنِّي المائل للاحمرار نتيجةً للطمي الذي تحمله. وهكذا نجد أن" النيل الأبيض" يُغَذِّي مصر ويضمن حياتها بفضل كمية المياه والمواد النباتية والمعدنية التي يحملها إليها؛ أمَّا "النيل الأزرق" – وحتى نهر"السوباط" – فهما يخصبان مصر بفضل الطمي الناتج عن نَحْت الأراضي البركانية المكونة لهضبة أثيوبيا.

وبما أن مصر بلد زراعي في المقام الأول، ويعتمد الرَّي فيها على النهر وليس على الأمطار، فقد كان لزامًا عليها أن تهتم بأمنها وتَسْهَر عليه وذلك: بأن تُؤكِّد سيطرتها على منطقة أعالي النيل، وتُسَيْطر مباشرة – أو بشكل غير مباشر – على كل البلاد التي تقع في حوض نهر النيل. ولو استطاعت أيَّة دولة أوروبية إنشاء سدود على بحيرة"تانا" أو على بحيرتي "فيكتوريا – نيانزا" و"ألبرت – نيانزا"، أو مارَست أية سيطرة ما على "النيل الأبيض" أو "النيل الأزرق"، فسيكون بمقدورها إخضاع مصر لإرادتها.

ويَعْتَبِر السير سيلفيا وايت أن" الوحدة الكاملة لحوض نهر النيل يجب أن تكون أساس سياسة مصر القومية؛ لأن الطبيعة وعِبْرَة التاريخ تفرضان تلك الوحدة عليها[٢]".

---

[٤] المؤلف يقصد بحيرة "تانا" (أو "تسانا") التي تقع على ارتفاع ١٨٢٩ مترًا فوق سطح البحر، واسمها – في اللغة الأميرية – يعني: "المَصَب" أو "الفوْهَة" [المترجم].

لكن هذا المؤلف يقول: "بما أن مصر كانت خاضعة دائمًا – أو تحت إدارة – القُوَّة التى تُسَيْطر على البحار، لذلك يجب على هذه القوة – أى إنجلترا تحديدًا – أن تجعل سياستها هى نفس سياسة مصر، وتُسَيْطر على وادى النيل بأكمله، وتمنع أية دولة أوروبية أُخرى من الوصول إلى منطقة أعالى النيل".

ومن الواضح أن هذا الكاتب يَتَعَمَّد نسيان حِقْبَة التاريخ الفرعونى الطويلة والمجيدة، ولكن مصر لا تنسى تقاليدها التى عاشت آلاف السنين. ويرجع الفضل لإسماعيل فى توحيد حوض نهر النيل، أساس وركيزة السياسة القومية. ومن الطبيعى أن السيطرة على حوض نهر النيل تتطلب – بالضرورة – السيطرة على البحر الأحمر وعلى ساحل المحيط الهندى اللذين يُكَوِّنان حدود مصر الطبيعية فى شمال/ شرق أفريقيا.

٣- **أسباب سياسية/ دينية:** وبالإضافة إلى العوامل الاقتصادية التى تَدْفَع مصر فى اتجاه أفريقيا – أى فى اتجاه "المجال الحيوي" الذى فَرَضَتْه عليها الطبيعة ذاتها – هناك أيضًا عوامل سياسية/ دينية جَعَلَت من هذه السياسة ضرورة لمد نفوذ مصر الروحي/ الحضارى: ففى مصر تعيش أَقَلِّيَّة قبطية أرثوذكية خَلَقَت علاقة دينية مع الحبشة بخلاف العلاقة التجارية لأن مصر هى التى تقوم بتعيين بطريرك الحبشة. وأيضًا، فإن الأغلبية المصرية – وهى مُسلمة ومُستَعْرِبة – تربطها بأفريقيا.

وفى الواقع، فإن الديانات الوثنية والبربرية هى التى تسود القارة السوداء، وقد كان النفوذ العربي/ الإسلامى موجودًا بها قبل أن تُسَيطر أوروبا عليها، وقد نقل العرب المسلمون إلى أفريقيا حضارة راقية نشروها بين الزنوج هناك.

ومنذ أن غزا الرومان أفريقيا، بدأت القارة السوداء تجذب العرب. وفى بداية القرن الثامن الميلادي، اجتاح الغُزاة المسلمون مصر والمغرب وكل بلاد ساحل شمال أفريقيا. وبَثَّ الغزاة المسلمون – فى كل مكان دخلوه – حياة جديدة فى الزراعة والتجارة والآداب؛ وأنشأوا دولاً قوية، ومراكز حقيقية لنشر الثقافة فى القاهرة والقَيْرَوان وفاس.

وتَغلْغل المهاجرون العرب – ببطء – داخل أفريقيا فى كل المناطق التى كان الجَمَل – "سفينة الصحراء"– يستطيع العَيْش والتكاثر فيها؛ فاستقر البدو الرُحَّل العرب– القادمين من صعيد مصر أو من سواحل البحر الأحمر – في السودان، وفى منطقة نهر النيجر الأعلى. وأقاموا منشآت على الساحل الشرقى لأفريقيا في: ماجادوكسو (مقديشيو) وكلوة، وبرافا، وميلندي، وممباسا.

وانتشر الدين الإسلامى فى زنزبار، وفى جزء من الحبشة، وهَرَّر، وبلاد الصومال، وكُردُفان، ودارفور، ووادای، وكانم، وسكوتو، وباجيرمي، وفى دول أفريقية أُخرى.

وبدخول الجمل إلى أفريقيا، انتظمت طُرُق القوافل بين السودان وإقليم الصحراء، ومن فَزَّان والجزائر والمغرب إلى تمبوكتو، وحتى إلى الدول الواقعة على ضفاف"بحيرة تشاد" حيث غَرَسَت الثقافة العربية جُذُورها فى قلب "تيجريتيا" ذاتها[٥]. وهكذا راجَت تجارة العاج والعبيد فى القارة الأفريقية، التى طالما فضحتها أوروبا فى القرن التاسع عشر.

وقبل تقسيم مناطق النفوذ فى أفريقيا بين الدول الأوروبية بوقت قليل (سنة ١٨٨٠) كان النفوذ العربي/ الإسلامى قد انتشر – ببطء – فى أوغندا ومناطق أواسط أفريقيا بفضل الدعوة الدينية التى نَشَرَها التجار العرب وتَوَسُّع القوة المصرية الجديدة فى تلك المناطق. ولا يستطيع أحد إنكار مزايا دين يتصف بالسمو مثل دين محمد، ولا سُهولة ملائمته للاحتياجات الروحية والمادية لشعوب أفريقيا، لدرجة أن البعض لاحظ أن الإسلام قد نشر قَدْرًا من السماحة والبشاشة على القبائل الزنجية التى اعتنقته. وذكر المسيو بونفون ما يلي: "فى المناطق التى لم يدخليا

---

[٥] "تيجريتيا" ("Nigritia") هو الاسم الذى أطلقه الرومان على المنطقة الواقعة بين: الصحراء الكبرى ونهر النيل وغينيا الحالية. وهذا الاسم مُشتق من الكلمة اللاتينية "niger" (أى "أَسْوَد"). إذن، فنجريتيا تعني: "بلاد (أو أرض) السود" أو" السودان" [المترجم].

الدين الإسلامي، لاحظنا أن الأديان الوثنية تخضع دائما لممارسات بشعة: فمعتنقيها غالبًا ما يقتلون عدوهم المغلوب ويفترسون لحمه. أما المسلمون، فيكتفون باستعباد عدوهم المغلوب ويجعلونه يخدم احتياجاتهم وملذاتهم. ولكن المسيحيين يرفعون الإنسان ويُعيدون حريته المسلوبة إليه[٣].

ولكي تحكم أوروبا سيطرتها على أفريقيا، فإنها قد بَذَلت كل جهودها:

١- لتنصير كل الشعوب التي كانت ما تزال وثنية[٦].

٢- وتدمير النفوذ العربي الراسخ في مناطق شمال ووسط أفريقيا، بأية وسيلة حتى ولو اضطُرت لاستخدام السلاح[٧].

وكان على مصر المسلمة/ المستعربة ألاَّ تترك هذه المهمة الضرورية والشاقة: فاجتهدت للتقدم على غيرها، ولتُطَوِّر نفسها لكي تمد يد العون للعرب،

---

[٦] في عقد الستينات من القرن العشرين، أطلق الزعيم الكيني - جومو كينياتا - مقولته اللاذعة: "في الماضي، كانت الأرض بحوزتنا والإنجيل في يد الأوروبيين. أما الآن، فقد أصبح الإنجيل في يدنا والأرض بحوزتهم" **[المترجم]**.

[٧] ذكر الدكتور محمد صبري (السوربوني) ضمن مؤلفاته ما يلي: "فصول من المسألة الأفريقية: تقسيم إمبراطورية إسماعيل ١٨٧٩ - ١٩٠٤" (تحت الإعداد)، ويبدو أنه كان يريد استكمال الموضوع الذي بدأه في هذا الكتاب الذي نشره في سنة ١٩٣٤. كما ذكر الأستاذ أحمد حسين الطماوي - صديق المؤلف وكاتب سيرة حياته - أن السوربوني قد ترك مخطوطة - باللغة الفرنسية - عن "حضارة العرب في الكونغو ووسط أفريقيا" في حوالي ١٥٠٠ صفحة ولم تنشر.

(**راجع**: التقديم الذي كتبه أ.د. أحمد زكريا الشلق لكتاب: "نشأة الروح القومية المصرية"، المشروع القومي للترجمة (عدد ١٠٣٥)، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة ٢٠٠٦، ص٢١- ٢٩؛ **أيضاً**: **أحمد حسين الطماوي**، ببليوجرافيا أعمال صبري السوربوني، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة ٢٠٠٣، ص ٦٦).

وفي شهر فبراير ٢٠٠٧ استعلم كل من أ.د. أحمد زكريا الشلق وناجي رمضان عطية من السيدة منى محمد صبري (كريمة المؤلف) عن هذه المخطوطة، فنفت علمها بأن يكون والدها قد ترك هذا العمل في مكتبته بعد رحيله **[المترجم]**.

وتحافظ على حدودها الطبيعية (الممتدة من البحر المتوسط والبحر الأحمر حتى خط الاستواء) ضد أطماع أوروبا المتحفزة للغزو.

هوامش الفصل التاسع

(1) **M. Sabry**: "L' Empire Egyptien sous Mohamed Ali et la Question d' Orient (1811 - 1849)", Paris, 1930.

هذا الكتاب قمنا بترجمته وهو حاليًا تحت الطبع [المترجم].

(2) **Silva White**: "The expansion of Egypt." London, 1899.

(3) **Bonne Fond**: "L' Afrique Politique en 1900."

الفصل العاشر

مصر وإنجلترا فى البحر الأحمر

١- خطة الخديوي.

٢- امتداد السيطرة المصرية على سواحل أفريقيا الشرقية منذ سنة ١٨٦٦ وموقف إنجلترا.

٣- اتفاقية ٤ أغسطس سنة ١٨٧٧ الخاصة بتجارة العبيد. تعيين الكابتن مالكوم لضمان تنفيذ الاتفاقية على ضفتى البحر الأحمر.

٤- اتفاقية ٧ سبتمبر سنة ١٨٧٧ الخاصة بموافقة إنجلترا على تطبيق التشريعات المصرية على ساحل الصومال حتى" رأس حافون"[١]

---

[١] فى الفهرس، جاء هذا العنوان الجانبى مع إضافة جملة "ومغزى هذه الاتفاقية" [المترجم].

مصر وإنجلترا فى البحر الأحمر

أولاً: خطة الخديوي:

فى يوم ٢٧ يوليو سنة ١٨٦٨، كتب المسيو بوجاد – القنصل العمومى لفرنسا – تقريرًا عن مصر جاء فيه:" منذ سنة ١٨٤١، أصبح الاستقلال الذاتى لمصر وسيادتها جزءًا من القانون العام الأوروبي(١)". ولكن استقلال مصر وسيادتها كانا يتعرضان – باستمرار – للهجوم العنيف من هذه القوى نفسها التى أعطتها ضمانات الاستقلال والسيادة.

وعندما احتل محمد على السودان، فإنه قد أعاد لمصر الأراضى التى تمتلكها منذ أقدم العصور. ولم يحتل محمد على دارفور ولا "منطقة البحيرات العُظمى" فعليًا، لكن حفيده إسماعيل باشا استكمل هذه المهمة: فاحتل كل مناطق وادى النيل التى كانت تابعة لمصر منذ زمن طويل.

ومع أن محمد على أرسل ثلاث حملات – بين سنتى ١٨٣٩ و١٨٤١ – لاكتشاف منابع نهر النيل، إلاَّ أنها لم تتجاوز جزيرة" جونكر" – فى مواجهة "جوندوروكو" – ولكن الشعوب السودانية هناك كانت تنظر لوالى مصر على أنه الزعيم الأكبر لهذه المناطق الشاسعة.

وحتى قبل أن تفتح القوات المصرية دارفور بزمن طويل، فإن فرمان ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ قد عَهَدَ بإدارتها إلى محمد على، وكتب السلطان العثماني له قائلاً: "لقد قَرَّرتُ أن أعهد إليكم بحكم بلاد النوبة، ودار فور، وكردفان، وسنّار، وكل ملحقات هذه البلاد الواقعة خارج حدود مصر، على أن يكون هذا الحكم طُوال حياتك فقط ولا يكون وراثيًا".

وأراد إسماعيل استكمال تدعيم وتطوير إمبراطوريته منذ لحظة توليه عرش مصر، وكان يُدرك ضرورة اتخاذ الإجراءات التالية لتحقيق هذا الهدف المزْدَوَج:

أولاً: الإسراع باحتلال كل مناطق البحر الأحمر، وإرسال حملات استكشافية تتوغل داخل أفريقيا.

ثانياً: إنشاء جيش وأسطولين: أحدهما تجارى والآخر حربي.

ثالثاً: تنظيم الاتصالات بين مختلف المناطق البعيدة، وربطها بواسطة طُرُق سريعة نظرًا لضرورتها فى نشر السلام والرخاء فى السودان.

رابعاً: محاربة النخاسة (تجارة العبيد) التى كانت تُبيد السكان وتُسَبِّب الفقر للبلاد.

وهذه الخطة تُبَيِّن حُسْن إدراك الوالى ورؤيته الثاقبة للأمور، لكن وسائل تنفيذها لديه كانت أقل من طموحاته؛ ويرجع السبب في ذلك: إمَّا لتردده وإمَّا للضغوط الأجنبية عليه. وسندرس – فى الفقرات التالية – هذه الخطة من منظور علاقتها بالبحر الأحمر. فأولاً، وقبل كل شيء، سنجد أن إسماعيل كان يبذل كل ما فى وسعه لكي:

١- يجعل "شركة برزخ السويس" تخضع للقانون العام المصري، ويُوَطِّد سيادته على المنطقة الواقعة بين السويس والبحر المتوسط.

٢- وفى الوقت نفسه، كان يبذل قصارى جهده ليضمن لنفسه ملكية الساحل الأفريقى على البحر الأحمر.

ولتحقيق ذلك، كرس عنايته لإصلاح شأن الجيش والبحرية: وبناء على طلبه، أرْسَلَت الحكومة الفرنسية (سنة ١٨٦٤) مجموعة من الضباط – برئاسة الكولونيل ميرشير (Mircher) لتنظيم المدارس العسكرية التى يَتَخَرَّج منها أفضل الضباط المصريين، وحَصُل ١٥ ضابطاً منهم على بعثة دراسية فى فرنسا. وعند عودتهم، أنشأوا "هيئة أركان حرب" الجيش المصرى فى سنة ١٨٦٧.

وأثبت الجيش المصرى جدارته في ميادين القتال فى مختلف الحروب التى خاضها إلى جانب الباب العالي. وعندما نَشَبَت الأزمة بين مصر وتركيا (سنة ١٨٦٩)، وعندما هدَّدَت تركيا خديوى مصر، كان الخديوى مستعدًا لمحاربتها، لكن الدول الأوروبية تدخلت وأجبرته على الامتثال للسلطان.

وفى العدد الصادر يوم ٢٩ يناير سنة ١٨٧٠، تناولت صحيفة " LeProgrés Egyptien" موقف دول أوروبا في هذه الأزمة، فذكرت:

"لقد أُجْبِرَت دول أوروبا مصر على الخضوع لتركيا. ولكن هذا الخلاف كانت له نتيجة طيبة بالنسبة لمصر: فهو قد بَرْهن على مدى السُرعة التى تستطيع بها الحكومة تنظيم وتجهيز وتدريب جيش على نفس مستوى الجيوش الأوروبية. وبَرْهَن هذا الخلاف أيضًا على السهولة التى تستطيع بها الحكومة تحصين وتسليح حدود البلاد والدفاع عنها بشكل جاد".

وتم تكليف مهندس مصرى على أعلى مستوى من الكفاءة – هو محمود باشا فهمي – بتجهيز خط دفاع عن ساحل البحر المتوسط: فبنى ١٧ طابية جديدة بين أبو قير والبرلس، ورمَّم الطوابى القديمة. وهذا المهندس هو نفسه الذى أقام – فيما بعد (فى سنة ١٨٨٢) – المواقع الدفاعية الحصينة فى كفر الدوار.

وعمل إسماعيل كل ما فى وُسعه لزيادة القوة العسكرية التى كان يعتمد عليها – فى المقام الأول – لبسط سيادته، فاستفاد من انتهاء "الحرب الأهلية الأمريكية"، ومن استدعاء البعثة العسكرية الفرنسية إلى فرنسا (بعد حرب سنة ١٨٧٠)، فعَهَد لضباط أميركيين مُتَمَرِّسين بقيادة "هيئة أركان الحرب" الجيش المصري.

وكان القسم الثالث من "هيئة أركان الحرب" هذه هو قسم الجغرافيا، وكان أحد الأسباب الرئيسية لإنشائه هو تدريب الضباط المصريين الشبان على عمليات التعرف والاستطلاع، والقيام بالحملات الاستكشافية المطلوب تنفيذها فى أفريقيا لغزو تلك المناطق المجهولة علميًا.

ومن هذا المنظور، فإن إنشاء "هيئة أركان حرب" الجيش المصرى – بقيادة ستون (Stone) باشا – كان عملاً رائعًا وَضَعَ مصر فى مصاف الدول المتحضرة، بالإضافة إلى العَوْن والأمن اللذَيْن قدمتهما مصر بسخاء للمستكشفين الأوروبيين الكثيرين الذين لم يجرؤوا فى الماضى على المخاطرة بدخول تلك البلاد.

وكان أول أهداف "هيئة أركان الحرب" هو إعطاء الوالى العناصر اللازمة لتحقيق فكرة الاستقلال التى اختلطت لديه بفكرة تكوين إمبراطورية، بالضبط كما حَدَثَ مع جدِه.

وكشف الخديوى عن فكرته هذه فى خُطبة ألقاها فى اجتماع عقده – يوم ١٥ أبريل سنة ١٨٧٠ – مع بعض الضباط الأميركيين الذين كانوا قد وَصَلوا توًا إلى مصر: "إن خبرتكم فى الحرب الأخيرة التى دارت بين الولايات الأمريكية والمكسيك، وانتفاء أيَّة نوايا أنانية لدى أُمَتكم تجاه مصر، قد دفعتانى لاختيار الأمريكيين. إننى أعتَمد على فطنتكم وإخلاصكم وجهدكم لمساعدتى فى العمل على استقلال مصر. وعندما يتحقق هذا الهدف، فسأمنحكم أعلى الأوسمة[٢]".

ومن المؤكد أن الإنجليز حاولوا الاستفادة من هيمنتهم على مصر– بعد معركة"سيدان"– لإحباط مهمة البعثة الأمريكية، ولكن تَدَخُّل قيصر روسيا قد أنقذها. وللحقيقة، فإن الخديوى حَرِصَ على إيجاد توازُن تام بين البعثة الأمريكية والإنجليز: فقام بتعيين بيكر وجوردون على رأس حملاته الحربية والإدارية الأساسية التى أرسلها إلى السودان.

وأعاد إسماعيل تنظيم البحرية المصرية: فكان الأسطول الحربى المصرى يتكَّون من ١٦ سفينة. وكانت إنجلترا و أوروبا قد ضغطت على مصر وأجبرتها (سنة ١٨٧٠) على أن تُسلِّم لتركيا خمس سفن حربية مُدرَّعة كانت مصر قد بنتها لحسابها فى طولون وترييستا. ولَوْلا ذلك، لكان لديها أسطول حربى قوي.

وفى المقابل، فإن الأسطول التجارى المصرى كان يتحدى أيَّة منافسة أجنبية؛ فكانت سفن شركة "العزيزية" تخدم موانئ: سوريا واليونان وآسيا الصغرى والدردنيل وغاليبولى والأستانة وموانئ البحر الأحمر. وبفضل تنظيم هذا الأسطول التجاري، استغنَتْ مصر عن أية دولة أجنبية: لأن تجارة مصر قد استفادت من تَدَفُّق المنتجات الأجنبية على موانيها.

وأيضا، فإن خدمة البريد كانت منتظمة وامتدت لتغطي مناطق بعيدة في آسيا وأفريقيا وأوروبا. وفي سنة ١٨٧٣، أعاد إسماعيل شراء أسهم شركة البريد وعهد للحكومة المصرية بإدارة "شركة البريد الخديوية" الجديدة.

وبفضل امتلاك إسماعيل لهذا الجيش وهذه البحرية، استطاع أن يمد سياسته التوسعية في أفريقيا، فكانت السفن الحربية المصرية تذرع مياه البحر الأحمر باستمرار وتراقب الشواطئ. وبالطبع، فإن ذلك قد أثار غيرة إنجلترا: لأن ظهور بحرية قومية سيثير حماس الشعوب المسلمة المنتشرة في أفريقيا ويجعلها تلتف حول راية مصر المرصعة بالثلاث نجوم.

وللتدليل على صحة ما نقول، يكفينا ذكر الاستقبال الحار الذي أحاط به السكان الأفارقة السفن المصرية الأولى التي عبرت "رأس الرجاء الصالح" في شهري فبراير ومايو سنة ١٨٦٥: ففي أوائل شهر فبراير سنة ١٨٦٥، أبحرت الفرقاطة البحرية الرائعة "الإبراهيمية" من السويس وأول توقف لها كان في" سانت هيلانة". وعند وصولها إلى "رأس الرجاء الصالح"، استقبلتها الجالية الإسلامية هناك بحفاوة: فخرج عدد يتراوح ما بين ١٠ إلى ١٢ ألف شخص لتحية الفرقاطة "الإبراهيمية" التي ترفع راية مصر.

وهذه الجالية الإسلامية جاءت من الهند واستقرت في "رأس الرجاء الصالح" وبنت مسجدا في مدينة" الكاب"، ودعت إليه قيادة الفرقاطة وأحاطتها بكل مظاهر التكريم.

ومن مدينة "الكاب"، توجهت "الإبراهيمية" إلى جزر "سيشل" وزنزبار. وهناك، صعد ابن إمام سلطنة مسقط إلى ظهر الفرقاطة وقضى فيها يوما كاملا، وسلم للقبطان مصطفى بك رسالة موجهة إلى الخديوي إسماعيل. وابن سلطان مسقط كان يحكم زنزبار حكما مستقلا تماما عن والده. وبعد ذلك، زارت الفرقاطة عدن ثم عادت إلى السويس في شهر مايو[٣].

وهكذا نجد أن مصر قد تواجدت – منذ سنة ١٨٦٥ – فى البحر الأحمر، وتمثل هذا التواجد بفرقاطة بُخارية رائعة قوتها ٤٠٠ حصان.

وفيما يتعلَّق بالاتصالات، فقد شهدت تَحَسُّنًا ملحوظًا عندما تم تنظيم الخدمة البريدية فى جميع أنحاء الإمبراطورية المصرية.

وبفضل استخدام الوسائل الحديثة: خطوط البَرْق والسكك الحديدية والقنوات والسفن البُخارية (وكلها أُنشئت – أو طُوِّرَت – فى عهد إسماعيل)، تم إنشاء إدارة للبريد فى سنة ١٨٦٥، برئاسة موتسى بك (Muzzi). وتم افتتاح مكاتب بريد عديدة فى المناطق التى تخدمها السفن المصرية.

وفى سنة ١٨٧٤، قَبِلَ "مؤتمر برن" عضوية مصر فى "اتحاد البريد"، وترك للحكومة المصرية حُرِّيَة إلغاء مكاتب البريد الأجنبية الموجودة فى مصر. وعلَّق المسيو هانز ريزنر قائلاً: "تم تنظيم إدارة البريد المصرية بنجاح جعل الدول الأوروبية تُوافق على إلغاء مكاتب البريد الخاصة بها فى مصر. وهذا الوضع لم يحدث حتى فى تركيا نفسها حتى الآن.

"وكانت فرنسا هى الدولة الوحيدة التى احتفظت بمكتبَيْها فى الإسكندرية وبور سعيد لأسباب سياسية. وأُنشئَت مكاتب بريد مصرية فى المدن الرئيسية فى السودان: فكان المسافر يستطيع السفر بكل أمان إلى ما بعد الخرطوم ويَتَلَقَّى البريد الخاص به هناك. وكانت السفن البُخارية المصرية تحمل هذا البريد حتى المنطقة الاستوائية. كما كانت تُوجَد أيضًا مكاتب بريد مصرية فى جُزْئَى تركيا (الآسيوى والأوروبي)، وفى جدة، وسميرنا(*)، وبيروت، وقَوَله، وسالونيك.

وتم رَبْط مُختَلَف المناطق على طول امتداد الأراضى المصرية بواسطة خطوط البرق، وكان خط السودان وحده يبلغ طوله ٣٩٤٣كم[٤].

(*) مدينة أزمير التركية الآن (المراجع).

ولتسهيل العلاقات التجارية والسياسية بين مصر وولاياتها فى السودان وخط الاستواء والبحر الأحمر، كان لابُد من إيجاد وسائل مواصلات أكثر سُرعة من تلك الموجودة وقتذاك: إمَّا بجَعْل الملاحة فى جميع أجزاء مَجرى نهر النيل أكثر سهولة (وهذا الحل كان صعبًا نظرًا لوجود الجنادل ومنطقة "السدود")، وإما بربط القاهرة بالخرطوم عن طريق السكك الحديدية.

واهتم إسماعيل بحل هذه المشكلة منذ بداية ولايته على مصر: ففكر فى ربط السودان بمصر بواسطة خط للسكة الحديد يَمُر عَبْر صحراء النوبة (من كوروسكو حتى بُو حَمَد). وكانت الطُرُق الداخلية فى السودان شبة مُنْعَدمة، وجَعَلَتها المنحدرات الوعرة للنيل وصحراء النوبة وصحراء "بايوضة" غير صالحة للاستخدام. ولذلك، كانت البضائع القادمة للخرطوم من دارفور وكردفان والمديريات الاستوائية والمناطق المجاورة للحبشة تتجه مباشرة ناحية البحر.

ولكن خط السكة الحديد من القاهرة إلى الخرطوم كان سيَتَكَلَّف حوالى ٤٠٠ مليون فرنك؛ ففكر إسماعيل فى مَد خط يربط بربر بسواكن، التى كانت المَنفَذ الطبيعى لمنتجات المناطق الداخلية[٥].

وبالتأكيد، فإن طريق سواكن ومُصَوَّع كان سيُتيح وجود اتصال مباشر أكْثر فاعلية مع السودان. ولكن هذا الطريق كانت له مساوئ خطيرة للغاية شَرَحَها إسماعيل على النحو التالي: "في وقت الحرب، تستطيع السفن الحربية المعادية إغلاق البحر الأحمر. ولكن إذا اتَبَعْنا الطريق الداخلي، فلا يُوجد ما يَقْطَع طريق مواصلاتى مع منطقة أعالى النيل. وسأستطيع أن أضْمَن لمصر مكاسب الحركة التجارية التى ستَحْدُث نتيجة لوجود طريق مباشر وتوافر وسائل نقْل أسْرَع. إن تنفيذ خُطَطى سيكون بمثابة بداية عصر جديد للسودان"[٦].

واختار إسماعيل تنفيذ مشروع المواصلات الداخلية. وفى سنة ١٨٦٥، رَفَعَ السيدان ووكر وبراى للخديوى إسماعيل نتائج الدراسة الأوَّليَّة للمنطقة الواقعة بين أسوان والخرطوم. ولكن لم يتم تنفيذ أى شيء حتى سنة ١٨٧١. ففى تلك السنة،

كلّف الخديوى مهندسًا إنجليزيًا كان فى خدمته – هو جون فُولر – بدراسة الموضوع من جديد وأن يَرْفَع له تقريرًا عنه. وفى سنة ١٨٧٣، بدأ العمل فى تنفيذ هذا المشروع، ولكن المشاكل المالية تَسَبَّبَت فى جعل الإيقاع يسير ببطء ثم تَوَقَّف تمامًا.

° ° °

ثانياً: امتداد السيطرة المصرية على سواحل أفريقيا الشرقية منذ سنة ١٨٦٦ وموقف إنجلترا:

بدأ إسماعيل – منذ سنة ١٨٦٥ – فى اتّباع سياسة نشطة فى البحر الأحمر لكى يضمن لمصر سيادتها على كل ساحله الأفريقى بينما كانت تركيا تمتلك ساحله الآسيوى.

وتنازل السلطان العثمانى لوالى مصر عن حكم مينائَيّ: "سُواكن" و"مُصَوَّع" طيلة حياته فقط، فكان هذا التنازل هو أول خطوة فى تحقيق أهداف إسماعيل. وبتاريخ ٢٧ مايو سنة ١٨٦٦، صَدَرَ فرمان السلطان بمنح والى مصر حُكم كل البلاد التابعة لمصر حكمًا وراثيا:" لقد قَرَّرْنا ما يلي: من الآن فصاعداً، فإن حكم مصر – والأراضى المُلْحقَة بها والتابعة لها – وقائمقامية "سُواكن" و"مُصَوَّع" – سيكون حكمًا وراثيًا ينتقل منك إلى أكبر أبنائك، ومن أكبر أبنائك إلى أكبر ذريتك من الذكور".

ولم يكُن فرمان سنة ١٨٤١ قد ذكر أى شيء عن مدينتى "سواكن" و"مصوع"– وهما مدينتان هامتان تقعان على ساحل البحر الأحمر – وكانت الدولة العثمانية قد ضَمَّتهما إليها فى سنة ١٥١٧، ورَفَعَتهما إلى مرتبة "باشاليك"[٢] فى القرن الثامن عشر. وحَصَل "محمد علي" على التزام جباية الضرائب هناك مقابل

---

[٢] "باشاليك" (أو "باشوية"): ولاية من ولايات الدولة العثمانية يحكمها والٍ برتبة "باشا"[المترجم].

تسديد مبلغ ٦٢٥ ألف فرنك للدولة العثمانية سنويًا. وكان هذا الالتزام يسرى طوال حياته فقط، أى أنه لم يكن وراثيًا، ولم يَسْعَ سعيد باشا لتجديد هذا الالتزام.

وكان محمد على مُدْرِكًا تمامًا لأهمية هذه المنطقة اقتصاديًا: فقد كان هذان الميناءان منفذين لأفريقيا الشرقية على البحر الأحمر، وكانت طُرُق القوافل تنتهى إليهما[٧].

وفى تلك الفترة، حاربت إنجلترا سيطرة مصر على الساحل الآسيوى للبحر الأحمر حتى سنة ١٨٤٠؛ وبالتالي، فإنها قد شَعُرَت بالقلق لرؤية مصر تحتل – فى سنة ١٨٤٧– مينائَى "سَوَاكِن" و"مُصَوَّع" على الساحل الأفريقي، خصوصًا وأن إنجلترا كانت تَطْمَع فيهما. وهذا ما يُفَسِّر معارضة الحكومة الإنجليزية لهذا الامتياز – رغمًا عن أنه صَدَرَ عن الباب العالى – فهى قد اعتبرته تَدَخُّلاً من والى مصر فى شئون الحبشة واغتصابًا لأراضيها[٨].

وكانت مصر قد أُرْسِلَت (سنة ١٨٤١) قوات لاحتلال كل الأراضى المجاورة لمصوَّع، وبذلك فَقَد "النائب" (أى الحاكم القديم لهذه المنطقة) كل سُلطاته وأصبح خاضعًا تمامًا للحكومة المصرية، لدرجة أن القنصل الإنجليزى – مستر بلُودن (Plowden) – لم يَعُد يعتبره "حاكمًا مستقلاً" قادرًا على عقد معاهدات حماية معه، لصالح إنجلترا بالتأكيد.

وفضلاً عن ذلك، فقد بَذَل السفراء الإنجليز فى الآستانة أقصى جهودهم – منذ سنة ١٨٥٢ – لإثارة غيرة الباب العالى من أطماع فرنسا فى منطقة البحر الأحمر، ولدفعه لكى يمنعها من توطيد أقدامها على سواحله، وكان الإنجليز يُريدون احتكار النفوذ فى كل هذه المنطقة احتكارًا تامًا على النحو التالي:

١– ففى سنة ١٨٣٨، احتلوا عَدَن وشرق " جبل طارق".

٢– واستفادوا – بعد ذلك – من المخترعات الجديدة: السكك الحديدية والسفن البُخارية.

٣- وجاءوا بالهنود إلى كل موانئ خليج عدن وأفريقيا: فتكوّنت مستعمرات هندية في جَدَّة والحُدَيْدَة ولادويا ومُصَوَّع.

٤- وجعلوا الهند شونة للغلال التى تُمَوِّن شبه الجزيرة العربية بالحبوب بعدما كانت مصر هى التى تقوم بهذا الدور.

٥- وأصبح جزء من منتجات اليمن يَمُر عَبْر عدن، وأصبحت منتجات الساحل الأفريقى تصل إليه بالكامل.

وتدفقت سفن الهند على جدة؛ وفورًا، أصبحت ممارسة تجارة كل منطقة جنوب البحر الأحمر - أى تجارة البُن - تتم تحت حماية الراية الإنجليزية.

وكانت الحبشة من أغنى مناطق البحر الأحمر ومنها دَخَل النفوذ التجارى والسياسى الإنجليزى إلى وَسَط أفريقيا، وفتحت إنجلترا هناك قنصلية، وتولى منصب القنصل ضابط من ضباط جيش الهند (مثلما حَدَثَ فى زنزبار ومسقط). ويحق لنا القول بأن الحبشة وَقَعَت فى أحابيل الشبكة الواسعة لسياسة "شركة الهند" التى كانت تمارس أنشطتها بالاتفاق مع الحكومة البريطانية فى كل البلاد المجاورة للهند، والتى كانت الشركة تسعى للسيطرة عليها.

وفى ٢٦ يناير سنة ١٨٥٧، احتلت إنجلترا جزيرة "بريم"، وطلبت من مصر السماح لها ببناء فنارات فى البحر الأحمر وألَحَّت بأن تقوم هى بإدارتها مباشرة، وكان أحد هذه الفنارات يقع فى مدخل خليج السويس. وعند اللزوم، كان يُمكن لبريطانيا تحويله إلى نقطة دفاع فى غاية الأهمية.

وبعد ذلك، تَقَدَّمت شركة لمد خط سكة حديد يبدأ من برنيس وينتهى عند نهر النيل. وبما أن البحر الأحمر يقع تحت سيطرة إنجلترا، فإن خط السكة الحديد هذا كان سيُشكل تهديدًا مستمرًا للحكومة المصرية[٩].

وفى سنة ١٨٦٧، شَنَّت إنجلترا حربًا على الحبشة. وعلى الرغم من انتصارها فى "مجدالا"، إلاَّ أنها آثرت الانسحاب منها بحذر. وخلال هذه الحرب، اختار الإنجليز "مُصَوَّع" قاعدة لعملياتهم. وتَذَرَّع إسماعيل بأنه يريد مساعدة

الإنجليز فى هذه الحرب، ولكنه كان – بدوره- يُراقب كل تحركاتهم، واتخذ ضدهم عددًا من الإجراءات الهامة التى أملتها عليه ضرورة الحفاظ على هذه المنطقة:

١- فقام بتعيين عبد القادر باشا – قائد القوات المصرية فى كريت – فى منصب حاكم سواكن.

٢- وبالإضافة إلى ذلك، بَعَثَ بجعفر باشا- الحاكم العام للسودان – للقيام بجولة تفتيشية فى البحر الأحمر وتقوية واحتلال النقاط الاستراتيجية الأساسية فيه. وفى أثناء هذه الجولة رَفَعَ جعفر باشا الراية المصرية على "بربرة" (على ساحل الصومال) وعلى "رأس حافون" (على المحيط الهندي).

وفى بداية شهر نوفمبر سنة ١٨٦٧، أبْحَر سرب بحرى مُكَوَّن من ست سُفُن بخارية – تحت قيادة جمالى بك – إلى مُصَوَّع وكانت سفينة القيادة هى الفرقاطة "الإبراهيمية" وعلى متنها عبد القادر باشا الذى عُيِّن فى منصب "حاكم سواحل أفريقيا الشرقية". وهذا المنصب كان قد أُنشئ حديثًا نتيجة للضرورات التى فَرَضَتها الأحداث وقتذاك.

لقد أثارت سياسة إسماعيل قَلَق إنجلترا أكثر من القلق الذى سببه لها افتتاح قناة السويس سنة ١٨٦٩، خصوصًا وأن مصر قد احتلت الموانئ الصومالية الواقعة قُبالة عَدَن: فَكَشَفَت سياسة إسماعيل للعالم عن أهمية البحر الأحمر ولَفَتَت الأنظار إليه.

وعلى الفَوْر، حدثت نزاعات صغيرة كان لها مغزى كبير بين مصر وإنجلترا: فقد وَقَعَتْ اشتباكات بين قبائل "بولهار" و"بربرة" التى تَقْطُن على الساحل الأفريقى لخليج عدن، فذهب جمالى بك إلى هناك لإصلاح ذات البَيْن بين الأطراف المتصارعة ونشر السلام فى تلك المنطقة. وعلم إدوارد راسل- حاكم عدن – بوصول جمالى بك فكتب إليه ليعرف منه سبب وصوله إلى هناك وعَمَّا إذا كانت لديه نوايا للغَزْو (أبريل سنة ١٨٧٠).

وعندما وَصَلَت تلك الأخبار إلى شريف باشا- وزير الخارجية المصرية - وَجَّه مذكرة- بتاريخ ١ يونيو سنة ١٨٧٠ - للقنصل الإنجليزى يُؤَكِّد له فيها على حقوق مصر فى تلك الأنحاء: "إن تلك الأراضى لم تكن مُستقلة أبدًا؛ فقد كانت - وما تزال - أرضًا عثمانية. وبناءً على فرمان سلطانى فقد أصبَحَت جزءًا من أراضى ولايَتى "مُصَوَّع" و"سواكن" ومُلحقاتهما التى تنازل الباب العالى عنهما للحكومة المصرية؛ وهاتان الولايتان كانتا - وما زالتا - تدفعان الجزية. إن الحكومة المصرية لن تترك حقوقها الثابتة على ذلك البلد[١٠].

ولكن حسب تقارير "هيرتسليت (Hertslet)" وديبلوماسيين آخرين، فإن وُجْهَة النظر الإنجليزية تعتقد أن التشريعات التركية/ المصرية لا تمتد إلى ما بعد "زيلع" فى الجنوب. وبالتالي، فإن كل الأراضى الواقعة حول "رأس جواردافوى" وحتى "رأس الخيل" - على الساحل الشرقى لأفريقيا - كانت أرضًا مستقلة.

وهكذا نجد أن إنجلترا قد أعطَت لنفسها حرية توقيع معاهدات تجارة وصداقة مع قبائل الصومال - مثلما فعَلَت مع قبائل عدن من قبل - وكانت هذه المعاهدات تسمح لإنجلترا بجذب تلك القبائل لكى تدور فى فَلَك نفوذها. ولكن الخديوى إسماعيل كان منتبهًا لما يحدُث، فكان السرب البحرى المصري- فى البحر الأحمر- تحت قيادة جمالى بك ويتكَوَّن من ثمانى سُفُن تُلْقى مراسيها فى بور سعيد والإسماعيلية والسويس، وعلى طول ساحل أفريقيا حتى الحد الشرقى لميناء عَدَن.

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، فقام الوالى بتعيين ممتاز باشا فى منصب "حاكم الساحل الأفريقي" كله من السويس حتى "رأس جواردافوى".

ووضَعَ الوجود المصرى حدًا لكل الحروب القبلية فى تلك المنطقة حيث كان المتحاربون يتبادلون سرقة الأطفال وبَيْعَهم مقابل الحصول على الأبقار، وذلك حَسَب عاداتهم الممقوتة. وبدءًا من سنة ١٨٧٣، بدأت مدينة "بربرة" - فى بلاد الصومال- تجنى ثمار انتشار السلام المصرى على هذه السواحل القاحلة.

وفى انتظار تنازل تركيا عن "زيلع" لإسماعيل، بَذَل الخديوى قصارى جهده لكى يظل منفردًا بالسيادة على ساحل أفريقيا بأكمله، ويُبْعد أى نفوذ أجنبى عنه. ولذلك، أبلغ إسماعيل اللورد فيفيان (القنصل العمومى بالنيابة لبريطانيا العظمى فى مصر) بأن الفرنسيين يفكرون فى إرسال قوة عسكرية إلى "أوبوك" (بالقرب من زيلع) وكانوا قد اشتروها من شيخ "روحيتا" فى سنة ١٨٦٢. كما ذَكَره بأن الإنجليز كانوا قد فعلوا الشيء نفسه بعد انتقال عَدَن إلى ملكية التاج البريطانى فى يناير سنة ١٨٣٨؛ فهم قد رأوا ضرورة تأكيد سيطرتهم على مينائى "زيلع" و"تادجورا" المواجهان لعَدَن.

وأيضًا، فبتاريخ ١٩ أغسطس سنة ١٨٤٠، عَقَدَ الكابتن "موريسبى (Moresby) – وكيل "شركة الهند الشرقية" – معاهدة سلام وتجارة وصداقة مع سلطان "تادجورا" (السلطان محمد).

وبُناءً على هذه المعاهدة، تنازل السلطان محمد عن" جزيرة موسى" للحكومة الإنجليزية. وبتاريخ ٣ سبتمبر سنة ١٨٤٠، عقد الكابتن موريسبى معاهدة أُخرى مع حاكم زيلع بمقتضاها أصبحت "جزيرة أوباد" (أو "آيبات")– بالقرب من زيلع – ملكًا لإنجلترا[١١].

ولكن زيلع وتادجورا – وحتى روحيتا نفسها – كانت من ممتلكات الدولة العثمانية أو مصر، ولم يكن لحاكميها أى حق أو أية سلطة لعقد أية معاهدات مع إنجلترا أو التنازل عن أية أراض لها أو لغيرها. وتَمَسَّك إسماعيل بعدم قانونية هذا البيع وطلب من الإنجليز الجلاء عن جزيرتى "موسى" و"أُوباد". وكان ذلك تمهيدًا لأن يُطالب الفرنسيين – بدورهم – بالجلاء عن "أُوبوك".

وذكر إسماعيل للورد فيفيان بأنه قد استخدم هذه الذريعة مع الإيطاليين ونجح فى منعهم من التمركز فى "عَصَب" (بالقرب من "روحيتا") التى كانت شركة" روباتينو (Rubattino)" الإيطالية قد اشترتها من القبائل المحلية فى سنة ١٨٧٠[١٢].

وعندما استشير السير هنرى إليوت- سفير بريطانيا العظمى فى الآستانة - حول هذا الموضوع، وافق على اعتراف الحكومة الإنجليزية بحقوق مصر والباب العالى فى الساحل الغربى للبحر الأحمر بأكمله وخليج عدن. واعتبر أن هذا الحل هو أفضل وسيلة للقضاء على تجارة العبيد؛ وفى الوقت نفسه، لمنع أية قوة أوروبية أخرى من إنشاء أية محطة لها على هذا الساحل(٢٣).

ووافق السير هنرى إيليوت أيضًا على ضرورة تخلى الحكومة الإنجليزية عن "جُزُر موسي" التى لم تحتلها أبدًا. ولكن وجهة النظر الرافضة - التى أبدتها حكومة الهند - هى التى رَجَحَت.

ومع ذلك، فإن فكرة السير إيليوت الأساسية لاقت نجاحًا لأن انجلترا قد فشلت فى استبعاد النفوذ المصرى عن البحر الأحمر، فكان من مصلحتها القبول بالأمر الواقع ثم تعمل على الاستفادة منه بقدر ما تستطيع: فجعلت مصر تقوم بحراسة الممتلكات التى تَطمع فيها إنجلترا، وتدعم الحقوق المصرية ضد أيَّة قوة أُوروبية أُخرى حتى تحين اللحظة التى تستولى فيها إنجلترا لنفسها على هذه الحقوق.

وهذا السلوك يُعتَبَر بمثابة تغيير مفاجئ فى توجهات السياسة الإنجليزية التى كانت - فى السابق - تعتبر أن كل قبائل ساحل الصومال مستقلة مع إن الراية المصرية كانت ترفرف على المواقع الرئيسية هناك منذ سنة١٨٦٦.

وكان قد سبق لإنجلترا وأن مَنَعَت إيطاليا من احتلال جزيرة "سُقُطري" - سنة١٨٧١ - لكى تحتلها هى فى يناير سنة١٨٧٦، فقَرَّرَت إيطاليا وكذلك فرنسا (التى كان لها نشاط كبير فى أفريقيا) أن تستفيدا من هذا المفهوم الجديد للسياسة الإنجليزية لكى تعقدا معاهدات مع الحكام - غير المسئولين - المنتشرين على طول الساحل الأفريقي، وذلك بهدف نشر نفوذهما على ساحل البحر الأحمر خصمًا من حساب مصر والدولة التى ستكون وصيَّة عليها فى المستقبل؛ أى بريطانيا العظمي.

ولذلك، أوقف الإنجليز عداوتهم المعلنة ضد مصر – منذ سنة ١٨٧٣ – لدرجة أنهم بدأوا بالاعتراف بحسنات ومزايا الحكم المصرى فى تلك الأصقاع البعيدة.

وفى الواقع، فإن الكولونيل ستانتون كتب تقريرًا من الإسكندرية – بتاريخ ١٥ سبتمبر سنة١٨٧٤ – وجّهه إلى وزير الخارجية الإنجليزية ذكر فيه: "ربما أسمح لنفسى بأن ألفت نظر سعادتكم إلى أن إنشاء إدارة منتظمة قادرة على إنهاء الخلافات الداخلية بين قبائل ساحل الصومال (تلك الخلافات التى منعت – حتى الآن – أى تَوَسُّع تجارى فى تلك الأنحاء) لهو أفضل ضمان للصداقة – مع الممتلكات الإنجليزية فى عدن – أكثر من الضمانات التى تقدمها لنا حاليًا معاهداتنا التجارية المعقودة مع مشايخ بربره وزيلع وتادجوره"(١٤).

ثم ذكر القنصل الأهمية المتزايدة لتجارة عدن ووارداتها منذ احتلال المصريين للساحل [الأفريقي]، وضرورة الاعتراف بسيادة مصر على هذا الساحل بأكمله لكى تمنع أيّة محاولة لاحتلاله من قِبَلْ أية قوة [أوروبية] أخري.

وفى شهر يوليو سنة ١٨٧٥، غادر ياور السلطان العثمانى الآستانة متوجهًا إلى مصر حاملاً للخديوى إذن السلطان له بالاضطلاع بمهام ممارسة إدارة "زيلع" فى خليج عدن. وحتى ذلك التاريخ، كان الباب العالى يعتبر "زيلع" من ملحقات ولاية "الحُدَيْدَة". والتزم إسماعيل بتسديد مبلغ ١٥ ألف جنيه سنويًا للخزانة السلطانية كنوع من الجزية. وأتاحت هذه المِلْكيَّة الجديدة للخديوى إنشاء حكومة فى "تادجورا"، وإقامة علاقات مع الشعوب والسكان بداخل أفريقيا لفتح طرق التجارة معهم.

وزيلع هى المنفذ الطبيعى لولاية "شُوا" ("Choa") الحبشية؛ ومن هنا، كان لاحتلاليا أهمية عظمي: فهذا الاحتلال جعل جنوب/ شرق الحبشة قريبا من مصر التى كانت لها – بالفعل – علاقات مع شمال/ شرق الحبشة عَبْر "مُصَوَّع". وفى تلك الأثناء، كانت الحبشة تُعْتَبَر مركزًا كبيرًا تَرْتَع فيه الفوضى، ويقع فى قلب الممتلكات المصرية الواقعة بين النيل والبحر الأحمر. وبالتالي، فإن تواجد مصر

فى زَيْلَع كان مرحلة فى تدعيم السلطة المصرية على الساحل وعلى البلاد المتاخمة لإمبراطورية النجاشي.

وكتب الملازم وود للسير إليوت حول موضوع هذا التنازل فذكر ما يلي: "إن نقل إدارة "زيلع" – ذلك الميناء الصغير – إلى مصر، مع استحواذها على بربرة، قد جعلا الساحل الغربى للبحر الأحمر تابعًا لمصر. والمناطق التى كانت تشتهر – فيما مضى – بأنها مناطق متوحشة ولا ترحب بالغرباء ستتصل قريبًا بالمناطق المتحضرة.

"كما إن إدخال خط البرق إلى سواكن قد اختصر حوالى نصف المسافة الجنوبية للبحر الأحمر، وأصبح الاتصال بهذه المدينة سهلاً للغاية من أى جزء من الساحل: ففى كل قرية يوجد موظف مصرى ومعه بضعة جنود لحفظ النظام. وهكذا أصبح من السهل العثور على رجل موضع ثقة لحمل الرسائل.

"وتُوجد الآن خدمة توصيل البريد – شهريًا – بين السويس ومصوع، وتقوم السفن التجارية بهذه المهمة: فتُبحر غالبًا بمُحاذاة الساحل الغربى وسط الصخور وتستطيع ملاحظة أية إشارة استغاثة. ويُدرس حاليًا مشروع لمد هذه الخدمة حتى "بربرة" وترك سفينة فى هذا الميناء للاتصال بعدن". وينهى الكاتب تقريره بذكر الخدمات العديدة التى تقدمها السلطات المصرية فى البحر الأحمر للسفن الإنجليزية ولقضية الحضارة(١٥).

وبعد احتلال "هَرَر" (سنة ١٨٧٥)، قرر الخديوى استكمال غزو ساحل الصومال على المحيط الهندي، فيتحقَّق – بذلك – مشروعه الأثير إلى قلبه:

١- الحصول على منفذ من جهة الشرق.

٢- إنشاء وسائل مواصلات مع المديريات الاستوائية – التى غزاها – تكون أسهل وأقصر من وسائل المواصلات الموجودة عَبْر نهر النيل.

٣- تحصين حدود إمبراطوريته فى الجنوب/ الشرقى بمد خط يربط بحيرة فيكتوريا بساحل أفريقيا الشرقية.

وفى الواقع، فإن إنجلترا كانت أول مَنْ عارَض هذا المشروع الذى كان الخديوى يوشك على تنفيذه فى سنة ١٨٧١، وقامت هى بتنفيذه لصالحها فيما بعد بواسطة إنشاء خط سكة حديد يربط "مومباسا" ببحيرة فيكتوريا.

وفى تلك الفترة (سنة ١٨٧١)، ومما يُحسب لإسماعيل من أمجاد أنه أدرك الأهمية القصوى لموضوع المواصلات؛ فربط بينها وبين "**التوسُّع**" و"**التنظيم**" الجديدَيْن فى إمبراطوريته السودانية مع الاهتمام بإلغاء تجارة العبيد (النخاسة).

وفى سنة ١٨٧٠، كلَّف الخديوى السير صمويل بيكر بالقيام بحملة استكشافية فى أواسط أفريقيا من القاهرة. ووضع الخديوى تصميم وإعداد المشروع المرتبط بهذه الفكرة العظيمة: فكان على الكولونيل الأمريكى بوردى (Purdy) أن يخرج من "مومباسا"، ثم يتجه إلى بحيرة فيكتوريا بالعبور بين جَبَلَى "كينيا" و"كليمانجاور"[٣]. ولإخفاء الهدف الحقيقى لهذه الحملة الاستكشافية، تم نشر إشاعات قوية فى أفريقيا (سنة ١٨٧١) تردد إنه قد وقعت كارثة للسير صمويل بيكر، وأنه يتم إعداد حملة إنقاذ ستدخل أفريقيا من نقطة قريبة من زنزبار.

وحسبما ذكر بونولا بك (Bonola) فى كتابه "L' Egypte et la Géographie" فإن "الضباط والجنود والسُفن والمؤن قد تم تجهيزهم بالكامل، ولكن هذه الحملة أُلغِيَتْ نظرًا لوقوع "أحداث سياسية". وبالتأكيد، فلابُد أن أخبار هذا المشروع قد تَسَرَّبَت لآذان إنجلترا فتدخلَت لإيقافه.

وكان الكولونيل بوردى يحمل رسالة بها تعليمات الخديوى وكان عليه أن يفتحها عند وصوله إلى بلاد "كيليما". وكانت هذه التعليمات تقضي:

---

[٣] ألف الكاتب الأمريكى ارنست هيمنجواى (١٨٩٩-١٩٦١) رائعته "ثلوج كليما نجارو" (سنة ١٩٢٧) التى تدور أحداثها فى هذه المنطقة [المترجم].

١- بأن يُنشئ نقطة عسكرية فى هذه المناطق الجبلية فى "كيليما".

٢-وبأن يتصرَّف – فى جميع الأمور – على أساس أن القوات المصرية "قد جاءت لتبقى" فى هذه المناطق.

٣- وبأن يطبِّق سياسة حذرة للغاية فى تعامله مع مهربى العاج والعبيد، و"يجب أن يفهم السكان المحليون أن بعثتنا ليست لها أية علاقة بالمهربين؛ ويجب أن يفهم المهربون أننا لم نحضر إلى هناك للإضرار بمصالحهم".

ولا يوجد أفضل من هذه السياسة. وفى نهاية الأمر، لَخَّص الخديوى الفكرة العظيمة لعهده قائلاً: "بدءًا من اليوم، يجب أن يكون سكان مناطق منابع النيل أصدقاء وحلفاء لصاحب السمو الخديوي".

ولم يكُن الخديوى مستعدًا للتراجع طوعًا عن مشروعه – الحيوى للغاية – الخاص لتدعيم الأجزاء البعيدة لإمبراطوريته، خصوصًا وأن الموقف قد تَطَوَّر كثيرًا منذ سنة ١٨٧١. وفى الحقيقة، فإن مشروع مد خط سكة حديد من القاهرة إلى الخرطوم كان قد توقف العمل فيه بسبب المصروفات المبالغ فيها – وغير المتوقعة – التى تَسَبَّب فيها بعثة بيكر.

ومن ناحية أُخرى، فإن جوردون – الذى خَلَفَ بيكر (بين سنتى ١٨٧٤ و١٨٧٦) – قد أوصل الحدود المصرية حتى شواطئ "البحيرات العظمى" فى قلب أواسط أفريقيا. وبالتالي، فإن المواصلات – بواسطة النيل – أصبحت أطْوَل وأصعب. وحتى لو تم تنفيذ خط السكة الحديد – بين القاهرة والخرطوم – فإنه سيخترق وسط السودان ولكنه سيترك الحبشة جانبًا ولن يدخُل فيها (ومعها كل مناطق الساحل الشرقى لأفريقيا حيث بَسَطَت مصر سيادتها).

وكان أسهل الحلول يتمثل فى إنشاء خط ملاحى من السفن البخارية على ساحل مُصوَّع "وممباسا"؛ وفى الوقت نفسه، إنشاء طُرُق للقوافل فى الداخل تربط

ما بين الموانئ المصرية وبلاد: "الجالا" و"شُوا" و"كافا" و"هرُر"، وكل المناطق الواقعة بين الساحل الأفريقي ومنابع نهر النيل.

ولكن كانت هناك حلقة رئيسية ناقصة في هذه السلسلة - التي تهدف لإنشاء خط مواصلات منتظم في هذا الجزء من أفريقيا - ألا وهي: وجود خط يربط ما بين "مومباسا" وبحيرة فيكتوريا التي تُعتبر أقصى حدود إمبراطورية إسماعيل. ولتحقيق هذا الهدف، تَصَوَّر إسماعيل أنه يجب أن يعهد - هذه المرة - بقيادة الحملة الجديدة لأحد الإنجليز- هو ماك كيللوب باشا (Mac Killop)، وكان تحت إمرته الكولونيل الأميركي شايليه - لونج بك (Chaillé Long) والكولونيل المصري عبد الرازق بك وزميله حسن واصف.

وفي البداية، توجَّهت الحملة إلى "رأس حافون" فوصلتها يوم ٥ أكتوبر سنة ١٨٧٥. وفي اليوم التالي، تم رفع الراية المصرية على المدينة بعد إجراء الاحتفالات والمراسم المعتادة. وأظهر السكان المحليون مشاعر اللهفة لكي يحكمهم الخديوي الذي أطلقوا عليه اسم "**سلطان إسماعين**".

وفي يوم ٢٧ أكتوبر، وصلَت الحملة إلى"جوبا"، وأجرى ضابط أركان حرب الحملة المصري- حسن واصف - دراسات استكشافية عدة ورسم خريطة للنهر نتج عنها:

١- تصحيح خريطة بلاد الصومال.

٢- قياس أعماق مينائي " كيسمايو" و"برافا".

ونتج عنها - أيضًا - العديد من الملاحظات ذات النفع للجغرافيا الحقيقية. وبالإضافة لكل ما سبق، أقام المصريون مراكز عسكرية في تلك المناطق، ورفعوا الراية المصرية على "كيسمايو" (في شمال"جوبا"). ولكن إنجلترا قَدَّمَت احتجاجات مُفادُها أن المنطقة الساحلية تتبع سلطان زنزبار؛ فاضطر إسماعيل لإجلاء قواته عن هذه المنطقة في شهر ديسمبر.

وهذا التَدَخُّل يُوَضِّح أساس السياسة الإنجليزية: فإنجلترا لم تكُن مستعدة أبدًا لقبول تَوَسُّع سيادة مصر، ولكنها كانت تتحملها - بُناءً على حسابات خاصة - إذا لم تستطع منعها، ثم تعمل على تحويلها لصالحها بالتدخل بمهارة فى مجريات الأُمور. وفى جميع الأحوال، فقد كانت إنجلترا تعتبر أن مسألة زنزبار والمسألة المصرية ومشكلة النخاسة مرتبطة كلها ببعضها ارتباطًا وثيقًا.

وكانت إنجلترا تدافع عن سواحل مصر فى البحر الأحمر وخليج عدن ضد أى تَدَخُّل من أيَّة قوة أوروبية أخرى. وفى الوقت نفسه، كانت تُدافع عن ساحل زنجبار (من نهر "جوبا" حتى "رأس دلجرادو") ضد النفوذ المصري: ففى الشمال، كانت إنجلترا تحقد على مصر؛ ولكنها كانت تقبل التنافس معها على بسط النفوذ فى تلك المنطقة بدلاً من أن تجد إنجلترا نفسها تتنافس هناك مع إيطاليا وفرنسا. أمَّا فى الجنوب، فقد فَضَّلت إنجلترا الوقوف مع زنزبار لأن النفوذ الإنجليزى فيها كان يتصاعد.

ومن المعروف أن سلطان زنزبار كان قد تخلَّص من تبعيته لإمام مَسْقَط بفضل مساعدة إنجلترا له: فقد كان الإنجليز يسيطرون- هناك - على الجيش والبريد؛ وكان ممثلهم- جون كيرك (John Kirk) - قد أصبح مستشارًا للسلطان برغش (بين سنتى ١٨٧٠ و١٨٧٨)، وكان هو الذى يدير سياسة السلطان. وكانت إنجلترا تأمُل فى مد نفوذها على شرق أفريقيا من خلال زنزبار.

وأعلن نائب فى البرلمان الفرنسى أنه إذا كانت زنزبار بمثابة مفتاح الطريق إلى منطقة البحيرات العظمى، ومركز التجارة العربية فى شرق أفريقيا، ومتصلة بالبحر الأحمر وعدن وأفريقيا وبومباي[١٦]، فإن مصر لها الهيمنة الروحية والمادية على كل مناطق السودان. و فى هذه الحالة، يمكننا القول بأن مصر تُثير أطماع بريطانيا العظمى فيها أكثر فأكثر.

* * *

ثالثاً: اتفاقية ٤ أغسطس سنة ١٨٧٧:

وتوصلت "سيدة البحار" إلى وسيلة عبقرية لتنفيذ سياسة نشطة- خاصة بها – فى بحار أفريقيا الشرقية، فتحت ستار "**المصالح الإنسانية**" بشرت إنجلترا ببدء حملة ضد تجارة العبيد [النخاسة]، وأجبرت مصر وزنزبار على التوقيع على شروط تتناقض مع استقلالهما بحجة المساهمة فى إنجاح هذه الحملة الإنسانية.

وكان قد سبق للسير هنرى إليوت وأن فاتح نوبار باشا- فى الآستانة – لإبرام معاهدة مع إنجلترا لإلغاء النخاسة. ولكن وزير الخارجية المصرى رفض. ومع ذلك، نجحت إنجلترا – يوم ٤ أغسطس سنة ١٨٧٧ – فى أن تجعل إسماعيل يوقع على المعاهدة الشهيرة الخاصة بإلغاء هذه التجارة.

وتنص المادة الرابعة من هذه المعاهدة على أنه: "لكى تصبح محاربة تجارة العبيد السود أو الأحباش – فى البحر الأحمر – أكثر فاعلية، فإن الحكومة المصرية توافق على أن تقوم الطرادات البريطانية بزيارة وتفتيش– وعند اللزوم احتجاز – أية سفينة مصرية يثبت أو يشتبه فى أنها تمارس تجارة العبيد السود أو الأحباش (أو أنها ستمارس هذه التجارة خلال هذه الرحلة بعد لقائها بالطرادات البريطانية). وتقوم الطرادات البريطانية بتسليم هذه السفن لأقرب سلطة مصرية لتحاكمها.

"وهذا الحق فى الزيارة أو التفتيش أو الاحتجاز يمكن للطرادات البريطانية ممارسته فى البحر الأحمر وخليج عدن، وعلى طول ساحل شبه الجزيرة العربية، والشاطئ الشرقى لأفريقيا، وفى المياه الإقليمية لمصر وملحقاتها...

وتسرى هذه المعاهدة بدءًا من تاريخ توقيعها[١٧] على أرض مصر نفسها حتى أسوان، وعلى الممتلكات المصرية فى أفريقيا وساحل البحر الأحمر بعد مرور ثلاثة أشهر من تاريخ التوقيع عليها إلخ الخ...".

وعلَّق أحد الكُتاب قائلاً: "لقد حَصلَت بريطانيا العظمى – من إسماعيل باشا – على هذه الاتفاقية التى تُعطيها حرية تَصرُّف مُطلقة للقضاء على تجارة العبيد فى المياه الإقليمية المصرية داخليًا وخارجيًا، أى حق مراقبة مجرى نهر النيل بطوله، وساحل البحر الأحمر، والساحل الشرقى لأفريقيا.

"وبعدما حَصلَت بريطانيا العظمى على هذه الاتفاقية، لم تَعُد تهتم كثيرًا بمحاربة النخاسة "**لصالح الإنسانية**" بل اهتمت أساسًا بإلغاء الملاحة العربية، وبقطع الاتصالات بين مسلمى الهند ومسلمى أفريقيا: فهما عناصر المقاومة المحلية الوحيدة القادرة على تعريض مصالح بريطانيا فى الهند للخطر(١٨)".

وهذه الاتفاقية قد وقِّعت قبل توقيع معاهدة كاملة حسب الأُصول الواجبة، وشَجَّعت الأُسطول الإنجليزى على ممارسة مُراقبة مستمرة ولصيقة على كل تصرُّفات وأفعال السلطات المصرية فى البحر الأحمر.

وللإقلال من التأثير المُهين – الذى تسببه هذه المراقبة – عمل إسماعيل باستمرار على تقوية وجود البحرية المصرية فى تلك الأرجاء، لدرجة أن المُقيم السياسى البريطانى فى عدن كتب لحكومة بومباى – بتاريخ ١٧ أبريل سنة ١٨٧٦ – يُخبرها: "نلاحظ أن المصريين ما يزال لديهم أُسطول كبير على مقربة من ميناء عدن(١٩)".

ولم يتوقف إسماعيل عند حد زيادة الأُسطول المصرى فى البحر الأحمر، بل إنه فكَّر فى تحصين "زيلع" و"تادجورا" و"بربره"، وهذه الموانئ كلها تقع على خليج عدن.

وأُفضى إسماعيل لوزيره نوبار باشا بفكرة هذا المشروع، وسأل عن رأيه قائلاً: "حسنٌ !! بماذا تنصح حكمتُك ؟؟

فرد نوبار بقوله: "إن حكمتى ترى أن التحصينات تشبه خلايا النحل، وخلايا النحل تجذب الزنابير إليها. وفى حالتنا هذه، أعتقد بأن الزنابير ترتدى سترات

عسكرية حمراء اللون. وبالإضافة إلى ذلك، فقد وقَّعنا اتفاقية مع هذه السترات الحمراء لإلغاء النخاسة".

"وأضاف نوبار قائلاً: "نظر الخديوى إلىَّ نظرةً متسائلة لأنه لم يجد أية علاقة ما بين فكرة تحصين هذه المواقع وبين هذه المعاهدة. فقلتُ له: مولاي، يبدو لى أن التجارة مُنعدمة فى تادجورا، وشبه منعدمة فى زيلع، وأن هذين الميناءين يعيشان تقريبًا على مرور قوافل العبيد بهما. فرد الوالى بالإيجاب.

"فأكملتُ رأيى قائلاً: هل ستتركون هؤلاء العبيد يُشحنون على متن السُفن؟؟ بالطبع لا؛ فمعاهدة إلغاء النخاسة موجودة والإنجليز موجودون. أمَّا إذا مَنَعتُم شحن العبيد، فستنشب حرب مستمرة بينكم وبين القبائل الهمجية التى ستحرمونها من مصدر رزقها." (لم يسبق نشره).

وكان نوبار باشا مُصيبًا: فَلِكَى يكسب إسماعيل مساندة الحكومة والرأى العام فى إنجلترا، كان مُرغمًا على شن حملة ضارية ضد النخاسة فى جميع أرجاء إمبراطوريته، فألْقى – بذلك – بذور التمرد المُقبل فى السودان.

وقامت إنجلترا بدور الشُرطة البَحَرية فى المياه الإقليمية المصرية فى أفريقيا الشرقية، وحَصَلَت من مصر على حق تعيين وكلاء إنجليز فى جميع الموانئ والمواقع الموجودة على ساحل بلاد الصومال: فاستطاعت بذلك تأمين وسائل مراقبة – وعند اللزوم إعاقة – نمو السيادة المصرية فى كل تلك البلاد، لأن ملكية مصر لتلك البلاد قد تؤدى إلى تحييد المزايا الاستراتيجية لميناء عدن.

ونعود فنكرر بأن الهدف الذى سَعَت إنجلترا إليه – فى هذه الاتفاقية – لم يكُن "هدفًا إنسانيًا" – كما ادَّعَتْ – بل كان هدفًا سياسيًا خالصًا. ولما كان وُكلاء إنجلترا فى البحر الأحمر يفهمون تمامًا "سياسة إخفاء النوايا الحقيقية" التى تُمارسها حكومتهم، فقد أرسلوا إليها تقارير مُغْرِضَة ومُبالغ فيها عن النخاسة فى تلك المنطقة. وكان هدفهم الواضح هو إعطاء حكومتهم مبررًا للتَدَخُّل فى شئون حكومة الخديوى ومطالبتها بتنفيذ الاتفاقيات. وكانت إنجلترا تعرف تمامًا أن إلغاء النخاسة

لهو عمل بطيء ومنهجي يتكفل به الزمن. ولذلك، فإن أسلوب القمع العنيف – الذى دَعَت إليه إنجلترا بحماسة – لم يُؤدِ إلاَّ إلى:

١- إرسال المزيد من الحملات.

٢- وشن حروب مُدَمِّرة بلا جدوى.

٣- وإثارة حالة من السُخط بين سكان تلك المناطق ضد مصر.

وفى يناير سنة ١٨٧٧، وَقَعَ الخديوى تحت تأثير النفوذ الإنجليزي، فكلف ماك كيللوب برئاسة حملة خاصة للتفتيش الدقيق على سواحل البحر الأحمر من السويس حتى بربرة.

وَذَكَرَ الخديوى فى تعليماته لماك كيللوب باشا: "لقد تَأثرت الحكومة الإنجليزية بالتقارير الخاصة بالنخاسة التى أُرسلها لها العديد من وكلائها المقيمين فى المدن الواقعة على ساحل البحر الأحمر. وحسبما جاء فى تلك التقارير، فإن هذه التجارة الممقوتة تُمارَس على نطاق واسع لدرجة أنهم قَدَّروا عدد العبيد بثلاثين ألف عبد سنويا يُنتَزَعون من أفريقيا ويُنقَلون إلى سواحل شبه الجزيرة العربية. وبالتأكيد، فإن هذا الرقم مبالغ فيه.

"ولذلك، فإن حكومة الخديوى تَشْعُر بضرورة قصوى للتحقُّق من صحة الوقائع المذكورة، وإيجاد علاج عاجل وفعَّال لهذا الوضع الذى تستهجنه البشرية.."

وقبل قيام الحملة، سَقَطَ ماك كيللوب مريضا، فعَيَّن الخديوى إنجليزيا آخر – هو الكابتن موريس (Morice) – لرئاسة الحملة. ولكن بريطانيا العظمى لم تَرْض عن هذه الإجراءات: فقد كانت تريد تعيين موظف كبير تابع لها، ترسله لندن مباشرةً، ويختص بشئون البحر الأحمر تحديدًا، ويكون فعَّالاً لكى يُنَفِّذ اتفاقية منع النخاسة. ولكى تُحَقِّق الحكومة الإنجليزية هدفها، استمرت فى ممارسة الضغط على الخديوى كما لو كان تعيين جوردون فى السودان (سنة١٨٧٧)، والكابتن موريس لم يَحْدُثا أبدًا.

وفى نهاية شهر مايو سنة ١٨٧٧، وتنفيذًا لتعليمات حكومته - التى تَلَقَّاها يومى ٧ و١٩ مايو - قَدَّم اللورد فيفيان مذكرة لشريف باشا يذكر له فيها طبيعة التقارير - التى يرسلها قادة الطرّادات الإنجليزية باستمرار - والمتعلقة بالانتشار الواسع للنخاسة على ضفتى البحر الأحمر.

وكان الخديوى يدرك تمامًا أن احتجاجاته وبراهينه لن تلقى أذانًا صاغية لدى الحكومة الإنجليزية، فأسرَع وطلب منها إرسال موظف تُكَلّفه بمهمة تنظيم وإدارة الشرطة البحرية المنوط بها إلغاء النخاسة، هذه الشرطة التى أنشأتها الحكومة المصرية - على الساحل الأفريقى للبحر الأحمر - لتنفيذ اتفاقية ٤أغسطس سنة ١٨٧٧ التى تم التوقيع عليها مؤخرًا.

فى شهر ديسمبر، رَشَّحَت وزارة البحرية الإنجليزية الكابتن مالكولم (Malcolm) وأصدر الخديوى فرمانًا - فى الأول من يناير سنة ١٨٧٨ - بتعيينه "مديرًا عموميًا" لإدارة إلغاء النخاسة فى البحر الأحمر، ومنحه صلاحيات مدنية وقضائية، وأن يُقيم فى ميناء مُصوّع.

وفور توظيف مالكولم فى منصبه، طلبت الحكومة الإنجليزية إقالة أبو بكر باشا - حاكم زيلع - بحجة تنفيذ المعاهدة. وكان أبو بكر باشا من أهالى المنطقة وله نفوذ هائل هناك. وادَّعت بريطانيا بأنه يُشَجِّع النخاسة. ولكن جوردون عارض هذا الطلب باسم مصالح مصر التى لم تكن بقادرة على قمع تَمَردُ قاده أبو بكر فى تلك المنطقة البعيدة.

وبتاريخ ٢٣ مارس سنة ١٨٧٨، كتب القنصل الإنجليزي: "إننى آسف لصدور هذا القرار. ونظرًا للأخطار السياسية التى أوضحها الكولونيل جوردون - وأكدها الكابتن مالكولم - لا أستطيع التمَسُّك بتنفيذ بنود المعاهدة فى هذه الحالة. ولكن يصعُب على نفسى ذكر أن الكولونيل جوردون يعتقد - فيما يبدو - بأن بنود المعاهدة أكبر من إمكانيات الخديوي، وأنه غير قادر على تنفيذها بصرامة وحسم فى المديريات المصرية البعيدة[٢٠]".

لقد اعترف الكولونيل جوردون بمدى خطورة هذه الاتفاقية وبمدى فداحة نتائجها السياسية التى ستضر بمصر. وفى بداية شغله لوظيفة "الحاكم العام" فى السودان، سنجده يُعارض سياسة استخدام العنف التى دعت إليها الحكومة الإنجليزية لدرجة أن الكابتن مالكولم أبْدَى استعداده للاستقالة من منصبه منذ شهر مارس سنة١٨٧٨.

وعندما علم وزير خارجية بريطانيا العظمى بهذا الموضوع، كتب رسالة – بتاريخ ٢ أبريل سنة١٨٧٨ – للمستر فيفيان ذكر فيها: "من المؤسف حقًا أن يستقيل الكابتن مالكولم من وظيفته فى الوقت الذى نحتاج فيه لوجود موظف نشط ومُصَمِّم على إلغاء النخاسة – التى نأمل فى القضاء عليها فعليًا – خصوصًا فى بلد تُغمض فيه كل سلطاته عيونَها عن هذه التجارة [٢١]".

وبالطبع، فقد كانت الحكومة الإنجليزية تميل دائمًا إلى المبالَغة فى مدى انتشار هذه التجارة فى البحر الأحمر، مع إن الكابتن مالكولم نفسه قدَّر أن العدد الإجمالى للعبيد – الذين تم تصديرهم لساحل شبه الجزيرة العربية – يتراوح ما بين ١٥٠٠ و١٧٠٠ عبدًا فقط. وهذا الرقم أقل بكثير من رقم الثلاثين ألفًا الذى قدمه نائب القنصل وايلد (Wylde) والذى اعتمدته الحكومة الإنجليزية[٢٢].

وفيما يتعلق بنشاط وحيوية الكابتن مالكولم ، فإن جوردون باشا لم يكُن بحاجة إليهما. وبتاريخ ٢٩ مارس سنة ١٨٧٨، كَتَبَ المستر فيفيان: "بالطبع، فإن الكولونيل جوردون يخشى من حدوث محاولة عنيفة ومُتَسرعة لتنفيذ معاهدة ستقضى على كل ما أُنْجِزَه فى مديرية السودان. لقد حقق جوردون هذا الإنجاز بإمكانيات غير كافية، لكنه تعامل بفطنة وحساسية مع السكان المحليين محترمًا معتقداتهم الدينية. لقد تَصَوَّر جوردون أن إنجلترا قد فَرَضَت هذه المعاهدة على الوالى؛ وبعد ذلك، فَرَضْنا عليه هو (أى جوردون) الكابتن مالكولم لكى يَتَجَسَّس عليه بطريقة ما؛ وأننا قد أَلْقَينا بعبء هذا الموظف على كاهل ميزانية السودان فى حين أن جوردون لا يحتاج أبدًا إلى خدماته"[٢٣].

وفى الوقت نفسه، أخذ الكابتن مالكولم يشكو من الكولونيل جوردون واتهمه بأنه يُعَرْقِل جهوده فى محاربة النخاسة، فاستاءت الحكومة الإنجليزية – بدورها – وأبْلَغَت قنصلَها فى القاهرة، بتاريخ ٣١ مايو سنة ١٨٧٨ بما يلى:

١- أن "الكولونيل جوردون يتساهل فى التعامل مع النَخَّاسين كما لو كان يَشْعُر بضعفه أمامهم فلا يستطيع المجاهرة بعداوتهم".

٢- وأن عودة ابن أبو بكر باشا (حاكم زيلع) بدون أن ينال عقابًا ما "يُعْتَبَر خرقًا للمعاهدة التى تم التوقيع عليها مُؤخرًا لإلغاء النخاسة".

٣- وأخيرًا، كَلَّفَت المستر فيفيان بإبلاغ الخديوى "بأنها تأمل – فى المستقبل – بالاَّ تمر مثل هذه الحالات بغير عقاب(٢٤)".

وفيما بعد، حَصُل قنصل إنجلترا على ما يُثبِت بأن الاتهام الموجهَّ ضد ابن أبى بكر باشا – بأنه متورط فى النخاسة – كان اتهامًا باطلاً.

ولم تكف الحكومة الإنجليزية أبدًا – وفى جميع الأحوال – عن مُطالبة جوردون بتغيير أُسلوبه ولا عن مطالبة إسماعيل بعزل أبى بكر باشا أو بمُعاقبة ابنه عقابًا رادعًا. وكان هدف إنجلترا واضحًا: فقد كانت تُريد خَلْق أعداء لدودين ضد مصر يعملون على الإضرار بمصالحها فى منطقة ساحل البحر الأحمر وبداخل القارة على حد سَوَاء.

وفيما بَعْد، خضع جوردون لهذه السياسة التى أَلَحت الحكومة الإنجليزية على تنفيذها: فطبَقَّها على "الزبير باشا" وابنه فى السودان. ولكن عندما كان مالكولم موجودًا، كان جوردون يُؤمن بأن ميمته تَكْمُن فى تهدئة الاضطرابات وليس العمل على تشجيعها. ولذلك، اضطُّر مالكولوم لتقديم استقالته (يونيو سنة ١٨٧٨) أمام هذه المعارضة الشرسة التى لاقاها من جوردون.

وسارَع اللورد فيفيان فأعلن:"من الآن فصاعدًا، أصبح الخديوى والكولونيل جوردون مسئولَيْن عن اتخاذ إجراءات أكثر فاعلية لإلغاء النخاسة التى تعيث فسادًا فى موانئ سَواكن وزيلع وتادجورا(٢٥)". وبعبارة أُخرى، فقد أكَّد القنصل باسم

حكومته – وبحس سياسي ملحوظ – أنه مستعد للتضحية بالكابتن مالكولوم بشرط أن يُنفذ جوردون سياسة مالكولوم العنيفة فى البحر الأحمر والسودان؛ تلك السياسة التى حاربها جوردون – حتى ذلك التاريخ – باسم المصالح السياسية لمصر.

ومنذ ذلك التاريخ تحديدًا (يونيو سنة ١٨٧٨)، نفذَ جوردون سياسة الحكومة الإنجليزية رغمًا عنه – كما سنرى لاحقًا[٢٦] – وشَنَّ حربًا واسعة فى السودان ونشر الرعب فى أرجائه.

وفى الواقع، فإن القنصل فيفيان – بنفسه – قد أصدر حكمه على سياسة الكابتن مالكولم وأدائها عندما ذكر – يوم ٢٣ يونيو سنة١٨٧٨ – ما يلي: "ويتضح من المعلومات – التى جمعتها من شخصيات مهمة – أن اتهامات الكولونيل جوردون ضد الكابتن مالكولم كانت صحيحة: خُصوصًا وأن الكابتن مالكولم كان يتصرَّف دائمًا بدون كياسة ولا فطنة، وبطريقة متعالية تمامًا واستبدادية تجاه الموظفين – من أهل البلاد – الذين أخبرونى بأنهم كرهوه تمامًا لدرجة أنه لم يكن يستطيع الحصول منهم على أدنى قدر من المعاونة[٢٧]".

ولكن، منذ ذلك التاريخ ، كان جوردون مجبرًا على ممارسة نفس هذه السياسة المكروهة والخطيرة لتحقيق هدف إنجلترا الأساسى المغلَّف بغلاف إنسانى براق ألا وهو: تفكيك القوى المادية والمعنوية للإمبراطورية المصرية فى أفريقيا[٢٨].

° ° °

رابعاً: اتفاقية ٧ سبتمبر سنة ١٨٧٧:

ضَمنَت معاهدة إلغاء النخاسة لإنجلترا وسيلة التَدخُل فى الشئون الداخلية للولايات المصرية التى كانت إنجلترا تطمع فى الاستيلاء عليها. لكنها أرادت – فيما بعد – القيام بإجراء احتفالى مهيب تمنع به القوى الأوروبية الأخرى من الوصول لتلك الولايات؛ ومن ثم، فقد تفاوض القنصل الإنجليزى مع الحكومة

المصرية لعقد معاهدة تعترف إنجلترا – بمقتضاها – بسيادة مصر على بلاد الصومال بأكملها.

وفى البداية، أرادت الحكومة الإنجليزية ما يلي:

١- الاعتراف بهذه السيادة المصرية حتى "رأس جواردافوي" فقط.

٢- وطلبت من مصر أن تجعل "زيلع" و"بولهار" و"بربرة" منطقة موانئ حرة.

٣- كما طَلَبت من مصر أن تبذل قصارى جهدها لإلغاء النخاسة فى الصومال.

وفى شهر أبريل سنة ١٨٦٧، رد إسماعيل على مقترحات بريطانيا ولَفَتَ نظرها إلى:

١- أن "رأس جواردافوي" لا يُمَثل حدود ممتلكات مصر على ساحل بلاد الصومال، بل إن هذه الحدود تقع عند "رأس حافون" على بُعْد ٢٠٠ ميل جنوب "رأس جواردافوي"؛ وأن لا زنزبار ولا أيَّة قوة أُخرى قد سبق لها وأن أعْلَنَت ملكيتها "لرأس حافون"؛ وذكَّر بريطانيا بأنه يحتل هذه المنطقة فى الوقت الحالى وأن القبائل والزعماء المحليين هناك يعترفون بالسُلطة المصرية بلا تحفظ.

٢- وفيما يتعلق بزيلع، أعلن إسماعيل أنه لا يستطيع إعلانها "منطقة مينائية حرة" لأنه يدفع للباب العالى مبلغ ١٥٠ ألف جنيه عوَضًا عن رسوم الجمارك التى كانت تَتَحَصل عليها الحكومة العثمانية من هذا الميناء.

٣- أمَّا موضوع إلغاء النخاسة، فقد رفض إسماعيل التوقيع عليه طالما أنه لا توجد لديه الوسائل الفعَّالة لتنفيذه، وبشرط أن تَضم إمبراطوريته كل الأراضى الممتدة حتى جوبا؛ وأشار إسماعيل أيضًا إلى ضرورة امتلاكه لميناء مناسب على الساحل الشرقى لأفريقيا[٢٩].

وقدَّمت حكومة جلالة الملكة بعض التنازلات البسيطة لكى تصل إلى اتفاق مع الخديوي، وهذا ما تم فعلاً فى شهر أغسطس. وفى يوم ٧ سبتمبر سنة ١٨٧٧،

تم التوقيع على اتفاقية بين حكومتَي البلدين بخصوص مد السُلطة القضائية لصاحب السمو الخديوى على أراضى ساحل بلاد الصومال، وجاء فى مقدمتها ما يلي:

"إن حكومة صاحبة الجلالة ملكة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا، وحكومة صاحب السمو خديوى مصر ترغبان فى عقد اتفاقية خاصة باعتراف حكومة صاحبة الجلالة ببسط تشريعات صاحب السمو الخديوى - الخاضع لسلطة الباب العالى - على ساحل بلاد الصومال حتى "رأس حافون". ولهذا الغَرض، قامت الحكومتان بتكليف المستر فيفيان وشريف باشا إلخ إلخ...

"وحَسَب نص المادة الأولى، ومع مراعاة الشروط المذكورة فى المادة الخامسة، فإن حكومة صاحب السمو الخديوى تلتزم بأن يكون ميناءا "بولهار" و"بربرة" ميناءين حُرّين، بدءًا من تاريخه سَرَيان هذه الاتفاقية، ونتيجةً الاعتراف الرسمى من قبَل حكومة صاحبة الجلالة بمد السلطة القضائية لصاحب السمو الخديوى على أراضى ساحل بلاد الصومال".

وتوجد فى هذه الاتفاقية مادة مشئومة تمنع مصر من جباية الضرائب على عشرة آلاف رأس من الأبقار و٦٠ ألف رأس من الضأن يتم تصديرها سنويًا من ميناء بربرة إلى ميناء عدن. وتعنى هذه المادة حرمان الحكومة المصرية من الحصول على مواردها المشروعة، خصوصًا وأنها أنفقت فى "بربرة" المبالغ التالية:

١- ٧٠ ألف جنيه لبناء فنار، وحوض، ومنشآت أُخرى مفيدة.

٢- و٤٠ ألف جنيه أُخرى لإقامة الجنود ورسو السفن فى الميناء[٣٠].

علمًا بأن إجمالى الإيراد لا يَتَعَدّى مبلغ ١٧٠ ألف جنيه سنويًا!! وحتى جوردون نفسه اعتبر أن هذا الشرط مُكلّف جدًا وغير عادل (Not fair) بالنسبة لمصر.

وجاء في المادة الثانية: "يلتزم صاحب السمو الخديوى - بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن خلفائه فى نظام حكمه الوراثى - بألاّ يتم أى تنازل مطلقًا لصالح أية قوة أجنبية عن أى جزء من الأراضى التى ضُمت رسميًا إلى مصر".

ومَنَحت المادة الثالثة لحكومة صاحبة الجلالة الملكة "الحق فى تعيين وكلاء قنصليين فى كل الموانئ وكل النقاط الواقعة على ساحل البلاد المذكورة".

أمّا المادة الرابعة – الخاصة بمحاربة النخاسة وإنشاء شرطة بحرية – فقد نَصّت على أن: "تُعفَى مصر من مهمة متابعة إلغاء النخاسة حتى يتم لها تدعيم سلطتها فى هذه المنطقة. "وهذا الإجراء – ظاهريًا – يبدو حكيمًا ومُمكن التطبيق فى كل أنحاء الإمبراطورية المصرية، لكنه – فى الحقيقة – يُثبت أن إنجلترا قد اكتفت بأن تضمن لها اتفاقية ٤ أغسطس سنة ١٨٧٧ الحق فى إنشاء شُرطة بحرية فى البحر الأحمر، والحق فى مكافحة النخاسة.

وفى النهاية، جاءت المادة السادسة – والأخيرة – لتعلن أن: "الاتفاقية الحالية تُصبح نهائية وقابلة للتنفيذ فور صدور تأكيد رسمى من صاحب الجلالة السلطان مُوَجَّه إلى حكومة صاحبة الجلالة – ملكة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا بأنه لن يَحْدُث أى تنازل – لأى سبب كان – عن أى جزء من أرض ساحل بلاد الصومال لصالح أية دولة أجنبية. وهذا التأكيد يشمل أيضًا جميع المناطق الأخرى الملحقة بمصر، والتى تَكَوِّن جزءًا لا يتجزأ من الدولة العثمانية، والتى يُعلن صاحب الجلالة السلطان أنها تابعة لمصر، والتى لا يُمكن التنازل عنها، بالضبط مثل أى جزء من مصر أو أى بلد آخر تحت الإدارة الوراثية لصاحب السمو الخديوي".

وحَسَب نص هذه المادة، فإن إنجلترا أكَّدَت على ضمان وحدة أراضى الإمبراطورية المصرية "التى تعترف بها واقعيًا"، وعلى ضمان سيادة مصر على ساحل بلاد الصومال. لكن، عندما أعلنت إنجلترا أنها تَضْمَن وحدة أراضى

الإمبراطورية المصرية ووحدة أراضى الإمبراطورية العثمانية، فإنها – فى الحالتَيْن – كانت تريد إخفاء مطامعها فيهما وتقصر التّدخُل فيهما على نفسها فقط.

لقد خَلَقَت إنجلترا لنفسها منطقة نفوذ واسعة – على الشاطئ الشرقى لأفريقيا – بفضل بَسْط حمايتها الفعليَّة على زنزبار وساحل زنجبار، وبفضل عقد اتفاقَيتَيْن مع مصر فى ٤ أغسطس و٧ سبتمبر سنة ١٨٧٧. وستستخدم إنجلترا هاتَيْن الوسيلتَيْن الدبلوماسيتيْن لإجبار مصر على ممارسة سياسة توسعيَّة (فى السودان ووسط أفريقيا) تتفق مع حدود وأهداف إنجلترا، وتمُهد بشكل مباشر – أو غير مباشر – لقيام الإمبراطورية البريطانية فى أفريقيا.

* * *

هوامش الفصل العاشر

(1) Archives françaises. A.E. Correspondance politique. Egypte. Vol.43. Alexandrie, le 27 juillet 1868.

(2) Colonel Chaillé – Long: "My life in Four Continents", London. 1912. 2 Vols.

(راجع الجزء الأول، ص٣٢).

(3) Journal d' Egypte, ler juin 1865.

(4) Hans Resener: "L' Egypte sous l' occupation anglaise".

(٥) من وُجهة النظر هذه، فإن التنازل عن "سواكن" و"مُصَوَّع" لمصر (سنة١٨٦٥) كانت له أهمية كُبرى لأن الفرمان ذَكَرَ: "لقد تم التنازل لكم عن مينائى "مُصَوَّع" و"سواكن" وولاية "تاكا" بالشروط الآتية:

١- أن تُنشئوا فيها إدارة جيدة تعمل على رفاهيتها.

٢- وأن تجتهدوا فى تنفيذ اللوائح الخاصة بمنع النخاسة بدقة.

٣- وأن تدفعوا - بانتظام - لحكومة جَدَّة الرسوم السنوية المفروضة على هذه الولايات، مثلما كان الوضع فى السنوات الأخيرة لحكم المرحوم محمد على باشا.

"وبما أن ساحلَى البحر الأحمر هَذَيْن يتبعان الدولة العثمانية، فلا يوجد ما يمنع الدولة من أن تَعْهَد للحكومة المصرية بإدارة هذا الساحل.

"وفيما يَتَعلَّق بالضرائب، فإنكم ستدفعون رسوم الجمارك والملاَّحات (مقدارها خمسة آلاف كيس) حسبما جاء فى سجِّلات سنة١٨٨٠ هجرية، وكما كان

يحْدث فى عيد المرحوم محمد على باشا، زائد ٢٥٠٠كيس، فيكون المجموع ٧٥٠٠ كيس [أى ٣٧ ألف و ٥٠٠جنيه] تُدْفَع سنويًا لخزانة جدّة ..."

6- Archives françaises. Corres pondance politique. Egypte. Vol. 34.

من المسيو جارنييه – الترجمان الأول – للمسيو تاستو القنصل العمومى فى الإسكندرية، ١٢ أكتوبر سنة ١٨٦٤، بخصوص لقاء تم مع الوالى يوم ٣ أكتوبر.

7- Jules Cocheris: "Situation internationale de l' Egypte et du Soudan".

8- Archives anglaises. F.O. Vol. 3185. le 5 decembre 1847.

9- Archives françaises. Ibid. Vol. 40. Suez, le 9 novembre 1867.

10- Archives anglaises. F.O. 78. Vol. 3186.

رسالة من شريف باشا – وزير الخارجية – للسيد الوكيل والقنصل العمومى لإنجلترا. الإسكندرية، الأول من يونيو سنة١٨٧٠.

(١١) تقع جزيرة "موسي" ("Moussa" أو "Mussa") فى مدخل خليج "تادجورا" (أو "تادجورا"). وتم التنازُل عنها لإنجلترا يوم ٩ أغسطس سنة١٨٤٠. أمَّا جزيرة "أوباد" (أو "إيفات")، فتقع على بُعد ثمانية أميال شمال "زَيْلَع"، وتم شراؤها من حاكم الميناء فى يوم ٣سبتمبر سنة ١٨٤٠.

(12) Archives anglaises. F.O. 78. Vol. 2284. Alexandrie, le 22 septembre 1873.

(13) Ibid, Vol. 3187.

من السير هـــ. إليوت إلى اللورد جرانفيل. Therapia, le 13 novembre 1873.

(14) Archives anglaises. Ibid. Alexandrie, le 15 septembre 1874.

(15) Archives anglaises. F.O. 78. Vol. 3188.

تقرير من "وود" مُلحق ببرقية السير إليوت، رقم ٤٢٧ بتاريخ ٦ أغسطس سنة١٨٧٥.

(١٦)خُطبة المسيو لامارزيل (Lamarzelle) فى جلسة يوم ٤ نوفمبر سنة١٨٩٠.

(١٧)يوم ٤ أغسطس سنة ١٨٧٧.

(18) A. Tollaire: "Les anglais en Egypte. L' Ossature de la trahison", Paris, 1900.

(19) Archives anglaises. F.O. 78. Vol. 3189. Alexandria, le 17 avril 1878.

(20) Ibid. F.O. 84. Vol. 1511. Le Caire, le 22 mars 1878.

(21) Ibid. F.O. le 2 avril 1878.

(22) Ibid.

الرسالة المذكورة سلفًا التى أرسلها اللورد فيفيان إلى حكومته يوم٢٢ مارس سنة١٨٨٧.

(23) Ibid. Le Caire, le 29 mars 1878.

(24) Ibid. F.O. le 31 mai 1878.

(25) Ibid. Alexandrie, le 9 juin 1878.

(٢٦)راجع الفصل السادس عشر: جوردون فى السودان.

(27) Archives anglaises. Ibid. Alexandrie, le 23 juin 1878.

(28) Bulletin de la Société Geógra phiques. 1886.

مقال للمسيو جابرييل فيران (Gabriel Ferrand) بعنوان:

"Notes sur le Pachalik du Harrar "

أكد فيه بأن الجواسيس المحليين لإنجلترا هم الذين أخبروا الإنجليز بكل تحركات السفن المحملة بالعبيد في البحر الأحمر. وكان بإمكان الإنجليز ضبطها ولكنهم لم يفعلوا، وفضلوا أن يتركوا المبادرة لأبى بكر والسلطات المصرية مراعاةً للمصالح فى المستقبل.

(29) Archives anglaises. F.O. 78. Vol. 3189. Le Caire, le 7 avril 1876.

(٣٠) راجع الفصل التالي: "الإدارة المصرية فى أفريقيا الشرقية".

* * *

الفصل الحادى عشر

الإدارة المصرية فى أفريقيا الشرقية

من ساحل الصومال حتى هَرَّر

١- تاريخ إمبراطورية "أدل" (أو "آدال") منذ الغزو الإسلامي: زَيْلَع، وبربرة، وهَرَّر؛ قبيلتا "الجالا" و"الصومال".

٢- بربرة، وبولهار، وزيلع أو ساحل بلاد الصومال[1] أثناء الاحتلال المصرى (١٨٧٢- ١٨٨٤).

٣- غزو وتنظيم ولاية هَرَّر.

٤- التقييم العام لنتائج الاحتلال المصري.

[1] في الفهرس، جاء هذا العنوان الفرعي بدون ذكر كلمة "ساحل" [المترجم].

الإدارة المصرية فى أفريقيا الشرقية
من ساحل الصومال حتى هَرَّر

أولاً: تـــاريخ إمبراطوريـــة "آدل (أو "آدال") منـــذ الغـــزو الإسلامي:

زَيْلَع، وبربرة وهَرَّر؛ قبيلتا "الجالا" و "الصومال":

قرب نهاية القرن السابع الميلادي، أنشأت مجموعة من المستعمرين العرب – من اليمن أو حضرموت – مدينة هَرَّر. ورويدًا رويدًا، تَكَوَّنَت إمبراطورية "آدل" القديمة وكانت "زَيلع" هى عاصمتها. أمَّا بربرة، فقد أنشأها البطالمة وأصبحت – منذ القرن الثالث عشر الميلادى – جزءًا من إمبراطورية "آدل"، ثم ازدادت قوتها لدرجة أنها اشتبكَت مع الحبشة في معارك شبه مستمرة فى القرنَيْن الرابع والخامس عشر الميلاديَيْن.

وخلال القرن السادس عشر الميلادي، ازدادت أهمية هذه المعارك بسبب ظهور أوروبا على الساحة، وكذلك ظهور أمير هَرَّر المشهور: الأمير محمد – الملَقَّب بـــ "جْران" (أو "جْرانيي" أى "الأَعْسَر")– الذى تَزَعَّم تحالفًا إسلاميًا كبيرًا.

فمن جهة، أصبح الأتراك – منذ عهد سليم الأول – هم أصحاب السيادة على شبه الجزيرة العربية ومصر: فاحتلوا كل موانئ ساحل البحر الأحمر، وزَوَّدوا إخوانهم فى الدين بالمدافع والأسلحة النارية، ونقلوا العاصمة من زيلع إلى هرر سنة١٥٢١م. ومن جهة أُخرى، وفى الوقت نفسه، جاء البرتغاليون من الهند وأغدقوا بالجنود والأسلحة على الأحباش. واستطاع "جْران" غزو بعض الولايات وأصبح بالقوة هو السيد على الحبشة بأكملها لعدة سنوات. ولكنه هُزم وقُتل سنة ١٥٥٣. ومنذ ذلك التاريخ، انهارت إمبراطورية "آدل".

وفى النصف الأخير من القرن السادس عشر وطوال القرن السابع عشر، حَكَمَ "هَرَّر" أُمراء ينحدرون من أشراف مكة. وبفضل موقع "هَرَّر" على الساحل،

استطاعت السيطرة على مختلف القبائل. ولكن، ازدادت قوة هذه القبائل بالتدريج، فقامت بتخريب هذه المنطقة عن طريق إثارة الفتن، وعمليات السلب والنهب والابتزاز، ونشر الفوضى. وتحوّلت المدينة إلى مجرد "مدينة/ إمارة" بسيطة[1]. وكانت فى أغلب الأحيان تنجح فى الخلاص من تحرشات قبائل "الجالا" ضدها بفضل الوسائل الدبلوماسية والمكر، ولكنها لم تستطع التخلُّص من استبداد أمرائها.

ومع ذلك، فإن مدينة هَرَر لم تفقد أهميتها الناتجة عن وضعها كمركز تجارى فى غاية الأهمية: فهى تقع بين الساحل والبلاد الداخلية الثرية مثل بلاد شُوا (Choa) وأُوجادين.

وهذا الموقع الرائع جَذَبَ جنسَيْن ليُقيما حَوْل هذه المدينة وليمتلكا أراض شاسعة حَوْلها، هذان الجنسان هما: "الكومال" (أو "الصومال") و"الجالا".

وقبائل "الكومال" (أو "الصومال") ينتمون للجنس السامي: فأصلهم عربى وينحدرون من نسل الشريف إسحاق بن أحمد الذى أتى من حضرموت إلى بربرة فى القرن الثالث عشر الميلادى. ولكن بعض علماء الأجناس يعتبرون أن قبائل الصومال تنتمى – فى الأصل – إلى الجنس الحامي، ولكنها اكتَسَبَت صفات الساميين بواسطة الدين والثقافة الإسلامية.

وبلاد الصومال تمتد على مساحة واسعة تأخذ شكل مثلث: ترتكز قاعدته على سلسلة الجبال الساحلية فى "كافا"، أو على خط وهمي يمتد من خليج "تادجورا" حتى نهر "تانا"؛ ويرتكز أحد ضلعى المثلث على خليج عدن (بطول ١١٠٠ كم)؛ والضلع الثانى يقع على المحيط الهندى (٢٢٠٠كم).

"واستطاعت قبائل "الدناقل" صدَّ زحف قبائل "الصومال" فى الشمال فاندفعت نحو الجنوب واغتَصَبَت أراض من بلاد "الماساي". وهذه المنطقة غنية جدًا بالصمغ والمر والبخور. والنهر الرئيسى بها هو نهر "جوبا" الذى ينبع من هضبة "الجالا". وتتصل "هَرَر" بمملكة "شوا" "ووادى هرر" الخصيب.

وقبائل الصومال – أساسًا – من البدو الرُحَّل الذين يعيشون على تربية الماشية وتأجير الجمال. ولكن اتصاف جنسهم بالعدوانية وإثارة الفتن والسلب والنهب يَضُر كثيرًا بتجارتهم، ويدفعهم للارتحال جنوبًا في اتجاه زنزبار: فتَحَوَّل ميناء بربرة وبولهار إلى مجرد مَنْفَذَين بحريَين رديئَيْن بعدما كانا سَوقَيْن رائجَيْن.

وتنقسم قبائل "الصومال" إلى أربع مجموعات:

١- قبائل صومال الشمال.

٢- قبائل صومال هَرَر والغرب.

٣- قبائل صومال أُوجادين (أو قبائل الوسط).

٤- قبائل صومال ساحل "بينادير" (أو قبائل الجنوب).

وتضم **المجموعة الأولى** (صومال الشمال) القبائل الرئيسية التالية: "حَبَر – أويل"، و"عيسا"، و"جابا دورسي"، و"ميدو جورتين"، وأربع قبائل أخرى أقل أهمية.

وتسيطر قبيلة "حَبَر – أويل" على بربرة وبولهار والساحل الشمالي بأكمله حتى "زيلع". وبلادهم سهلية يقطعها العديد من الجبال. وتوجد كميات غير معقولة من الثروة الحيوانية: الضأن والماعز والنوق.

وتبعُد أراضي قبيلة "عيسا" مسافة ستة أميال عن الساحل بدءًا من جنوب زيلع وتمتد بطول الطريق من زيلع إلى هَرَّر باتجاه شمال/ شمال/ شرق إلى جنوب/ جنوب/ غرب حتى "جيلديسًا". ومن هذه المحطة الحدودية يتحول الطريق: فيأخذ اتجاه شمال/ شمال/ غرب إلى جنوب/ جنوب/ شرق. وتضم أراضي قبيلة "العيسا" الجزء الأكبر من مملكة "آديل" القديمة. ويبلغ عدد أفرادها حوالى ١٣٠ ألف نسمة كلهم مسلمون وأُميُّون.

أمَّا قبيلة "جابا دورسي" فتُحاذي جارتها قبيلة "عيسا". وعدد أفرادها يتراوح ما بين ٢٥و٣٠ ألف نسمة.

وتنقسم **المجموعة الثانية** ("صومال هَرَّر والغرب") إلى خَمس قبائل رئيسية كبيرة هي: "جيري"، و"بارتيرري"، و"بارسوب"، و"بابيللي"، و"هابيسكول"، بالإضافة

إلى مجموعتين أقل أهمية. وتعيش قبيلة "جيري" فى جنوب/ جنوب/ شرق هَرَّر؛ وقبيلة "بارتيرري" تعيش فى الجزء الجبلى من هضبة هرَّر؛ وفى الشرق، توجد قبيلة "جيرري"؛ وفى الجنوب، تعيش قبيلة "جادا بورسي" و"جد – أويل"؛ وتوجد قبائل بارسوب" عند منابع نهر "تُوج – إيافاو"؛ وتعيش قبيلة "بابيللي" فى جنوب شرق هَرَر. أمّا قبائل "هابسكول"، فيرجع أصلها إلى منطقة "أُوجادين ولكنها تعيش شرق قبيلة "جيرري" و"بارسوب".

والمجموعة الثالثة – التى تتكَّون من قبائل "صومال أوجادين" (أو "الوسَط") – فتعيش فى الجزء الداخلى لبلاد الصومال ولم يدخلها الأوروبيون إلاَّ فى سنة١٨٨٣. وفى كل قبيلة من قبائل أُوجادين يوجد متعلمون يقرءون القرآن ويكتبون اللغة العربية ومنهم شعراء يرتجلون الشعر.

أمَّا **المجموعة الرابعة** فهى قبائل "صومال الجنوب" (أو قبائل ساحل "بينادير") وتعيش على ضفَّتى نهر "وابى شيبلي" (أو "نهر ليوبولد") وأسفل جوبا.

ومنطقة أراضى قبائل "جالا" تمتد – عمومًا – من شمال/ شرق بحيرة "فيكتوريا نيانزا – بين هضبة الحبشة شمالاً – إلى منطقة قبائل الصومال شرقًا ومنطقتى "آروسي" و"بوران" جنوبًا. وقبائل "جالا" تنتمى إلى الجنس الحامي.

وبلغ عدد أفرادها – فى الماضى – من٧ إلى١٠ مليون نسمة يتصفون بأنهم أجملَ أجناس أفريقيا. وأشاد المبشِّر كرايف (Krapf) بمهاراتهم الحربية وأجسامهم القوية. وهم وثنيون أذكياء يعيشون على تربية الماشية كما يتصفون بأنهم مزارعون جيدون. واستقرت قبائل "جالا" حول مدينة "هَرَّر" فى المناطق الجبلية الخصبة حيث يمتلكون المراعى الشاسعة والقطعان الرائعة. وتتصف قبائل "جالا" – على وجه الخصوص – بأنهم قُطَّاع طُرُق مشهورون بالجرأة والشجاعة ويتحصنون دائمًا فى الأماكن الوعرة المنيعة فوق قمم الجبال.

وفى القرن الخامس عشر، كانت قبائل "جالا" تعيش على سواحل خليج عدن. ولكن غَزْو "محمد جران" ("الأعسر") للحبشة تَسبَّب فى حدوث حركة انتشار واسعة

بين قبائل "جالا" التى اقتفت خطوات "جران": فمنذ ذلك التاريخ، سيطرت هذه القبائل على "شوا" ومناطق جنوب الحبشة. وفى القرن السابع عشر – تقريبًا- احتلّت هضبة "هرَر" وبدأت فى ممارسة ضغوط شديدة على أمير هَرَر لاغتصاب سلطاته والسيطرة على تجارة القوافل.

وفى هَرَر، تنقسم قبائل "جالا" إلى ست مجموعات من القبائل القوية هى: "تُولية" و"دجارسو"، و"آلا"، و"إننيا"، و"آروسي"، و"إيتو".

وتعيش قبيلة "تُوليه" فى الشمال ما بين "جالديسًا" و"هَرَر"، وهى منطقة جبلية تهطل عليها الأمطار بغزارة مما يُساعد على زراعة القمح والذُرَة إلخ إلخ... أما قبيلة "دجارسو" فتعيش فى شرق هرر، وبجوارها مباشرة تعيش قبيلة "آلا". وفى الجنوب والغرب، تعيش قبيلتا "آروسي" و"إننيا". وتُوجَد قبيلة "إيتو" فى الغرب.

وتنقسم كل قبيلة إلى عدة عشائر، فمثلاً قبيلة "تولية" تنقسم إلى عشائر: "جورجوره"، و"أُورومو"، و"مونجا"، و"آليلا"، و"آبو".

وهذا الانقسام يَضُر بوحِدة العِرق مع إنه ملائم لطبعهم المستقل/ الفردي/ الديمقراطي: ولذلك، سنجد قبائل "جالا" – وأيضًا قبائل "صومال" – تنقسم إلى ٨٣ أو٨٥ قبيلة (وهذا الرقم قابل لمزيد من الانقسام) بدلاً من أن تتكون منهم خمس قبائل متجانسة.

وفى سنة ١٨٨٥، قدَّر العالم النمساوى باولتيشكه (Paultischke) عدد أفراد قبائل "جالا" – فى هرر – بحوالى مليون و٣٠٠ ألف نسمة، منهم: حوالى مليون نسمة تنتمى لقبيلة "آروسي" وحدها، و٤٠ ألفًا لقبيلة "تولية"، و١٠٠ ألف لقبيلة "آلا"، و٢٠ ألفًا لقبيلة "إننيا"، و١٠٠ ألف لقبيلة "إيتو".

وبوجود هذه القبائل الشرسة التى تثير الاضطرابات والفتن حول المدينة، سنجدُ أن حدود "هَرَر" تتقلص باستمرار لدرجة أنها أصبحت تتركز – مؤخرًا – بداخل أسوار المدينة فقط، بينما كانت – فى الماضي- عاصمة لمملكة واسعة تشمل الساحل وتمتد إلى المناطق الداخلية.

وميناء بربرة هو الميناء الوحيد الآمن لرسو السفن فى ساحل خليج عَدَن؛ ومن هنا، ظهرت الأهمية القصوى لكى تسيطر "هرر" على ميناء بربرة. ولذلك، انتشرت فى زمن بيرتون مقولة: "إن مَنْ يُسيطر على بربرة يمسك فى يده بلحية هَرَّر (٢)".

ويصل تجار البلاد الداخلية من هَرَّر إلى بربرة جالبين معهم: البن والعاج وريش النعام والجلود والصمغ وقطعان الضأن والماشية ليبيعوها هناك أو يبادلوها مقابل الأقمشة القطنية والأُرز والتمور والسكر والتبغ والشاى والخمور، وغيرها من البضائع من أوروبا وشبه الجزيرة العربية والهند. إن كثرة الأجناس واللغات وتنوعها – فى فصل الشتاء – تُحَوِّل بربرة إلى مدينة "بابل" حقيقية.

لكن انعدام الأمن يضُر كثيرًا بالحياة الاجتماعية والاقتصادية للبلاد: فتجار المناطق الداخلية يعانون من ابتزاز أمير هَرَّرَ والقبائل الموجودة على طريق القوافل. وتُجار المناطق الخارجية يعانون من ابتزاز قبائل الساحل التى تفرض على كل تاجر منهم أن يضم إليه أحد أفراد القبيلة بصفة "أبَّان" (أى :"حامٍ" له). وبسبب هذه الحماية المفترضة – و"المفروضة" – على التاجر، يحقُ "للأبَّان" اقتسام نصف الأرباح التى يكسبها التاجر من تجارته.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن القوافل تنقل البضائع إلى الساحل فى رحلة تستغرق ١٥يومًا فى الأحوال العادية. ولكن هذه الرحلة تستغرق – غالبًا – ١٨ شهرًا وأحيانًا سنتَيْن للوصول إلى الساحل. ولذلك، ركَدَت التجارة وتدهورت أحوال بولهار وبربرة.

وكان يوجد مجرى للمياه العذبة يغذى مدينة بربرة من أقدم العصور ولكنه اندثر الآن. وتوجد أطلال خزان مياه قديم تشهد على أن المياه – اللازمة لحياة البشر والحيوانات – كانت متوفرة بكثرة فيما مضى. وفى فصل الشتاء، كان يرد إلى بربرة جمع غفير من الناس سنويًا. وللحصول على المياه اللازمة لاستهلاكهم، كانوا يحفرون رمال الشاطئ. لكن هذه المياه كانت شديدة المرارة والملوحة وغير

صحية بالمرة. وطوال فترة الصيف، كان ميناء بربرة الجميل يصبح بلا حركة، وكان شاطئه يتحول إلى صحراء خالية هجرها الصيادون، لا توجد به سوى بعض الحيوانات المتوحشة التى تتجول فيه بأمان تام.

وعند اقتراب موسم الأمطار، كانت قبائل صومال هى التى تصل أولاً إلى بربرة وتستقر هناك وتفرض الإتاوات على التجار. وكانت هذه القبائل تخوض فيما بينها صراعات دامية حتى تفوز إحداها - فى نهاية الأمر - بجباية الضرائب المفروضةفى أثناء موسم الأمطار. وبعد ما تتم تسوية هذه المسألة، كانت تُنصَب الأكواخ فورًا ويبدأ سوق بربرة السنوى (أكتوبر - أبريل).

وقد اكتسب ميناء بربرة سُمعة سيئة نتيجة للمجزرة التى تَعرَّض لها طاقم السفينة "مارى آن" فى سنة ١٨٢٥، والهجوم الذى تعرض له بيرتون (Burton) سنة ١٨٥٥ واغتيال مرافقه الملازم ستروبان (Stroyan). وكان بيرتون هو أول أوروبى يزور هرَر سنة ١٨٥٤ متنكرًا فى زى عربي.

***

ثانيًا: بربرة وبولهار وزيلع أو بلاد ساحل الصومال أثناء الاحتلال المصرى (١٨٧٢-١٨٨٤).

انطلقت الحضارة المصرية من بربرة لتغزو مملكة "آدل" القديمة. وكانت بربرة حينذاك عبارة عن مجموعة من الأكواخ.وتَمثَّلت سيادة حكومة الخديوى عليها بُرسو سفينة حربية هناك فى فصل الشتاء لحفظ الأمن العام.

واعتنت الحكومة المصرية بأن يكون على متن هذه السفينة الحربية مصريون مهتمون بالعلوم، وكانت مهمتهم هى اكتشاف البلاد الواقعة خلف بربرة. واكتشف هؤلاء الضباط منابع غزيرة للمياه العذبة، وأطلال المجرى القديم ورسموا خرائط طبوغرافية لبلاد الداخل؛ ووضعوا تصميمات لبناء مجرى مياه جديد،

وتحسين منابع المياه بشكل دائم، وإقامة مبانٍ نافعة فى هذا الميناء (مثل: المخازن والعنابر والطواحين والمخابز والثكنات وفنار وأرصفة إلخ إلخ...).

وخلال خمس سنوات فقط – من١٨٧٢ إلى ١٨٧٧ – تَبَدَّل حال الميناء تمامًا: فتم إنشاء فنار وحاجز للأمواج وعنابر مليئة بالفحم لخدمة السفن التجارية، ومنازل مستوفية للشروط الصحية، وشوارع مستقيمة، وحديقة، ومسجد رائع، وذلك كله يبرهن على رغبة الخديوى الجادة فى إقامة منشآت لتدعيم السلام والتقدم مرتبطة بحالة البلاد.

وأصبح الناس يسيرون فى الشوارع بحُرية، وبدون حمل السلاح وبدون الخوف من أن يغتالهم أحد. وأصبحت الشوارع نظيفة ولا توجد نفايات تفوح منها الروائح الكريهة التى تنشُر الأمراض كما كان يحدُث فى الماضي. وبدلاً من شرب المياه الفاسدة – التى يشتريها المستهلكون بثمن غال – وصلتهم مياه نقية بوفرة من جبل "دوبار" – على بعد ١٢ كم – بواسطة مواسير من الحديد الزهر موزعة فى جميع المناطق.

وكانت المياه الجوفية تنبُع من سلسلة الجبال البحرية وكانت درجة حرارتها مرتفعة جدًا، فكان لا بد من تبريدها فى خزان قبل تمريرها من السهل الساحلى الى خزانات تبريد فى منطقة "شأب" (Schaab) – وهو الاسم الذى أطلقه السكان المحليون على الحى المصرى الذى أصبح هو المدينة الحديثة[٣]– والقرية التى يسكنها أهالى البلاد. ويوجد – حتى الآن[٢]– حصن قديم بناه المصريون فى "دوبار" لحماية النبع[٤].

وإذا مرض أحد المسافرين – أو أحد السكان – كان ينقل إلى مستشفى نظيف حيث يجد الرعاية والدواء الكافيَيْن. وأنشأت الحكومة المصرية مكتبًا للبريد حصل على عضوية "اتحاد البريد"[٥].

[٢] المؤلف يقصد حتى سنة ١٩٣٣ وهى سنة نشر هذا الكتاب [المترجم].

ونجح حاكم بربرة المصرى – خلال بضعة سنوات فقط – فى بناء ميناء رائع يُزرى بميناء عدن. وباعتراف الميجور هنتر نفسه – القنصل الإنجليزى فى ساحل الصومال – فقد نَفَّذ الحاكم المصرى فى بربرة "أشغالاً عمومية ذات طبيعة حيوية تجعل أية إدارة تتيه فخرًا بتنفيذها[٦]"

وقبل احتلال مصر لميناء بربرة، كانت قبائل "إيال أحمد" تأتى إلى المدينة وتسكنها فى فصل الشتاء فقط لأن الرياح الموسمية تسمح بتدفُق السفن والقوافل إليها. وكانت هذه القبائل تهجر بربرة طوال الستة أشهر الأخرى مع الحشود التى كانت تتوجه إلى زَيْلَع مع نهاية الشتاء.

وفى الوقت الحالي، أصبحت قبائل "إيال أحمد" تقطن بربرة طوال العام. وبالتأكيد، فإنها ما تزال تعيش فى أكواخ – أو فى منازل من الطين – تُشَكِّل القرية المحلية. لكن بفضل التأثير النافع للحكومة المصرية هناك، فإن هذه القبائل البدوية المتنقلَة – التىكانت تثير الاضطرابات وتنهب وتسلُب – قد تَحَوَّلت ببطء إلى قبائل مستقرة يمكن تحويل أفرادها إلى مواطنين.

وفى سنة ١٨٨١، كتب أحد المراقبين معلقًا: "إن الاحتلال المصرى يهدف إلى تنظيم هذه الأحوال وتثبيت إقامة هؤلاء الرُحَّل فى نقطة تكون بها كافة المزايا أكثر من أى خليج آخر على هذا الساحل. وهذا الإجراء فى غاية الذكاء[٧]". إن توطين هؤلاء البدو الرُحَّل – وبالتالى إعادة الحياة للحركة الاجتماعية والتجارية للميناء – قد رفع قدر مصر بدرجة عالية جدًا فى جميع أرجاء بلاد الصومال.

ومع إن الإنجليز والفرنسيين والإيطاليين كانوا قد عقدوا العديد من المعاهدات مع بعض شيوخ القبائل – الخاضعين لسيادة الخديوى – قبل وأثناء التوسُّع الفعلى لسيادته على سواحل بلاد الصومال (١٨٧٢-١٨٧٤)، ومع إن سيادة الخديوى قد ظلت مجرد سيادة اسمية على مياه الخليج وفى الداخل – بين السهل والجبل – إلاَّ أن اسم "السلطان إسماعين" (كما أسماه العرب) ظل له تأثيره المهيب فى كل هذه البلاد.

وبتاريخ ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٨٤، ذكر المقيم الإنجليزى فى عدن - الجنرال جيمس بلير - ما يلي: "يجدر بنا القول بأن الصوماليين والدناقل والعرب فى خليج عدن يرفعون على سفنهم، وغالبًا على منازلهم أو مقابرهم أعلامًا تركية أو مصرية سواء أكانوا مستقلين أو خاضعين للحماية الإنجليزية أو الفرنسية أو الإيطالية[٨]".

وكان المصريون أنفسهم هم أول مَنْ أقاموا مركزًا للحضارة فى قلب القارة السوداء - فى الخرطوم - حيث لم يكُن موجودًا سوى بعض أكواخ الصيادين المتناثرة. والمصريون هم - أيضًا - الذين أنشأوا مدينة بربرة التى تَرفع هامتها بفخر فوق ربوة وهى مُحاطة بإطار ساحر يسلُب لُب كل المسافرين المبهورين بجمالها، حتى أُولئك الذين كانوا يُعارضون - غريزيًا - سيادة مصر على هذه السواحل البعيدة.

وشَغَل المسيو جابرييل فيرران (Gabriel Ferrand) منصب نائب قنصل فرنسا فى تلك المنطقة (وهو الآن وزير مُفوَّض)، وقام آنذاك بزيارة لبربرة - فى سنة ١٨٨٣ - وكتب على إثرها الانطباع التالي: "أنشأ عبد الرحمن بك[٩] مدينة أفريقية صغيرة، مريحة وأنيقة، بعيدة عن القرية التى يقطنها الأهالي. ويُجلَب الماء العذب إليها من جبل "دوبار" على بعد ١٢كم من الساحل.

"وتم بناء مبان حكومية (منزل الحاكم، ومخفر للشرطة، وسجن، ومنزل على الطراز الموريسكى - به حديقة داخلية - خصص لاستضافة الزائرين الأجانب). وهذه المبانى الحكومية صُمِّمَت لتُلائم المناخ شديد الحرارة هناك. وبفضل العناية المستمرة، زُرِعَت مساحات من الخضرة والزهور، وأصبحت الخضروات تُزرع طول العام. وأصبح للميناء - أخيرًا - فنار يرى على بُعد ١٥ ميلاً، ورصيف شَحْن يسمح للسفن - ذات الحمولات الكبيرة - بشحن حمولاتها وتفريغها.

"وهذا العمل رائع لا سيما وأن الذى أنجزه هو حاكم شرقي، وأن بربرة أصبحت تملك – حاليا- أدوات ومواد للإعاشة كثيرة جدًا ولا يمكن مقارنتها – أبدًا – بأى ميناء آخر فى أفريقيا الشرقية ما بين السويس وموزمبيق، أى على ساحل يبلغ طوله حوالى سبعة آلاف كم[١٠]".

وفى شهر مارس سنة ١٨٨٤، زار أحد الإنجليز – وهو المستر ف. ل. چيمس – المدينة التى كانت ما تزال تحتلها الحامية المصرية، ولكنه – فى أثناء زيارته التالية لها – فى شهر نوفمبر "أدّى التحية للراية البريطانية التى كانت ترفرف على أطلال الإدارة المصرية السيئة". ولكن هذا المؤلف يتناقض مع نفسه[١١] عندما يعطينا معلومات إيجابية وبناءة عن إدارة بربرة (فى الكتاب نفسه): "إن مدينة بربرة الجديدة نظيفة وأنيقة بشكل ملحوظ. وهى أفضل بكثير من أية مدينة أُخرى شَيَّدَها المصريون على ساحل أفريقيا.

"ويغلب على بعض المبانى طابع البذخ، لا سيما مسكن الحاكم القديم الذى يتصل – بواسطة شُرفة طويلة – بضريح ضخم يأخذ شكل مسجد بُنى لشيخ صومالى عظيم الشأن. ومسكن الحاكم توجد به حديقة غَنَّاء ترويها نافورة مبنية بشكل فني. ولتمويل بناء هذا الضريح، فَرَض الحاكم ضريبة على كل جمل يدخل المدينة. واستفاد الحاكم شخصيًا من فرض هذه الضريبة. وتوجد بالمدينة مستشفى ذات حجم معقول، وبعض البيوت المصرية اللطيفة والمريحة.

"وكان المستر ولسن قد استقبلنا على المرسى فى الميناء، وأمر بتنظيف المسكن الذى كان مخصصًا للحاكم، وجهزه لاستقبالنا، ورافقنا فى زيارته. وبدا لنا هذا المسكن وكأنه فيللا من مدينة "بومبي" القديمة؛ فيه فناء واسع، وحديقة، وممر يحيط به ويُوَصِّل إلى الغرف المختلفة، وبه حمام واسع فى حالة ممتازة".

وكذلك كان الحال بالنسبة لميناء "بولهار" الذى أُدخلت عليه تحسينات أساسية: فبعدما كان يتكوَّن من بعض الأكواخ المبنية من الحصير، قامت المدينة الجديدة مكانها عندما جاء الاحتلال المصرى للمناطق الساحلية بعد سنة ١٨٧٠. وبنى المصريون هناك فنارًا فوق مقر إقامة الحاكم، وبنوا – أيضًا – أربعة مبان

حكوميةأهمها مبنى الجمارك الذى يتلقى منتجات المناطق الداخلية المخصصة للتصدير. وكان هناك منزلان خشبيان صغيران يسكنهما موظفو الحكومة. وكان المصريون يُقيمون فى بولهار عندما يكون الجو لطيفًا ويرحلون للإقامة فى بربره فى "بداية فصل "الخريف" الرهيب الذى يغطى البيوت بالرمال[١٢].

أمَّا ميناء "زَيلَع"، فقد كان العكس من الميناءين السابقَيْن لأنه كان يتمتع بقدر من الرخاء – قبل الاحتلال المصرى له – وذلك بفضل وجود السُلطة التركية به. لكن أهميته كانت قد تضاءلت نظرًا لأنه ظل معزولاً عن البلاد الداخلية، أى بلاد هَرَر، وهى مركز هام لتجارة القوافل الآتية من أقاليم بلاد الحبشة الجنوبية. ولكن احتلال المصريين لهرَر وضع حدًا لهجمات قبائل الصومال على القوافل؛ فانتشر الأمن وعَمَّ الخير – فى كل مكان – مما أعطى دفعة قوية لانطلاق تجارة "زيلع".

***

ثالثاً: غزو وتنظيم ولاية هَرَر:

بتاريخ ١٧سبتمبر سنة١٨٧٥، انطلق رءوف باشا من "زيلع" لغزو "هَرَر" على رأس حملة تتكون من: خمس سرايا من المشاة المصريين، و٢٣٦ "باشى بُوزُق"[٣]، و٣٠٠ جمل، ومدفعَيْن للجبال.

واخترق رءوف باشا أراضى قبائل الصومال بسهولة ولم يلاقِ أية صعوبة حقيقية إلاَّ ابتداءً من "جورجورة" – على حدود قبائل "توليه – جالا" لأن الطريق هناك كان ضيقًا: فاستفادت منه قبائل "الجالا" واتخذت مواقعها على المناطق المتحكمة فيه، وناوشت القوات المصرية. ولكن القوات المصرية هزمتها هزيمة مُنكرة بعد معركة حاسمة دارت لمدة سبع ساعات على قمة "إيجو".

---

[٣] "باشى بُوزُق": اسم كان يُطلَق على الجنود غير النظاميين فى الجيش العثمانى فى القرن التاسع عشر [المترجم].

وسارع أمير هرر وأرسل وفدًا يُعلن خضوع هذا الأمير للسيادة المصرية. وبتاريخ ١١ أكتوبر، ارتفعت الراية المصرية على المدينة وسط حماس السكان.

وتقع مدينة هرر على نتوء جبلي يمتد في البحر، ويوجد خلفها سهل خصب للغاية، وتحيط به تلال منحدرة مَكسوَّة باللون الأخضر أو آجام شُجيرات البن والقات (وهو نبات مُخدِّر منتشر هناك) فيتكوَّن حزام أخضر يُحيط بالمدينة.

وانقرض جنس سكان "هَرَر" الأصليين – "الهَرَاري" – نتيجةً لهجمات قبائل "جالا" الحامية و"صومال" السامية التي تُشَكِّل حوالي ثُلُثَي سكان المدينة. والسكان كلهم مسلمون ويتبعون المذهب الشافعي (الفارسي)[٤].

وأعلن أمير هَرَر السابق – محمد عبد الشكور – ولاءه ظاهريًا للنظام الجديد، ولكنه لم يقبل – واقعيًا – ضياع سلطاته، ولم يكُف عن تدبير المؤامرات ضد الحكم المصري في هَرَر: وبسبب تحريضه، هاجمت القبائل القريبة من المدينة الجيش المصري بأعداد هائلة (حوالي ٦٠ ألف محارب). ولكن المصريون ردوهم على أعقابهم وطلبوا تعزيزات عسكرية لإعادة هذه القبائل إلى صوابها.

وهذا الوضع له علاقة بوفاة هذا الأمير: فقد اغتاله أحد أفراد قوة "الباشي بُوزُق" وهو يُؤدِّي صلاة العشاء بعد وصول المصريين بثمانية أيام. وهذا الاغتيال "لم يكُن ضروريًا"– حسبما وصفه جوردون –لكنه كان عادلاً: فهو النهاية التي يستحقها طاغية متآمر.

وفي الواقع، فقد كان هذا الأمير مغرورًا وهمجيًا عانت البلاد من نير حكمه الكريه لمدة عشرين عامًا: فلقد حَرَّم على رعاياه أكل الأرز والتمور بحجة أنها طعام الحكام والملوك الذين يحق لهم – وحدهم – تناول أطعمة لذيذة الطعم. كما احتكر تجارة العاج وريش النعام والمسك.

---

[٤] المذهب الشافعي من المذاهب السُنيَّة الأربعة، والإمام الشافعي عربي قُح وليست لــه أصول فارسية. كما أن بلاد فارس يتبع أغلب سكانها المذهب الشيعي **[المترجم]**.

أمَّا البُن – فى هَرَر – فقد كانت نوعيته تفوق نوعية بن "مُخا" (فى اليمن)، وكانت شجيراته تنمو بشكل رائع على التلال المحيطة بالمدينة. لكن الأمير منع زراعته إلاَّ فى الأراضى المملوكة له وللمقربين منه فقط: فقد كان يريد ألاَّ يزيد الإنتاج لكيلا ينخفض السعر.

ومنع الأميرُ السكانَ من تغطية رؤوسهم – لحمايتها من البرودة أو الحرارة – بوضع أى غطاء للرأس ولو حتى بطرف "التوب". وفرض عقوبات قاسية على المخالفين. كما مارس سلوكيات غير معقولة لكنها حدثت بالفعل: فإذا أراد أن يَبْصُق، كان الحاضرون يتسابقون ليقدموا له أكمام ملابسهم ليبصق فيها!![١٣].

لقد بادر رءوف باشا بإلغاء كل الاحتكارات التى كانت موجودة، وكان هذا أول إجراء ضرورى لتنمية التجارة والزراعة. وبذل قصارى جهده لإنهاء عمليات السلب والنهب وإراقة الدماء فى ولاية هرر بأكملها. وتعامل بشراسة وعنف مع قبائل "جالا": فبعث إليها بحملات حربية وأخضعها بيد من حديد.

أمَّا قبائل "عيسا – صومال"، فقد اتبع رءوف باشا معها سياسة مختلفة كانت جزءًا من خطة الحكومة المصرية: فقد عَمِلَ على نشر تعاليم العقيدة الإسلامية الصحيحة لمحاربة المساوئ المنتشرة بينهم، خصوصًا قطع الطريق والقتل اللذان كانت هذه العشائر المسلمة تفتخر بارتكابهما: فأفراد "عيسا" كانوا يستدرجون دائمًا جيرانهم ويذبحونهم غدرًا، إذا واتتهم الفرصة. وفور ارتكاب هذه الجريمة، كانوا يضعون ريشة نعامة بيضاء على رأسهم[١٤]. ويعتبرونها بمثابة وسام يجلب لهم احترام قبيلتهم.

وعرف اللواء رءوف باشا غرائزهم السيئة من تجاربه اليومية معهم، وعَبَّر لهم علنًا – وفى عدة مناسبات – عن رأيه فى عمليات الاغتيال التى يرتكبونها: "إنكم تَدَّعون بأنكم مسلمون، ولكن الدين الإسلامى يُجَرِّم الاغتيال. ضعوا ريشة النعامة البيضاء فى شعركم إذا كان ذلك يروق لكم عندما تسلكون سلوك الجنود الشجعان فى معركة نظامية؛ ولكن لا تضعوها عندما تلجأون للمكر والخداع لجر عدوكم إلى فخ تنصبوه له وتغتالونه بدون أن يستطع الدفاع عن نفسه[١٥]".

وبالإضافة إلى ذلك، عملت الإدارة المصرية على توطيد دعائم الأمن وحماية الأرواح والممتلكات، وتشجيع تجارة القوافل: فَشَقَّت طريقًا تسلكه المركبات فى "زيلع"، وأقامت مراكز عسكرية على طول الطريق، وزادت من محطات توزيع المياه زيادة كبيرة، ووصلت الطُرود بانتظام من أُوروبا إلى هَرَر.

وذكر البروفيسير فيليب باوليتشكه:" يرجع الفضل إلى المصريين – وبالتحديد إلى المقدم مختار بك [١٦] – فى إنشاء مدينة "جيلديسًا" الهامة عند التقاء طريقَى "هَرَر" و"شْوا" فى أرض قبائل "عيسا" و"جادا بورسي".

ويقول المؤلف إن مدينة "جيلديسًا" كانت أصلاً مجرد موقع عسكرى (أو محطة للقوافل) أنشأها مختار بك فى أثناء الحملة العسكرية الكبرى ضد هَرَر لتكون مكانًا تستريح فيه حيوانات النقل ومَنْ يقودون القوافل. ورويدا رويدا، نشأ سوق بجوار هذا الموقع وبدأت قبائل "جالا" ترتاده لتُبادل منتجاتها فيه، ثم بدأت تبنى أكواخًا ليا هناك؛ وازدادت حركة البناء لدرجة أن المساحة الواسعة – المحصورة بين جبلى جيلديسًا والحافة الشرقية للخور – ازدحمت بالسكان: فسكن "الصومال" فى أحد الجوانب وسكن "الجالا" فى الجانب الآخر بالقرب من محطة القوافل. وهكذا نشأت مدينة "جيلديسًا" فى أرض قبائل "جالا" الذين تقهقروا شيئًا فشيئًا إلى الخلف. وهذه المدينة مدينة بدوية صِرْفة لا يعمل سكانها إلاَّ بتجارة القوافل[١٧]. ومن الطريف أن كلمة "جيلديسًا" مشتقة من كلمة "ديشالديسًا" أى "القرد" بلغة قبائل الجالا.

ومن المؤكد أن إنشاء محطة عسكرية فى "جيلديسًا" كان جزءًا من خطة الإصلاحات الشاملة التى وُضعت منذ بداية احتلال رءوف باشا للمنطقة لضمان سلامة وأمن القوافل المتوجهة إلى زيلع، ولتشجيع التجارة. وبتاريخ ٢٧أبريل سنة١٨٧٦، رفع رءوف باشا تقريرًا إلى الخديوى ذكر فيه:

١- إن التجار فى الصومال كانوا يُمضون – أحيانًا – سنة ونصف للوصول إلى زيلع.

٢- وأن هذا التأخير يرجع لعدم وجود مواقع عسكرية على ممر "جيلديسًا" (فى أرض قبائل "عيسا- صومال") وعلى ممر "دارمي" (فى أرض قبائل "جادابورسي").

٣- وأن قبائل"عيسا" تخشى قبائل "توليه- جالا" فهجرت مدينة "جيلديسًا".

٤- وطلب - فى النهاية- تعزيزات عسكرية من الخديوى الذى سارع بإرسالها إليه"[١٨].

وأتاحت هذه المزايا - التى استفادت منها التجارة - لشعب هَرَر والصومال فرصة لانطلاق عبقريته التى تتجلى فى مجال التجارة على وجه الخصوص: ففى عهد الأمراء البائد، كانت حوالى ٧٠ قافلة تصل إلى ساحل هَرَر - سنويًا - فارتفع هذا العدد إلى حوالى ٤٠٠ قافلة في عهد السيادة المصرية.

ولم يقف الأمر عند هذا الحد فالحكومة المصرية عملت على تسهيل المبادلات التجارية التى كانت - حتى ذلك التاريخ - تتم بواسطة تبادل السلع، أو باستخدام عملة ضئيلة القيمة كان أمير المنطقة هو الذى يضربها: فأدخل رءوف باشا العملة المصرية هناك، وساعد استخدامها على إعطاء دفعة جديدة قوية أنعشت التجارة.

واعتنى رءوف باشا عناية خاصة بازدهار الزراعة وتربية الحيوانات. وكانت أكبر نسبة من مساحات الأراضى القابلة للزراعة- وأخصبها - قد أهملت بالرغم من وفرة مياه الأمطار وخصوبة الأرض. وهذا الوضع كان يبعث على الرثاء، خصوصًا وأن بعض المناطق - مثل "آرجوببا" في الجنوب - تُعتبر من أخصب الأراضى الزراعية فى العالم: فعلّم رءوف باشا القبائل مبادئ فن الزراعة، ووزع الأراضى على زعماء هَرَر وعلى جزء كبير من عائلات قبائل "جالا"، وشجّع الجميع على زراعة شجيرات البُن (الذى أصبح المحصول الرئيسي) وعلى زراعة أنواع جديدة من الأشجار والخضروات.

وشَجّع الحاكم المصرى وكبار الموظفين المصريين الصناعة المحلية: فارتدوا جميعًا ملابس مصنوعة محليًا لكى يقتدى بهم السكان الأصليون، فارتدوا ملابس مفصَّلة حسب المقاس بدلاً من "التوب" - المنسوج من الكتان الأبيض - الذى يلتف حول أجسادهم.

وأنشأت الحكومة المصرية مدارس ومحاكم عادلة يتساوى أمامها الجميع: ففى الماضي، كان القضاة يفسرون القرآن تفسيرًا مُغْرضًا لإرضاء الأمراء، فوجدوا أن سلطتهم تتقلَّص أمام مجلس مهمته إصدار أحكام نهائية فى جميع المسائل المدنية (مثلما حَدَث بالضبط لقضاة بلاد الشام تحت حكم إبراهيم باشا).

وفى الوقت نفسه، وضع رءوف باشا برنامجًا عظيمًا للإنشاءات يهدف إلى تجديد مظهر مدينة هَرَر وتوفير الرفاهية لها، وهى أساس كل تقدم، وبنى مُجمعًا يضم مختلف الإدارات وعددًا كبيرًا من المنازل.

وعامل الحاكم السكان المحليين بإنسانية لدرجة أن الهر باوليتشكه ذكر أن أعيان هَرَر كانوا لا يشيرون إليه إلاَّ بذكر كلمة "الأب". وتحت هذه الإدارة الأبوية الحازمة، نعمت هرر بعهد جديد من الحرية والعدالة والرفاهية بدلاً من العهد البائد الذى اتسم بشيوع الفوضى والاضطرابات.

ولكن من المؤسف أن رءوف باشا قد اعتمد - فقط - على الجنود المصريين لتنفيذ الإنجازات المتعددة التى حققها، ولكنه كان مضطرًا لذلك: ففرض عليهم أشغالاً قاسية بالسُّخْرة لبناء كافة المنشآت. ولذلك، فعندما زار جوردون باشا - الحاكم العام للسودان - هَرَر فى سنة ١٨٧٨، اشتكى الجنود المصريون له بأنهم يُستَخدمون بصفتهم عمالاً يدويين غير مَهَرة؛ فاستفاد جوردون من هذه الشكوى- ومن ذرائع أُخرى- وطلب إقالة رءوف باشا.

ويُعلِّق باوليتشكه قائلاً أن رحيل رءوف باشا عن هرر قد وَجَّه ضربة قاصمة أثَّرت على رفاهية البلد: فهذا البلد لم يَتَقَدَّم ولم يَدخُل - بحق - فى طريق

الحضارة إلاَّ بفضل إدارة رءوف باشا. ومنذ رحيله، لم يحدث أى تقدم ملموس فى أحوال هذا البلد.

ومن حُسن الحظ أن جوردون قضى فى هَرَّر ثلاثة أيام فقط ثم غادرها بعد أن قام بتعيين رضوان باشا فى منصب حاكم هَرَّر، وهو الذى جَدَّد ميناء بربرة. واستكمل رضوان باشا الإنشاءات والأعمال التى كان سلفه قد بدأها، وبذل جهدًا كبيرًا لمنع شراب "البوظة"، ونوعًا آخر من الخمور يصنع من الموز، وشراب يُصنع من نبات القات، وكل المشروبات التى تُدمِّر الجهاز العصبى للإنسان(١٩).

وكانت مدينة هرر تفتقر لمياه الشُرب، ففكر رضوان باشا فى تزويدها بالماء العذب ببناء مجرى للمياه، كما سبق له وأن فعل فى بربرة: فأخذ الماء من نبع غزير يقع فى أطراف المدينة ووزعه بواسطة قنوات مُصممة بطريقة علمية.

وفى شهر يونيو سنة ١٨٨٠، تولى محمد نادى باشا منصب حاكم هَرَّر بدلاً من رضوان باشا. وكان محمد نادى باشا حاكمًا ممتازًا ولكن قسوته- وبعض تصرفاته الغريبة - جعلته يتباعد عن الضباط الكبار الذين تصاهروا مع أعيان المدينة. وفى شهر نوفمبر سنة ١٨٨١، وقعت مشادة حادة بينه وبين سليم بك عَونى قائد الحامية؛ فقام الحاكم بإقالته من منصبه وعَيَّن مكانه أحمد وعدى قائدًا لهيئة الأركان.

وكتب المسيو فيرران قائلاً: "على الرغم من أن نادى باشا مصري، إلاَّ أن لديه قدرًا من المبادرة[٥]، فضلاً عن أن الكولونيل أحمد بك وعدى نائب الحاكم وقائد الحامية كان يعاونه(٢٠) ". وبفضل ذكاء ونشاط نائب الحاكم، اعترفت قبائل مهمة جديدة بخضوعها لسيادة الخديوى عليها.

---

[٥] يجب علينا ملاحظة لهجة الاستعلاء المتغطرسة التى ينظر بها هذا الأوروبـي إلـى غيره: "فالحاكم كفء مع أنه مصري". ويتوهم الأوروبيون عادة أن الصفات الإيجابية حكر عليهم، مع احتمال وجود بعضها - بدرجات متفاوتة - لدى غيرهم [المترجم].

وأخضع محمد نادى باشا بلاد قبائل " إيتو- جالا" (تقع بين "هرر" و"شوا") وبلاد قبائل"جيرري- صومال" و"بارتيرري". ومع ذلك، ففى أثناء سفر الحاكم لقضاء إجازته، وبينما كان أحمد بك وعدى يحارب قبائل "جيرري" ليُعيدها إلى جادة الصواب، هاجمت قبائل "بارتيرري" القوافل المتوجهة إلى هرَّر – لحضور احتفالات سوق "بولهار" – وذبحت عددًا من الأفراد؛ فأسرع أحمد بك واستولى على آبار هذه القبائل الشرسة، واستطاع إخضاعهم بمنع الماء عنهم وبمحاصرتهم بين قواته ومُحاربى أعدائهم من قبيلتى "جورجورا" و"آرتي".

ومن الجدير بالذكر هنا أن محمد نادى باشا شَجَّع الأوروبيين، وعاون "البعثة التبشيرية" الكاثوليكية على ممارسة شعائرها الدينية بُحرية في مدينة هَرَّر، لدرجة أنه سمح لها بدق أجراسها، فأعطى – بذلك – مثلاً جيدًا للتسامح[٢١].

وكان المستكشف الإيطالى أنطونيو تشيكِّى (Antonio Cecchi) قد أقام مدة زمنية قصيرة فى هرر – في عهد نادى باشا (١٨٨١) – فتحدث عن انطباعه بأن الوضع المادى للمدينة يتطابق مع الوضع الروحى لأهاليها: "إن المصريين يعطون – بحق – إنطباعًا بأنهم ناشرو الحضارة؛ فهم يعلمون الأطفال قراءة وكتابة اللغة العربية، ويُعلِّمون البالغين الصلاة والشريعة الإسلامية.

"وبالإضافة إلى ذلك، فالمرء لا يعرف كيف يمدح الطريقة التى يحفظ المصريون بها الأمن العام فى المدينة وضواحيها. وقوة الشرطة تتكون من مجموعة من رجال الدَرك الأتراك، تعاونها مجموعة أُخرى من الخفر المحليين. وهناك تحسُّن ملحوظ استَجَدَ فى مجال القضاء: فالأحكام أصبحت ناجزة ومنصفة للجميع، على عكس ما كان الحال عليه فى عهد الأمراء السابقين[٢٢]".

ثم تَولى على رضا باشا منصب الحاكم خلفًا لمحمد نادى باشا بدءًا من شهر ديسمبر سنة ١٨٨٢. ويرجع الفضل إلى على رضا باشا فى محاربة سطوة الأفراد الذين يُسمون بـــ "رجال الطب" أو "أطباء المعجزات": فحرق كُتُب الطلاسم

والسحر التى كانوا يستخدمونها، وأفسد أدويتهم التى كانوا يبيعونها للسكان المحليين، وكانت تلك الأدوية تسبب الكثير من الأضرار لمن يتعاطونها على أنها لقاحات ضد الأمراض(٢٢).

***

رابعًا: التقييم العام لنتائج الاحتلال المصري:

استطاع الحكم المصرى تنفيذ لُب خطته فى "هرر" وذلك خلال تسع سنوات- فقط - قضاها هناك، خصوصًا فى السنوات الأربع الأولى (من ١٨٧٥ حتى ١٨٧٩)، واستطاع - أيضًا - تنفيذ الجزء الرئيسى فى "بربرة" (من ١٨٧٢ حتى ١٨٧٧).

وأحرَزَت الإدارة المصرية نتائج رائعة فى هذه المنطقة البعيدة: فموقع هذه المنطقة- فى الطرف الجنوبي/ الشرقى للإمبراطورية المصرية - كان له الفضل فى إبعادها عن:

١- التأثير الضار الناتج عن إدارة بيكر وجوردون فى السودان.

٢- والتأثير الضار الذى تسبب فيه "نظام الامتيازات الأجنبية" الفاسد الذى فرضته أوروبا على "القاهرة".

إن النتائج الرائعة للاحتلال المصرى - فى هذه المناطق - تجعل مصر تشعر بالفخر وتتيه زهوًا.

أولاً: فى مجال الزراعة:

نجحت الزراعة فى بلاد قبائل "جالا" نجاحًا غير معقول: فزُرعت مساحات شاسعة من شجيرات البُن وازدهرت فى أراض لم تكُن تزرع من قبل. وبما أن المصريين فلاحون بالفطرة وبُستانيون ممتازون، فقد أدخلوا هناك زراعة الكروم،

وأشجار اللوز والخوخ والليمون والبرتقال والمشمش، وجميع أنواع الحبوب والخضروات التى تنمو فى دلتا مصر كالقمح والبرسيم وقصب السكر والبطاطس والقرع والبنجر والشمام والبطيخ والخيار، إلخ إلخ ...

وكانت بعض أشجار الفواكه المذكورة سلفًا معروفة إلى حد ما فى "هرر"، لكن أنواعها كانت نادرة للغاية. وعندما وصل المصريون إلى تلك البلاد، لم يكن بها سوى ١٤ عريشة كَرْم فقط، ولم تكن تعرف من الخضروات سوى البطاطس التى كانت تنمو متناثرة هنا وهناك ويبدو أن السكان لم يعرفوا ماذا يفعلون بها.

ثانيًا: فى مجال التجارة:

حدثت انطلاقة هائلة فى مجال التجارة – بالضبط مثلما حَدَث فى مجال الزراعة – فى جميع أرجاء إمبراطورية" أديل" القديمة بفضل:

١- ظهور منتجات جديدة فى الأسواق.

٢- استتباب الأمن فى طرق القوافل.

٣- إعادة بناء مدينتى "هَرَّر" و"بربرة"، وإنشاء مدينة"جيلديسًا".

٤- وصول التجار الهنود واليونانيين والإيطاليين إلى هناك.

٥- مجيء الحرفيين الأوروبيين (مثل: الخبازين والسروجيين).

٦- توطين العناصر البدوية الرُحَّل بداخل المدن.

٧- تطوير تربية الحيوانات.

٨- زيادة تجارة جلود الحيوانات سنة بعد أُخرى.

٩- وأخيرًا، بفضل إدخال "القرش" المصرى الذى أزاح العملة ذات القيمة البَخْسَة التى كان يضربها الأمراء السابقون.

ثالثاً: فى مجال الحضارة:

قال الهر باولينتشكه: "نتج عن هذا التوسُّع السريع – فى التجارة والزراعة– تقدُّم الحضارة فى مناطق كثيرة من أراضى قبائل "جالا"، خصوصًا بين القبائل التى خضَعت – راضية – لسيادة الخديوى عليها(٢٤)".

ولإضافة المزيد من المعلومات عن هذا الحدث الرئيسي، علينا أن نذكُر أن امتداد السيادة المصرية قد ازداد نجاحًا وتقدمًا باستمرار سنة بعد أخرى. ففى بداية الاحتلال المصرى لتلك المناطق، كانت سيادة الخديوى مُعترف بها– فقط – فى ساحل بلاد الصومال وعلى حدود إمارة هَرَر. ويُحدِّد رءوف باشا حدود هذه الإمارة بأنها: تنحصر ما بين جالديسًا (من جهة الساحل)، ونهر "آواش" (فى الشمال/ الغربي)، وقبيلة "أُوجادين" (فى الجنوب/ الشرقي)، ومنطقة "آروسي" (فى الجنوب)(٢٥).

ورويدًا رويدًا، ازدادت الهيمنة المصرية، فعَبَرَت هذه الحدود الضيقة، لدرجة أن عدد أفراد القبائل الخاضعة للنفوذ المصري– فى سنة ١٨٨٣– قد بلَغ مليونًا ونصف المليون نسمة(٢٦)– وهو رقم هائل– منهم جزء كبير من قبائل "جالا" التى اعتنقت الدين الإسلامي.

وقام القاصد الرسولي[٦] فى بلاد "جالا"– المونسنيور "تورين كاهايني" (Taurin Cahagne)– برحلة حول هَرَر فى سنة ١٨٨١ ولاحظ - فى كل مكان – وجود زراعات لشُجيرات البن والموز "وكلها مزروعة منذ بضع سنوات فقط".

وكتب هذا المُبَشِّر عن انتشار وعُمق النفوذ المصرى بين قبائل "جالا" فذكر: "قبل الاحتلال المصري، كانت قبائل "جالا" تعترف لأمير هَرَر بسيادة إسمية عليها.

---

[٦] "**القاصد (أو "المبعوث") الرسولي**": (Vicaire apostolique) أسقُف كاثوليكى مختص بإدارة الأراضى الواقعة تحت سلطة "الكفار" أو "الهراطقة" **[المترجم]**.

ولكنها كانت تحكم نفسها بنفسها حسب تقاليد وعادات أسلافها التى تبدلت قليلا فى المناطق التى دخلها "المحمديون"[٧].

"وكان لكل قسم من أقسام القبيلة[٨]- مثل قبيلتى "تونو" و"آلا"-حاكم (نصف وراثي، ونصف مُنتخب) يحكم مُدة ثمانى سنوات ويحمل لقب "بُوكُو"... ويليه منْ يحمل لقب "دُوري" وهو أيضًا يشغل منصبه لمدة ثمان سنوات وسلطاته محدودة للغاية. وبعد" دُوري" يأتى "رابا" ويكلّف بأداء بعض المهام ضئيلة الأهمية. وحرص المصريون على تدمير هذه العادات والتقاليد المحلية الموروثة لكى تندمج هذه القبائل معهم فيستوْعبوها تمامًا.

"ففى القبائل التى خضعت للنفوذ المصري، اختفى ألـ "بُوكُو" ومُنع من تَوَلّى أى منصب وأصبح فقيرًا ذليلاً، وجاء مكانه موظف - أصله غالبًا من أهالى هَرَّر - يظهر عند جباية الضرائب ويخدم ما يبدو أنه العدالة. أمّا ألـ "دُوري" فقد حل محله ألـ "جيراد" وهو - غالبا - المالك الكبير السابق الذى تتوحّد مصالحه مع مصالح أصحاب الإقطاعية، وهو المسئول عن الضرائب...ويضع فوق رأسه عمامة تدل على مكانته ورفعة شأنه. ومن هنا، جاء التعبيران الشائعان لدى الأهالي: "إن الباشا لَفّ الحزام حول رأسه ("ساباتا ماريه")، و"الباشا خلَعَ عنه الحزام" ("ساباتا نيكيه") ويقصدون به تعيين "الجيراد" فى وظيفته أو عزله عنها(٢٧)".

ومع ذلك، فمن الواضح أن كاهاينى لم يَستَسِغْ الشق الدينى فى التَوَسُع المصرى لأنه علّق عليه بقوله: "إن هذا التغيير العنيف غريب على العادات المحلية (كذا !!!) وهو أشد ما يُوقف تَقدُم السيادة المصرية فى تلك الأنحاء". وكان هذا المبشر الفرنسى قد ذكر فى بداية مقاله ما يلي: "يوم ٢٥ أكتوبر، سافرنا فى ساعة

---

[٧] المبشر يقصد "المسلمون" [المترجم].
[٨] لعله يقصد الحديث عن "العشائر" [المترجم].

مبكرة من الصباح، وكنّا نسمع الأطفال الصغار وهم يرتلون القرآن. وفى الواقع، فإن هذا التعليم منتشر تمامًا فى جميع أنحاء هَرَر، كما أن الاحتلال المصرى يُشجعه ويُنميه مع إن قبائل "جالا" تنفُر منه".

ولكن، على العكس مما ذكره هذا المبشر، فإن قبائل "جالا" لم تنفُر أبدًا من هذا التعليم، بل إنها اعتنقت الدين الإسلامى بدون أى إكراه. لقد قَدَّم الإسلام لهذه القبائل الهمجية قيمًا أخلاقية راقية وانتشر بينهم بسرعة لدرجة أن الإنجليز أبدوا قلقهم من سرعة هذا الانتشار: فقد كان الميجور هفتر يُقيم فى عدن لمراقبة انسحاب القوات المصرية من هذه المناطق. وبتاريخ ١٥ أبريل سنة ١٨٨٤، كتب ما يلي: "لو كان هذا النظام الحالى قد استمر لبضعة سنوات أُخرى، فمن المحتمل أن كل القبائل كانت ستَعتنق دين الرسول [محمد ﷺ](٢٨)".

وهذا الحدث الرئيسى كان وقوعه مُنتظرًا لأنه يُواكب تَقَدُّم وانتشار السيادة المصرية ومدتها الزمنية فى تلك الأرجاء. وكان من المحتَّم أن يُحدث تأثيرًا حاسمًا ليس فقط على مستقبل هَرَر (فقد حَوَّل سكانها المنقسمين دائمًا إلى شعب متجانس ومُسَيَّس إلى حد ما) بل إنه يتجاوزها ليصل إلى مناطق : "شوا" و"كافا" و"جالا"- وكلها مناطق شاسعة وغنية- فيؤثر فيها.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن أحد المراقبين الإيطاليين كان قد أقام فى هَرَر- فى أثناء الحكم المصرى – وأبدى رأيًا صائبًا أيَّدته الوثائق المصرية بوضوح. هذا الرأى مفاده: أن الخطة المصرية – فى سنة ١٨٧٥ – كانت تهدف إلى ترك رءوف باشا يزحف بقواته من "زيلع" إلى "هَرَر"، ومنها إلى بلاد قبائل "إيتو- جالا" ثم إلى "كافا". وفى تلك الأثناء، يقوم "مونزينجر" (Munzinger) بغزو الشمال لاحتلال مملكة "شوا".

ولكن هزيمة "مونزينجر"، واضطراره للانسحاب من "برافا"، والتهديدات الإنجليزية بخصوص حقوق زنزبار، والوضع المالى السيئ فى مصر كانت كلها

عوامل كَبحت روح الغزو وحميته لدى القاهرة: فأصدرت أمرًا لرءوف باشا بالتوقف عند هَرَر[٢٩]. ولم تستطع مصر – فى سنة ١٨٧٥ – غزو تلك الأراضى بالقوة، فسَعت لغزوها عن طريق التغلغل الدينى والتجاري.

ومن المؤكد أن تدعيم السيادة المصرية على هذه المناطق الشاسعة لم يؤد إلى تكوين إمبراطورية هائلة فى أواسط أفريقيا لأن أوروبا كانت تطمع فيها.

وذكر الهر باوليتشكه نتيجة أخرى تَحَقَّقت بفضل انتشار السيادة المصرية فى تلك المناطق: "وهناك شرف عظيم آخر يُضاف إلى سجل الإدارة المصرية، ألا وهو: إلغاء النخاسة (تجارة العبيد) التى كان الأمراء يُشجعونها. وبالنسبة لمن يعرفون دقائق السياسة التجارية، فإنهم يلاحظون أن الزيادة فى فرع ما تؤدى إلى النقص فى فرع آخر، والعكس صحيح. لقد تَجَلَّت هذه المعادلة فى هَرَر: فعندما انخفضت تجارة الصمغ والعاج- بشكل ملحوظ- زادت تجارة البُن والقطن بنسب هائلة[٣٠]".

لقد كانت توجد علاقة وثيقة – ومعروفة- بين تجارة العبيد وتجارة العاج: فعندما كان المهربون وزعماء العصابات لا يجدون كمية كافية من العاج- فى أثناء حملات الصيد – كانوا يهاجمون القُرى ويخطفون سكانها؛ وكان العبيد يكوِّنون جزءًا هامًا من بضائع القوافل المتوجهة إلى الخرطوم أو إلى أية مدينة أخرى فى الداخل أو على الساحل. وكان العبد – فى القرن التاسع عشر – ملكية مقدسة لسيدة لا يجب المساس بها، بالضبط كما كان الحال عليه فى العصر الروماني. وكان نمو التجارة وتَطَوُّر الحضارة هما السبيل الوحيد الذى يُؤَدِّى إلى القضاء التدريجى على النخاسة.

وبرهن نجاح التجربة المصرية – فى هرر – على صواب هذا الرأي. أمَّا التجربة الإنجليزية- أو بالأحرى النظام الإنجليزى – فقد اعتمد على استخدام العنف فى منطقة البحر الأحمر والسودان لاقتلاع جذور هذه التجارة البالغة القِدَم:

فأصدر القرارات واستخدام البندقية ففشل فشلاً ذريعًا. وبينما كان الاضطراب الاجتماعى يتزايد أكثر فأكثر فى ربوع السودان بسبب سوء الإدارة العسكرية – التى اتبعها بيكر وجوردون– كانت هَرَر بمنأى عن ذلك كله.

لقد نَعِمَت هَرَر بعهد جديد تحت الإدارة المصرية بفضل:

١- إنشاء مراكز حضارية.

٢- إنشاء إدارة منظمة تنظيمًا جيدًا لها: ميزانيتها وجماركها وشرطتها وجيشها؛ إلخ إلخ...

٣- إشهار وتسجيل حالات الزواج كلها، وتسجيل كافة الممتلكات العقارية من منازل وأفنية وحدائق.

٤- اهتمام الإدارة المصرية بتنظيم الخدمات الصحية: فأنشأت مستشفى كبير أمام "باب الترك"[٣١]، وأصدرت أوامر مُشدَّدَة بعدم خروج أية جثة من أبواب المدينة إلاَّ بعد إذن السلطات.

٥- اتخاذ إجراءات لمنع انتشار عمليات التلقيح الذى كان يجتاح هَرَر فى عهد الأُمراء وكان بمثابة شر خطير.

إن كل ما ذكرناه لَهُوَ عمل مصرى خالص يسجله التاريخ بصفته من أفضل أمجاد إسماعيل ومصر الحديثة.

وكذلك، فإن الضباط المصريين قد رسموا خريطة لهذه البلاد، وأدار الضابط النابه والنشط محمد مختار العمليات الجغرافية فى تلك المنطقة مما أدّى للنتائج التالية:

١- تحديد مواقع عدة نقاط تحديدًا فلكيًا.

٢- تحديد خطوط سير الحملات.

٣- وضع مُخطَّط لمدينة هرَر بمعاونة الضابطين: مختار وفوزي[٣٢].

٤- كتب الضابط مختار وَصفًا لبلاد صومال وقبائلها (٣٣)".

٥- كتابة تقرير عن أمراء هَرُر.

٦- وأخيرًا، تم تكوين مجموعات إثنوجرافية ذات قيمة علمية هائلة.

وفى أثناء فترة الاحتلال المصرى لهَرُر، توفى "مونزنجر" فى ظروف مؤلمة (سنة ١٨٧٦) على ضفاف بحيرة "آووسا" بين "زيلع" و"شوا". وخلال تلك الكارثة الدامية، رسم الكابتن[٩] عبد الكريم عزت - بشجاعة - خط سير الحملة(٣٤). وتم الحصول على المعلومات والمواد اللازمة لهذين العملَيْن الأخيرَين (المجموعات الإثنوجرافية ورسم خط سير الحملة) بفضل الغارات التى شنتها قوة "الباشى بُوزُقْ" التى لم تكُن لها أية فائدة إلاَّ عند رسم خرائط هَرر(٣٥).

وبينما كانت مصر تستكمل هذا الإنجاز الحضارى الرائع فى سنة ١٨٨٤، صَدَر أمر حاسم من حكومة الهند البريطانية بانسحاب القوات المصرية من تلك المنطقة "فكان له وقع الصاعقة فى "هرر" فلقد كانت الجالية المصرية هناك يبلغ عدد أفرادها ١٤ ألف و٥٠٠ فردًا - مابين مدنى وعسكرى - وكان عدد كبير منهم قد صاهروا أهالى البلد، وامتلكوا عقارات لا تُعَد، وأنفقوا مدخراتهم فى بناء منازل أمرتهم الحكومة ببنائها - لكى يكونوا قُدوة للسكان - واضطر جميع المصريين لبيع ممتلكاتهم كلها بالمزاد، وخرجوا من هَرَّر كما خرج العرب من أسبانيا.

وكانت "هيئة أركان الحرب" المصرية تتكون من الضابطين: مختار وفوزي. ومنذ بداية الاحتلال المصرى لتلك المناطق، استطاعت الهيئة تحقيق رغبة مصر - في عهد إسماعيل - "فى تشكيل حكومة واحدة من البحر المتوسط حتى خط الاستواء(٣٦)"، وأن "تصل مملكة هَرُر إلى أعلى درجات الرفاهية والتقدم - فى الشرق - بعد مصر(٣٧)".

---

[٩] "كابتن (Capitaine)" تعادل رتبة "نقيب" [المترجم].

ولكن إنجلترا و دول أوروبا لم يكونوا ليسمحوا بتشجيع مثل هذه السياسة – أو السماح بها أصلاً – لفترة طويلة: فكان يجب على مصر أن تترك هذا النموذج الأفريقي، وتتخلى عن كل تطلعاتها للعظمة والقوة حتى ولو كانت محصورة فى الحدود الضيقة التى فرضتها المعاهدات عليها.

وعلّق روبيكّى بريكيتى (Robecchi Bricchetti) على هذا الوضع قائلاً: "ومهما كانت النتيجة، فإن الاحتلال المصرى أتاح لأول شعاع من العصر الذهبى أن يُشرق على هَرَّر: فالبلد بدأ يخرج من سُباته العميق ويحيا حياة جديدة، وبدأ الأهالى يزرعون حقولهم، وظهرت زراعات الفواكه وحقول القمح فى الأودية الوعرة[٣٨]".

وعلّق مراقب مُطّلع آخر قائلاً: "يجب أن نعتبر الاحتلال المصرى من أهم الأحداث التى أثرت على مصير هَرَر: ففى بلد على هذا القدر من الهمجية، أُدخلت ثقافة شرقية، وبُعثت التجارة من جديد، واستتب الأمن على الطرق. باختصار، لقد حدث تَحوُّل جذرى لصالح البلاد. إن مَنْ يعرف بلاد الشرق – خصوصًا أقطار أفريقيا المحرومة من أية ثقافة – سيوافقنى على أن الحضارة المصرية تُمثّل درجة عالية من الثقافة بوجه عام.

"ويهمنى – أيضًا– أن أؤكد على أن احتلال المصريين لهرر وزيلع وبولهار وبربرة، والساحل كله حتى "رأس جوار دافوي"، يجب تقييمه – إجمالاً– على أن تأثيره كان تأثيرًا ثوريًا لا مثيل له، ليس على هَرَّر وحدها بل على كل منطقة شمال/ شرق أفريقيا: فلم يسبق لأى احتلال عسكرى فى أفريقيا أن أدَّى لمثل هذه النتائج[٣٩]".

وبالتأكيد، فقد كانت مصر – ومصر فقط– هى التى تستطيع نقل حضارة حقيقية لسكان هَرَّر وبلاد الصومال، وتكون هذه الحضارة متقدمة عن حضارتهم الموروثة (غير قشور تلك الحضارة التى تُغطّى سلوكياتهم ظاهريًا)، ولم تكن

الحبشة الهمجية ولا أية قوة أوروبية تقدر على فعل ما فعلته مصر. وبعبارة أخرى فقد كانت هذه الحضارة الأرقى - التي نقلتها مصر - لها جذور ترتكز عليها فى المنطقة نفسها: لغتها ودينها وتَعَلُّق السكان الطبيعى والتلقائى بها. وبالتالي، فإن هذه الحضارة ستؤدى إلى حدوث تطور عميق وسريع فى المجال الروحى والمادى على حد سواء.

ولكن ما يبعث على العزاء - حقًا - هو أن مصر فى تلك البُقعة الأفريقية الجميلة - كانت متحررة من كل القيود الأوروبية وغيرها، فاستطاعت إظهار مدى عبقريتها وأدت مهمتها الحضارية فى القارة السوداء بكفاءة تفوق ما كان متوقعًا منها.

* * *

هوامش الفصل الحادى عشر

(١) مقال E. Littmann عن "هَرَر" في: Encyclopedie de l' Islam

(2) Cap. Sir Richard F. Burton: "First footsteps in East Africa or an Exploration oF Harrar". London, 1856. 2 Vols.

(٣) اعتمد E. Littmann فى المرجع السابق على ما زعمه اللورد كرومر – والعديد من المؤلفين الإنجليز – أن المدينة الحديثة قد احترقت بالكامل – تقريبًا – فى سنة ١٨٨٨م. ولكن فى الحقيقة، فإن القرية القديمة التى يقطنها السكان المحليُّون كانت هى التى احترقت – عَرَضًا – فى شهر يونيو سنة ١٨٨٨ ثم أُعيد بناؤها. أمَّا "المدينة الأوروبية" – التى يُطلَّق عليها اسم "Schaab" فهى نفسها "المدينة المصرية" (راجع التعليمات البحرية الخاصة بالبحر الأحمر فى كتاب:

"Red Sea and Gulf Aden. Pilot" , 7th edition 1921.

(4) Ralph E. Drake – Brockman: "British Somaliland", London, 1912.

(٥) المحفوظات المصرية. قصر عابدين. القاهرة: مذكرات بعنوان "مذكرة" حررتها هيئة أركان الحرب المصرية بتاريخ ١٠ يونيو سنة١٨٧٧م.

(٦) مذكرة من الميجور/ هنتر(Hunter) إلى الكونت كيمبرلى (Kimberley) بتاريخ ٦ يونيو سنة١٨٨٤م.

(7) T. Cahagne: "Les Missions Catholiques", No. 621, 29 avril 1881.

رسالة بعنوان: "La Mission de Berbera " من عدن بتاريخ ٢١ مارس سنة١٨٨١.

(8) Archives anglaises, F.O. 78, Vol. 3857

من جيمس بلير (James Blair) إلى المستر بارنج. عدن، بتاريخ ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٨٤م.

(٩) ما ذكره المسيو فيرران خطأ لأن صاحب فكرة إعادة بناء المدينة هو الحاكم السابق – رضوان باشا – وليس عبد الرحمن بك.

(10) Gabrial Ferrand: "Les Somalis". Paris, 1903 (Pp. 111- 112).

(11) F.L. James "The Unknown Horn of Africa. Anexploration from Berbera to Leopld River". London. 1888 (Pp. 10. 22 -23).

(12) R.E. Drake – Brockman, Ibid.

(١٣) محمد مختار: "مذكرات عن بلاد هَرَّر" (مُجلة الجمعية الجغرافية الخديوية. القاهرة. سنة ١٨٧٦).

(١٤) لاحظ الضابط الإنجليزى كروتندن (Cruttenden) فى سنة ١٨٤٨ هذه العادة نفسها لدى قبيلة "حَبَر – أُويل" (Haber-Aouel): "إنهم يرتدون "الريش" – أو "ريش النعام" – عند قتل عدو لهم مع إنهم يتحدثون برُعب عن العادة الموجودة عند قبائل "العيسا"، أى أن "العيسا" يخصون أعدائهم بعد الموت وأحيانًا قبله" (مذكرة كُتبت فى سنة١٨٤٨ ونُشرت في:

"TheJournal of the Royal Geographical Society of London," Vol. xix. 1849, part I.

(١٥) محمد مختار، المرجع نفسه.

(16) P. Politschke "Le Harrar sous, l'administration égyptienne (1875-1885)". (Bull. Soc. de Geog. Le Caire, Serie II, No 10. mars 1887.

(17) P. Politschke "Harrar Forschungsreise nach den Somal und Gala Landern. Ost Afrikas". Leipzig. 1888.

(١٨) المحفوظات المصرية. قصر عابدين. تقرير محمد رءوف باشا بتاريخ ٢ ربيع الثانى سنة١٢٩٣هـ (٢٧ أبريل سنة ١٨٦٧م).

(١٩) شُجيرة "القات" تنتشر فى جميع حدائق "هَرَر" كما هو الحال فى اليمن، ويمضغ السكان أوراقها الغَضَّة التى تُسبِّب لهم نوعًا من السُّطل. والاستخدام المُفرط لهذا المخدر يُسبب مرضًا يصيب القلب وهو منتشر جدًا فى هَرَر". وفى تقرير بتاريخ ٤ صَفَر سنة١٢٩٣ هـ. (٢٩ فبراير سنة ١٨٧٦م)، أبْلَغت هيئة أركان الحرب الخديوى بأنها أُرسلت عينة من هذا النبات ليُحلله الكيميائيون لأنها لاحظت أن للقات خواص طبية.

وفى سنة ١٩١٠، حَلَّلت مجموعة من الصيادلة – فى مدينة ليون – عشرة كيلوجرامات من أوراق "القات": "فوجدت أن النبات يحتوى على مادتَى "الكوكا" و"الكافيين" وعنصر خاص نشط له خواص مادة "الكافيين" نفسها (ولكنه يعمل على تحييد نتائجها الضارة). وهذا ما يجعل القات مفيدًا للغاية فى بعض الحالات، خصوصًا للأمراض العصبية التى تُصيب بعض السيدات لأنه يزيد من احتمال الجسم لمادة الكافيين. ولهذا السبب، قام الصيادلة المختصون بتركيب أقراص بها خُلاصة القات وأسموها: "Néo. tonique abyssin

R.P. Azais et R. Chambard: "Cinq années de recherches archéologiques en Ethiopie. Province. de Harrar etEthiopie Méridionale." Paris, Geuthner, 1931, 2 Vols.

(20) Gabriel Ferrand "Notes sur la situation politique, commerciale et religieuse du Pachalik de Harrar" (Bull. Soc. de Geo. de l' Est. Nancy, 1886).

(٢١) فى شهر مارس سنة١٨٨١، أنشئت فى "بربرة" أول إرسالية تبشيرية كاثوليكية على شاطئ أفريقيا. واستقبل الحاكم المصرى لبربرة – عبد الرحمن

بك – بحفاوة شديدة الأب "كاهاني" (Cahagne) وأرسل الحاكم ابنه الصغير لهذه البعثة لكي يتعلم اللغة الفرنسية ثم تبعه أطفال آخرون... وبعد إنشاءهذه الإرسالية الأولى، تَوَجَّه الأب "كاهاني" إلى زيلع وهَرَر – فى قلب بلاد "الجالا" – وهناك، قدَّمت له السلطات المصرية كل العون لدرجة أنها وفَّرت حراسة مسلحة لحماية البعثات التبشيرية والسماح لها بـــ "التقاط بعض الأرواح فى هذا الحقل المهجور منذ قرون".

ولتقدير مدى أهمية الحماية التى أسبغتها مصر على هذا العمل المسيحى والحضارى [!!! **المترجم**] سنُورد فيما يلى ما ذكره "كاهايني" – أسقف بلاد "الجالا": "في الماضي، كان مبشرونافى زيلع يعانون من أن السلطات المحلية كانت تفرض التأخير عليهم لفترات طويلة أو ترفض طلباتهم بشكل فوري: ففى سنة١٨٧٠، اضطر الأب لويس دى جوانزاج – وبرفقته عشرة من الشباب – للعودة إلى عدن بعدما انتظروا عدة أيام بلا جدوى. أمَّا القسيسين: جان داماسين وألكسيس فقد أنهكت قواهما على هذا الساحل الذى تحرقه الشمس. وبعد شهور طوال، استطاعا المسير وماتا من التعب والحمَّى فى "صحراء الدناقل". واضطر الأب إدمون والأب فرنسوا اكزافييه للعودة إلى عَدَن بعد انتظار طويل. وأراد الله أن يرحمنا من هذا العذاب كله: فقد أصدَر صاحب السمو الخديوى توصياته بشأنى إلى السلطات المصرية الحاكمة فى زيلع وهَرَّر".

("Les Missions Catholiques." No. 630, ler juillet 1881).

(22) Antoino Cecchi: "Spedizione Italiana Nell Afreica Equatoriale. Da Zeila alle frontiere del Caffa (1886 - 1887)", 3 Vols.

(٢٣)حارب الحكام المصريون انتشار الخرافات فى كل منطقة أفريقيا الشرقية التى خضَعَت لسلطتهم؛ وفى الوقت نفسه، استكملوا عملية الإصلاح. والحالة التالية ذكرها جابرييل فيرران: "بالقرب من الينابيع التى تمد بربرة بالمياه، توجد شجرة تقدسها قبيلة "حَبَر – أُويل" وتحتفل بها احتفالاً فريدًا من نوعه:

فعندما يتم تعيين "أوجاز" جديد، يذهب هذا الزعيم إلى جوار هذه الشجرة ومعه كل محاربى قبيلته، ويقيم هناك لمدة ثمانية أيام يقضيها فى الصلاة. وفى صباح اليوم التاسع، يؤدى صلاة أخيرة لسيد العالم ثم يُصَوِّب رمحه إلى جذع الشجرة المقدسة. وطوال حياة هذا "الأوجاز"، تشن القبيلة غزواتها فى الاتجاه الذى حدده رُمح الزعيم. وحاول عبد الرحمن بك إلغاء هذه العادة الهمجية: فصب مُسمارًا ضخمًا وغرزه فى جذع الشجرة. ولم تستطيع قبيلة "حَبَر- أوَيل" نزعه. فاذَّعَت بعد ذلك بأن جنى شرير يعمل على إفشال كل غزواتهم. وهذه "الغزوات" – التى يتحدثون عنها – لا تعنى سوى نهب وسلب القبائل المجاورة. وأضفَت العقلية الخرافية (التى يتصف بها أفراد قبيلة "حَبَر – أويل") على هذا المسمار قُوى سحرية مضادة لمشاريعهم؛ فعندما أصبحت حصيلة غزواتهم سلبية أو غير مُجدية، انخفض عدد غزواتهم لجيرانهم". (Les Somalis, Paris, 1903, P. 111)

(24) P. Paulitschke, Ibid.

(٢٥) المحفوظات المصرية، قصر عابدين – تقرير من رءوف باشا بتاريخ ٢ربيع الثانى سنة١٢٩٣هـ (٢٧ أبريل سنة ١٨٧٦م).

(٢٦) المصدر نفسه، تقرير من محمد نادى باشا بتاريخ ٤ أبريل سنة ١٨٨٣م.

(27) T. Cahagne "Missions Catholiques," No. 678, 2 juin 1882.

(28) Archives anglaises. F.O. 78. Vol. 2725.

مذكرة من هنتر للسير بارنج. عدن، ١٣ أبريل سنة ١٨٨٤.

(29) Singor Sacconi: "Il Governo Egiziano e le tribu Galla e Somali". L' Esploratore, anno 7, 1883. Harrar, 14 febbraio 1883.

(30) P. Politschke, Ibid.

(٣١) "باب الأتراك" كان يُسَمَّى فى الماضى "باب الحبشة". وحسبما يقول Jules Borelliفى كتابه: "Ethiopie Méridionale": "أطلق هذا الاسم – "باب الأتراك" – لأن رءوف باشا، أول حاكم لهرَّر بعد الغزو المصرى لها، شَنَقَ عليه "الباشى بُوزُق" الذين عاثوا فسادًا".

(32) Mouktar et Abdallah Fauzi: "Plan de la ville de Herrar" (Bull. Soc. Khed. Geog. serie I, No. 4, 1876).

- Mêmes auteurs: "Carte de Zeila et des environs".

وراجع أيضًا "مجلة هيئة أركان الحرب المصرية"، عدد سبتمبر سنة١٨٧٦ (باللغة العربية).

(33) Mohamed Mouktar: "Le Pays de Harrar" (Bull Soc. Khed Géog., I, 4).

(34) Bonola Bey: "L' Egypte et la Géographie", Le Caire , 1889.

(35) P. Paulitschke, Ibid.

(٣٦) تقرير بتاريخ ١٦ أكتوبر سنة١٨٧٥م.

(٣٧) تقرير بتاريخ ٣ صفر سنة ١٢٩٣ هـ (٢٩ فبراير سنة ١٨٧٦م).

(38) Ingr L. Robecchi Bricchetti: "Nell – Harar," Milano, 1896.

(39) Philippe Paulitschke: "Harar – Forshungsreise nach den Somal und Galla Landern, Ost – Afrikas," Leipzig, 1888.

٥٥٥

الفصل الثانى عشر

الإدارة المصرية فى السودان

(١٨٢١ -١٨٧٧)

١- من محمد على إلى إسماعيل.

٢- فى عهد إسماعيل [١] .

---

[١] فى الأصل الفرنسي، جاء هذا العنوان الفرعى على النحو التالي:
- موسى باشا حمدى (١٨٦٢- ١٨٦٥)،
- جعفر باشا مظهر (١٨٦٦- ١٨٧١)،
- إسماعيل باشا أيوب (١٨٧٣ - ١٨٧٧)،
ولكننا فضلنا اختصاره على هذا النحو [المترجم].

الإدارة المصرية فى السودان
(١٨٢١ -١٨٧٧)

عندما كانت غزوات مصر تتوالى- بنشاط – فى شرق أفريقيا، كانت حدود سيادتها تتوسع – باستمرار وفى الوقت نفسه- فى السودان ووسط أفريقيا. وكانت هذه التحركات- فى كلا الاتجاهين – منتظمة ومتزامنة تمامًا. ولكن تدخُّل إنجلترا تسبَّب- شيئًا فشيئًا – فى وقوع اضطراب عام أوقف هذه المسيرة المتناسقة.

***

أولاً: من محمد على إلى إسماعيل:

من المؤسف أن يكون "بيكر" و"جوردون"- حاكما السودان فى المستقبل – هما أول مَنْ هاجما الإدارة المصرية فى السودان، وحطًا من قدرها، وفضحا "أخطائها"، وأشاعا أنها تعتمد على القهر والسلب، وقاما – عمدًا -بتشويه وازدراء كل الحسنات الحقيقية لهذه الإدارة؛ فاختزلاها فى صورة "جابى الضرائب" الذى أصبح – فى كتاباتهما – رمزًا للإدارة المصرية السيئة.

وبالطبع، فإن الإدارة المصرية كانت لها أخطاؤها التى لن نَسْعَى إلى إخفائها، ولكن – أيضًا – كانت لها حسناتها. وبالتأكيد، فقد وُجِد- أحيانًا- إداريون سيئون أو حُكامًا مستبدين أو فاسدين، ولكنهم كانوا سرعان ما يُعزَلون ويُستَبْدلون بحكام ممتازين كانوا يُسارعون بإلغاء التجاوزات ونشر العدل والأمن.

وفى سنة ١٨٢١، قام محمد على بغزو السودان. وفى عهده، عَرَف السودان إداريين ممتازين مثل" مَحوْ بك"- سنة ١٨٢٦- الذى نَشَرَ النظام بين القوات المحتلة، وحَمَى السكان من سلبها ونهبها، وحكم البلاد حسبما يريد أهلها، وكان هو أول من طبّق "مبدأ المشاركة" فى حكومة السودان، وعَرفَ كيف يختار مستشارًا

جيدًا من بين الأعيان السودانيين (الشيخ عبد القادر) الذى عُرف بذكائه الشديد وقد قَدَّره محمد على نفسه فيما بعد. وطوال ثلاثين سنة، كان أغلب الحكام المصريين في السودان يستشيرونه في شئون البلاد.

وبعد "مَحُو بك"، تَوَلَّى "خورشيد باشا" (١٩٢٦- ١٨٣٩) منصب حاكم السودان. وعُرف "خورشيد باشا" باستقامته وأمانته: ففرض ضرائب عادلة، وشَجَّع المهاجرين على العودة إلى المناطق التى هجروها، وحث السودانيين- للمرة الأولى- على استخدام الأحجار لبناء مساكنهم بدلاً من جلود الأبقار والبوص بل ووزَّع عليهم مواد البناء اللازمة للمساعدة فى زيادة الرفاهية والرخاء العام لديهم.

وفى نهاية حكم "خورشيد باشا" للسودان، قام محمد بزيارته الشهيرة هناك (١٨٣٨- ١٨٣٩) والتى تَمَيَّزت بإجراء إصلاحات عميقة تُبرهن على عنايته بالسودان. لقد بنى المصريون مدينة "الخرطوم" التى أصبحت – منذ ذلك الحين – "رأس جسر الحضارة فى أفريقيا"، حسب تعبير أستاذنا المسيو إميل بورجوا (Emile Bourgeois).

ومن ١٨٣٩ حتى ١٨٤٤، حكم "أحمد باشا أبو ودان": فأعاد تنظيم الإدارة السودانية، ونشر الأمن والنظام فى جميع أرجاء السودان؛ وعمل على تطوير الزراعة: فأدْخَل محاصيل جديدة، وأعطى دفعة قوية لانطلاق التجارة والصناعة؛ وشَجَّع الملاحة؛ فبنى سفنًا كثيرة أصبحت هى نواه البحرية التجارية السودانية؛ وضم ولاية "تاكا" (أو "كسلا") إلى حكم مصر، وأخضع القبائل المشاكسة فى شرق السودان (خصوصًا قبائل "الهدندوة").

ولإخضاع هذه القبائل، قام" أحمد باشا أبو ودان" بتحويل مجرى نهر "جاش"- الذى يروى أراضيهم- فمنع بذلك كل وسائل المقاومة.

أمَّا اللواء "أحمد باشا المنيكلى" فقد حكم فترة قصيرة (١٨٤٤ – ١٨٤٥) أبدى فيها رغبة شديدة لعمل إصلاحات.

وحاول عبد اللطيف باشا (١٨٥٠ - ١٨٥١) إصلاح المظالم التى حدثت فى السودان ليس بسبب "كل" الحكام السابقين كما يُشيع بعض المؤرخين الإنجليز[١]، ولكن بسبب الحاكم الذى سبقه مباشرة: "خالد باشا" الذى أقام نظامًا فاسدًا واستبداديًا من سنة ١٨٤٦ حتى سنة ١٨٥٠. وعلى عكس ما فعله سَلَفُه - "خالد باشا" - فإن "عبد اللطيف باشا" أعاد العدل والنظام فاستطاع أن يكسب حب واحترام السكان.

ويرجع إليه الفضل فى إنشاء مبان عديدة (منها "قصر الحكومة"، والثكنات والمخازن العسكرية، ومخازن البارود)، كما بنى مدرسة حكومية فى الخرطوم تحت إدارة رفاعة بك[٢] وبيومى بك، وهما أستاذان مشهوران.

وفى فترة حكم "على باشا شَرْكَس" (١٨٥٥ - ١٨٥٧)، توفى الشيخ عبد القادر فحزن الجميع عليه؛ وفيها - أيضًا - زار الوالى محمد سعيد باشا السودان. ومن المعروف أن الوالي- فى أثناء مزاحه - أعْرب عن رغبته فى الجلاء عن السودان، ولكن الأهالى خَشُوا من عودة الفوضى إلى رُبوعه مُجَددًا: فأصروا على بقاء السيادة المصرية، واكتفوا بأن يطلبوا من الوالى إجراء بعض الإصلاحات الضرورية، فاستجاب لهم سعيد باشا وقام بتخفيض الضرائب، وأمرَ ببعض الإجراءات الكريمة تلبيةً لرغبتهم.

وبرهن سعيد باشا على تسامحه عندما عَيَّن مسيحيًا - هو "آراكيل بك" (أخو" نوبار باشا" العظيم) - ليحكم السودان (من سنة ١٨٥٧ حتى سنة ١٨٥٩)، وكان "آراكيل بك" معروفًا بحبه للعدل وبمهارته الإدارية؛ فأثار هذا التعيين سُخط بعض القبائل المسلمة هناك، ولكن الحكومة الجديدة استطاعت - بفضل كياستها وحزمها- أن تتفادى وقوع حركة تمرد كانت تتشكل ضدها.

***

---

[٢] هو "رفاعة بك رافع (الطهطاوي) الذى كان عباس باشا قد نفاه إلى السودان حينذاك [المترجم].

ثانياً: فى عهد إسماعيل:

تزامنت بداية حكم" موسى باشا حمدى" للسودان(١٨٦٢- ١٨٦٥) مع ارتقاء الخديوى إسماعيل باشا عرش مصر (سنة ١٨٦٣). وكانت لدى "موسى باشا حمدى" خبرة طويلة فى شئون السودان، وكان ينوى – جديًا- وضع حد للشكاوى والتظلمات الناتجة عن قسوة الضرائب. كما كان ينوي- على وجه الخصوص- أن يضع حدًا لطريقة الجباية التعسفية التى كان يمارسها "الباشى بُوزُق" ومندوبو السُلطة هناك: فأصدر قرارات رسمية بتحديد نسبة الضرائب المطلوبة من كل ممول فى سجلات حكومية، وطبع "سَرْكى" أو أوراق مَدْمُوغة يُسجَل فيها جابى الضرائب كل مبلغ يدفعه الممول والمبلغ الإجمالى المطلوب تسديده على ثلاث دفعات سنويًا. وبالإضافة إلى ذلك، فقد اختار رؤساء المقاطعات ونوابهم من بين أهالى السودان.

ولكن، هل كانت كل هذه الإجراءات والإصلاحات- التى تمَت فى نظام الضرائب – تستطيع فعلاً أن تقضى على هذه الحالة المزمنة التى استَعْصت على كل الإصلاحات التى أجراها مختلف الحكام المصريين؟

ففى سنتى ١٨٦٤ و١٨٦٥، أجرى المسيو جارنييه – المترجم الأول لقنصلية فرنسا فى القاهرة – تحقيقًا حول وضع السودان ولكنه قَدَّم تقريريْن يبدو أنهما متناقضان عن الحالة هناك: فبتاريخ ٢٩ نوفمبر سنة ١٨٦٤، كتب من الخرطوم تقريرًا للقنصل- المسيو تاستو- جاء فيه: "عند وصولى إلى هنا، كُنتُ أتَوَقَّع أن أجد مجموعة من الاتهامات ضد "موسى باشا"، خصوصًا وأنه ما يزال غائبًا. حسنٌ!! إن مَنْ كتبوا ضده كثيرًا، ومَنْ وقَّعُوا على الكثير من الاحتجاجات، لم ينبسوا ببنت شفة عن شكاواهم. بل على العكس: فالتُجار الأُمناء، والوكلاء الذين لم يتورطوا فى النخاسة، أو الذين لا يتأثرون بالضغائن الشخصية، أجمعوا كلهم على مدح سجايا موسى باشا".

ثم تساءل المسيو جارنييه عن جيش السودان - الذى وصل عدده إلى ٢٠ ألف و ٧٣٨ رجل - بقوله: "ما هو الهدف من رعاية جيش لا يتناسب حجمه - أبدا - مع احتياجات البلاد؟[٢]".

وبعد ذلك، تناول الموضوع؛ فبتاريخ ٥ مايو كتب ما يلى من الخرطوم:" إن موسى باشا يدور فى حلقة مُفرَغة، بقدر ما تتسع بقدر ما يغوص السودان فى بؤس يتزايد- باستمرار- سيدمره تمامًا. ويبدو أن نظام موسى باشا يتلخص فى العمل على زيادة جيش السودان بدرجة مُبالغ فيها لكى يضمن تحصيل الضرائب. وبالتالي، تزداد الضرائب بلا نهاية لدفع مرتبات الجيش[٣]".

ومن المحتمل أن يكون موسى باشا قد أجبر على تغيير هذا النظام، ولكن من المؤكد أنه فى تلك الأصقاع الشاسعة - التى تسكُنها شعوب فوضوية أغلبها من الرُحّل - فإن الحكم يصبح من أصعب ما يمكن بالنسبة لأفضل الحكام، خصوصًا فى مرحلة بداية خلق حكومة: فلا يجب الخضوع - أو التراجُع - أمام قوة القبائل المعتادة على السلب والنهب والفوضى.

إن مجرد وجود حكومة منتظمة، ومجرد قيامها بممارسة أى إجراء - فرض ضرائب مثلاً- لابد وأن يُثير الطابع الفردى المشاكس لدى ساكنى الصحراء أو الجبال . ولذلك، فإن أى حاكم - لديه عزم وتصميم- يجب عليه أن يفرض هيبة الحكومة وجباية الضرائب بالقوة المسلحة[٤]. وهيبة الحكومة هى التى أدّت إلى فرض النظام والأمن فى السودان، وهما أول حسناتها لأنهما الركيزة الأولى لكل حضارة.

لقد كتب السير صمويل بيكر نفسه - فى سنة ١٨٦١ - خلال رحلته الشهيرة لاكتشاف بحيرة "ألبرت نيانزا" ما يلي: "كانت مدينة "كسلا" قد بُنيت قبل وصولى للسودان بعشرين عامًا، أى بعد غزو المصريين لتاكا وضمها لهم، وبعد أن ضموا السودان كله، وأخضعوا قبائل عربية كثيرة لسلطة الخديوي. وذلك كله كان الخطوة الأولى الضرورية لتحسين وضع البلاد.

"ومع أن المصريين حكامٌ سيئون، ولا يهتمون أبدًا بخير أو منفعة البلاد التى يحكمونها فى المستقبل، إلاَّ أنه يجب علينا أن نتذكر بأن كل القبائل – قبل إلحاق السودان بمصر – كانت تتحارب فيما بينها بلا انقطاع. وكانت الحكومة والقانون مُنعدمين لدرجة أن البلاد كانت مُغلقة تمامًا فى وجه الأوروبيين. أما فى الوقت الحالي، فلم يَعُد هناك أى خطر يتهدد السفر فى مصر العليا[٣] وكأن المسافر يَعبُر حديقة هايد بارك ظهرًا بشرط أن يَتَحلَّى باللطف والانضباط.

"وفى سنة ١٨٦١، عندما زرتُ مدينة "كسَلا"، كان لكل قبيلة عربية شيخ يحكمها على حدِة وهو المسئول أمام السلطات المصرية عن جباية الضرائب المفروضة على أتباعه. ومنذ ذلك التاريخ، أصبحت كل القبائل – أيا كان اسمها – خاضعة لسُلطة الشيخ "أحمد أبو سِن"، وهو شيخ عربى كبير السن والمقام. وكان شيخ قبيلة" الهدندوة" مسجونًا فى أثناء إقامتنا فى البلاد بسبب ارتكابه بعض المخالفات السلوكية فى علاقته بالحكومة المصرية.

"إن يد الطغيان الحديدية قد نَتَجَ عنها تَحوّل رائع فى سلوكيات العرب الذين أصبحوا عاجزين تمامًا بسبب نظام الحكم الذى يَتَّبعُه المصريون. ولسوء الحظ، فإن هذا النظام القاسي قد أصاب كل نشاط بالشلل"[٥].

أبدًا، إن هذا النظام لم يكُن قاسيًا بالمرَّة، ولم يتسبب- مطلقًا- فى شلل أى نشاط فى أية منطقة من مناطق السودان. وهذا التعميم يُثبت سوء نية واضح لدى المؤلف، أو أنه يَتَعَمَّد إصدار حكم مغلوط وسطحي: فلقد كانت حركة الحضارة تُواكب تَوَسُّع السيادة المصرية وتدعمها – أولاً بأول – منذ عهد محمد على، وكانت حركة الحضارة تتغلغل ببطء في السودان – من جهة الشمال – حتى مدينة "الخرطوم"، كما كانت تتقدم على طول مجرى نهر النيل حيث تُوجد مراكز سكانية وعناصر مستقرة تشتغل بالزراعة والصناعة.

---

[٣] المستر بيكر لا يقصد هنا الحديث عن "صعيد مصر": فمضمون ما كتبه يوضح أنه يتحدث عن "السودان" بصفته جزءًا من جنوب مصر [المترجم].

ولكن عَبْر حدود بعض المناطق الشرقية والغربية للسودان، وجنوب مدينة" الخرطوم"، كانت الحكومة المصرية تبذل أقصى جهودها - باستمرار - لفرض احترام القانون على القبائل الكثيرة الموجودة هناك. وتكَبَّدت الحكومة المصرية تضحيات هائلة فى الرجال والمال. ونتيجة للظروف القاهرة، فإن الإدارة العامة لم تستطع أن تكون متوازنة وحاسمة تمامًا طالما أن عمليات نشر السلام والسيطرة وتوطيدهما لم تَكُن قد تمت بعد فى جميع أرجاء السودان.

وفى سنة ١٨٦٥، أصبح" جعفر باشا صادق" حاكمًا للسودان، ثم جاء بعده" جعفر باشا مظهر" (١٨٦٦- ١٨٧١)[٦]. وأنشأ "جعفر باشا مظهر" المحاكم والمدارس، وطَوَّر ترسانة الخرطوم، واستكمل سياسة الإصلاح التى بدأها مَنْ سبقوه. وهو الذى أنْهى التمرد الذى قامت به حامية مدينة "كسلا" - منذ سنة ١٨٦٥- فى عهد حكومة موسى باشا. وعاونه "أدهم بك" (باشا فيما بعد) فى مهمته وقاد الجيوش المصرية فى السودان.

و"أدهم باشا" سودانى من أصل عربى وُلد فى كردفان، ودَرَسَ- فى شبابه- فى مصر، ورافق إبراهيم باشا فى حروبه ببلاد الشام، وتَمَيَّز بالشجاعة والمهارة. ولم يتأخر الخديوى إسماعيل فى الإنعام بالأوسمة على هذا الجندى الذى رافق والده العظيم فى حروبه. وكان"مبدأ المشاركة" سياسة حكيمة للغاية داوم الخديوى إسماعيل على تطبيقها فى إمبراطوريته.

وهناك سودانى آخر، هو"حسين باشا خليفة " الذى حكم وقتذاك ولايتى "بربرة" و"دنقلة" ولكن حكمه كان استبداديًا.

وبين سنتَى ١٨٧١ و١٨٧٣، تولى "ممتاز باشا" منصب الحاكم العام للسودان. و"ممتاز باشا" شركسى حاد الذكاء ومن أشَد أنصار الإصلاحات، وهو الذى أدْخَل زراعة القطن المصرى فى السودان. ولسوء حظه، اتهمته بعض التقارير بأنه يتلقى الرشوة: فقُبض عليه وحُقق معه ومات مسجونًا فى الخرطوم سنة ١٨٧٥.

وجاء بعده "إسماعيل باشا أيوب" (١٨٧٣ - ١٨٧٧) وهو شركسى أيضًا ولكن حظه كان أفضل من حظ سلَفه. وقال صمويل بيكر عنه: "أنجز إسماعيل باشا أيوب إصلاحًا عظيمًا في السودان بمحاولته وضع حد لنظام الفساد والرشوة الذى أدّى إلى خراب هذا البلد. وبناءً على أوامر الخديوي، قام بتنفيذ عمل عظيم آخر عندما أزال "السدود"[4] التى كانت تعرقل الملاحة النهرية فى مجرى "النيل الأبيض"(٧).

وقال عنه المستر جيجلر – مدير مصحة التلغراف فى الخرطوم – ما يلي: "وصل إسماعيل باشا أيوب من دارفور منذ شهر بعدما غاب هناك لمدة عامَيْن: فاستقبله السكان بحفاوة شديدة. وهو محبوب جدًا فى هذا البلد الذى يحكمه بحزم وعَدْل. لقد تمت تحسينات محمودة فى الخرطوم: فأنشئت طرق واسعة جديدة تخترق المدينة، فأصبحت الخرطوم أكثر بهجة، والأهم هو أنها أصبحت أكثر صحة(٨)".

وكتب عنه قنصل سابق لفرنسا فى الخرطوم ما يلي: "إنه يحظى بشعبية جارفة فى السودان لأنه هو الذى أدخل زراعة القطن والنيلة، وأصلح الوعاء الضريبى عندما سحب امتياز جباية الضرائب من شيوخ القبائل العرب، وعندما أنشأ نظامًا بدائيًا للمراقبة ما يزال ساريًا حتى الآن"(٩).

وفى الواقع، فإن إسماعيل باشا أيوب كان حاكمًا نشيطًا وذكيًا وعلى دراية بكل شئون السودان، بالرغم من رأى جوردون الذى خلَفَه فى حكمه. وكان إسماعيل باشا أيوب قد حاول تصنيع القطن فى "كسّلا"، كما سبق له وأن حاول فى

---

[4] "منطقة السدُود" (جمع "سَدّ") تقع فى مجرى نهر "النيل الأبيض" حيث تنبت نباتات كثيفة للغاية لدرجة أنها تعوق الملاحة النهرية فى تلك المنطقة، وتعمل على سرعة تبَخر كميات مهولة من الماء، وتضر بالثروة السمكية هناك. ومن المفروض أن يحل "مشروع قناة جونجلي" (٣٦٠ كم) هذه المشاكل، وبدأ شق هذه القناة فى سنة ١٩٧٨ ولكنه لم يتم حتى الآن (سنة ٢٠٠٨) بسبب الحرب الأهلية الدائرة هناك [المترجم].

الخرطوم: فجلَبَ الآلات البخارية اللازمة للتصنيع إلى هاتين المدينتين وتكلفت تكاليف باهظة، ولكنها أهملت لعدم وجود وقود لها: فقد قطعت جميع الأشجار فى المناطق المحيطة "بالخرطوم" و"كسَّلا" منذ سنوات قليلة.

وعندما أزال إسماعيل باشا "السُدُود"، فإنه قد أسدى خدمة عظيمة للملاحة النيلية؛ وأيضًا، فإنه قد أتاح للسيادة المصرية أن تتوسع وتتقدم فى المديريات الاستوائية.

وبتاريخ ١٧مارس سنة١٨٧٤، كتب الكولونيل جوردون عن هذا الموضوع فى يومياته – فى أثناء وجوده فى الخرطوم قبل تَوَجُّهِه إلى مدينة "جوندوكورو" – فذكر: "قد يستطيع المرءُ أن يَتَخيَّل – بالتقريب- ميزة هذا العمل بالنسبة لي: فالمرء كان يستغرق ١٨ شهرًا – وأحيانًا سنتَيْن- للسفر من هنا إلى "جوندوكورو". أمَّا الآن، فبالإمكان قطع هذه المسافة فى ٢١ يومًا فقط باستخدام مركب بُخاري"[١٠].

وبدءًا من سنة ١٨٧٣، قَسَّم الخديوى السودان إلى "مديريات" يحكمها "مديرون" مستقلُّون – بدرجة أو بأخرى – عن الحاكم العام للسودان. وهكذا نجد أن: "يوسف أفندي" قد حكم مديرية "فاشودة"، وحسين خليفة حكم مديرية "بربرة"؛ وفيما بَعْد، حكم الكولونيل جوردون "المديريات الاستوائية".

حاول إسماعيل أيوب أن يمد سيادة مصر إلى غرب السودان، من جهة "دارفور" و"بحر الغزال". وفى الوقت نفسه، بذل أقصى جهوده لاستمالة سكان ولايات شرق السودان و"الفاشر" (فى ولاية "تاكا") مستخدمًا إجراءات حكيمة وفعالة.

ومصطلح "دارفور" يعنى "أرض قبائل الفور"؛ وكذلك، فإن مصطلح "دار فرتيت" يعنى "أرض" قبائل "الفرتيت". ويقول جوردون إن "الفور" و"الفرتيت" هم أهالى البلاد الأصليون وهم زنوج. وبعد ذلك، جاءت القبائل [العربية] البدوية التى

احتلت جُزءًا من الإقليم وحوّلوا قبائل "الفور" و"الفرتيت" إلى الدين الإسلامي وعَيَّنوا عليهم سُلطانًا ليحكمهم. ومع أن "الفور" قبائل مستقرة بينما القبائل البدوية من الرُحَّل إلاَّ أنهم يتعايشون في سلام مع أن عاداتهم مختلفة[5].

ومنذ عهد محمد علي، كانت مصر تطمع في الاستيلاء على "دارفور" وكل المناطق المتاخمة "للنيل الأبيض" التي تُكَوِّن الامتداد الطبيعي للسودان. وكانت "دارفور" تمارس التجارة المنتظمة مع مصر: فقد كانت قوافلها تَرِد إلى مصر سنويًا وهي محملة بـــ: العاج، وريش النعام، والصمغ والعبيد، إلخ إلخ... وعند عودة القوافل إلى "دارفور"، كانت تحمل: المنسوجات، والأسلحة النارية، والمسابح، إلخ إلخ...

ومثلما كانت مُديريتا "كردفان" و"بحر الغزال"، فقد كانت مديرية "دارفور" مركزًا مهمًا لتجارة العبيد. وفي سنة ١٨٧٤، دُعيَت مصر للسيطرة على "دارفور" بدلاً من أن تسقط تحت سيطرة النَخَّاسين: فلقد كان النَخَّاسون أثرياء جدًا ولديهم عصابات مسلحة تأتمر بأمرهم، فأصبحوا هُم سادة منطقة "وسط أفريقيا" وأصبحوا يُشَكِّلون تهديدًا خطيرًا للامتداد والتوسع الفعلي - أو المحتمل - للسيادة المصرية على تلك المنطقة.

ومنذ سنة ١٨٦٩، بدأت مصر تعتبر أن النخاسة والنَخَّاسين يشكلون خطرًا سياسيًا عليها، ولكنها لم تفضل استخدام العنفَ لإلغاء هذه التجارة إلاَّ في حالة الضرورة القصوى، ولجأت إلى استخدام قدر كبير من الكياسة والفطنة لمراعاة المصالح العديدة المرتبطة بهذه التجارة. وعندما كان حكام السودان المصريون

[5] تغيرت هذه الصورة السلمية منذ بضع سنوات فقط عندما تم اكتشاف البترول واليورانيوم في إقليم دارفور: فنشبت حرب أهلية جديدة شرسة في السودان بين القبائل البدوية العربية (وهم رعاة رُحَّل) - الذين تدعمهم الحكومة المركزية في الخرطوم - وبين "الفور" الزنوج المستقرين (وهم فلاحون). وتهدف تدخلات القوى الغربية إلى فصل "دارفور" عن "السودان"[المترجم].

يشعرون بضرورة استخدام القوة ضد النخّاسين، فقد كانوا يدفعون- بمهارة شديدة - نخّاسين آخرين لمحاربتهم: وبذلك، ضمن المصريون هيمنتهم على تلك المنطقة.

وفى سنة ١٨٦٩، شعر نخّاسو منطقة "بحر الغزال" بأنهم أقوياء للدرجة التى تدفعهم لتحدى الحكومة المصرية: فرفضوا دفع الإيجار السنوى للأراضى الزراعية.

وكان "الزبير رحمت" على رأس النخاسين المتمردين، ولعب دورًا هامًا فى شئون السودان. والزبير رحمت ينحدر من نسل العباسيين الذين هربوا إلى مصر من بغداد ثم إلى أعالى النيل بعد غزو التتار لبغداد سنة ١٢٧٨ هجرية[٦] وكان يحظى بمكانة رفيعة ونادرة لدى المسلمين. وبالإضافة إلى الأصل الشريف، كان الزبير ذكيًا ولبقًا وجريئًا وشُجاعًا، فنجح فى أن يرتقى من مجرد "وكيل" بسيط فى "بحر الغزال"- لبيت على عمورى (وهو تاجر من صعيد مصر) - ليُصبح ملكًا غير متوج خلال بضع سنين؛ فامتلك قصرًا، وجيشًا من صائدى العبيد، وحصونًا ("زرائب") على طول أعالى نهر النيل، وترسانات، وسفنًا، وثروة هائلة.

وفى سنة ١٨٦٩، أرسل الخديوى صيادًا آخر للعبيد - اسمه بلال - ليتولى منصب حاكم مديرية "بحر الغزال"، ويستعيد سلطة الخديوى هناك ثم يحتل دارفور: فقتل الزبير بلالاً فى كمين له ومزّق حملته شر مُمَزّق.

وتزامن قيام حملة صمويل بيكر مع قيام حملة بلال. وكان بيكر مندهشًا من أن حاكم السودان- جعفر باشا مظهر - قد عيّن نخاسًا كبيرًا لإلغاء النخاسة. ولكن الحكومة المصرية كانت تريد - فى المقام الأول - أن توطد سلطتها التى اهتزّت، وأن تُدافع عن المصالح العليا لسياستها. ومن هذا المنظور، أرادت أن تتقى شر الزبير - مؤقتًا على الأقل - فلا تدخل فى حرب علنية ضده.

---

[٦] المؤلف يقصد سنة ١٢٥٨ "ميلادية". وكان المغول - بقيادة هولاكو خان قد دمروا بغداد وأسقطوا الخلافة العباسية فى سنة ١٢٥٨ "ميلادية"، ثم اجتاحوها مرة ثانية - بقيادة تيمورلنك بين سنتى ١٣٨٧ و١٤٠١ ميلادية [المترجم].

وفي الوقت نفسه، كانت تتجمع أسباب كثيرة للصراع ولم يمر وقت طويل حتى انفجر الصراع بين السلطان إبراهيم - سلطان "دارفور" - وبين الزبير رحمت الذى كانت قوته تتزايد وتثير الخوف منه. وفي سنة ١٨٧٣، استعد الزبير لاجتياح "دارفور" من الجنوب، وكان هذا الاجتياح كفيلاً بزيادة قوته ومكانته أكثر فأكثر مما يهدد مصالح مصر. ولكن إسماعيل باشا أيوب كان يقظًا: فهو - أيضًا - كان يستعد لاجتياح "دارفور" من الشرق تاركًا الزبير يغزوها لحساب مصر فى النهاية.

وفضلاً عن ذلك، فقد تصرّف الخديوى بذكاء ولباقة: فأسرع بتعيين الزبير باشا حاكمًا على البلاد التى كان قد استولى عليها مؤخرًا وهى: "بحر الغزال"، و"شاكا"، والجزء الجنوبى من دارفور، وكلفه باستكمال غزو دارفور بالتعاون الوثيق مع أيوب باشا.

وفي سنة ١٨٧٤، وقعت معركة حاسمة قتل فيها سلطان دارفور واثنين من أبنائه: فسلِّمت دارفور إلى المصريين. وعندئذ، أنعم الخديوى على الزبير برتبة "باشا". ولكن الزبير لم يرض عن هذا التكريم لأنه كان يعتقد - بحق - بأنه يستحق منصب الحاكم العام للمديرية الجديدة.

وفي الوقت نفسه، كان الخديوى لديه من الأسباب ما يجعله حذرًا تجاه نوايا الزبير: ففي سنة ١٨٧٣، خضع الزبير فعلاً لسلطة مصر، ولكنه بَسَطَ سيادته على "بحر الغزال" ربما بقصد صرف أنظار المصريين عن هدفه الذى يرمى لخلق قوة جديدة قادرة - ببطء - على تأكيد استقلاله عن مصر بفضل موارد دارفور الهائلة.

وبعد إبداء قدر من التردد، قرر الزبير أن يذهب إلى القاهرة لكى يرفع - بنفسه - التماسه للخديوي. وتولى سليمان - ابنه - مهام منصبه حتى يعود من غيابه الذى سيطول. وبالفعل، فبعد وصول الزبير إلى القاهرة، مُنع من مغادرتها تحت أعذار وحجج مختلفة: فبقى حبيس الحظوة الخديوية.

واستتب الأمن تمامًا فى دارفور بعدما احتلتها القوات العسكرية التابعة للخديوي. وبالإضافة إلى الأمن، أنشأ إسماعيل أيوب الكثير من المحطات فى السودان من البحر الأحمر حتى نهر النيل، وبيْن "سواكن" و"بربرة"، ومن النيل حتى حدود "واداى"، وفى "دار فرتيت" (بين "الخرطوم" و"دارفور").

وهكذا نعم السودان بتقدم حقيقى طول فترة الإدارة المصرية منذ عهد محمد على، رغمًا عن الأخطار والمصاعب - التى لا يمكن تجنبها - والمرتبطة بفترة الانتقال والإنشاء الأولى: فلقد خلَق إداريون أكفاء - أو حاولوا تطبيق - إصلاحات عظيمة فى جميع المجالات، وتم إنشاء مدن جديدة أو تم تحديثها، ونشأ" سلام مصري" حقيقي[٧] فى كل مكان: فتقهقرت قوى الفوضى والصحراء باستمرار أمام التوسع المصري.

وعلى الرغم من التكاليف المالية التى تطلبها مشروع الغزو والتنظيم، فإن السودان لم يستدن وكان لديه اكتفاء ذاتي. وفى تقرير المستر كيف، لسنة ١٨٧٦، ذكر ما يلي: "حسب المعلومات المتوفرة لدينا، فإن السودان بلد غنى، وكثير السكان، ومنتج كبير للقمح. وبعد تسديد المصروفات التى أُنفقت من أجل" دارفور"، وعلى الحملات الاستكشافية لمنطقة" البحيرات العظمى"، فإن السودان يُورِّد للخزانة دَخْلاً يُقدَّر بـــ ١٥٠ ألف جنيه، حسبما ذكرت الإحصائيات الرسمية".

لقد ظهر العجز فى الميزانية والفوضى - تحديدًا - بسبب:

١- "البحيرات الاستوائية" (حملة بيكر الاستكشافية بين سنتى ١٨٧٠ و ١٨٧٤).

٢- و"دارفور" (إدارة جوردون لهذا الإقليم بين سنتى ١٨٧٧ و ١٨٧٩).

---

[٧] "سلام مصري" (**Pax Aegyptica**): عبارة لاتينية على وزن "Pax Romana" (السلام الروماني) وتعنى أن السلام العالمى لا يتحقق إلا بسيطرة روما على كل العالم المعروف وقتها، وعندئذ تنتهى الحروب. وعلى الوزن نفسه - وبنفس المعنى أيضًا - ظهرت فى العصر الحديث عبارة: "Pax Americana" (السلام الأمريكي) فى النصف الثانى من القرن العشرين [المترجم] .

٣- ودفع إنجلترا للأحداث فى اتجاه مُعَيَّن يهدف إلى إلغاء معظم النتائج التى اكتسبتها الإدارة المصرية- بعناء- فى السودان.

***

هوامش الفصل الثانى عشر

(١) راجع – مثلاً – التقرير الشهير الذى كتبه المقدم ستيوارت عن السودان. الخرطوم فى ٩ فبراير سنة ١٨٨٣.

(2) Archives françaises. A.E. Correspondance politique. Egypte. Vol. 35.

من المسيو جارنييه إلى المسيو تيستو، الخرطوم فى ٢٩ نوفمبر سنة١٨٦٤، ملحق للبرقية السياسية رقم ١٠، الإسكندرية فى ٢٩ يناير سنة ١٨٦٥.

(3) Ibid. Vol. 36.

من المسيو جارنييه للقنصل. الخرطوم فى ٥ مايو سنة ١٨٦٥.

(٤) توجد رسالة موحية كتبها جوردون للسير ريفرز ويلسون رئيس "اللجنة العليا للتفتيش". وهذه الرسالة تلغى الأسطورة التى خلقها جوردون – بنفسه ومعه الدبلوماسيين الإنجليز – بخصوص نظام الضرائب المصري: فالرسالة تُبَيِّن بوضوح شديد أن العيب الأساسى لنظام الضرائب – المطبَّق فى السودان – يرجع أساسًا لصفات الشعوب السودانية ذاتها وليس إلى الصفة الإدارية المصرية. لقد حاول حكام مصريون عديدون إصلاح هذا النظام فى السودان ولكن بلا جدوى: فبتاريخ ١٦نوفمبر سنة١٨٧٨، كتب جوردون – من الخرطوم – ما يلي: "تلقيتُ تقرير "لجنة التفتيش" وقرأته بعناية. ويسعدنى أن أخبركم بأن المسألة التى أشرتم إلى أنها موجودة فى حكومة مصر نادرًا ما توجد فى السودان.

"وفيما يتعلَّق بجباية الضرائب، فالسكان هم الذين انتصروا: ففي هذا البلد المترامي الأطراف، بمقدورهم الهرب بسهولة من جباة الضرائب، وأصبحت المبالغ المتأخرة عليهم هائلة. ومن غير المجدي أن نُهَوِّن من هذه المسألة بل يجب اللجوء إلى القوة الجبرية لكي نُجبر الممولين على دفع الضرائب المقررة عليهم. ولقد جرَّبتُ كل الوسائل ولكن بلاد جدوى، إلخ إلخ..."

(Sir Rivers Wilson: "Chapters from my official life", London. 1916, Pp. 195- 196).

(5) Sir Samuel Baker: "Nile Tributaries of Abyssinie", London, 1871, Pp. 72- 73.

(٦) "كان جعفر باشا يحكم السودان المصرى – وقتذاك – بحزم شديد، وهو أصلاً كابتن فرقاطة فى البحرية المصرية فى عهد محمد علي. وتعرفتُ عليه خلال رحلتى الأولى (سنة ١٨٦٣) عندما كان مديرًا للصعيد. وهو رجل مثقَّف ثقافة واسعة ولديه كميات كبيرة من الأطالس ولوحات التشريح".

(Dr. George Schweinfurth: "Au coeur de l' Afrique (1868-1871)," Traduit Par M.H. Lereau. Paris, Hachette, 1875. 2 Vols.

"وتولى جعفر باشا مظهر لمدة ست سنوات، وحاز رضى الجميع: فقد كان يشجع التجارة ويحميها، ونظم الإدارات وأدخل إصلاحات ممتازة. وهو الذى بَعَثَ للقاهرة – سنة ١٨٦٦ – بالحيوانات والمنتجات الطبيعية والمشغولات الفنية التى عُرضت فى "معرض باريس الدولي" بناءً على رغبة الوالي، إسماعيل باشا [...]"

(Gaetano Casati:" Dix années en Equatoria." Traduit par: L. de Hessen. Paris, 1872.

(7) Samuel Baker: "Ismaïlia," T.I. Pp. 487, 488.

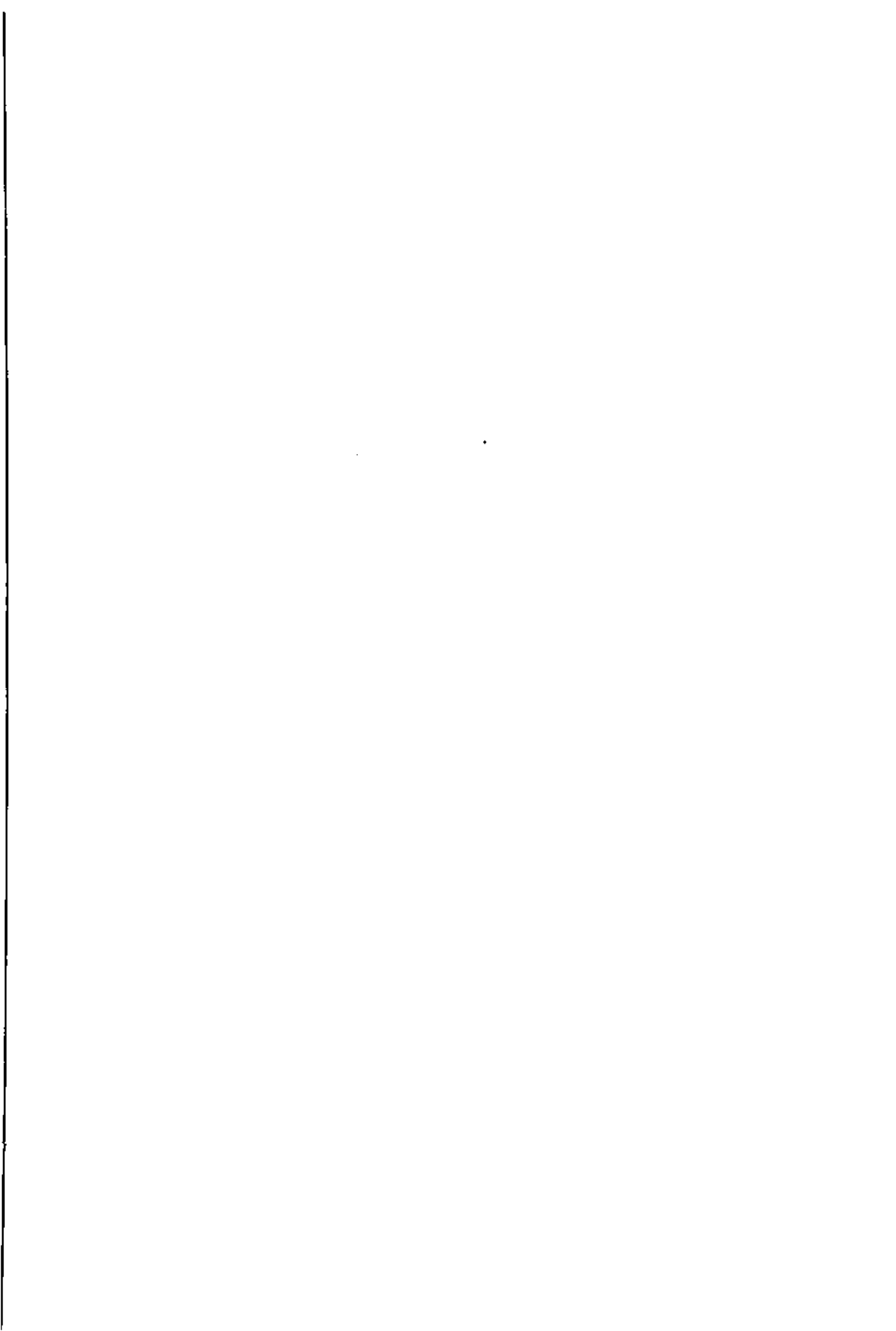
(8) T. Douglas Murray and A. Silva White: "Sir Samuel Baker, A memoir," London, 1895.

رسالة من جيجلر إلى صمويل بيكر بتاريخ ٣٠ مايو سنة١٨٧٦.

(9) Louis Vossion: "Khartoum et le Soudan d' Egypte" (Nouvelle Revue, mars 1883).

(10) Hill: "Colonel Gordon in Central Africa".

***



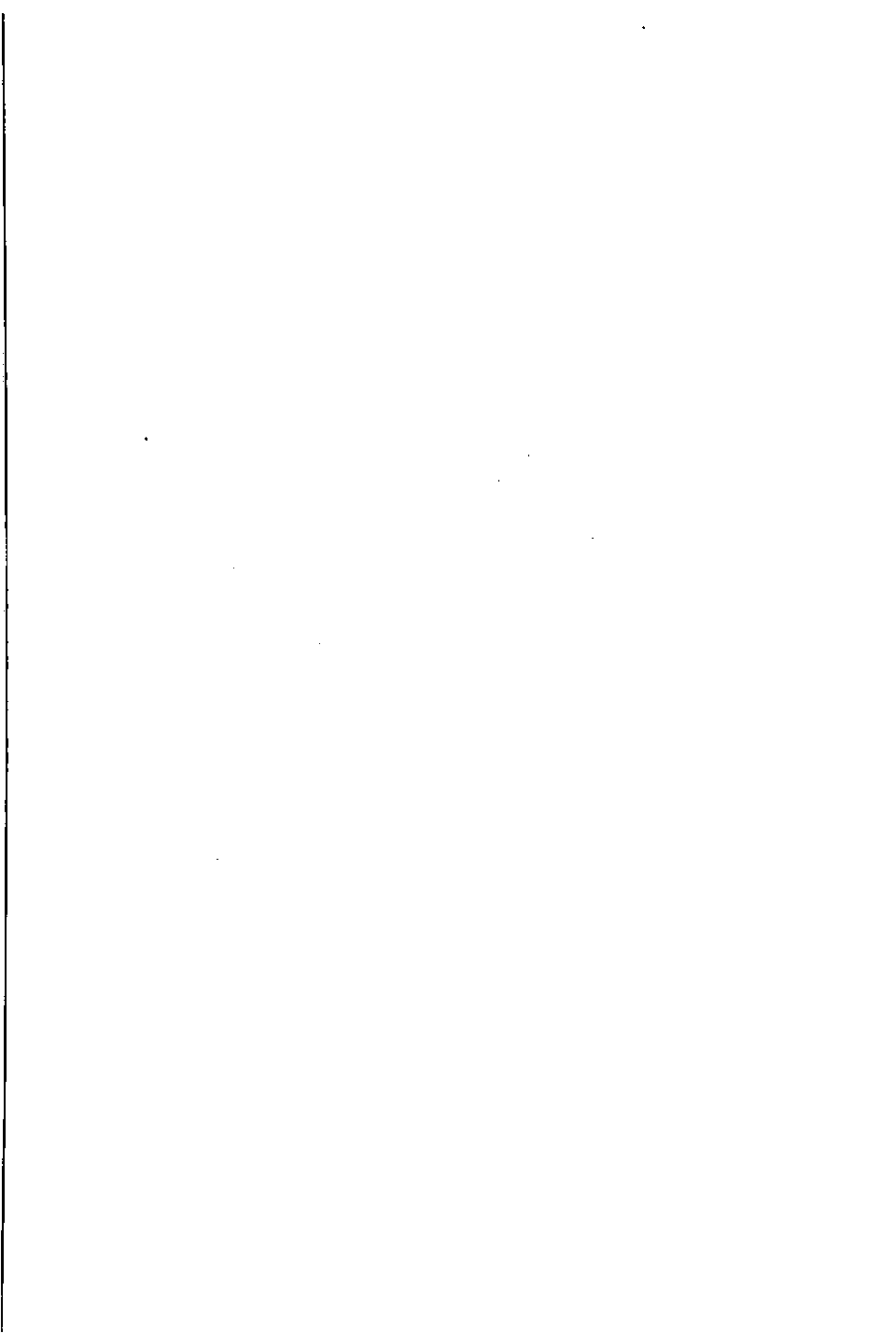
الفصل الثالث عشر

صمويل بيكر فى وسط أفريقيا

(١٨٦٩ - ١٨٧٣)

١- كفاءات بيكر، وتقييم الوسائل التى اتَّبَعَها لإلغاء النخاسة.

٢- تقدم حملة بيكر فى أفريقيا، ونتائجها بالنسبة لمصر ولإنجلترا.



صمويل بيكر فى وسط أفريقيا
(١٨٦٩ - ١٨٧٣)

أراد إسماعيل مجاملة إنجلترا لكى تؤيده فى بسط سيادته على أفريقيا. ولذلك، بدأ فى اتباع سياسة جديدة فى السودان منذ سنة ١٨٧٠. ولكن حساباته كانت خاطئة وسبَّبت له خيبة أمل قاسية: فقد كان يمكنه الدفاع عن"سياسة المشاركة"- مع العنصر الأوروبي- طالما أن الأمر كان يتعلق بالكشوفات الجغرافية أو بالدراسات العلمية فقط. ولكن عندما يقوم الخديوى بتعيين مسيحيين- خصوصًا الإنجليز- لحكم المديريات المصرية البعيدة، فقد كان ذلك يعني:

١- أن تفقد الإدارة المصرية شعبيتها هناك.

٢- وألا تضرب بجذورها فى أعماق تلك المديريات، خصوصًا وأن هؤلاء الحكام لم يكن لديهم أى عامل مُشْتَرَك مع الأهالى يربطهم بهم.

° ° °

أولاً: كفاءات بيكر، وتقييم الوسائل التى اتبعها لإلغاء النخاسة:

وصل السير صمويل بيكر إلى مصر مع حاشية ولى عهد بريطانيا فى أثناء زيارته للخديوى إسماعيل سنة ١٨٦٩. ورشحه ولى العهد للخديوى للقيام بحملة استكشافية فى وسط أفريقيا، وذكر الدكتور راسل فى كتابه: "ويرجع الفضل فى التنظيم النهائى لهذه الحملة إلى ولى عهد بريطانيا الذى حَثَّ الخديوى عليها وبَيَّن له منافعها؛ فاقترح الخديوى على السير صمويل بيكر أن يرأسها"[١].

ولكن، هل كان بيكر لديه فعلاً المعرفة والذكاء والرغبة المطلوب توافرها فيمن سيُنفِّذ هذا العمل العظيم- باسم مصر- وسط هذه الشعوب الأفريقية؟ إن بيكر لم يَتَلَقَ سوى تعليم سطحى وغير مكتمل[٢]، ولم تكن لديه من صفات المستكشفين

إلاَّ الروح الرياضية والخيال الذى كان يُوَجهه – "مثل البوصلة" – إلى المجهول فى أفريقيا الوسطى.

وكان بيكر قد سبق له وأن أعلن عن مشاعره المعادية لمصر بوضوح: ففى سنة ١٨٦٧، كان قد أُلف كتابًا عنوانه "اكتشاف بحيرة ألبرت– نيانزا" زعم فيه أن نظام الحكم المصرى فى السودان عبارة عن" احتكار ونهب وقمع" فقط، وقد غالى فى الهجوم على النخاسة– التى كانت منتشرة للغاية فى المناطق الاستوائية– واتهم السلطات المصرية بتشجيعها.

ولكى نفهم – ونُقَيِّم – جيدًا الهدف المُغْرض وغير العلمى لهذا المستكشف، يكفينا ذِكْر أنه أكَّد– فى مقدمة كتابه المذكور– أن "المستكشف هو الذى يفتح الطريق أمام المستعمر". وبالتالي، فإن غرضه لم يكُن القيام بعملية استكشاف علمية. بحتة، بل كان يهدف لفتح الطريق أمام المستعمر الذى سيأتى بعده. وهذا بالضبط ما كانت تهدف إليه بعثتا سبيك (Speke) وجرانت (Grant) اللتان أرسلتهما الحكومة الإنجليزية– على نفقتها– لاكتشاف منابع نهر النيل (١٨٦٠ – ١٨٦٢).

ومع ذلك، وجدت مصر نفسها متورطة فى تنفيذ غرض إنجلترا نتيجة لحركة احتيال بارعة نفذتها الحكومة الإنجليزية: فقد شنَّ الكُتَّاب والصحافة فى إنجلترا حملة منهجية منظمة لإدانة النخاسة فى أفريقيا، فطلبت إنجلترا من الخديوى ضرورة إلغائها، وتعيين بيكر فى منصب الحاكم العام لتلك المناطق التى تطمع فيها مصر وبريطانيا العظمى فى الوقت نفسه.

وهكذا تحوَّل "المستكشف" إلى "مُراقب"، بل وأصبح "وكيلاً سياسيًا" لحكومته يضمن لها نفوذًا حقيقيًا فى شئون تلك البلاد، خصوصًا وأنه كان مُقتنعًا بوجهة نظرها التى ستَتَغلَّب– من الآن فصاعدًا– على سياسة مصر وتوجهها بشكل مباشر أو غير مباشر.

وكانت حملة السير صمويل بيكر تهدف إلى:

١- إخضاع البلاد الواقعة فى جنوب مدينة"جوندوكورو" لسيادة الخديوي.

٢- إلغاء النخاسة، وتنظيم التجارة.

٣- فتح "البحيرات العظمى" - فى منطقة خط الاستواء - أمام الملاحة.

٤- وأخيرًا، إنشاء مجموعة من المحطات العسكرية والمخازن التجارية عبر وسط أفريقيا، وتحويل مدينة "جوندوكورو" إلى مركز للعمليات.

ولتحقيق هذه الأهداف المحددة - وهى خطة متكاملة ومتسّقة تمامًا- قام إسماعيل بتعيين بيكر لقيادة هذه الحملة لمدة أربع سنوات تبدأ من أول أبريل سنة١٨٦٩، وأعطاه سلطات مُطْلقة لإنجاح هذه الأهداف- منها حق تنفيذ أحكام الإعدام- فى كل المناطق الواقعة جنوب جوندوكورو.

وكان الوالى يُريد من حملة بيكر أن تضم إلى سلطته كل الأراضى التى تُكوِّن "حوض أعالى نهر النيل" وتقوم بتنظيمها. ولكن بيكر لم يكُن على المستوى المطلوب لتنفيذ هذه المهمة التى كُلِّف بها. وحتى لو افترضنا أن لديه الإرادة للتغلُّب على المصاعب التى واجهته فقد كانت تنقصه الروح المنهجية / العقلانية التى تنظم هذه الإرادة وتساعدها على التقدُّم بثبات وباستخدام الوسائل المناسبة لتحقيق الهدف المنشود.

لقد كان هذا المغامر الحالم يتوهَّم أن مجرد إقامة محطة عسكرية بسيطة - فى منطقة ما- ستُؤدى إلى إلغاء النخاسة: فلم يتعمَّق فى دراسة جوهر المشكلة وظواهرها، ولم يُبال بقوة النخاسين ولا بمواردهم العديدة المنتشرة فى كل مناطق وسط أفريقيا. وبسبب ذلك، فقد سبق له وأن ذكَرَ- فى كتابه "اكتشاف بحيرة ألبرت - نيانزا" - ما يلي: "إن مدينة جوندوكورو تعتبر بمثابة جحيم حقيقي، والسلطات المصرية لا تُعيرها أدنى اهتمام. ومع ذلك، فما أسهل إرسال بعض الضُبّاط و٢٠٠ جندى - من الخرطوم - لإقامة حكومة عسكرية هناك ومنع الاتجار فى الزنوج".

إذن، فإن صمويل بيكر كان من أنصار شن الحرب على النخاسين. ولكن هذه الوسيلة مُكلِّفة وضعيفة الفاعلية: فهى ستُخفِّف الألم فى أجزاء محدودة للغاية

من المناطق الشاسعة فى أفريقيا، ولكنها لن تقضى على النخاسة: ففى البحر الأحمر- مثلاً - عجزت السفن الحربية البريطانية اليقظة - التى تدعمها السلطات المصرية بقوة - عن إلغاء النخاسة التى ما تزال موجودة حتى يومنا هذا[1] على ضفتى البحر الأحمر بين أفريقيا وشبة الجزيرة العربية.

إن اللجوء إلى العنف لم يؤد إلاَّ إلى خراب خزانة مصر، وإلى ما هو أخطر: فقد تسببت فى خلق حالة سُخط بين هذه القبائل ضد مصر التى كانت قد تكبدت تضحيات هائلة من أجل إقامة سلام معها. وكان لابد من مراعاة العوامل الثقافية والمادية عند إلغاء النخاسة، وهذا ما أدركته - وأوصت به- القوى الأوروبية لاحقًا، بعدما حققت هدفها أى بعدما سيطرت على هذه البلاد.

وفى الواقع، فإن هذه التجارة كانت "مؤسسة" ضاربة بجذورها - منذ قديم الأزل - فى عادات تلك الشعوب، وترسَّخت عبر تقاليد دامت لآلاف السنين. ولذلك، كان يجب- أولاً- إصلاح وتعديل هذه العادات والتقاليد لنشر حركة الحضارة تدريجيًا، وإقامة حكومة دائمة وتدعيمها لأنها هى الوحيدة القادرة على:

٥- تنظيم طُرق المواصلات.

٦- وتطوير الموارد الطبيعية.

٧- وخلق عادات النظام والعمل- فى كل مكان- التى تجعل من النخاسة عملاً بشعًا فى عيون هؤلاء السكان، وغير مربح بالنسبة للنخاسين أنفسهم.

وبالإضافة إلى كل ما سبق، فإن خلق وسائل المواصلات يُشجع على ممارسة رقابة فعَّالة فى تلك المناطق الشاسعة فى قلب أفريقيا.

وفى أغلب أرجاء أفريقيا، من المعروف أن تجارة العاج كانت أحد الأسباب الرئيسية للنخاسة ومُلازمة لها، إن لم تكُن هى سببها الوحيد: فبدون العاج كان

---

[1] يقصد المؤلف سنة ١٩٣٣وهى سنة نشر هذا الكتاب. ففى المملكة العربية السعودية - مثلاً - لم تلغ العبودية رسميًا إلا فى سنة ١٩٦٢ [المترجم]

صيد العبيد سيُصبح غير مربح إذا وصل النخَّاسون بالعبيد - فقط - إلى الساحل الأفريقي. وفى أثناء الحملات التى شنُّها النخاسون العرب والبرتغاليون، استفادوا من تفوُّق أسلحتهم الحديثة لنهب العاج واستعباد الرجال والنساء والأطفال.

وفى مناطق "النيل الأبيض"، كان يوجد تجار كبار يُتاجرون فى العاج - ظاهريًا - ويدفعون عنه مبالغ مُحدَّدة للحكومة. وكانت لديهم عصابات مسلحة بدعوى حماية "الزرائب" الخاصة بهم (أى "الأماكن المُحصَّنة") التى تُستخدم كمخازن لتشوين العاج. ولكن - فى الحقيقة - كانت هذه العصابات المسلحة تهاجم السكان المسالمين، وتأسرهم بصفتهم عبيدًا، وتتاجر فيهم تحت ستار تجارة العاج.

وفى تلك المناطق، كان السكان المحليون - أنفسهم - يسبُون العبيد لحسابهم الخاص. وكانت القبائل البدوية المرتحلة المحاربة تعمل فى خدمة النخاسين وتساهم - غالبًا - فى تلك الحملات المربحة: فلقد كان الاتجار فى البشر - فى تلك البقاع - آنذاك طبيعى للغاية لدرجة أن نصف عدد سكان السودان - على الأقل - كان من العبيد.

وفى مدينة "الخرطوم" كان يوجد ستة نخاسين كبار يحتكرون هذه التجارة منهم عائلات: "غطاس" و"العقاد" و"عَمُّوري" الذين كانوا يتصفون بروح المغامرة، وامتلكوا عددًا كبيرًا من المنشآت القريبة جدًا من مناطق العاج فى "بحر الغزال" و"دارفور" و"كردفان" حيث كان وكلاؤهم هناك يرأسون عددًا كبيرًا من الموظفين يعملون لديهم.

وكان هؤلاء الوكلاء لديهم كافة السُلطات: فهم الذين يُحدِّدون مقدار الضريبة العينية على السكان المحليين لإعاشة الحامية، وعدد الحمالين المطلوبين منهم للحملات البعيدة، وكانوا يُعيِّنون - ويعزلون - الوكلاء المحليين، ويتخذون قرارات الحرب والسلام، ويعقدون التحالفات، ويرسلون إلى الخرطوم - سنويًا - البضائع التى جمعوها[٣].

وكان هؤلاء التجار الكبار يشبهون كبار الرأسماليين الذين جذبهم مجال العمل: فخلطوا العمليات المشروعة (التجارة) بغير المشروعة (شن الهجمات لصيد العبيد). وكانت الحكومة المصرية لا تملك سوى إغماض عينيها عما يجري: فسُلطتها كانت مجرد سلطة اسمية في المناطق الواقعة جنوب "الخرطوم"، خصوصًا في "فاشودة". وكان من المفروض أن يبدأ المستر بيكر على النحو التالي:

١- أن يمد السيادة المصرية على تلك البلاد البعيدة المبتلاة بالنخاسة.

٢- وأن يربط إلغاء هذه التجارة بخطة متكاملة بنّاءة تؤدى إلى فتح" منطقة البحيرات الكبرى"- في وسط أفريقيا- أمام الملاحة البُخارية.

٣- وأن يقيم حكومة دائمة في تلك المناطق.

ولكن المستر بيكر لم يكن في ذهنه سوى خطة وحيدة ألا وهي اللجوء إلى استخدام العنف، والعنف فقط. ولذلك، فإنه حدَّد مهمة حملته على أنها مجرد حملة مسلحة لمحاربة النخاسين. والدليل على ذلك أنه ألف كتابًا اسماه "إسماعيلية" (Ismaïlia)- وهو الاسم الذى أطلقه على "جوندوكورو" - ولكن العنوان الفرعى لهذا الكتاب كان "حكاية حملة تمت في وسط أفريقيا لإلغاء النخاسة".

وبالتأكيد، فإن كتّاب سيرته يحاولون - حاليًا - أن يخففوا من خطئه على طريقتهم، فقد ذكر بعضهم ما يلي: "إن معرفتنا الحالية - بالظروف التى كانت تتم فيها النخاسة في أفريقيا - قد ازدادت كثيرًا عما كانت عليه في سنة ١٨٦٩. وعندما نذكُر المبادئ العامة لشرح مهمة بيكر- في ضوء معرفتنا الحالية- فإن جهوده قد تبدو تافهة أو أنه قد أساء استخدامها.

"ولكن يجب أن نتذكر بأن إسماعيل باشا قرر إلغاء النخاسة في المناطق الخاضعة للتشريعات المصرية. وحينذاك، فقد كان من المُعتَقد أن هذا الهدف سيتحقق بقوة السلاح فقط. والآن، في العصر الحديث، من المعروف أنه من العبث الحديث عن إلغاء النخاسة بقوة السلاح (ولقد اعترف بيكر نفسه بذلك فيما بعد):

فهذه التجارة - فى حد ذاتها - يمكن تنظيمها أو إلغائها لمدة محدودة، ولكن لا يمكن أبدًا إلغاؤها تمامًا طالما أن الظروف التى نشأت فيها لم تتغير[٤] ".

ومما سبق، يتضح أن سلوك بيكر- خلال هذه الحملة- يثبت عجزه التام أو سوء نيته أو الاثنان معًا: فلا الخديوى ولا وزراؤه كانوا يعتقدون بأن إلغاء النخاسة سيتحقق بمجرد استخدام القوة فقط.

وفى سنة ١٨٦٩، زار الخديوى لندن، ولفت أنصار فكرة إلغاء النخاسة نظره إلى بشاعة هذه التجارة فى مناطق النيل الأبيض. فرد عليهم نوبار- الذى كان يرافق الخديوي- نيابة عنه موضحاً: فيما يتعلق برعايا الخديوى الذين يُسافرون فى بواخر تحمل الراية المصرية، فإن الخديوى قد نجح فى إلغاء تلك التجارة بينهم. ولكن هناك كثير من الأوروبيين يسافرون فى بواخر ترفع رايات بلادهم، فلا يستطيع الخديوى أن يمسهم.

إن حق تفتيش السفن الأجنبية، فى المياه الإقليمية المصرية نفسها، كان ممنوعًا على السلطات المصرية؛ وبالتالي، فقد كان من المستحيل على الخديوى أن يفعل أكثر مما فعل لإلغاء هذه التجارة المخزية.

وبصرف النظر عن التعليمات التى أصدرها الخديوي، والتى تعتبر وحدة متكاملة- سندرسها فيما بعد - فإن إلغاء النخاسة كان مسألة أخرى مختلفة: فهذه التجارة موجودة فى مصر منذ ١٢٨٣ سنة ولم يكن ينكرها الدين. وكان الخديوى يقول عنها إنها مؤسسة رهيبة، وأنه يود القضاء عليها، ولكن هذا لن يتم بين يوم وليلة.

وعلى عكس آراء الزوار الأوروبيين، فقد كان إسماعيل يؤمن بأن أفضل طريقة لإلغاء نظام العبودية هى البدء فى إلغاء التجارة ذاتها، وكان يطالب بحرية حركة أكبر ضد الأوروبيين - الذين كانوا يمارسونها - وكان يلفت نظر مُحدثيه إلى أن إلغاء القنصلية الإنجليزية لها فى الخرطوم - على وجه التحديد - كان تقدمًا ملحوظًا فى هذا المجال.

وكان الخديوى قد تخلص من أغلب النخاسين مقابل دفع تعويضات هائلة لهم. لكن إذا كان الخديوى لم يقل كل ما لديه حينذاك إلاّ أنه يمكننا إضافة أنه كان يرى ضرورة الهجوم على المنبع – الذى يُغذى هذه التجارة – وتجفيفه وليس فقط مهاجمة التجارة، أى ضرورة القضاء على "الطلب" الذى يخلق "العرض" ويجعل النخاسة تزدهر.

ومن هذا المنطلق، فكر الخديوى – مثلا – فى إلغاء نظام العبيد الذى يخدمون في المنازل تدريجيًا وذلك عن طريق نشر تعليم السيدات لكى يُغَيِّر نظام "الحريم" التقليدي. وفى الوقت نفسه، كان القناصل الأوروبيون لا يفكرون إلا فى النيل من حقوق البلاد ومن الحقوق الملازمة للملكية الفردية، وكان ذلك يتم بإضفاء حمايتهم – بدون تمييز – على جميع العبيد الذين كانوا يريدون هجر أسيادهم وملاكيهم الشرعيين.

فإسماعيل، إذن، كانت لديه نظرة واضحة وعميقة لوضع النخاسة. أمَّا الحكومة الإنجليزية، فقد كانت حذرة جدًا ولم تستعجل الأمور حتى تعرف عواقبها: فهى لم تنس بعد ما تكبدته بسبب إلغائها لنظام العبودية فى مستعمراتها.

ووصل صمويل بيكر إلى الخرطوم سنة ١٨٧٠. ومن هناك، كان المفروض أن يذهب إلى منطقة أعالى النيل. وعند وصوله إلى عاصمة السودان، لاحظ حالة البلاد فكتب مما يلي: "إن المظهر الخارجى للخرطوم لم يتغير، ولكننى لاحظتُ بفزع تغيرًا مخيفًا طرأ على مظهر هذا البلد – بين "بربرة" والعاصمة – بعد زيارتى الأولى له: فالأرض الخصبة الواقعة على ضفتى النهر، التى كانت مزروعة بكثافة، قد هجرها سكانها.

"وهنا وهناك، نستطيع رؤية آجام من النخيل المهمل؛ لكن ضفتى النهر أصبحتا صحراء جرداء بعدما كانت مزروعة بنباتات زاهية الخضرة؛ والقرى التى كانت مليئة بالسكان قد اختفت تمامًا: فالسكان قد هجروها. أماَ الري، فلم يَعُد موجودًا: ففى الماضي، كان صوت السواقى يُسمع فى المساء، ولكن صمت الموت

هو السائد حاليًا. ولم يَعُد يسمع حتى نباح الكلاب، لقد انتهى كل نشاط إنسانى لأن القهر طرد السكان من أراضيهم"(٥).

وهكذا نجد بيكر – فى أثناء رحلته فى سنة ١٨٧٠ – يظهر عطفه على سكان السودان الذين طردهم المصريون من أراضيهم الخصبة – بين "بربرة" و"الخرطوم" – بسبب سياسة القهر التى مارسها المصريون عليهم.

إن المرء ليبحث – بلا جدوى – فى كتاب بيكر الخاص برحلته الأُولى ("اكتشاف بحيرة ألبرت/ نيانزا") عن أية إشارة لهذه الأراضى الشاسعة والخصبة، الواقعة على ضفتى النيل ولكنه لا يجد لها أى ذكر، بل إن العكس هو الصحيح: فالقارئ يستنتج من هذا الكتاب أن السودان – فى سنة ١٨٦٢ – كان "خربًا تمامًا" وأن مظهره العام كان بائسًا إلخ إلخ...(٦) أى فى أثناء زيارة بيكر الأولى له. وفضلاً عن ذلك، ففى سنة ١٨٦٢، كانت توجد مناطق خصبة أخرى ضمها بيكر إلى "الخراب التام"(٧).

وفى الحقيقة، فإن بيكر لم يكن مُراقِبًا محايدًا بل إنه لم يكن مُراقِبًا على الإطلاق ففى مناطق النيل الأبيض، لم ير – هناك أيضًا – سوى "أرضًا خَرِبَة وجدباء" فى حين أن الغابات الكثيفة كانت تُغطِّى المقاطعات المجاورة للضفة اليسرى لنهر النيل؛ وعَبْر هذه الغابات، كان يمتد سهل عظيم كانت أرضه الصلصالية مزروعة بكثافة. وكانت هذه الأرض تختلف عن أرض مصر الطميية ولكنها لا تقل عنها خصوبة. وذكر الدكتور شفاينفورت ما يلى عن هذه المقاطعة: "إذا كان بيكر يصف هذه الأرض بأنها جدباء، فإن ذلك يرجع إلى أنه لم ير سوى رمال الضفة الشرقية"(٨).

أمَّا الأراضى المهجورة بين "بربر" و"الخرطوم"، فإن النوبيين– المولودين على ضفتى النيل – قد هجروا زراعتهم ومساكنهم فعلاً، ليس هربًا من تَشَدُّد الحكومة المصرية، بل للانضمام تحت لواء كبار النخاسين لكى يمارسوا السلب والنهب وسرقة المواشى وصيد العبيد، ولكى يصبحوا من "الجلاَّبَة" (أى من صغار

تجار العبيد)؛ باختصار، لكى يمارسوا أية مهنة "تُلبى رغبة كل نوبى فى حياة المغامرة".

وسنقدم – فيما يلى – رأى الدكتور شفاينفورت فى هذا الموضوع: "إن "الجَلاَّبَة" من أدنَى طبقة يتعرضون للكثير من خيبة الأمل: فإذا نفق لهم ثور – أو حمار – أثناء الطريق، يجب عليهم أن يتخلوا عن بضائعهم بأى ثمن... كما يتعرضون لمشاق شديدة وحرمان مفرط وربحهم غير مضمون. وسألتهم عدة مرات، كيف يقدرون على مغادرة مسقط رأسهم وعلى قطع صلاتهم بأهلهم... لكى يمارسوا تجارة لا تكاد تفى بحاجاتهم. وكان ردهم لا يتغير أبدًا: "إننا نريد كسب "الجروش" (القروش)، فلماذا نبقى فى بلدنا؟

"فكنت أقول لهم: ابقوا فيها لكى تخلقوا لأنفسكم وسائل العيش. ألا تستطيعون زراعة الحبوب وتربية الماشية فيها؟"

"فكانوا يردون: لا؛ فهناك، ترهقنا الحكومة، والحبوب لم تعُد تجلب لنا نقودًا.

"ولكن فى الواقع، فإن الحكومة ليست على هذا القدر من الجشع كما يدَّعون؛ وكل ما فى الأمر، أنهم كسالي، وينفرون من العمل، وليس لديهم ما يدفعون للضرائب التى لا تزيد عن الضرائب المفروضة فى مصر".

إن بيكر لم يَأل جهدًا فى تحقير الإدارة المصرية بشكل منتظم ومستمر؛ أمَّا مهمته الأساسية، فقد أدَّاها بطريقة غير مُرضية.

* * *

ثانياً: تقدُّم حملة بيكر فى أفريقيا ونتائجها بالنسبة لمصر وانجلترا.

قاد بيكر حملة مؤلفة من ١٧٠٠ جندى وضابط ومهندس، و٣٠ سفينة؛ وغادر الخرطوم فى شهر فبراير سنة ١٨٧٠. وكان جعفر باشا – حاكم السودان – قد نصحه ببدء حملته مع بداية موسم الأمطار عندما يرتفع منسوب المياه فى

النيل: فيسمح للسفن بالملاحة وسط النباتات الكثيفة التى تُعَرقل الإبحار فى النهر. ولكن بيكر تَصَوَّر - كما كان شأنه دائمًا - أن الغيرة والنوايا السيئة هى الدافع وراء هذه النصائح؛ فلم يكترث بها ورحل مع حملته متجهًا إلى خط الاستواء.

وعندما وصل إلى "بحر الزراف"، لم يستطع أن يَشُق طريقه بين "السدود" (النباتات الكثيفة التى تَسُد مجرى النهر)، فاضطر - فى شهر أبريل - إلى أن يأمر رجاله بالعودة إلى "الخرطوم" التى وصلوها يوم ٢١ سبتمبر.

وفى "الخرطوم" علم بيكر أن العقَّاد - أهم تاجر فى منطقة النيل الأبيض - قد تعاقد مع حكومة السودان لكى تمنحه احتكار تجارة العاج فى منطقة تبلغ مساحتها حوالي١٢ ألف كم مربع مقابل تسديد مبلغ ثلاثة آلاف جنيه سنويًا. وفى الواقع، فإن هذا العقد يعنى السماح للنخاسين باجتياح هذه المنطقة لصيد الحيوانات والعبيد ومبادلتهم بالعاج فى مناطق أخرى.

ومع أن سلطات بيكر لم تكن تسرى على منطقة "النيل الأبيض" - فيما بين مدينتَى "الخرطوم" و"جوندوكورو" - إلا أنه اعتبر هذه المنطقة بأكملها خاضعة لسلطاته على الرغم من أن الحكومة قد قامت بتأجيرها. ولم يهتم بيكر مطلقًا بمصالح المستأجرين؛ وأثناء انتظاره لوصول قرار الخديوي، استولى على سفنهم، وسجن وكلاءهم، وأطلق سراح عبيدهم، وصادر العاج.

وعندما أدرك - فى النهاية - أنه قد ظلم الشيخ أحمد العقاد، طلب تدخل جعفر باشا لتعديل بنود العقد، ولكى يجعل الإيجار النقدى السنوى يدفع عينًا بما يساويه من عاج حتى نهاية مدة سريان العقد فى سنة ١٨٧٢. وقد علَّق بيكر على ما حدث بقوله: "كان من الضرورى استخدام بعض من الدبلوماسية لتهدئة الأمور فى "الخرطوم". لقد كنتُ متسامحًا للغاية تجاه المعوقات السلبية التى تضعها سلطات الخرطوم فى سبيلي. لقد كان ذلك طبيعيًا للغاية نظرًا للوضع الذى نشأ نتيجةً لهذا الإصلاح المفاجئ الذى أثر - ماديًا - على مصالح السكان جميعًا وعلى طبقات المجتمع"[٩].

إن خطأ بيكر الأساسى يكمن – تحديدًا – فى "هذا الإصلاح المفاجئ" الذى تعارض تمامًا مع التقاليد المتوارثة: فلقد تصرَّف بيكر كما لو كان هدف حملته هو خلق حالة ثورية فى هذه المنطقة وليس إقامة حالة اجتماعية جديدة هناك؛ فالنخاسة كانت لها ارتباطات متشعبة للغاية فى جميع أرجاء السودان؛ وحتى لو لم يلغها بيكر، فإن تصرفاته كانت كفيلة باستثارة القبائل (التى أصبحت مسالمة بصعوبة) والتجار وأنصارهم، وبدفعهم لتحدى السلطات المصرية وعدم احترام النظام القائم والتمرد عليه.

وقضى بيكر بضعة أشهُر فى "الخرطوم" ليدارى أول فشل مُنى به، ثم قرر الرحيل مجددًا يوم١١ ديسمبر. وعلى الرغم من المشاكل الخطيرة التى واجهها، إلاَّ أنه استطاع – فى هذه المرة – أن يجتاز بسفنه "السدود" الكثيفة، ووصل إلى جوندوكورو يوم ١٥ أبريل، ولكنه لم يضمها رسميًا إلى مصر إلاَّ يوم ٢٦ مايو، وأطلق عليها اسم "الإسماعيلية". وبعد ذلك، أنذر قبائل "باري" المجاورة بضرورة الخضوع لسلطة الخديوي. لكن هذه القبائل المحاربة غضبت من الطريقة التى عاملهم بها، فثارت ضده، واضطر لأن يخوض معارك حقيقية ضدها.

وبفضل شجاعة قوة مصرية صغيرة – يقودها الكولونيل المصرى المشهور عبد القادر حلمى (هو نفسه عبد القادر باشا حاكم السودان المقبل) – استطاع بيكر هزيمة قبائل "باري" المتمردة التى لم تستطع مواجهة الأسلحة الحديثة الموجودة لدى هذه القوة الخاصة.

بيْد أنه كان من الصعب الانتصار على هذه القبائل وإخضاعها تماماً؛ ولم يكتف بيكر بقتل رجال منها بل شن عليها الغارات، وسلب منها الآلاف من رؤوس الضأن والماشية، ومحصول الذرة لإعاشة قواته.

وحَول مدينتى "جوندوكورو" و"لادو"، كان السكان ينتمون لقبائل "باري". ولذلك، انعدم الأمن، ولم يكُن بمقدور أى جندى الابتعاد عن هاتين المدينتين وإلا

تعرضت حياته للخطر. وكان المستكشف الإيطالى "جيسِّي" (Gessi) يرافق حملة بيكر، وزار "لادو" فى سنة ١٨٧٤، وكتب عنها ما يلي: "لقد عانى سكان لادو أشد المعاناة فى عهد السير صمويل بيكر: فذات يوم، أخذ السير بيكر ٣٠٠ جندى وفاجأ السكان الذين لم يتوقعوا مثل هذه الزيارة؛ واستولى منهم على ١٢ ألف رأس من الماشية، وكل محصول الذرة.

"ومنذ ذلك التاريخ، ازداد فقر هذه البلاد، وكان لابد من مرور سنوات عديدة لتعويض هذا العدد من الماشية التى كانت - فيما مضى - تمثل المصدر الوحيد للثروة لديهم.

"وتميز الضابط إسماعيل أغا من بين الضباط الحملة، وهو الضابط نفسه الموجود معى الآن فى "لادو". وحكى لى هذا الضابط والجنود عن أعمال وقعت فى عهد الحاكم العام السابق (بيكر) وبلغت من القسوة حدًا يأبى القلم وصفة"[١٠].

وفى شهر يناير سنة ١٨٧٢، اتجه بيكر جنوبًا؛ وخلال مسيرته، أقام مركزًا عسكريًا فى "فاتيكو" التى كانت تُعتبر مقر قيادة النخاسين، ثم وصل إلى "ماسيندي" عاصمة مملكة "أونيورو" التى يحكمها الملك "كابا - ريجا".

وتوهم بيكر أن نشر الخوف والرعب - بين صفوف السكان - سيمكنه من السيطرة على الملك وشعبه: فعامله على أنه "مجرد زنجي"[١١]؛ ولم يلبث أن اختلف معه، وعزله، وأعلن ضم مملكة "أونورو" إلى مصر (١٤مايو سنة ١٨٧٢). ولكن بعد فترة وجيزة، اضطر بيكر ومعه حفنة من الرجال - الذين أنهكهم التعب والمعارك - للتقهقُر وسط الأدغال والغابات والعداء العام يتزايد ضدهم.

وبعد انسحاب بيكر من "أونيورو"، شَنَّ حملة جريئة (فى أغسطس سنة ١٨٧٢) على النخاس "أبو سعود" - وكيل "العقاد" فى مدينة "فاتيكو" - وسجنه، وقام بتجنيد بعض رجاله، ونفى الباقين خارج البلاد، وصادر ما كان لديهم من

عاج في جميع المحطات (حوالي٧٥٠ قنطارًا) بحجة أن هذه الكمية قد تمت مبادلتها مقابل ماشية وعبيد اختطفوا من هنا وهناك.

وأخيرًا، وبعدما قام بيكر "النشيط" بنشر الفوضى والرُعب في كل مكان- من "الخرطوم" حتى "ماسيندي" - رجع إلى "جوندوكورو" في الأول من أبريل سنة ١٨٧٧، وهو تاريخ قرب انتهاء مهمته.

وبتاريخ ٢٤ أغسطس، وصل بيكر إلى القاهرة بعد ما سلم قيادة الحملة إلى ياوره "رؤوف بك"؛ ثم قدّم استقالته من منصب "حاكم إكواتوريا" (أي "مديرية خط الاستواء") وخَلَفَه الكولونيل جوردون في هذا المنصب.

لقد تكبدت مصر مليونًا من الجنيهات بسبب هذه الحملة التي قادها السير صمويل بيكر والتي لم تسفر إلا عن نتائج هزيلة: فكل ما حققه بيكر كان مؤقتًا وسطحيًا سرعان ما زال، رغمًا عن إدعائه بأن الفضل يرجع إليه في إقامة حكومة "أبَوِّية" بسطت حمايتها على بلاد كانت الفوضى والعبودية ترتعان فيها حتى ذلك الحين. ولم يتبق أي أثر لما أقامه بيكر لا في الحكم ولا في التجارة.

لقد شَنّ بيكر حربه على النخاسين ولكنه لم يلغ النخاسة: فقام بحملة على ضفاف أعالي النيل، وصادر كل السفن المحملة بالعبيد، بما فيها سفينة كبيرة كانت محملة ببضائع خاصة بمدير (حاكم) "فاشودة"؛ لكن الجلابة كانوا قد سلكوا طريقًا آخر!!!

ويذكر شفاينفورت ما يلي: "كانت الحكومة المصرية وبيكر يستطيعان القيام بدور الشرطة النهرية، وشعرا بالسعادة لأنهما استطاعا تنظيف هذا النهر الطويل الذي كان مَحَط كل الأنظار؛ ولكنهما - في غمرة هذه السعادة - لم يدركا أن ضَفَتَي النهر لم تكونا تحت سيطرتهما. وبالنسبة لمن كان يصل إلى هذه المنطقة، فإنه كان يرى الوضع الحقيقي بعينيه: إن الإعلان عن إلغاء الإتجار في البشر - في بلاد النيل - كان يشبه القرى التي كان الحكام الروس يجعلون القيصرة كاترين

الثانية تراها خلال جولاتها فى جنوب روسيا: فقد كانت هذه القرى مجرد ديكور ولا شيء غير ذلك"(١٢).

ولسوء الحظ، فإن هذا الديكور كان يتعارض مع العقل السليم لأن بيكر لم يكتف بمجرد غزو وسط أفريقيا غزوًا سطحيًا، لكنه – أيضًا – جعل الجميع يسخطون عليه أثناء جولاته العسكرية: فقد كان يستخدم دائمًا وسائل متعسفة وغير سياسية فى تعامله مع الأهالي؛ وذلك على الرغم من التحذيرات العديدة التى تلقاها من القاهرة للكف عن هذه الممارسات.

وفى شهر فبراير سنة ١٨٧٢، وَجَّه الخديوى له الرسالة التالية: "تلقيتُ تقريرك الذى أرسلته إلى بتاريخ ٨ أكتوبر من محطة "الإسماعيلية" التى وصلتَ إليها بعد رحلة دامت نحو خمسة أشهر... وكنتُ قد منحتُ "العقاد" مهلة لكى ينسحب من السودان ويتوقف عن التجارة التى يمارسها.

"إن موعد انتهاء هذه المهلة يقترب وأراكَ تعتقد بأنه من الأفضل ضم رجاله إلى قواتك، بل إنك ترى أنه من الأفضل أن تستبدل كل قواتك برجال كانوا منضمين لعصابات "العقاد" بحجة أنهم معتادون على المشاق وأكثر خبرة بشئون البلاد.

"إننى أختلف معك تمامًا فى هذه النقطة: فحملتك هدفها نشر السلام والتقدُّم، ومطلوب منك أن تَعقد مصالحة بين سكان البلاد الأصليين والرَّجُل الأبيض الذى دخل بلادهم ولم يمارس – حتى الآن – سوى قتلهم ونهبهم واستعبادهم.

"ومن هذا المنطلق، فإن السكان إذا رأوا أتباع "العقاد" يعملون تحت إمرتك، فإنهم – بالضرورة – سيعتقدون بأن النظام القديم لم يتغير، وأنك لن تجلب لهم السلام ولا الطمأنينة. وسيعتقدون بأنك– بدلاً من أن تنشُر الهدوء والنظام بينهم– قد أتَيْتَ إليهم مثل النخاسين السابقين (بل وأقوى من النخاسين) لكى تسلبهم محصول الذرة ومواشيهم وتستعبدهم.

"وعلى عكس ما تنوى فعله، يجب عليك أن تُبذل جهدًا لكى ينطبع فى أذهان شيوخ القبائل الفارق بينك وبين النخاسين السابقين. إن هذه النقطة هامة للغاية ورئيسية ويجب ألاَّ تغيب عن نظرك أبدًا. وإذا كنتُ قد فهمتُ تقريرك جيدًا، فإننى أشعر بالأسف لوجود نقص فى الذرة والمئونة لديك، ولأنك قد اضطررت للجوء للقوة للحصول عليهما من السكان المحليين الذين رفضوا تزويدك بهما. لقد خلطوا – فى أذهانهم – بين رجالك وبين رجال العصابات الذين كانوا ينهبونهم باستمرار...

"وطبعًا، يجب على أن أخبرك بأفكارى التى أرجو أن تنصاع لها: لقد وصلتَ إلى بلد جميل وخصب، ويحيطك فيه سكان مرتابون وأصبحوا أعداءً بسبب التصرفات السابقة التى مارسها النخاسون ضدهم. وأول ما يتوجب عليك فعله هو أن تُنهى هذه الممارسات. إن خطوط مواصلاتك مع "الخرطوم" طويلة وصعبة. وفى مثل هذه الظروف، أرى أنه من الخطر عليك أن تتقدم إلى أبْعَد مما وصلت إليه تاركًا خلفك قبائل معادية لم تتصالح معها بعد.

"ولذلك، يجب عليك أن تتوقف فى "جوندوكورو"، وتتحَصَّن فيها، وتبدأ مهمتك، واستخدم كل الوسائل لكى يعرف شيوخ القبائل ما تقوم به، واحتكر التجارة كما اقترحتَ علىَّ: فاحتكار التجارة ضرورى لإبعاد المهربين الذين يستخدمون العبيد بدلاً من النقود فى عمليات المبادلات التجارية. ولكن يجب أن تمارس الاحتكار بنزاهة وكَرَم وبدون تضييق على الناس فى معيشتهم؛ وعندئذ، ستستطيع أن تجعل السكان يتركون – بسرعة – فائدة غير مشروعة مقابل حصولهم على فوائد مشروعة غيرها.

"وأريد معرفة نوعيات البضائع التى يهتم بها السكان المحليون – أكثر من غيرها – لكى أتبادلها معهم.

"إن إنجيلباتون (Ingelbathon) موجود معك، ولكننى أعتقد بأن مهندس واحد لا يكفي؛ ولذلك، سأبعث إليك بمهندس ثان ليكون تحت أمرك؛ وعليك الاهتمام بالبحث عن وسيلة لتيسير اتصالاتك بالخرطوم.

"إن شيوخ قبائل "باري" ينظرون إليك على أنك رجل قوي، فكُن قويًا وعادلاً أيضا ليثقوا بك، وليدركوا -بسرعة- أنك قد جئتَ لديهم لكى تعلِّمَهم.

"إن تنفيذ هذا العمل الأخلاقى والمادى سيأخذ منك وقتًا لا أعرف مداه؛ ولكن عندما تُنجز جزءًا مُعينًا منه، ستجد إنك قد فتحت طريقًا سهلاً إلى منطقة "البحيرات" بدون مغادرة "جوندوكورو".

"لقد رسمتُ لك الخطوط العريضة للسلوك الذى أرجو أن تتمسك به تاركًا لذكائك إيجاد وسائل التنفيذ. وباختصار، عليك ألا تتقدم لما هو أبعد من "جوندوكورو"، استعمر، وعلم السكان، وصادقهم؛ وعندما تُحقِّق ذلك، تَقَدَّم"(١٣).

كان ذلك هو مفهوم إسماعيل عن هدف حملة بيكر؛ ولسوء الحظ، فإن هذا الدرس السامى لم يكُن له أى تأثير على بيكر الذى لم يسع إلى تدعيم أى شيء قام به: فقد كان يتعَجَّل إنهاء مهمته. إن "مديرية خط الاستواء" - التى أنشأها - لم تُوجَد إلا بالاسم فقط؛ والطواف فى الأرجاء الشاسعة لوسط أفريقيا، وضمها إلى مصر - على الورق فقط - لا يعنى أبدًا السيطرة عليها أو استعمارها، خصوصًا وأن بيكر خلَق أعداءً فى كل مكان. لقد فعلت الحملة كل شيء ماعدا نشر السلام والتقدم.

إن بيكر قد بدَّدَ أموال مصر فى مغامرة شائنة، ومنع إنشاء خطوط مواصلات منتظمة فى السودان مع إن المواصلات وثيقة الصلة بموضوع إلغاء النخاسة، وكان الربط بين هذين الموضوعين واضحًا فى ذهن الخديوي.

وفهم شفاينفورت وجهة نظر الخديوى فكتب ما يلي: "فى أثناء رحلتي، كانت ممارسة التجارة - فى منطقة أعالى النيل - تتعرض لمخاطر مالية عظيمة، ولم

تكن أمامها آفاق باهرة: فقد كانت تعتمد – حينذاك – على نجاح حملات الغزو التى تسرق المواشي، وتستعبد البشر، وتنهب ما تستطيع نهبه من الحبوب والمحاصيل الأُخرى...

"وفي تلك المناطق البعيدة، لم يُبال أحد بالحكومة. وعندما كانت هذه الحكومة ترْغب فى حماية التجارة المشروعة، لم يكن بمقدورها تنفيذ ذلك. وبالتالي، فإن أى مشروع تجارى مبنى على أُسُس قانونية كانت فرص نجاحه معدومة... وأراد إسماعيل تحقيق هذا الهدف لثقته فى نجاحه: فاقترح مَد خط سكة حديد يربط الخرطوم بالبحر المتوسط. فإذا وضعنا فى الاعتبار الحالة كما قدمتها، فإن هذا المشروع يستحق الدعم مِنْ كل مَنْ يأملون فى فوز القانون فوزًا نهائيًا على القوة"(١٤).

وبالإضافة إلى ما سَبَق، فإن اختيار المهندس الإنجليزى فويلر (Fowler) كان بُناءً على توصية من ولى عهد بريطانيا لمد خط سكة حديد السودان؛ وكان هذا الخط سيتم بالتزامُن مع تقدم السيطرة المصرية وانتشارها فى تلك الأماكن، وكان يُنظر إليه على أنه الشريان الحيوى لهذه الإمبراطورية الجديدة.

وكان بيكر قدْ وَعَدَ بأن حملته ستستطيع – رويدًا رويدًا – تغطية نفقاتها بل وستحقق مكاسب لمصر. ولكن – خلال السنوات الأربع التى استغرقتها هذه الحملة– تسبَّب بيكر فى زيادة الأعباء على كاهل الخزانة المصرية علمًا بأنه لم يلمس مرتبه– وتركه لدى المصارف – حتى بلغ ٤٠ ألف جنيه (بواقع١٠ آلاف جنيه فى السنة الواحدة) أى ما يُعادل مليون فرنك(١٥).

ونشر المستر هيل (Hill) مراسلات الكولونيل جوردون – الذى خَلَفَ بيكر فى منصبه– وعلَّق قائلاً: "إنه (أى جوردون) قد استكمل ما بدأه السير صمويل بيكر. وعند وصوله، وجد القوات المصرية تحتل ثلاث محطات فقط، وكانت هذه المحطات الثلاث البائسة– مع خط حدود وهمى – تُشَكِّل ما سُمِّى بمديرية "خط

الاستواء". وكانت المحطة الأولى مُقامة فى "جوندوكورو"، والثانية والثالثة فى جنوبها فى مدينتَى "فاتيكو" و"فويرا"؛ ولتزويدهما بالمئونة أو الرسائل، كان لابد من إرسال عدد كبير من القوات"(١٦).

وحظيت حملة بيكر بكراهية شعبية جارفة: فقد استخدم إجراءات عنيفة ضد الملك "كابا – ريجا"، وسكان "ماسيندي"، والنخاسين، وقبائل "باري" – فى وقت واحد – فتسبب فى كراهية الرأى العام السودانى للسلطات المصرية. وكذلك، لأن الآلاف من رعايا الخديوى – فى تلك المناطق – كانوا يكسبون رزقهم من الإتجار فى "خشب الأبنوس" أو "العاج الأسود" (كما كانوا يُطلقون على النخاسة) الذى كان يمثل ثروتهم الوحيدة؛ فتسببت سياسة بيكر فى إفلاسهم بين يوم وليلة.

لكن الكوارث التى تكبدتها مصر من جراء حملة بيكر لم تكن مهمة!!! فهذه الكوارث كانت تصب أخيرًا فى صالح إنجلترا. وعندما رجع بيكر إلى لندن – قرب نهاية سنة ١٨٧٣ – كتب إليه أحد أعضاء الوزارة الإنجليزية مُشجعاً: "أيًا كانت نتيجة مسألة النخاسة، فإن حملتك – بالتأكيد – قد عملت على زيادة انتشار النفوذ الإنجليزى فى مصر. فمتى سنرى السفن البخارية تَشُق مياه "البحيرات" بينما ترفرف عليها الراية الإنجليزية؟ ومتى سنرى خط مواصلات منتظم يسير من "البحيرات" حتى القاهرة؟ وفى الوقت الحالي، فإن أعظم شيء – فى العالم أجمع– هو رؤية التقدم المؤكد والسريع الذى نُحرزه بتوغلنا فى أفريقيا ومن المؤكد أن الطريق إليها يبدأ – أساسًا – من أرض مصر"(١٧).

وبعد أربع سنوات من انتهاء الحملة، أشار السير صمويل بيكر نفسه إلى هذا المعنى تقريبًا فيما يتعلق بالنتائج السياسية لحملته؛ ففى أثناء مناقشة موضوع "المسألة الشرقية" – بعد توقيع "اتفاقية برلين"[٢] –، كتب بيكر ما يلي: "إننى أتأمل راضيًا التغيرُات التى حدثت فى مصر، والزيادة الهائلة للنفوذ الإنجليزى فيها.

---

[٢] "اتفاقية برلين": اجتمعت ألمانيا وبريطانيا العظمى وبلجيكا وفرنسا والبرتغال وتركيا لتنظيم التجارة فى أفريقيا. ولكن المؤتمر سرعان ما تحول إلى سباق بين الدول

وترجع بداية هذه الزيادة إلى سنة ١٨٦٩ عندما استخدم الخديوى - للمرة الأولى- موظفا إنجليزيا ومنحه سلطات واسعة لإلغاء النخاسة فى وسط أفريقيا. إن هذا الإجراء قد أرسى قواعد الإصلاحات (كذا!!) التى تمت منذ ذلك التاريخ. وعند انتهاء حملتى - فى سنة ١٨٧٣ - خلفنى جوردون فى منصبى واستكمل ما بدأته.

"إن الحرب ضد النخاسة قد فتحت الباب أمام التدخل البريطانى فى تلك المنطقة: فمالكولم (Malcolm) دخل فى خدمة الخديوى لإلغاء النخاسة فى البحر الأحمر وحصل على رتبة "باشا"، وحصل ماك كيللوب (Mc Killop) - أيضا- على الباشوية، وسنجد أربعة من الإنجليز قد حصلوا على سلطات لم يسبق لأحد من مواطنينا الحصول عليها...

"وفى الحقيقة، فإن بلدا عدوانيا - على الدوام - مثل إنجلترا لا يستطيع أبدا أن يتوقف عندما يريد ولا عندما يرغب فى التوقف: فالظروف تدفعنا إلى الأمام وتجبرنا على توسيع حدودنا حتى ولو لم نرد ذلك"[١٨].

لقد درسنا - حتى الآن - المرحلتين اللتين مر بهما التدخل الإنجليزى بحجة محاربة النخاسة فى وسط أفريقيا (١٨٦٩ - ١٨٧٣) وفى البحر الأحمر (١٨٧٧-١٨٧٨)، ويتبقى علينا - الآن - دراسة المرحلتين الحاسمتين: فى الحبشة والسودان (١٨٧٤ - ١٨٧٩) حيث تعمد الأوروبيون التضحية بمصالح مصر.

* * *

الأوروبية لتحديد مناطق النفوذ السياسى لكل منها فى أفريقيا، وتم ترسيم الحدود فى قارة لم تكن قد اكتشفت بعد بالكامل [المترجم].

هوامش الفصل الثالث عشر

(1) Dr. Russel : "Diary in the East". London. 1869.

(2) D. Murray and Silva White: "Sir Samuel Baker, A"memoir", London. 1895.

(3) D. George Schweinfurth: "Au Coeur de l' Afrique (1868 - 1871)." Traduction française par Mme H. Loreau.

(4) D. Murray: Ibid.

(5) Samuel Baker: "Ismaïlia", T. I., Pp. 22 - 23.

(6) Samuel Baker: "Decouverte de l' Albert - Nyanza." Traduction française par G. Masson. Paris, librairie Hachette, 1868, Pp. 8 et9.

(٧) كتب الرحّالة الدكتور يونكر (Junker) عن "كسَلا" ما يلي: "إن موقع "كسَلا" الرائع بين "سَواكن" (الميناء الطبيعى لشرق السودان) ومقاطعتَى "تاكا" و"جيداريف" (الغنيتَيْن بالحبوب) قد جذب إليها الكثير من السكان...

"وولاية "تاكا" بها أرض خصبة تصلُح لزراعة الحبوب والقطن. إن تطوُّر التجارة فى "كسَلا" قد ارتبط بسهولة المواصلات، أى منذ سنة ١٨٦٠: ونَشَطَت حركة التجارة - على وجه الخصوص - مع مناطق النيل الأزرق (بما فيها الخرطوم)، و"الجيداريف"، و"سوق أبو سن"، والبحر الأحمر. وتصل إليها يوميا عشرات القوافل؛ أمّا الجمال - التى تبرك خارج أسوارها - فتُعَد بالآلاف".

كتاب: "Reisen in Africa"

(8) Dr. George Schweinfurth, Ibid.

(9) Samuel Baker: "Ismailia", T. I. P. 160.

(10) Romolo Gessi: "Sette anni nel Soudan Egiziano.

(١١) هذا ما صَرَّح به "كابًا ريجا" للدكتور أمين أفندى (Schmitzer). راجع مقتطفات من رسالة وَجَّهَها الدكتور أمين أفندى إلى صاحب السعادة جوردون باشا. وهذه الرسالة مكتوبة فى "مُرُولي" (Mrooli) بتاريخ ٢ نوفمبر سنة ١٨٧٧. (المحفوظات المصرية، قصر عابدين، القاهرة).

(12) Dr. G. Schweinfurth, Ibid.

(١٣) المحفوظات المصرية. قصر عابدين، القاهرة:رسالة من الخديوى لصمويل بيكر، فبرايرسنة١٨٧٢.

(14) Dr. G. Schweinfurth, Ibid.

(15) W.S. Blunt: "Gordon at Khartoum".

(16) Hill: "Colonel Gordon in Central Africa".

(17) D. Murray, Ibid. P. 210.

وهى رسالة لا تحمل تاريخًا محددًا.

(18) D. Murray: Ibid. Pp. 270 - 271.

رسالة من بيكر إلى اللورد وارينكليف (Wharncliffe) مكتوبة في دانماوث (Datmouth) بتاريخ ٤ سبتمبر سنة ١٨٧٨.

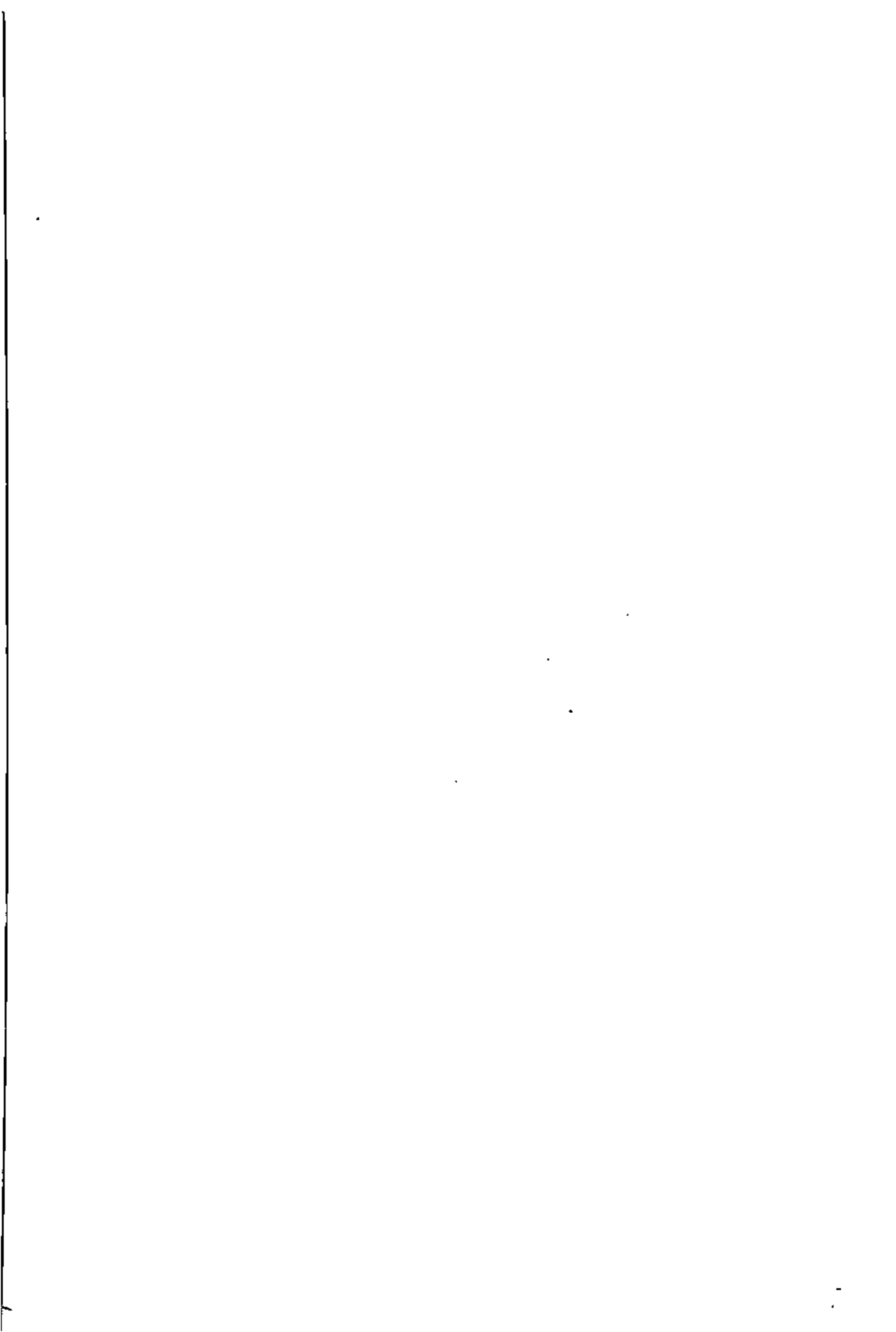
° ° °

الفصل الرابع عشر

حرب الحبشة (١٨٧٥-١٨٧٦)

١- أسباب الخلاف بين مصر والحبشة، والدور المشبوه الذى لعبته فرنسا وإنجلترا.

٢- حملتا سنتَى ١٨٧٥ و١٨٧٦، وأسباب الهزيمة ونتائجها.



حرب الحبشة (١٨٧٥-١٨٧٦)

أولاً: أسباب الخلاف بين مصر والحبشة والدور المشبوه الذى لعبته فرنسا وإنجلترا

ذكر المستر كيف فى تقريره المشهور ما يلى: "من وُجهة النظر التجارية، كان احتلال "دارفور" والحملة على منطقة "البحيرات الاستوائية" مشروعَيْن فاشلَيْن. وكان الخديوى قد التزم - لدرجة معينة - بإلغاء النخاسة، ولكن "حرب الحبشة" فُرضت عليه".

لقد نَسَبَ الكثيرون أسباب "حرب الحبشة" إلى أطماع الخديوى إسماعيل، ولكن "تقرير كيف" يستحق أن ندرسه ونستوعبه. وفى الحقيقة، فإن إنجلترا نَجَحَت فى جر مصر للقيام بمغامرات سياسية ومالية بحجة إلغاء النخاسة. ولكن فيما يتعلق بموضوع "حرب الحبشة"، يمكننا القول بأن حكومتَى إنجلترا وفرنسا مسئولتان عنه - بالقَدْر نفسه - ومشتركتان فيه بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

ونتيجةً لوضع الحبشة الجغرافي، فقد كان حتمًا عليها أن تدور فى فلك النفوذ المصري؛ ولكن أطماع إنجلترا وفرنسا لم تتوقف أبدًا: فلولا إنجلترا، لاحتلها محمد علي. وفى عهد إسماعيل، اعتبرت القوتان البحريتان نَفْسَيْهما مدافعتَيْن عن المسيحية: فمنعتا مصر من التصرُّف بحرية فى هذه المنطقة لسنوات طويلة.

ومنذ عهد محمد علي، نشبت مشاكل حدودية بين مصر والحبشة، وكانت فرنسا تطمع فى الاستيلاء على "بوجوس" - تحديدًا - وهى مدينة تقع على الحدود بين البلدَيْن. وقام المبشرون الفرنسيون - من طائفة "اللازارية" Lazariste - بالدعاية الدينية والسياسية، وأعطى الأب ستيلا القدوة السيئة فى هذا المجال: ولنتذكر أنه - فى بداية عهد إسماعيل - اشترك مع المغامر بيزون فى محاولة إشعال نيران الحرب بين مصر والحبشة"[١].

وهذا المبشر هو نفسه الذى كان يبعث بتقارير تحريضية لحكومة بلاده ضد سيطرة مصر على "بوجوس"، ويحثها على التدخل لصالح المسيحيين، علمًا بأن المسلمين كانوا يُشكِّلون أغلبية السكان فى هذه الولاية.

وبتاريخ ٩ مايو سنة ١٨٦٥، ذكر القنصل الفرنسى فى مصر لحكومته ما يلي: "قال لى الخديوى إسماعيل إنه يريد - قبل كل شيء - معرفة كيف ستتدخل حكومة الإمبراطور لصالح "بوجوس". وحسبما قال لي، فإن القنصلين السابقين لفرنسا كانا قد أعلنا بأن المسيحيين وأرضهم يحظون بالحماية الرسمية من قِبَل فرنسا؛ وبالتالي، فإن فرنسا لها حق مباشر وتام فى التدخل. وعارض الوالى هذا التدخل بشدة، وذَكَرَ لى السوابق التاريخية التى تُثبت أن "بوجوس ملك لمصر"[٢].

ولكن حكومة فرنسا تشبثت برأيها، وقَدَّمَت إيضاحًا أكثر فاعتبرت أن "بوجوس" - التى يحتلها المصريون - "هى ولاية فُصلَت عن الحبشة وليس لمصر أى حق فى السيادة عليها"[٣]. وربما كانت فرنسا تسعى لزيادة حدة الصراع بين مصر والحبشة - الذى تسبَّب فيه الكونت دى بيزون - لكى تُوَطد حقوق لها فى تلك الولاية التى - فى نهاية الأمر - يجب أن تتبع مصر أو الحبشة فقط.

وفضلاً عن ذلك، فالنجاشى تيودور (١٨٥٥ - ١٨٦٨) علم بتحريض الأب ستيللا للكونت دى بيزون لإقامة مشروع استيطانى على أرض "بوجوس"، فأَمَرَ "هيلو" - حاكم "هاماسين" - بالتوجه إلى "كيرين"، والقبض على "ستيللا" وإحضاره إليه. ولكن "ستيللا" علم بهذا الموضوع فى الوقت المناسب فهرب إلى وادى "سنهيت". ومن المؤكد أن هذا الكاهن كان يحظى بتأييد قوى خفية شجعته على تصرفاته هذه: فرئيسه المباشر - المسيو إيتيان - كَفَّ عن إرسال الأموال إليه ليُجبره على الرحيل من هذه المنطقة. لكنه لم يرحل، وعمل لدى الشركة السياسية الزراعية "بالميرو دى بيزون" التى سبق لنا وأن تحدثنا عنها[٤].

ومن وُجهة النظر الدينية البحتة، فإن أغلب قبائل ولاية "بوجوس" كانت قد اعتنقت الإسلام (مثل قبائل "هاجر")، ولكن قبائل "بوجوس" اعتنقت المسيحية بعدما

بَنَى المبشرون "اللازاريون" كنيسة فى كيرين "لحماية المسيحيين من السيطرة الإسلامية عليهم".

وفى الحقيقة، فإن النفوذ الدينى المسيحى كان يخدم أغراض السياسة الفرنسية. ومنذ ذلك الحين، سَعَت فرنسا لوقف انتشار الدين الإسلامى فى أفريقيا بهدف إضعاف القوة السياسية العظيمة التى كان الإسلام يتمتع بها فى القارة السوداء. فبتاريخ ١٧ مارس سنة ١٨٦٩، كتب المسيو بوجاد ما يلي: "إن صاحب السمو نفى بوضوح وجود أية نية لديه لكى يجعل الإسلام يُهيمن على الحبشة، بل إنه اشتكى لى من أنه لا يستطيع عمل أى شيء لحماية رعاياه المسلمين هناك.

"وقال الوالى بالنص: "سأتكلم بصراحة شديدة؛ ففى كل مرة عندما كانت مصلحتى تُحتِّم على أن أتحرك، كان قنصل فرنسا العمومى يتدخل لدرجة أنه ألغى سلطاتي. إنكم – بذلك – لم تكسبوا شيئًا ولكننى خسرتُ. وأنا لا أحب رؤية الإنجليز يوطدون نفوذهم فى الحبشة بقوة، بل إننى أفضل تأثير مبشريكم إذا لم يتعارض ذلك مع مصلحتي"[٥].

ثم أشار إسماعيل إلى الحماية التى يُسبغها على المذهب الكاثوليكى فى ولاياته، وطالَب بوجود اتفاق مصري/ فرنسى فيما يتعلق بشئون الحبشة. ولكن الخديوى نسى أن فرنسا وإنجلترا كانت لهما مصلحة مشتركة فى إضعاف مصر على الرغم من وجود المنافسات التى كانت تُفرقهما.

وطالما كان الخديوى فى وضع مالى وسياسى جيد، كانت القوتان تعارضان أى تدخل مصرى فى الحبشة. وبتاريخ ١٥ أكتوبر سنة ١٨٦٩، كتب قنصل فرنسا لحكومته ما يلي: "بعث مونتزينجر – وكيلنا فى مصوع – رسالة يخبر فيها بأن الأمير "كاسا" طلب مساعدة والى مصر ضد "جوباسِّي" الذى سيهاجم "كاسا" فى غضون هذا الشهر. ولم ينف الوالى هذه الواقعة... ولم أخف عن الخديوى رأيى فى أن حكومة الإمبراطور لا توافق على تدخل مصر فى الحبشة لأنها حريصة على الحفاظ على استقلال هذا البلد المسيحي"[٦].

وفى سنة ١٨٧٢، أصبح الأمير "كاسا" هو الملك يوحنا الثاني؛ وشجعه المبشرون والعملاء الإنجليز والفرنسيون على المطالبة باسترجاع "بوجوس" التى كانت قد أُلحقَتْ – ضمنيا – بولاية "تاكا" منذ غزو محمد على للسودان، بل وشجعوه أيضًا على المطالبة باستعادة كل مساحة مملكة أثيوبيا القديمة.

ولذلك، كلف يوحنا مغامرًا إنجليزيًا اسمه كيركيام (Kirkham) بقيادة جيوشه بعدما كان يعمل موظفًا على سفينة بخارية فى البحر الأحمر، بل وأرسله (سنة١٨٧٢) فى مهمة دبلوماسية إلى أوروبا لعقد تحالف ضد مصر. ومن جهة ثانية، قام المسيو سارزك (Sarzec) – نائب قنصل فرنسا فى مُصَوَّع – بمساعٍ لدى الملك "جان" (Jean أو "يوحنا") ليطالبه بالتسامح مع البعثة التبشيرية الكاثوليكية – فى المستقبل – وبفتح قنصلية فى "عَدْوَة" مقابل وعد بتأييده ضد مصر فى مسألة "بوجوس" وغيرها.

ولم تتوقف دسائس قنصل فرنسا فى مصوع والمبشرين عند هذا الحد: فقام عملاء فرنسيون بتصدير كميات كبيرة من الأسلحة إلى الحبشة – عبر "سواكن" و"مصوع" – واستخدمها الأحباش فى شَن غارات على الحدود المصرية؛ فأصدر شريف باشا (وزير الخارجية) فى شهر يوليو سنة ١٨٧٣ – قرارًا بمنع إرسال أى نوع من الأسلحة إلى الحبشة عَبْر الأراضى المصرية. ولكن الغارات لم تتوقف مما أجبر مصر على وضع جيش قوى على حدودها مع الحبشة التى شنت حرب عصابات – على مصر – أسوأ بكثير من الحرب الصريحة والمعلنة.

وكان القنصل الإنجليزى بالإنابة – المستر فيفيان – يجهل أن الجنرال كيركهام يعمل لحساب جهاز المخابرات البريطانية، فأجرى تحقيقًا عن مختلف مظاهر الصراع المصري/ الحبشي؛ ثم أرسل – بتاريخ ١٨ أكتوبر سنة ١٨٧٣ – لحكومته مذكرة تفصيلية دقيقة حول هذا الموضوع بيا معلومات استقاها بنفسه من أحد السويسريين (مونتزينجر بك) الذى كان يشغل منصب القنصل السابق لفرنسا فى مُصَوَّع، ثم دخل فى خدمة الحكومة المصرية وأصبح حاكمًا على السودان

الشرقى فى سنة ١٨٧٣. ووصف المستر فيفيان المسيو مونتزينجر بأنه يبدو جاذا وأمينًا وذا كفاءة.

وكانت الولايات المتاخمة للحبشة تنقسم إلى ثلاث مناطق تخضع لسلطة حكومة مُصَوَّع وهى: "سواكن" و"مصوع" و"تاكا". وأيضًا، فإن الحدود مع الحبشة لم تكن مُحددة بدقة؛ ولكن المصريين كانوا يُطالبون بكل الساحل، كما سيطروا على كل المناطق المنخفضة (وقاموا بحمايتها) تاركين الجبال للحبشة.

وفى رسالة وَجَّهَها الملك يوحنا الثانى إلى اللورد جرانفيل، طالَب بأن يمد نفوذه حتى خط الحدود المعترَف به فى أثناء حملة "مجدالا" (سنة ١٨٦٨)، أى على مناطق: "كايش"، و"ماريا"، و"دسالم"، و"ماريكس"، و"بوجوس"، و"آيلات"، و"آرجادى - باغي"، و"إيورا"؛ بالإضافة إلى: "زوللا" و"آمفيللا" على البحر، وبلاد "الصومال" و"شانجاللا" و"ميتيما".

وأكد مونتزينجر أن منطقتَى "ماريا" قد أصبحتا تحت سيطرة المصريين منذ فتح السودان، أى بين سَنَتَى ١٨٢٥ و١٨٢٧. أمَّا "بوجوس"، فإن حقوق مصر لا تبدو ثابتة بوضوح؛ وفيما عدا ذلك، فإن ملكية مصر "لمصوع" و"تاكا" ثابتة وواضحة. وبما أنه كان من الضرورى إنشاء خط مواصلات يربط بين هاتَيْن الولايتَيْن، وبما أن هذا الخط كان يجب أن يمر عَبْر "بوجوس"، فإن ملكية مصر لبوجوس كانت حتمية. وكانت "آيلات" قرية صغيرة تقع على بُعد ٢٠ ميلاً من غرب مُصَوَّع، ولم تخضع أبدًا للحبشة بل كانت تتبع مصوع دائمًا.

وحوالى سنة ١٨٢٠، استولى الأتراك على منطقة "آرجادى - باغي" (أو "هاباب") وهى تقع بين "سواكن" و"مصوع" وكانت مستقلة حينذاك؛ ولم تُطالب بها الحبشة أبدًا ولم تمارس عليها أى حق من حقوق السيادة.

أمَّا "إيورا" فهو اسم قبيلة بدوية صغيرة متنقلة تعيش فى الجبال التى تُشرف على مدينة مُصوّع، وكانت هذه القبيلة تخضع لحاكم مصوع. ويقع ميناءا "زوللا"

و"أمفيللا" على البحر الأحمر جنوب مُصَوَّع، وهما تابعان لتركيا منذ ٢٥٠ عامًا ولا توجد للحبشة أية حقوق عليها.

وتقع "بلاد الصومال" جنوب "رأس جواردافوي" ولم تكن للحبشة أية علاقة بها فى أى وقت؛ وفى الوقت نفسه، كانت الراية المصرية ترفرف على "بربرة".

وتوجد بلاد "شانجاللا" فى جنوب "تاكا" حيث الأحباش ينزلون إليها لممارسة هوايتهم المحببة فى السلب والنهب، ولم يكن لهم فيها أية حقوق ملكية؛ وفى الوقت نفسه، كانت مصر تحمى الجزء الواقع فى شمال نهر "مارب" منذ ٤٠ سنة مضت.

وعلى بُعد أربعة أميال من "آيلات"، وحوالى ٢٥ ميلاً من مصوع – من جانب الحدود المصرية – تقع "سوبارجوم".

أمَّا "ميتيما" فهو اسم لقبيلة أتت من دارفور واستعمرت هذا المكان، وكانت تدفع الجزية لمصر مقابل حماية مصر لها ضد غارات الأحباش، خصوصًا فى عهد الملك تيودور.

وباختصار، فقد كانت مصر تمتلك – أو تحمى – كل خط الساحل وكل البلاد المنخفضة حتى الجبال – التى تركتها للحبشة – واحترمت مصر دومًا هذه الحدود، ولكن الأحباش كانوا يخترقون السهول باستمرار. وقال مونتزينجر إنه – لصالح البشرية – يجب أن تتولى حكومة دائمة ومنظمة حماية تجارة الساحل والسكان المسالمين، وأن هذه المهمة تقع على عاتق مصر(٨).

واستمر المستر فيفيان فى إجراء تحقيقه المحايد. وفى شهر أكتوبر سنة ١٨٧٣، استفاد من مرور الأب فلاد (Flad) بمصر متوجهًا إلى الحبشة، فسأله عن: شئون الحبشة، والولايات الحدودية، وقوة الملك ووضعه، ومواضيع أخرى كان الأب فلاد يعرفها معرفةً عميقة. وذكر نائب القنصل أن هذا المبشر الإنجليزى أكد صحة كل المعلومات التى قدمها مونتزينجر(٩).

ولم يكتف الأب فلاد بهذا القدر، فبعد وصوله إلى الحبشة، بعث بمعلومات إلى المستر فيفيان مُفادها:

١- أن الملك رفض مقترحات الخديوى الودية.

٢- وأعلن أنه لن يُسالم الأتراك إلاَّ إذا استعاد كل الأراضى التى كانت تمتلكها الحبشة فى الماضي، بما فيها ميناء "آمفيللا".

٣- وأنه مشغول حاليًا بقمع التمرد الناشب فى "جودجام" [١٠]؛ ولَوْلا ذلك، لما تردَّد فى مهاجمة المصريين لكى ينتزع منهم الولايات التى يحتلونها.

وانتظارًا لهذا الهجوم، استمر الملك يوحنا الثانى فى شن الغارات على أراضى الخديوي، وتَبَنَّى موقفًا استفزازيًا واضحًا، وأصبحت الحرب على الأبواب.

وبتاريخ ٧ يونيو سنة ١٨٧٤، أصدرت وزارة الخارجية البريطانية مذكرة لخَّصت فيها المعلومات الواردة إليها من القاهرة، وجاء فيها ما يلى بالنص: "لقد أكَّد الوالى نواياه السلمية للغاية، وهو يريد – فقط – أن يطمئن على حدوده؛ ولكنه أبدى استعداده لشن عمليات انتقامية إذا غزت الحبشة أراضيه"[١١].

وبتاريخ ١٨ يونيو سنة ١٨٧٤، أدان الجنرال ستانتون – القنصل العمومى لإنجلترا فى مصر – **الادعاءات المبالغ فيها** التى يُطالب بها الملك يوحنا الثاني: "إن هذه الادعاءات تتجلى بشكل أوضح فى الملاحظة التى أبداها الملك أثناء مناقشته مع الأب فلاد بخصوص مسألة حدود مملكته: فصاحب الجلالة قد ذكر أن أراضى أثيوبيا – فى الماضى – كانت تمتد حتى القدس، وأنه لن يتصالح مع الأتراك إلاَّ بَعْد أن يصل إلى الحدود القديمة لإمبراطوريته"[١٢].

وكان قنصل الولايات المتحدة الأمريكية – المستر ر. بيردسلاى – يتفق مع فيفيان وستانتون على: "أن التحركات العسكرية على حدود الحبشة قد أثارت اهتمامًا كبيرًا فى مصر. إن احتلال مصر لولاية "بوجوس" منذ ثلاث سنوات ...

واستيلائها على ميناء زيلع – على البحر الأحمر – فى شهر يوليو الماضي، يبدو أنهما قد دفعا الملك يوحنا الثانى إلى شن عمليات هجومية، وأثارا لديه الحلم الطموح نفسه، أى الغزو، الذى حرّك الملكتيودور من قبل وأدى إلى سقوطه نهائيا"[١٣].

وحتى ذلك التاريخ، كانت حكومتا إنجلترا وفرنسا تمنعان مصر من مهاجمة الحبشة، ولكنهما أصبحتا – الآن – تُعلنا حيادًا رسميًا، وتحيكان – فى الوقت نفسه– مؤامرات سرية لتشجيع نشوب حرب بين البلدين: حرب تُعَجِّل بانهيار الأوضاع.

وفى الواقع، فإن اللورد تينتردن (Tenterden) وديزرائيلى كتبا مذكرتَيْن – بتاريخ ٢٧ يونيو سنة ١٨٧٤ – أرسلتهما وزارة الخارجية البريطانية إلى القنصل الإنجليزى فى مصر لتنصحه بأن "يبتعد تمامًا – فى الفترة القادمة – عن المناقشات والدسائس الخاصة بالمشكلة المصرية/ الحبشية"[١٤].

وهكذا طلبت الحكومة الإنجليزية من ممثليها الرسميين – الذين نددوا بسياسة الملك يوحنا المستفزة والحمقاء – عدم التدخُّل بتاتًا لصالح مصر، وذلك لكى تترك الميدان خاليًا أمام الجنرال كيركهام وغيره من المغامرين (الذين رَشَتْهم الدبلوماسية السرية) لإحْداث الصدام المشئوم بين مصر والحبشة.

أما الحكومة الفرنسية، فقد أرسلت متآمرًا مُتَمَيِّزًا – هو المسيو سارزك – إلى مُصَوَّع ليشغل منصب نائب القنصل. وكان قد سبق للمسيو سارزك وأن أقيل من منصبه فى عهد حكومة الماريشال ماك – ماهون بعد أن اشتكاه الخديوي، وها هو يعود رغمًا عن إرادة الخديوى ليبذل كل جهده – بمعاونة المبشرين الفرنسيين– لزيادة تصلب الملك يوحنا الثانى وتمسكه بمطالبه – غير المعقولة – وتشجيعه سرًا ضد مصر.

***

ثانياً: حملتا الحبشة فى سنتى ١٨٧٥ و١٨٧٦
وأسباب الهزيمة ونتائجها

فى الشهور الأخيرة لسنة ١٨٧٥، بدا النجاشى وكأنه يتعمد إهانة مصر رغمًا عن عروض التحالف والسلام التى عرضها الخديوى عليه: فبتاريخ ٢ سبتمبر سنة ١٨٧٥، كتب حاكم مُصَوَّع الجديد - آركيل بك - رسالة إلى حامل أختام الخديوى جاء فيها: "أصدر النجاشى أوامره لجنوده باحتلال مَمَرَى "جرارًا" و"بت - جرجس". ويقع الممر الأول على الطريق من "مُصَوَّع" إلى "هاماسين" عند "جوهموت"، ويقع الممر الثانى على الطريق المباشر بين "مصوع" و"هاماسين" عند "آيلات"؛ ويبعد الممران ١٦ ساعة عن مُصَوَّع، وحوالى ١٠ساعات عن حدود الأراضى المصرية..."

وأضاف الحاكم قائلاً: "إن قواتنا لم تقم بأية تحركات، ولم نتخذ - من جانبنا - أى وضع يهدد الحبشة، وذلك على الرغم من التحرشات التى تمارسها قوة مسلحة كثيفة العدد تابعة للحبشة... وهذه الإجراءات التى اتخذها النجاشى تتفق مع الهدف الذى يسعى إليه، أي:

١- إزعاج الحكومة المصرية.

٢- وإجبارها على زيادة قوتها المسلحة فى شرق السودان.

٣- وإبقائها متوترة لأطول فترة ممكنة.

٤- وإجبارها على تقديم تضحيات جَمَّة.

٥- وهذه التضحيات ستكون بلا فائدة لاستحالة قيام مصر بالهجوم على الحبشة، حسبما يعتقد الكثير من الأحباش".

وكان هذا الوضع غير مقبول، خصوصًا وأن مصر لم تكن تستطيع أن تقف مكتوفة الأيدى - إلى ما لا نهاية - أمام عدو وقح: فلو أبدَت مصر أية علامة

ضعف، أو صبرت أكثر من اللازم، فإن ذلك سيشجع قبائل السودان والحبشة على التمرد؛ وبناءً عليه، فقد كان يجب على مصر الاختيار بين الحرب أو الثورة.

وبدون شك، فإن الحرب تكون غير مُستحبة مع وجود إمكانية حُسْن التَّصرُّف؛ ولكن الخديوى اتخذ قرار الحرب للدفاع عن شرفه وعن حدوده. إذن، فمن المتَّفق عليه – حاليًا – أن حرب الحبشة لم تنشب – أساسًا – بسبب الأطماع الإقليمية لدى الخديوي، ولا بسبب دسائس مونتزينجر ولا آراكيل بك، كما قيل من قبل، بل إنها نشبت بسبب أطماع الملك يوحنا الثانى ومؤامرات فرنسا وإنجلترا.

وعلينا الآن أن نعرف بشكل جيد ما إذا كان إسماعيل قد أراد الحرب – في تلك اللحظة الحرجة – أم لا. إن واقع الحال يُخبرنا بأن الإدارة العسكرية أُصيبت بالفوضى والارتباك اللذين عاثا فسادًا فى كل الإدارات المصرية حينذاك، **فأولاً:** كان هناك صراع على السُلطة بين العناصر المصرية والعناصر الشركسية.

وثانيًا: كان هناك صراع بين هذه العناصر الشركسية نفسها والعناصر الأجنبية (من أمريكيين وأوروبيين) التى كلفها إسماعيل بأدق المهام. وهذه الإدارة المتنافرة يجب أن تؤدى إلى الارتباك والهزيمة.

وبتاريخ ١٧ سبتمبر سنة ١٨٧٥، عَيَّن إسماعيل سويديًا – هو الكولونيل آريندروب – فى منصب قائد القوات المصرية فى مديريتَى "مصوع" و"سنهايت". وأصدر إسماعيل تعليماته لهذا الضابط يأمره فيها "بألاَّ يُطارد الأحباش إلى أبعد من حدود "هاماسين".

وأضاف الخديوي: "إن الملك يوحنا الثانى يهددنا من ناحية مُصَوَّع؛ وفى الوقت نفسه، يطالب – بغير حق – بفرض سلطته على بعض المناطق التابعة لنا في الجنوب/ الشرقي. إن العصابات لا تقوم من تلقاء نفسها بعمليات السلب والنهب: فالملك نفسه هو الذى أَمَر بذلك وهو الذى يُسيطر عليها. وعَيَّن الملك – أيضًا – الجنرال كيركهام فى مَنْصبَى حاكم "غنده" و"أَسَّالي" حيث توجد المَلاَّحات.

وبناءً على صلاحيات منصبه، فرض الجنرال كيركهام رسومًا وضرائب على سكان هاتَيْن المنطقتَيْن..." .

وتوجه الكولونيل آريندروب – بصحبة آراكيل بك – صوب الحبشة على رأس قوة قوامها حوالى ثلاثة آلاف جندي.

وفى الوقت نفسه، فى أواخر شهر أكتوبر، غادر مونتزينجر القاهرة متوجهًا إلى مُصَوَّع؛ ومن هناك، اتجه جنوبًا إلى "تادجورا" ومنها إلى "شوا" لكى تنضم قواته إلى قوات الملك "مينيليك" الذى كان قد انشق عن الملك يوحنا وحارَبه (١٨٦٩ – ١٨٧٨).

ولكن بتاريخ ١٦ نوفمبر، نَصَبَ أحد زعماء قبائل الدناقل كمينًا لمونتزينجر وقتله غدرًا – بالقرب من بحيرة "آووسا" – قبل أن يدخل "شُوا" وقُتِل أغلبُ الجنود المصريين فى هذا الكمين[١٥].

ولاقت حملة آريندروب مصير حملة مونتزينجر نفسه: ففى البداية، دَخَلَت ولاية "هاماسين" بالقرب من "جونديت"، وعبرتها إلى "مارب"، واقتربت من "عَدْوَة" حيث يقيم الملك يوحنا الثاني. وشعر الملك وحاشيته بالرعب، وفكروا فى الانسحاب إلى "آجاميه"؛ لكن المسيو سارزك كان قد نَظَّم جهازًا للتجسُّس يعمل لحساب النجاشى فى "جيندا"، بل وأقام فى المنزل الذى قدمه له الجنرال كيركهام؛ كما قضى عدة أسابيع فى "عَدْوَة"، وطمأن الملك وشجعه على مقاومة القوات المصرية وبَيَّن له أنها قليلة العدد.

ولم يُلاقِ "آريندروب" أية مقاومة فى أثناء تقدمه، فارتكب خطأً قاتلاً عندما وَزَّع قواته وتقدم بمجموعة صغيرة جدًا – حوالى ألف جندى فقط – إلى "جونديت"، على خط "مارب"، يوم ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٥. وفى "جونديت"، أفنى جيش النجاشى هذه القوة عن بكرة أبيها.

لقد بدأت حملة الحبشة بدايةً سيئة – بالنسبة لمصر – بهاتَيْن الهزيمتَيْن اللتين جعلتا الملك يوحنا يزداد ثقة بنفسه. وكان لا بُد من أن يُعَزِّز الخديوى مكانة

جيشه بتنظيم حملة جديدة، ويمنع الحبشة من أن تُصبح عنصرًا مخالفًا يعيق خطته في التوسع ونشر السلام في شرق أفريقيا. وفي الواقع، فإن الحملات كلها قد تَمَّت في وقت واحد (سنة ١٨٧٥): حملة آريندروب في شمال الحبشة، وحملة مونتزينجر في جنوبها، وحملة رؤوف باشا في هرَر، وحملة ماك كيللوب في ممباسا وزنزبار؛ وكان هدفها واحدا.

وعلق الجنرال لورنج على هذه الحملات بقوله: "كان الانطباع العام عن هذه الحملات هو أنها تهدف إلى مد حدود مصر، وبسط نفوذها على تلك المنطقة الشاسعة التي تُحيط بها: من مصب نهر "جوبا" – على المحيط الهندي – حتى "منطقة البحيرات العظمى"، على خط الاستواء. ومن المؤكد أن طموح إسماعيل كان يهدف إلى ضم كل هذه المنطقة – الواقعة على ساحلَي البحر الأحمر والمحيط الهندي – إلى إمبراطوريته. ومع الوقت، كان سيستوعب الأهالي المتوحشين ويُخضعهم داخل هذه الأراضي الشاسعة"(١٦).

وبناءً عليه، فإن الهزيمة أو النصر في حملة الحبشة كان سيترتب عليهما انعكاسات وردود أفعال مهمة في السودان ومنطقة شرق أفريقيا؛ ولذلك، انهمك الخديوي – بلا كَلَل – في تجهيز حملة ثانية كبيرة على الحبشة منذ شهر سبتمبر سنة ١٨٧٥. وفي شهر يناير سنة ١٨٧٦، غادر جيش قوي – قوامه ٢٠ ألف جندي – مصر متوجهًا إلى مُصَوَّع تحت قيادة جنرال أميريكي (هو الجنرال لورنج) ولواء شركسي (هو راتب باشا)؛ ومن مصوع، توجه الجيش المصري إلى "جورا" حيث بنى تحصينَيْن قويَّيْن.

وفي بداية شهر مارس، قاد الملك بنفسه جيشًا هائلاً مكوَّن من ٣٠٠ ألف رجل وامرأة وطفل، وتقدَّم إلى "جورا". ودارت المعركة طوال ثلاثة أيام (٦ و٧ و٨ مارس)؛ ولم يجُد تكتيك الجيش المصري نفعًا أمام هذا العدد المهول للمهاجمين، ووقعت الكارثة. وفي ٨ مارس اضطر المصريون للجوء إلى أحد الحصنَيْن اللذَيْن بنوهما، ونجحوا في صد هجمات الأحباش، وأوقعوا بهم خسائر فادحة.

وبعد مفاوضات سلام عقيمة دارت بين طرفى النزاع، سمحت الحبشة للمصريين بمغادرة أراضيها. وخسرت مصر فى هذه الحملة حوالى ١٢ ألفا من الجنود، و ٣٩ مدفعاً، و ١٥ ألف بندقية، و ٤٠ ألف جمل وبغل.

وتتلخص أسباب فشل الحملة فيما يلي:

أولاً: الشقاق الذى ساد فى صفوف القيادة العليا للجيش المصري: فالمصريون كانوا يكرهون اللواء الشركسي، راتب باشا، بسبب عجرفته وجهله؛ وكان راتب باشا – بدوره – على خلاف دائم مع زميله لورنج باشا بسبب الخطة التى يجب تنفيذها.

وتَسَبَّب هذا النزاع فى شيوع الفوضى بين صفوف القوات العاملة [المحاربة] فى الجيش. وبالتالي، فإن عدم وجود قائد كفء يبعث على الثقة قد دَمَّر الروح المعنوية للجندى المصري، ومنعه من إظهار كفاءته وخبرته وشجاعته فى حرب الحبشة، وفى مناسبات عديدة أخرى فى القرن التاسع عشر.

ومع ذلك، فالجيش المصرى كانت به عناصر مرموقة من بين الجنود والضباط – أهل البلاد الأصليين – كان بمقدورها الانتصار لو أحسن استخدامها. إن شهادة الجنرال لورنج باشا وبعض النماذج التى ذكرها تؤكد هذه الحقيقة؛ وعندما تَحدَّث عن الخدمات الطبية، أشار إلى أن "الدكتور بدرى أفندى قد تخرج من إيدنمبرج وقضى فيها ١٤ عامًا؛ وفَوْر عودته، التحق بخدمة الأمير حسن الذى كان يرافق الحملة.

"وعندما وصل إلى الحبشة، أعاد – على الفور – تنظيم القسم الطبى بالكامل، وعاونه الدكتور ويلسون والدكتور جونسون وجرّاحون آخرون. لقد أدّى بدرى أفندى أعظم وأفضل خدمة لبلاده، كما تعرض القسم الطبى لمعاناة رهيبة: فالدكتور بدرى أفندى كان يستطيع – بالكاد – أن يمشى بسبب الجروح التى أُصيب بها؛ والدكتور ويلسون خرج من ساحة القتال؛ وأَسَرَ الأعداء الدكتور جونسون؛ أمَّا الجراح البارع الدكتور محمد على باشا، فقد قُتل بقسوة"(١٧).

وبالإضافة إلى الضباط الأوروبيين والأمريكيين العظام، ضمت هيئة أركان حرب الجيش المصرى ضباطًا مصريين جديرين بالاحترام قال عنهم الجنرال لورنج ما يلي:"كانت هيئة أركان حَرْبى تضم واحدًا من أكثر الضباط فاعلية، وأعنى الضابط المصرى إبراهيم لطفى أفندى (وهو الآن برتبة كولونيل).

"لقد خَدَم هذا الضابط مدة طويلة – قد تصل إلى عشر سنوات – تحت قيادتى بصفة معاون جنرال، فكان واحدًا من أفضل الضباط وأنفعهم فى مصر لأنه كان متمكنًا من اللغة الإنجليزية، ويعرف اللغتَيْن الفرنسية والإيطالية معرفةً كافية؛ وبالإضافة إلى ذلك، كان ضليعًا فى الثقافتَيْن العربية والتركية. لقد قضى إبراهيم لطفى أفندى فى إدارتى فترات طويلة قضاها فى عمل شاق ومستمر، وكوَّن علاقات طيبة مع جميع الضباط... وكسب حُب الجيش كله"[١٨].

وإذا كان الجنود المصريون – يوم ٨ مارس – قد استطاعوا أن يصدُّوا موجات المهاجمين الأحباش المتتالية، وأن يقتلوا أعدادًا كبيرة من هذا المد البشري، فإن الفضل فى ذلك يرجع إلى أن "عثمان بك نجيب – أشجع مصرى فى الجيش – كان هو قائد هذا الحصن"[١٩].

ثانيًا: أمَّا السبب الثانى فى هذه الهزيمة؛ فيرجع إلى خيانة بعض المُبَشِّرين والعملاء الإنجليز والفرنسيين خلال هذه الحملة.

وفى الواقع، فإن عميلَيْنِ إنجليزيَيْن – هما ويليام هامبتون (William Hampton) و ألبرت براون (Albert Brown) – كانا قد رافقا قوات الكولونيل آريندروب وتلقيا منه مساعدة مالية؛ وقبل الهزيمة بيومَيْن أو ثلاثة، استطاع هذان العميلان الإنجليزيان العبور إلى الحبشة، وحضرا المعركة من ذلك الجانب.

وعندما أسَرَتَ القوات المصرية الجنرال كيركهام – ومعه هذَيْن العميلَيْن – وجدت معهما أوراقًا تثبت أنهما يعملان لـدى بنـك "بيشو بهايم وجولدسميد" (Bisho pheim and Goldsmid) ويمثلانه ولديهما تفويض بعقد قرض مالى مع

النجاشى بضمان تنازله عن أرض ولاية "زوللا" (وبذلك تدخل مدينة مُصَوَّع فى نطاق الأرض التى سيتم التنازل عنها لإنجلترا)[٢٠].

وهناك عملاء إنجليز آخرون، منهم "هوتن وبارلو" (Houghton and Barlow) اللذان تظاهرا بالتجارة مع الحبشة ولكنهما اشتهرا بتدبير المؤامرات ضد الخديوي[٢١].

أمَّا العملاء الفرنسيون، فمن الثابت أن نائب قنصل فرنسا فى مُصَوَّع – المسيو سارزك – كان يُعلِن عداوته الصريحة لمصر، وكان يُصَرِّح دائمًا بأن كل خُطوة تخطوها مصر للأمام تعنى خطوة للخلف بالنسبة لفرنسا. وانطلاقًا من هذا المبدأ، قام بتأجيج نيران عداوة الملك يوحنا ضد مصر، ونجح فى إقناعه بأنه [أى الملك] هو الحصن الحقيقى الذى يحمى الشعوب المسيحية فى مواجهة الاجتياح الإسلامى وهيمنته عليها.

وهناك أيضًا مبشر فرنسى كان يرافق الجنرال لورنج ونجح فى الانضمام إلى صفوف الأعداء قبل المعركة الحاسمة التى أبيدت فيها الحملة الثانية[١].

---

[١] إن المؤلف الدكتور محمد صبرى (السوربوني) يتهم – هنا – هذا المبشر الفرنسى بالخيانة؛ وهذا تطور جيد فى موقف المؤلف لأنه كان قد سبق له وأن نفى هذه التهمة عن هذا المبشر الفرنسى فى أطروحته لنيل رسالة الدكتوراه التى نشرها فى فرنسا سنة ١٩٢٤ – بعنوان "نشأة الروح القومية المصرية (١٨٦٣ – ١٨٨٢)"،والتى ترجمناها (المجلس الأعلى للثقافة المشروع القومى للترجمة)، عدد ١٠٣٥، القاهرة، ٢٠٠٦) وقمنا بالتعليق على هذا الرأى (راجع كتاب: نشأة الروح القومية المصرية، الفصل الثالث، ص ١٧٥، هامش المؤلف رقم ٣٠ وتعليقنا عليه). وعن خيانة هذا المبشر الفرنسى والدور الخسيس الذى لعبه الضباط الأمريكيون والأوروبيون فى إبادة هذه الحملة، برجاء مراجعة ما كتبه عنهم الزعيم أحمد عرابى – الذى كان يرافق هذه الحملة بصفة ضابط شئون إدارية – تحت عنوان "خيانة أركان الحرب الأميركيين الموظفين فى الجيش المصري"، فقد قال بالنص: "... واستعد جميع أركان الحرب الأوروبيين والأمريكيين للملحمة: فألقوا جانبًا طرابيشهم الرسمية، ولبسوا قبعاتهم، ثم ربطوا فى أعناقهم مناديل بيضاء إشارة إلى أنهم مسيحيون ليأمنوا على أنفسهم الخطر

ويُستَحسن – الآن – معرفة الموقف الذى اتخذته الحكومة الإنجليزية طوال الفترة التى استغرقتها هذه الحملة. إننا نعرف أن إنجلترا – قبل نشوب الحرب – أمَرَت ممثليها فى مصر بعدم الاشتراك فى منازعات الدولتَيْن أو التدخل فيها؛ وهذا **الحياد – غير المألوف** – من جانب إنجلترا يعنى أنها كانت تتمنى وقوع هذه الحرب التى خطط لها عملاؤها السريون منذ زمن طويل، مع أن ممثليها الرسميين فى مصر كانوا يؤيدون مصر بوضوح.

وكان من المنطقى أن تلتزم إنجلترا بحيادها المُعلَن طوال فترة هذه الحملة، ولكن ذلك لم يحدث؛ فانجلترا أعلنت حيادها قبل نشوب الحرب لكى تنجح هذه الأزمة التى – حسب تقديراتها – ستُقرِّر مصير مصر؛ ولكن عندما اندلعت الحرب، فإن فكرة انتصار مصر **أجبرت إنجلترا على التخلِّى عن حيادها لكى تعمل – مسبقًا – على تحجيم هذا الانتصار المحتمل.** وكان قد سبق لإنجلترا وأن تبنت موقفًا مماثلاً ضد الحملتَيْن اللتَيْن شنهما محمد على على بلاد الشام فى سنتى ١٨٣١ و١٨٣٩.

وبعد فشل الحملة الأولى ضد الحبشة – سنة ١٨٧٥ – علمت الحكومة الإنجليزية – سنة ١٨٧٦ – أن الخديوى إسماعيل بدأ فى إعداد حملة كبيرة ثانية بإمكانيات وتجهيزات قوية جدًا، فسارعَتْ ووَجَّهَت – بتاريخ ١٧ ديسمبر سنة ١٨٧٥ – تحذيرات للخديوى من مَغَبَّة شن حملة جديدة على الحبشة، ومن عواقب محاولة تنفيذ "أيَّة نية للغزو أو الضم".

وعن هذه التحذيرات، ذكر القنصل الإنجليزى ما يلي: "كان الخديوى متفقًا تمامًا معى على أن هذه الحملة تُعتبر ضرورة مؤسفة للغاية، خصوصًا فى

عند اختلاط الجيشَيْن، على حسب الاتفاق مع القسيس السابق ذكره... ومازالوا (الأحباش) كذلك حتى أفنوهم (الجنودَ المصريين) عن آخرهم إلا مَنْ كان على رأسه قبعة أو فى عنقه منديل من أركان الحرب..." (مذكرات عرابي، ج١، ص ٣٦، ٣٧) [المترجم].

الظروف الراهنة التى تمر بها مصر؛ وكان يتصور أن تكاليفها لن تتجاوز مبلغ ٥٠٠ ألف جنيه. وحتى لو وصلت إلى مليون جنيه، ألا تستحق أملاكه فى أفريقيا دفع هذا المبلغ؟ وذكر الخديوى لى أنه من المستحيل عليه أن يُحافظ على وضعه وعلى هيبته فى السودان إذا تَصَوَّر الأهالى هناك أنه قد استسلم راضيًا للهزيمة والإهانة التى ألحقها به الأحباش»[٢٢].

وكان إسماعيل مُحقًا فى رأيه ولكنه نسَى أن إمكانياته كانت أقل من أفكاره وطموحاته. لقد تم تنفيذ الحملتَين بشكل سيئ وتسببت الهزيمتان فى نتائج خطيرة على مصر:

- **ففى الداخل:** زاد الارتباك المالى والإدارى - من جهة - وتصاعدت حدة السُخط ضد سياسة إسماعيل بين صفوف الجيش والمواطنين - من جهة ثانية - مما شَجَّع على التدخُل الأوروبى فى الشئون الداخلية لمصر، وشَجَّع أيضًا على نشأة الروح القومية المصرية.

- **وفى الخارج:** أصيبت هيبة مصر ومكانتها بإهانة بالغة فى أفريقيا: فاعتاد الأحباش والقبائل السودانية على الاستهانة بقوة مصر، خصوصًا وأن عدد الأحباش الهائل وتسليحهم البدائى قد تَغَلَّبا على نظام المصريين وتسليحهم الحديث؛ كما أن نقطة ضعف مصر قد ظهرت واضحة للعيان: فلم تَعُد القبائل المتوحشة تخشى هذه القوة التى يُسَيْطر الأُوروبيون عليها جهارًا نهارًا.

إذن، فحرب الحبشة قد احتوت - بين ثناياها - على الأسباب الكامنة والأساسية التى فَجَّرَت تمرد السودان فى سنة ١٨٨٢. إن سياسة صمويل بيكر أتاحت لهذا الشعور بالتمرد أن يُولَد بين سنتى ١٨٧١ و١٨٧٤، ونَما خلال حرب الحبشة بين سنتى ١٨٧٥ و١٨٧٦، ثم اشتد عودة تحت ظل "نظام الإرهاب" - الذى أقامه جوردون ضد النخاسة فى أفريقيا - بين سنتَى ١٨٧٧ و١٨٧٩؛ وعندما

اختمرت أسباب السُخط وتراكمت، اندلعت نيران التمرد بمجرَّد ظهور زعيم استطاع أن يُوَحِّد كل القوى المترددة والمبعثرة فى جميع مناطق السودان النائية.

***

هوامش الفصل الرابع عشر

(١) راجع الفصل السادس: "العصر الذهبى للقناصل والمغامرين".

(2) Archives françaises. A. E. Correspondance politique. Egypte. Vol. 35. Alexandrie, le 9 mai 1865.

(٣) المرجع نفسه، تعليمات إلى المسيو أوتريه، مايو سنة ١٨٦٥.

(٤) المرجع نفسه، تقرير من المسيو جارنييه إلى القنصل العمومي، من كسلا، يوم ٣ مارس سنة ١٨٦٥.

(5) Ibid. Vol. 45. Le Caire, le 17 mars 1869.

(٦) المرجع نفسه، رسالة من المسيو تريكو، من القاهرة، بتاريخ ١٥ أكتوبر سنة ١٨٦٩.

(٧) تم تتويج الراس "كاسًا" - زعيم منطقة "تيجري" - إمبراطورًا فى سنة ١٨٧٢وتلقب بـ "يوحنا الثاني" بمساندة الإنجليز. وكان الراس "كاسًا" قد ساعدهم – فى سنة ١٨٦٨ – فى أثناء حملة "مَجْدَلَة" التى هُزم فيها "تيودور" وتسببت فى وفاته.

(8) Archives anglaises. F.O. 78. Vol. 2284.

مذكرة معلومات من مونتزينجر بك بخصوص احترام وضع الحبشة والولايات التى تحكمها حكومة "مُصَوَّع". القاهرة، ١٨ أكتوبر سنة ١٨٧٣.

(9) Ibid. Vol. 2342. Alexandrie, le 17 juin1874.

(10) Ibid. Vol. 2284. Alexandrie, le 30 octobre1873.

(11) Ibid. Vol. 2342. F.O. le 7 juin 1874.

(12) Ibid. Alexandrie, le 18 juin 1874.

(13) Archives américaines.

برقية رقم ٣٦٤ أرسلها المستر ر. بيردزلى إلى سكرتير الدولة فى واشنطن
–المستر هاميلتون فيش – من القاهرة بتاريخ ٢٩ سبتمبر سنة ١٨٧٥.

(14) Archives anglaises. F.O. 78. Vol. 2342. le 27 juin 1874.

(١٥) يعطينا الجنرال لورنج (W.W. Loring) – المفتش الأسبق للجيوش المصرية
– تفسيرًا هامًا لحملة "مونتزينجر" فى كتابه:

"A Confederate soldier in Egypt". New York, 1884.

"أبحر مونتزينجر إلى خليج "أمفيللا" على البحر الأحمر فى ولاية "الدناقل"؛ ثم تَوَجَّه إلى منحدرات جبال "هرامات" ليستولى على مناجم الملح الصخرى التى تُزَوِّد الأحباش – والقبائل المجاورة – بحاجتهم منه؛ وبذلك، يكون مونتزينجر قد أصاب الأحباش فى مقتل: فقد كانوا هم الهدف الأساسى للحملة. وللوصول إلى هذه المنطقة الرهيبة، كان يجب عليه اجتياز صحراوات حارقة يسكنها شعب "تالتال" الهمجى الشرس.

"وفضلاً عن الاستخدام المألوف للملح فى الطعام، فقد كان هو العملة السائدة فى الحبشة والمناطق الشاسعة المحيطة بها. والملح عنصر أساسى للحياة ولكنه نادر وثمين فى أفريقيا؛ واستخدمته الحبشة كنقود منذ أزمان سحيقة. وكان الأهالى يقومون بتقطيعه على هيئة كتل يلفونها فى قماش مصنوع من لحاء الأشجار لحفظه من الرطوبة. وكانت التجارة فى هذا المنتج الثمين مزدهرة للغاية وتاجر فيه الأحباش على نطاق واسع.

"ورَصَدَ الأحباش – وحلفاؤهم المتوحشون – حملة مونتزينجر وهى تجتاز الصحراء فقضوا عليها تمامًا".

(16) Ibid. Pp. 300, 301.

(17) Ibid. P. 430.

(18) Ibid. P. 363.

(19) Ibid. P. 425.

(20) Archives anglaises. F.O. 78. Vol. 2500. Le Caire, Le 15 janvier 1876.

(21) Ibid. Vol. 2504.

ذكر القنصل استنتاجات الوالي في برقية بتاريخ ٢٦ ديسمبر ١٨٧٦.

(22) Ibid. Vol. 2405.

القاهرة، ٢٩ ديسمبر ١٨٧٥.

الفصل الخامس عشر

جـــوردون فى وســـط أفـــــريقيا

(١٨٧٤ - ١٨٧٦)

١- مسألة النخاسة.

٢- صراع النفوذ بين مصر وإنجلترا حول منطقة "البحيرات"؛ جوردون يخون ثقة الخديوى فيه ويضحى بمصالح مصر[١].

[١] فى الفهرس، جاء هذا العنوان الجانبى بإضافة عبارة: "لصالح بلاده" [المترجم].

جـــوردون فى وســـط أفـــــريقيا
(١٨٧٤ - ١٨٧٦)

فى سنة ١٨٧٤، خلَف جوردون - بطل الخرطوم المقبل - سلَفه صمويل بيكر فى منصب "حاكم المديريات الاستوائية". وطوال أربع سنوات قضاها بيكر فى الحكم، لم يستطع تحقيق أى هدف من الأهداف التى كلفه الخديوى بها، على الرغم من الجيش - الذى كان تحت إمرته - وإسرافه فى تبديد الأموال.

ووقع على عاتق جوردون أن يقوم بمهمة بسط النفوذ المصرى حتى منطقة "البحيرات العظمي" بواسطة:

١- إنشاء سلسلة من النقاط الحصينة المتصلة بالخرطوم على طول مجرى النيل.

٢- تنظيم إدارة المديريات الاستوائية.

٣- وفى النهاية، إلغاء نظام العبودية والنخاسة والقضاء على قطاع الطُرق الذين كانوا منتشرين فى تلك البقاع.

وبعبارة أخرى، فإن مهمة جوردون كانت تتلخص في:

أولاً: توطيد سلطة الخديوى على أسس قوية.

ثانياً: تهدئة خواطر السكان المحليين والتصالح معهم باتباع سياسة ماهرة تدريجية بإحلال أنواع أخرى من التجارة أكثر ربحا من النخاسة.

وفى الواقع، فقد كان المطلوب هو إلغاء السياسة التى اتبعها بيكر، ويكون ذلك باستخدام الكياسة واللباقة مع مختلف زعماء القبائل والملوك المحليين الصغار.

ولكن، هل كان جوردون هو الرجل المناسب لتنفيذ هذه السياسة الجديدة؟ لقد كان جوردون موهوبًا ولديه الطاقة اللازمة لتنفيذ هذا المشروع كما ينبغى أن يكون، هذا من ناحية؛ لكن - من ناحية أخرى - كان جوردون متشبثًا بسلطاته لدرجة أنه كان يشعُر بالقلق والشك بسبب وجود الحكام المصريين فى السودان،

حتى ولو كان المصريون مرؤوسين له. وبالإضافة إلى ذلك، فقد كان جوردون – مثل سلفه بيكر – رجلاً فظًا، لا يُمكن التعامُل معه، ويفتقر إلى الحس السياسى واللباقة لمعالجة الأمور بمهارة، لدرجة أن مديرى وزارة الخارجية البريطانية كانوا ينعتونه بالجنون.

إن قراءة مقتطفات من يومياته التى اختارها ونشرها قريبه المستر هيل – بعنوان "Colonel Gordon in Central Africa" – تُظهر لنا نفسية دائمة القلق وغير مستقرة وغير متوازنة.

وبتاريخ ٢١ فبراير سنة ١٨٧٤، غادر جوردون القاهرة لأداء مهمته وكان يصحبه الكولونيل شايليه – لونج (Chaillé - Long) – وهو ضابط أمريكى دخل فى خدمة الخديوى – وإبراهيم فوزى (مهندس مصري) والملازم حسن واصف، ورومولوس جيسًى (مهندس إيطالي) والمسيو أ. لينان (مهندس فرنسي) ومجموعة غيرهم من المهندسين والملازمين الإنجليز.

منذ البداية، ارتكب جوردون أول خطأ: فقد ضم أبو سعود إلى حملته. وأبو سعود هو النَخاس الذى قبض بيكر عليه، وأرسله إلى القاهرة لكى يُحاكم هناك؛ وتَصَوَّر جوردون أن بيكر قد ظلم هذا الرجل. وكان من الواضح أيضًا أن الحكومة المصرية – حسب عادتها – لم تكن قد سببت أى نوع من القلق لهذا الشخص الذى عاش حياة هادئة فى العاصمة المصرية. لكن، كان هناك خط أحمر لم يكن ينبغى تجاوزه: ألا وهو إشراكه فى هذه الحملة على الرغم من اعتراضات نوبار باشا وغيره من المسئولين المصريين؛ وكان تجاوز هذا الخط الأحمر يدل على عدم الحصافة.

***

أولاً: مسألة النخاسة:

رست سفينة جوردون فى ميناء سواكن يوم ٢٦ فبراير سنة ١٨٧٤، ووصل إلى الخرطوم يوم ١٣ مارس. وفى العاصمة السودانية، تَصَرَّف مثلما تَصَرَّف

بيكر من قبل: فلم يراع مكانة رئيسه الحاكم العام؛ وقبل مغادرته للخرطوم، قام بتوزيع المنشور التالى على السكان المحليين: "لقد كلفنى صاحب السمو الخديوى بتولى منصب "حاكم المديريات الاستوائية"؛ ونظرًا لاستمرار ارتكاب المخالفات حتى الوقت الحالي، وبناءً على صلاحيات هذا المنصب الممنوحة لي، فقد أصدرتُ الأوامر التالية:

"من الآن فصاعدًا:

١- تحتكر الحكومة تجارة العاج.

٢- يُمنع أى شخص من دخول المديريات الاستوائية بدون "تذكرة" "(تصريح") من الحاكم العام فى سواكن. وهذه "التذكرة" لا تكون صالحة ونافذة المفعول إلا بعد الحصول على تأشيرة من السلطات المختصَّة فى "جوندوكورو" أو غيرها من المدن.

٣- يُمنع استيراد الأسلحة النارية والبارود.

٤- كل مَنْيُخالف هذه التعليمات سيُعَاقَب بشدة طبقًا للقانون العسكري".

وهكذا، بدأ جوردون عهده بإصدار نوع من إعلان الحرب ضد التجار حتى قبل أن يفهم أُوضاع المديريات التى سيحكمها، وقبل أن يغزوها ويكتشفها بواسطة هيئة أركان حربه (المشكلة أساسًا لهذا الغرض)، وحتى قبل أن يصل إليها ويدرس مشكلة النخاسة على أرض الواقع.

وكان الكولونيل شايليه – لونج يُرافق جوردون فذكر ما يلي: "إن هذا القرار يعنى إفلاس تجار العاج الذين أصابهم اليأس فلجأوا إليَّ... وفى صباح اليوم التالي، عندما كنت مع جوردون، التفت إلى قائلاً: "إنك لم تقل شيئًا عن موضوع احتكار العاج.

فأجبته: لا

فقال لي: حسَنٌ! قل لي الآن رأيك فيه.

"فقلتُ: في رأيي، أن القرار سيؤتي ثماره بعد خمس سنوات من الآن، لكنه مليء بالأخطار في الوقت الحالي.

"فرد جوردون قائلاً: إن إلغاء قرار احتكار العاج مستحيل"(٢).

وفي الحقيقة، فإن هذا القرار كان غير حكيم وبدا وكأنه – ببساطة – يريد إلغاء التجارة في "المديريات الاستوائية"، وستكون عواقبه وخيمة وستضر برفاهية هذه المناطق.

وغادر جوردون الخرطوم يوم ٢٢ مارس، ووصل وحده – يوم ١٦ أبريل – إلى "جوندوكورو" بدون هيئة أركان حربه التي كانت ترافق القافلة؛ ولذلك، اضطر للسفر يوم ٢٠ أبريل لكي يجعل القافلة تحت السير، فوصل بعد ١١ يومًا إلى الخرطوم، ومنها لحق بالقافلة في بربرة –في حوالي منتصف مايو – وأعاد القافلة إلى العاصمة.

وتَوجُّه جوردون – مرة ثانية – إلى "جوندوكورو" وتوقف عند مصب نهر "السوباط" لكي يُقيم مركزًا حربيا. وهناك، التقى لأول مرَّة بحقيقة وضع النخاسة في تلك الأقاليم، وبدأ يُدرك ضرورة استخدام وسائل وإجراءات أخرى غير الأوامر أو طلقات الرصاص لإلغاء هذه التجارة: لقد كان أهالي هذه المناطق مُعتادين تمامًا على بؤسهم ومتعايشين معه، خصوصًا مع نظام العبودية، لدرجة أنهم لم يفهموا ما يريده هذا الأجنبي.

وفي إحدى المرات، لاحظ جوردون أن إحدى الأُمهات قد بادَلَت ابنتها مقابل بقرة، فسألها: "ألا تتحسرين على ابنتك؟!"

فردت المرأة عليه قائلة: "لا، فنحن نفضل البقرة".

فقال لها: "ولكنكم ستأكلون البقرة وستنتهي لذة الطعام!!"

فأكدت المرأة قولها: "لا يهم، إننا نفضل البقرة".

وعلّق جوردون بحزن قائلاً: "إن هذا حقيقى تمامًا"؛ واستنتج من ذلك الموقف، أن هؤلاء الناس أدنى مرتبة من الحيوانات التى تبكى شفقة على أبنائها[٣].

ولكن آراؤه عن نظام العبودية قد تعدلت فجأة، فكتب ما يلي: "أعتقدُ أن الحروب التى يشنها النخاسون - لخطف الأسرى - لهى شيء بغيض؛ ولكن إذا كان أحد الأبوين هو الذى يرضى ببيع ابنه - أو ابنته - فلا أدرى كيف ألومه. إن نظام العبودية لهُو وباء كان - وما يزال - هو السبب فى إقفار مناطق بأكملها من السكان؛ وهناك - أيضًا - عدد كبير من الأفراد قتلتهم الغزوات أو ماتوا بسببها؛ ولابد من مرور زمن طويل حتى يُصبح الزنوج مُتحضرين؛ ولكن المناخ يمنع ذلك: فلا يمكن أن تكون لديهم تجارة نظرًا لأنه لا يُوجد لديهم شيء يُبادلونه مقابل أصناف البضائع"[٤].

وللأسف، فإن جوردون كان عاجزًا عن استخلاص درس ما من هذا الواقع؛ وبالتالي، فلم يُعلن تخليه عن "سياسة العنف" التى مارسها بيكر لمحاربة النخاسة. وبعد فترة قصيرة - فى يوم ٢٠ أغسطس سنة ١٨٧٤ - صادَر سفينتين فى نهر "السوباط" - قادمتين من "جوندوكورو" - وعلى متنهما ٩٦ عبدًا، وكمية من العاج تساوى حوالى ٢٠٠٠ جنيه. وعندما تصرَّف جوردون على هذا النحو، يبدو أنه كان خاضعًا لتأثير إرادة غريبة عنه ومنافقة نجحت فى التسلل إلى إرادته الشخصية وتوحدت معها، بسبب اضطرابه النفسي، ووجدت نقطة ارتكازها فى عناده الطبيعي.

ومن المفهوم - مثلاً - أن يحارب الغارات وسرقة الماشية والعبيد: فقد كانت هذه هى رغبة الخديوي، وما يتطلبه أمن الأهالى المحليين؛ ولكن اللجوء إلى القوة، والسلب الجماعي، وجعل تجارة العاج حكرًا على الحكومة (بحجة أن تجارة العاج تشجع على النخاسة)، ومصادرة العاج والعبيد (أى الصنفين الرئيسيَيْن اللذين

تقوم عليهما المبادلات التجارية) قبل أن يخلق مصادر جديدة للدخل، وقبل أن يُوفر لها تنظيمًا عقلانيًا قادرًا على زيادة سرعة التقدم الأخلاقي والمادي، فقد كان ذلك كله يعني ضياع عنصر الوقت، وارتكاب عمل في غاية الظلم، وغير سياسي بتاتًا.

وكان قد سبق لنا التأكيد على أن النخاسة كانت – بشكل ما – جزءًا لا يتجزأ، إن لم يكن جزءًا أساسيًا، من الحياة الاجتماعية والاقتصادية في السودان؛ لذلك، فإن المساس بها – بدون تمهيد لفترة انتقال ضرورية – كان يعني تدمير أساس البناء الاجتماعي، والإضرار بالمصالح الثابتة والقوية للسكان، ودفعهم دفعًا لكراهية الإدارة المصرية.

وذكر شفاينفورت أن نظام العبودية كان جزءًا من الحياة اليومية ووصفه على النحو التالي: "علينا أن نعترف بأن التجارة المشروعة – في السودان المصري – لا تحقق أي ربح: فالناس هناك يعيشون مثل الحيوانات، وليست لديهم احتياجات ولا رغبات، وليست لديهم أية نفقات، وسعادتهم الوحيدة تكمن في الاكتناز وعدم الإنفاق. وهم يجهلون كل شيء عن الرفاهية أو الراحة المنزلية حتى في إطار الحدود الضيقة التي تعرفها حياة الشرق. وبالإضافة إلى ذلك، فإن العبيد هم الذين يؤدون كل الخدمات والأشغال التي يجب القيام بها.

"ولذلك، لا يوجد طلب ولا أسعار، ولا رأس مال متداول، ولا رهن حيازي؛ وتَسبَّب هذا الوضع في أن هؤلاء الفقراء لا تُوجد لديهم وسائل للعيش، وأصبح العبد هو السلعة الوحيدة التي يمكن تقديمها للسوق. وتتغذى النخاسة على هذه الضرورة المزدوجة لحياة الفقراء وحياة الأغنياء؛ وهكذا فإن نظام العبودية يستمر من تلقاء ذاته".

ويضرب هذا العالم النمساوي مثلاً دامغًا يوضح لنا هذه الحقيقة، فقد ذكر: "ما يزال المسلمون – في هذا الجزء من أفريقيا – يستخدمون الرحاية، وهي تتكون من حجرين مختلفي الأبعاد: حجر صغير يتحرك يدويًا وحجر أكبر وثابت.

و"الرحاية" هى السبب فى استمرار الطلَب على شراء الإماء، فهذه الوسيلة البدائية بطيئة للغاية؛ وبعد يوم طويل من العمل الشاق، قد تستطيع الأمَة طحن كمية من الحبوب تكفى لغذاء خمسة أو ستة أفواه فقط. ولا يستطيع المرء وَصف كم المعاناة الهائل الناتج عن هذا العمل اليومى الشاق، والمفروض بقسوة على هؤلاء الإماء...

"وفى الخرطوم، توجد طاحونة تديرها الثيران أنشأتها الحكومة لتزويد الجيش بالدقيق - وبإمكان الأفراد استخدامها بثمن زهيد للغاية - إلا أن جميع السكان يطحنون الذرة فى منازلهم على الرحاية، ولم يُفكِّر أيًا منهم الاستفادة من هذه الخدمة المقدمة إليه. وطالما أنه لم يتم إلغاء هذا الإهدار للقوة البشرية بإدخال الطواحين الميكانيكية - أو بفرض ضريبة على استخدام الرحاية - فإن عدد الإماء لن ينقص".

ثم يعلق المؤلف قائلاً: "إن هذا المثل يكفى لتوضيح مدى الدأب والمثابرة، وكم التفاصيل والتدابير التى يجب اتخاذها لإلغاء نظام العبودية فى مديريات السودان. ولا توجد أية إمكانية لإلغاء مؤسسة قديمة قبل إحلال مؤسسة جديدة مكانها تكون مزاياها أكبر من المؤسسة القديمة"(٥).

وكانت النخاسة تشكِّل - أيضًا - جزءًا من الحياة الدينية فى السودان بمعنى أنها ليست جزءًا من الدين نفسه ولكنها جزء من ممارسات رجال الدين (الفقهاء) السودانيين: فهم يعتبرون أن الإتجار فى الزنوج شيء إضافى وعادى يستكملون به امتيازاتهم. وكان "الوكلاء المقيمين" فى "الزرائب" (المخازن المحصنة) هم المساعدون الأساسيون لرجال الدين. ومن هذا المنطلَق، فعندما تحارب الحكومة النخاسة، وتدمر "الزرائب"، فإنها - بذلك - تطلق العنان للجماهير المتعصبة فى السودان.

وشكلَت النخاسة - أيضًا - جزءًا من الحياة الاقتصادية فى السودان: فالنخاسون ."و"الجَلاَّبَة" كانوا كلهم تجارًا؛ وكانت "الزرائب" لا تحتوى على العاج

والعبيد فقط، بل كانت بها أيضًا: دواب للحمل والركوب، وأصناف كثيرة من البضائع مثل "زبدة البقّارة" (وهى قبائل من النهابين الذين يتاجرون فى العبيد وهم مشهورون برعى الأبقار ومن هنا جاء اسميم: "البقّارة")، والأقمشة القطنية، وريش النعام، والأسلحة النارية، والغلايين، والسجاجيد، إلخ إلخ.... وكان صغار التجار (الجَلاَّبَة) يبيعون هذه البضائع بالتجزئة على ظهور حميرهم. إذن، فقد كانت محاربة النخاسين تعنى – بالضرورة – شن الحرب على التجارة ونشر الاضطرابات فى الحياة الاقتصادية فى كل ربوع السودان.

وبالإضافة إلى كل ما سبق، فعندما قرر جوردون احتكار الحكومة لتجارة العاج (بهدف إلغاء النخاسة)، فإنه لم يحقق الهدف "من هذه الإجراءات الطائشة" بل إنهأُضْعَف المورد الأساسى لدخل الخزانة السودانية (أى العاج)؛ وفى الوقت نفسه، فإنه زاد من تكاليف حملته[٦]. لقد حَرَمَ جوردون ميزانية السودان من المبالغ الطائلة التى كان النخاسون يوردونها سنويا للحكومة، ومن المكاسب الهائلة التى كانت تأتيها من نمو تجارة العاج.

ونتج عن احتكار الحكومة لصيد الأفيال نقص محصول العاج بشكل ملحوظ فى المديريات الاستوائية الخاضعة لمصر: ففى البلاد الجنوبية (مثل: "أوغندا" و"أونيورو")، كانت تجارة العاج تأخذ طريقها الطبيعى فى اتجاه الشمال، ولكنها بدأت تتجه نحو الجنوب.

وذكر أمين باشا – حاكم "المديريات الاستوائية" المقبل – ما يلى: "ازدهرت تجارة نشطة فى المنطقة الواقعة بين "البحيرات". وكانت هذه التجارة قد نشأت نتيجة لتأثيرات خارجية، وازدادت بسبب الميل الطبيعى للأهالى لممارسة التجارة وتجلت العلاقات بين مختلف القبائل وبعضها البعض – وأيضًا بين هذه القبائل والتجار العرب – فاتخذت شكل بذل جهود دائمة بهدف فتح طرق جديدة للتجارة، وخلق احتياجات جديدة والعمل على تلبيتها. وفى الوقت نفسه، ظلت الأراضى التابعة لمصر – فى الشمال– متأخرة فى هذا المجال.

"ومع أن احتلالنا للمنطقة الشمالية دام لسنوات طويلة، إلاَّ أنه لم يُحْدث أى تقدم لأن نظام الحدود المحروسة جيدًا، واحتكار التجارة ينظر إليهما - حتى الآن - على أنهما وسيلتا الحماية الوحيدتان ضد النخاسة؛ لكنهما لم يمنعا بيع العبيد وشرائهم (إلا فى حالات قليلة للغاية). إن خطف الرجال والنساء والأطفال قد منع التطور الطبيعى لهذه المديريات.

"وبينما كانت الحضارة تتقدم ببطء فى الجنوب، وبينما كانت المناطق تُفتح فى وجه التجارة واحدةً تلو الأخرى، ظلت المناطق الجبلية الخصبة - التابعة لنا - غير مزروعة، ووقفنا ننظر - وأيدينا متشابكة فوق صدورنا - إلى تقدم التجارة وتوغلها من الشمال إلى الجنوب، فى حين أنه كان يجب علينا أن نبذل جهدًا مستمرًا لكى نفتح - بأنفسنا - طرقًا جديدة.

"ألَم يكن من الأفضل لنا - إذن - أن نتخلص من النظام المثالى القديم؟ ألَم يكن من الأفضل لنا أن نقول "وداعًا" لنزواتنا الخيرية/ الإنسانية، وأن نجعل إدارة هذه البلاد الخصبة تتناسب مع تطور مواردها وتُلبى احتياجاتها؟"[٧].

إن السياسة التى اتبعها جوردون - فى وسط أفريقيا - لم تشجع على إقامة إدارة ناجحة ومزدهرة، بل إنها - على العكس - تسببت فى زيادة غضب جموع الأهالى وزادت من عوامل التفكك والفوضى. ومن المؤكد أن جوردون قد بذل كل جهده - فى السنوات الأولى من حكمه - للتخفيف من حدة النتائج الكارثية التى تسببت فيها سياسة بيكر وعلاجها. ولكن، بما أن جوردون كان طفلاً كبيرًا غريب الأطوار، فإنه لم يستكمل تنفيذ أفكاره وقراراته وارتكب أخطاءً جسيمة.

وبعدما أقام عدة أشهر فى محطة مصب نهر "السوباط"، رجع إلى عاصمة الإقليم التى وصلها يوم ٨ سبتمبر. ووجد جوردون هناك خلافًا ناشبًا بين الكولونيل رؤوف بك وأبو سعود - الذى كان يحظى برعاية الحاكم له - فقام بعزل رؤوف بك (لأنه كان يشك فى أنه يسعى ليخلفه فى منصبه)، وأبعده إلى الخرطوم. ولكن

الخديوى إسماعيل كان يعرف قَدْر رؤوف بك: فأنعم عليه برتبة الباشاوية، وكلفهُ - بعد فترة قليلة - بغزو "هَرَّر".

وبعد قليل، أدرك جوردون أن أبا سعود لم يكن جديرًا بثقته، وأنه كان يخونه، ويحاول تدبير الوسائل التى تُمكنه من استعادة نفوذه السابق على المديريات الاستوائية، فأسرع بالتخلص من "هذا الكذاب الأشر والمحتال الماكر".

ومع ذلك، ففي نهاية سنة ١٨٧٤ استطاع جوردون إنجاز نتائج أفضل من تلك التى أحرزها بيكر:

١- لقد نَجَحَ جوردون فى التصالح مع قبائل "باري" التى كان بيكر قد أشعل نيران كراهيتها؛ فحرص جوردون على أن يرد لهم - على دفعات - ما أُخذ منهم.

٢- وبدلاً من إنشاء ثلاث قلاع صغيرة، أنشأ ثمان محطات عسكرية حصينة تبدأ من نقطة التقاء نهر "السوباط" "بالنيل الأبيض" حتى "فُوَيْرَه".

٣- ونظرًا لأن "جوندوكورو" كانت مدينة غير صحية، فقد نقل العاصمة منها إلى مدينة "لادو".

ولسوء الحظ، فقد كان جوردون - مثلما كان بيكر - مصابًا بَهَوَس تحقير كل ما هو مصري: ففي كل مكان، كان لا يرى سوى الاختلاسات المالية التى يرتكبها الموظفون، والتواطؤ المريب بين الموظفين والتجار، والعراقيل المتوالية لإعاقته عن عمله. باختصار، لقد كان جوردون فريسة لنوع من جنون الاضطهاد جعله يتهم السلطات المصرية - وحدها - بالمسئولية الكاملة عن كل ما يحدث، فشعر الوالي بالضيق منه. وبالإضافة إلى ذلك، استمر جوردون فى محاربة النخاسة مستخدمًا أساليب لا تتفق مع قناعاته الشخصية ولا مع مصالح مصر أو السكان المحليين فى السودان.

***

ثانياً: صراع النفوذ بين مصر وإنجلترا حول منطقة "البحيرات"؛ جوردون يخون ثقة الخديوى فيه ويضحى بمصالح مصر.

يبدو التناقض حادًا بين مُعتقدات جوردون الخاصة – فى مسألة النخاسة – وبين تصرفاته حيالها وبين هذه المعتقدات الخاصة – نفسها – فى مسألة توسع مصر نحو خط الاستواء، وبين تصرفاته بخصوص هذا الموضوع. وهذا التناقص يزداد حِدَّة وعُمقًا بين ضميره وبين رغبته الطبيعية فى خدمة بلده – إنجلترا – التى كان يعرف مدى كرهها لهذا التوسع المصري. وهذا التناقض الحاد سبب لديه العديد من الاضطرابات، والتردد، والتغيير الحاد فى مواقفه، والغموض، والتخبط فى سياسته، وعدم القدرة على السير فى خط مستقيم.

ونشب أول صراع بين المصالح المصرية والمصالح الإنجليزية – فى وسط أفريقيا – حول "أوغندا" ومنطقة "البحيرات" الاستوائية؛ وفى الوقت نفسه، نشب صراع بين ضمير جوردون وبين رغبته فى خدمة إنجلترا.

وفى سنة ١٨٧٠، تم تعيين الكولونيل الأمريكى شايليه – لونج ضابطًا فى الجيش المصري؛ وفى سنة ١٨٧٤، عينه الخديوى إسماعيل فى منصب "رئيس أركان حرب" حملة جوردون؛ فسافرا معًا إلى "جوندوكورو" يوم٢١ فبراير ووصلاها يوم ١٧ أبريل.

وكان الخديوى إسماعيل قد كلف لونج بمهمة دبلوماسية سرية لدى ملك أوغندا قال عنها: "توقع والى مصر وصول حملة يقودها ستانلى (Stanley) إلى منطقة "البحيرات" الاستوائية لرفع الراية الإنجليزية عليها، وهذا ما حدث فعلاً – فيما بعد. ولكن عندما وصلت حملة ستانلى إلى هناك – يوم ١٥ أبريل سنة ١٨٧٥– كنتُ قد سبقته ورَفَعْتُ راية مصر على هذه المنطقة منذ تسعة أَشْهُر مضت".

وكان لونج قد غادر "جوندوكورو" – بعد وصوله إليها – يوم ٢٤ أبريل سنة ١٨٧٤ متوجهًا إلى بحيرة "فيكتوريا" وعاصمة الملك "متيسا"(M' Tesa)، ملك

"أوغندا". وفى صباح يوم سفر لونج، كان جوردون يتوقع أنه سيرجع معه إلى الخرطوم: فبدا على وجهه الضيق عندما قرر لونج البقاء، ولكن جوردون لم يُلح عليه فى السفر معه. وخلال رحلة جوردون ولونج إلى "جوندوكورو"، قال جوردون له: "إن ستانتون (القنصل العام الإنجليزى فى مصر) كان يعارض تعيينك لأنه لا يحب الأمريكيين؛ ولكننى أحبهم: فقد عملنا سويًا فى الصين. ولكن كن حذرًا من اللورد ديربي[٢] وستانتون".

وبعد سفر دام ٥٨ يومًا، وصل لونج – أخيرًا – إلى عاصمة "أوغندا" يوم ٢٦ يونيو سنة ١٨٧٤؛ وفيما بعد، كتب عن هذه الرحلة بعدما كانت إنجلترا قد نجحت فى الاستيلاء على أوغندا: "كان تكليفى بمهمة دبلوماسية يفوق كل آمالي. وفى تقريرى الذى رفعته إلي الحكومة المصرية – بتاريخ ١٦ ديسمبر سنة ١٨٧٤– ذَكَرْتُ أننى قد عَقَدْتُ معاهدة مع الملك "متيسا"، بمقتضاها وضع الملك مملكته تحت حماية مصر.

"ثم رُفعَت هذه المعاهدة إلى صاحب السمو الخديوي؛ وبُناءً عليها، كُتبت مذكرة رسمية أعلنَت مصر فيها ضم كل الأراضى الواقعة حول بُحيرتَى "فيكتوريا" و"ألبرت". ولكن هذه المعاهدة اختفت من دار المحفوظات بالقاهرة.

"وفيما بعد، تم تقسيم هذه المديريات بين إنجلترا وألمانيا؛ وهذا ما يدل على أن اللورد سالسبورى قد استفاد من فرصة اختفاء هذه المعاهدة فادعى بأنه انتزع هذه الأراضى من أصحابها المتوحشين وليس من مصر نفسها كما حدث فى الواقع.

"وظلت هذه المعاهدة مفقودة تمامًا على الرغم من المحاولات العديدة للبحث عنها. ومن المحتمل أن تكون قد دُمِّرَت مع جميع الوثائق الثمينة الأخرى والتقارير

---

[٢] "ديربي" (Derby): عائلة بريطانية عريقة عمل الكثير من أبنائها – لعدة أجيال – بالسياسة. يعنينا منهم هنا Edward Stanly De Derby (١٨٢٦ – ١٨٩٣) الذى كان سكرتيرًا لوزارة الخارجية البريطانية [المترجم].

العلمية التى تُمَثِّل ١٥ عامًا من الجهد المضنى الذى بذله زملائى من الفرنسيين والأمريكيين فى "هيئة أركان حرب الجيش المصري". ويُقَال إن المعاهدة مع الوثائق والتقارير العلمية قد أحرقها ضابط فى الجيش البريطانى يُشاع أنه أُصيب بالجنون بسبب تعاطيه الكحوليات"(٨).

وأكد الكولونيل شايليه – لونج أن المعاهدة قد تم التوقيع عليها بالفعل يوم ١٩ يوليو سنة ١٨٧٤.

ثم غادر الكولونيل لونج "أوغندا" فى يوم ١٩ يوليو نفسه، وأبحر هابطًا مع النيل من بحيرة "فيكتوريا" حتى بَلَغ مدينتى "تياميونجو" و"أوروندجاني"؛ ومن هناك، وصل إلى "مرولي" و"فويْرَه". وخلال رحلة العودة، اكتشف – فى شهر أغسطس – بحيرة "كيوجا" التى أطلق عليها اسم "بحيرة إبراهيم". وترجع أهمية هذا الاكتشاف إلى أنه حَدَّد مجرى نهر النيل فى تلك المنطقة، واستكمل ما بدأه سبيك (Speke) باكتشاف بحيرة "فيكتوريا" وبيكر باكتشاف بحيرة "ألبرت".

ودخل لونج مدينة "جوندوكورو" يوم ١٨ أكتوبر سنة ١٨٧٤، ثم غادرها إلى الخرطوم لكى يستريح من المجهود الذى بَذَله ويعالج من الحمى التى أرهقته بشدة.

وفى نهاية سنة ١٨٧٤، انشغل جوردون بنقل العاصمة إلى مدينة "لادو". وبعد ذلك، بدأ يعمل على:

١- أن يكون النيل مُتصلاً بالبحيرات.

٢- وأن تُبحر السفن فوق مياه "بحيرة فيكتوريا".

٣- وأن يُخضع "كبا – ريجا" ملك "أونيورو"، الذى أثار بيكر غضبه وجعله يعادى مصر.

إن الأمر كان يعني – باختصار – حل مشكلة النيل بشكل نهائي. وكان جوردون يُدرك صعوبة هذه المهمة؛ وتبادر الحل إلى خاطره، فكَتَب – بتاريخ ٢١

يناير سنة١٨٧٥ - ما يلي: "اقترحتُ على الخديوى إرسال سفينة بخارية إلى خليج "مُمباسا" - الذى يقع على بُعد ٢٥٠ ميلاً شمال "زنزبار" - وإقامة محطة هناك، ثم التقدم حتى "متيسا". وإذا استطعت تنفيذ هذه الخطة، فسأقيم قاعدتى فى "مُمباسا"، وسأترك "الخرطوم" ومضايقات السفن البخارية.

"وبهذا الحل، سيكون وسط أفريقيا مفتوحًا بطريقة أكثر إيجابية نظرًا لأن الأجزاء الأكثر ثراءً - فى هذه المنطقة - هى الأراضى المرتفعة بالقرب من "متيسا"؛ فى حين أن البلاد الواقعة جنوب "لادو" و"الخرطوم"عبارة عن مستنقع كبير".

وبعد ذلك بأسبوع، يوم ٢٩ يناير، عاد جوردون مرة أخرى إلى فكرته المُفضّلة، فَذَكَر: "إننى أفضل تركيز جهودى فى الجنوب بالقرب من "كابا - ريجا"، وأن أقوم بالمحاولة الوحيدة التى ستفتح أفريقيا أى أن أهبط الساحل حتى أصل إلى "ممباسا"، وهو خليج يقع فى شمال زنزبار. إن الملاحة من هنا حتى الخرطوم لهى عملية رهيبة، وبدأ الوقود ينفد وسيزداد نُدْرَةً فى الأعوام المقبلة؛ وتوجد جروف رملية فى مجرى النهر، ولا نستطيع أن نَطلب من الربابنة العرب عمل مناورات صحيحة.

"ومن جهة أخرى، فإن السويس تبعد مسافة ٢٩٠٠ ميل عن ممباسا؛ ومن "ممباسا" إلى بلد "متيسا" ٤٠٠ ميل فقط، أى أن طول المسافة يبلغ ٣٣٠٠ ميل، منها٣٠٠ ميل برًا. ولقطع المسافة من القاهرة حتى الخرطوم، يجب اجتياز الصحراء والجنادل إلخ إلخ... وهذا الطريق طوله ١٥٠٠ ميل؛ ومن الخرطوم حتى "جوندوكورو" ١٠٨٠ ميل، ومن "جوندوكورو" حتى "متيسا" ٥٠٠ ميل أى أن إجمالى المسافة يبلغ ٣٠٨٠ ميل.

"إن بحيرة "فيكتوريا" عريضة، وبمقدورى اختصار الطريق البرى حتى "ممباسا". ولا يوجد أى اتجاه أفضل لكى أبدأ منه وأفتح طريقًا للبحر، وهى الوسيلة

الوحيدة لمساعدة هذه البلاد. إن كل الجزء الشمالى فى مديريتى عبارة عن مُستنقع قفْر غير مفيد لأحد؛ أما الجزء الغني، فيوجد فى منطقة "البحيرات"[٩].

ووقع على عاتق الكولونيل لونج تحقيق الخطة التى وضعها الخديوى وجوردون لربط الأراضى المصرية - في "البحيرات" الكبرى - بسواحل المحيط الهندي. وكان جوردون يُصر دائمًا على أن أغنى المناطق توجد فى جنوب "جوندوكورو"؛ أمّا البلاد الواقعة في شمالها - حتى الخرطوم - فهى مُغطّاة بالمستنقعات غير الصحية، ولن يكون لها - أبدًا - قيمة ما بسبب مناخها. وكان على لونج أن يُسافر إلى القاهرة - فى شهر مارس - لإعداد الحملة التى ستمد نفوذ مصر إلى منطقة شرق النيل؛ وقبل سفره قام بحملة خرجت من "لادو" ونجح فى غزو البلد الذى يقع غرب النيل لحساب مصر؛ وهى بلد "ماكركا نيام نيام" فى شهر فبراير سنة ١٨٧٥.

وفى غضون ذلك، وصل إلى "لادو" إرنست لينان دى بيلفون (Ernest Linant de Bellfonds) - ابن لينان باشا وخريج كلية الهندسة فى باريس - فى شهر نوفمبر سنة ١٨٧٤؛ وفى الوقت نفسه، وصل مهندسان إنجليزيان كان جوردون قد طلب من الخديوى استدعائهما من إنجلترا لرسم الخرائط الجغرافية للنيل والبحيرة.

وفى بداية سنة ١٨٧٥، قرَّر جوردون إرسال إرنست لنيان إلى الملك "متيسا" لاستمرار العلاقات التى بدأها لونج مع ملك "أوغندا" المحلي. ووصل لينان إلى هناك يوم ١٢ أبريل حيث التقى بستانلى الذى كان يبذل قُصارى جهده لإقناع الملك باعتناق المسيحية. وغادر لينان "أوغندا" يوم ١٥ يونيو حاملاً معه رسالة من ستانلى لحكومة إنجلترا يُطالبها فيها بضرورة الإسراع بإرسال مبشرين إلى "أوغندا"، وبعدم إضاعة فرصة عظيمة، مثل هذه، لفتح وسط أفريقيا أمام الديانة

المسيحية. ومنذ ذلك الحين، بدأ التدخل الإنجليزى المباشر فى وسط أفريقيا **يتم تحت غطاء الدين**[٣].

وتغير موقف جوردون منذ ذلك الحين: فأصبح يميل إلى جانب إنجلترا وانحدر إلى أدنى مستوى، وكان قد سبق له وأن مَرَّ بفترة تردد بين تحقيق مصالح مصر أو مصالح إنجلترا فى الصراع الكامن بينهما حول منطقة "البحيرات". / ولإدراك هذا التحَوّل، سنتابع مراحل ما فعله فى هذا الموضوع فى سنة ١٨٧٦، وهى سنة مهمة بالنسبة لتَقَدُّم السيطرة المصرية على منطقة أعالى النيل: وصل جوردون إلى "فاتيكو" يوم ٣ يناير سنة ١٨٧٦، وأقام هناك حتى يوم ٩؛ ووصل إلى "فوَيْرَة" يوم ١٣ بعد خمسة أيام من السير المضنى فى بلد مليئة بالمستنقعات ومُقفرة وكئيبة. وكانت لديه خطة محددة:

١- بعد ثلاثة أيام، التقدم إلى "مرولي" ومداهمتها وإنشاء محطة هناك؛ وهذه المدينة تقع على بُعد ٣٠ ميلاً جنوب النهر.

٢- التقدم فى اتجاه "أوروندوجاني"، وإنشاء محطة هناك.

٣- إنشاء محطة أخرى عند شلالات "ريبون" على بحيرة فيكتوريا.

٤- العودة إلى "فوَيْرة" ومنها إلى "ماجونجو" ومحاولة إنشاء محطة هناك.

٥- وبعد ذلك، يهبط مع مجرى النيل حتى يصل إلى "دوفيله". وهناك ستنتظره سفينة من نوع "النوجَّار" nuggar (وهى سفينة بخارية ذات نوعية خاصة) وقاربا إنقاذ وكلهم جاهزون لحمل المئونة إلى "ماجونجو".

٦- وسيذهب جيسِّى إلى بحيرة "ألبرت" لاكتشافها.

---

[٣] عَبَّر الزعيم الكيني: جوموكينياتا" عن هذه الفكرة نفسها – فى عقد الستينيات من القرن العشرين – قائلاً: "فى البداية، كانت الأرض فى حوزتنا والإنجيل فى يد البيض؛ والآن، أصبح الإنجيل فى يدنا والأرض فى حوزتهم" [المترجم].

وكان من المقرر أن يذهب جوردون إلى "ماكراكا" ثم إلى الخرطوم ومنها إلى القاهرة، وبعث برسالة جاء فيها: "سأكون قد رَفَعتُ راية الخديوى على البحيرتَيْن"[١٠]. وبالفعل، كان جوردون قد كلف نائبه جيسّى – منذ شهر نوفمبر سنة ١٨٧٥ – بإعداد حملة لاكتشاف بحيرة "ألبرت نيانزا" بعدما فشل "واطسون" (Watson) وتشيبندول (Chippendall) فى تحقيق ذلك. ونجح جيسّى فى مهمته ورفع الراية المصرية على شاطئ البحيرة بتاريخ ١٠ أبريل سنة ١٨٧٦؛ وتبقى اكتشاف بحيرة فيكتوريا، فأراد جوردون أن يحظى بهذا الشرف لنفسه.

وأراد جوردون تأكيد عزمه على إنهاء مهمته كما ينبغي، فكتب رسالة إلى الخديوى بتاريخ ١٦ يناير، جاء فيها: "وحتى لو امتلكنا هذه البحيرات برفع رايتنا عليها، وبوضع قوات على شواطئها، فإننى أعتقد أن حقوقنا عليها ستسقط بعد فترة وجيزة إذا لم نُسرع بزراعتها واستغلالها، ولهذا السبب فإننى أُصر على ضرورة بناء سفن بخارية من نوع "نوجار"[١١].

وفى تلك الأثناء (بين شهرى سبتمبر وديسمبر سنة ١٨٧٥)، كانت حملة ماك كيللوب (Mackillop) – على ساحل المحيط الهندى – قد وَصَلَت إلى نهر "جوبا" فى اتجاه "ممباسا". وكان جوردون يحلم بوصول هذه الحملة لكى يُنسِّق عمله معها وتساعده على أن يَشُق طريقًا إلى البحر لحساب مصر.

ومن المعروف أن إنجلترا كانت قد أجبَرت الخديوى على إخلاء تلك المنطقة وإيقاف الحملة. وكتب نوبار باشا مذكرة عن هذا الموضوع – بتاريخ ٧ ديسمبر سنة١٨٧٥ – جاء فيها: "منذ أكثر من سنة، يضغط الكولونيل جوردون على الخديوى لكى يوصل ما بين "منطقة البحيرات" والمحيط الهندي.

"ووجد الخديوى أن فكرة الكولونيل جوردون ستفتح للتجارة طريق مواصلات أسهل إلى منطقة البحيرات؛ وفى الوقت نفسه، ستكون هذه الفكرة هى الوسيلة الوحيدة لسحق النخاسة إلى الأبد. ولتنفيذ هذا الهدف، أرسل سموه ماك كيللوب باشا على رأس حملة إلى ساحل المحيط.

"وكان سموه يعرف أن إمام "زنزبار" يَدَّعى أن له حقوقًا على ساحل المحيط الهندي؛ ولكنه كان يعرف أيضًا أنها مُجَرَّد ادعاءات لا غير، وأن سُلْطَة زنزبار – على هذه المنطقة – لا وجود لها إلا فى الخيال...

"إن إلغاء النخاسة – فى المناطق الخاضعة لسمو الخديوى – قد كلَّف حكومته ثمنًا باهظًا فى الأرواح والأموال. ولكن فكرة تدمير نظام العبودية للأبد على الساحل لا يستطيع تنفيذها أحد سوى الخديوى فقط: فهو الوحيد الذى يملك الإمكانيات والقدرة والإرادة لفعل ذلك.

"وأيضًا، فإن الخديوى – وحده – لديه الإمكانيات والقدرة والإرادة اللازمة لنشر الأمن فى تلك المنطقة؛ واستتباب الأمن سيفتح هذه المناطق الشاسعة والثرية أمام التجارة المزدهرة. وهذان السببان فقط (إلغاء النخاسة وتشجيع التجارة) هما اللذان جعلا الخديوى يشعر بالحزن لرجوع ماك كيللوب إلى مصر بُناءً على النصيحة التى قدمتها له حكومة صاحبة الجلالة الملكة"[١٢].

وفى بداية شهر يناير سنة ١٨٧٦، وخلال مقابلة أجراها الكولونيل ستانتون مع الخديوي، تحدث الخديوى عن هذه الحملة:

١- فأصر على ضرورة حصوله على ميناء على المحيط الهندى لكى يستطيع تنفيذ خطته لإلغاء النخاسة.

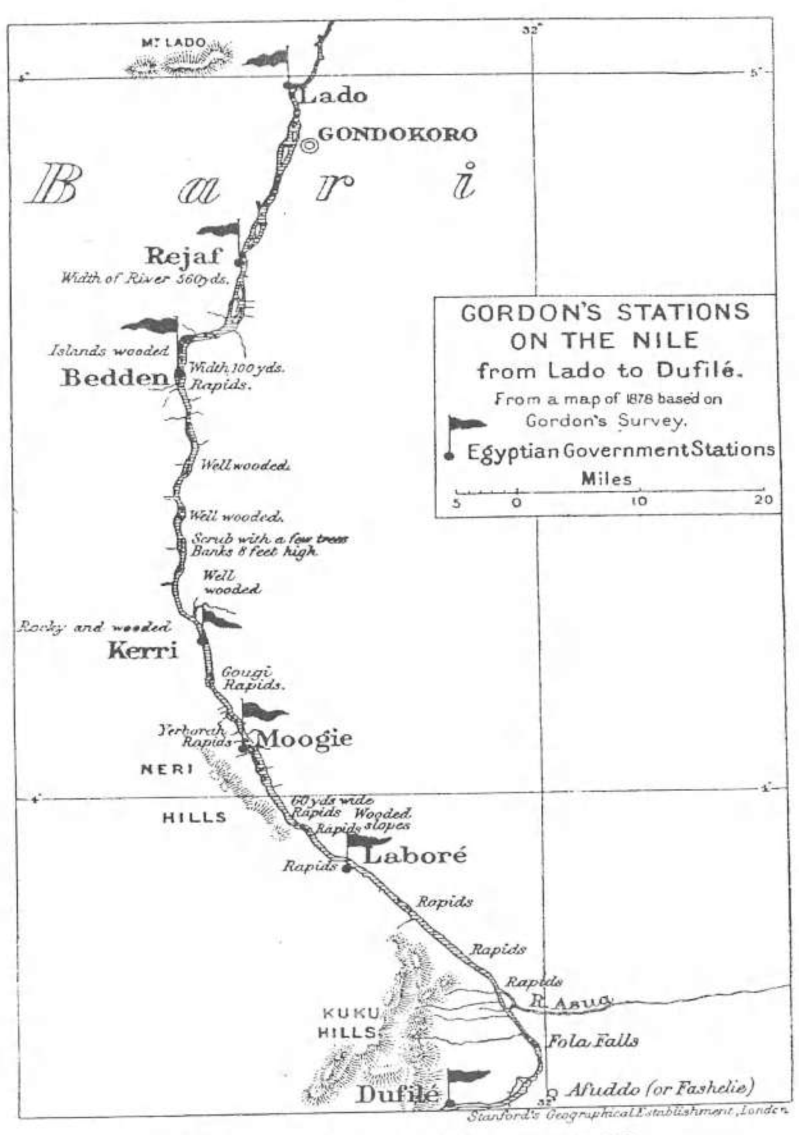
٢- وصَرَّح بأنه أنفق أكثر من مليون جنيه إسترلينى لغزو المناطق الاستوائية فى وسط أفريقيا.

٣- كما صَرَّح – أيضًا – بأنه إذا لم يستطع الحصول على منفذ على ساحل المحيط، فإن هذا الغزو سيكون بلا فائدة.

٤- وأوْضَح أن إلغاء النخاسة – فى منطقة خط الاستواء – تَسبَّب فى نقص موارد السودان نَقْصًا خطيرًا"[١٣].

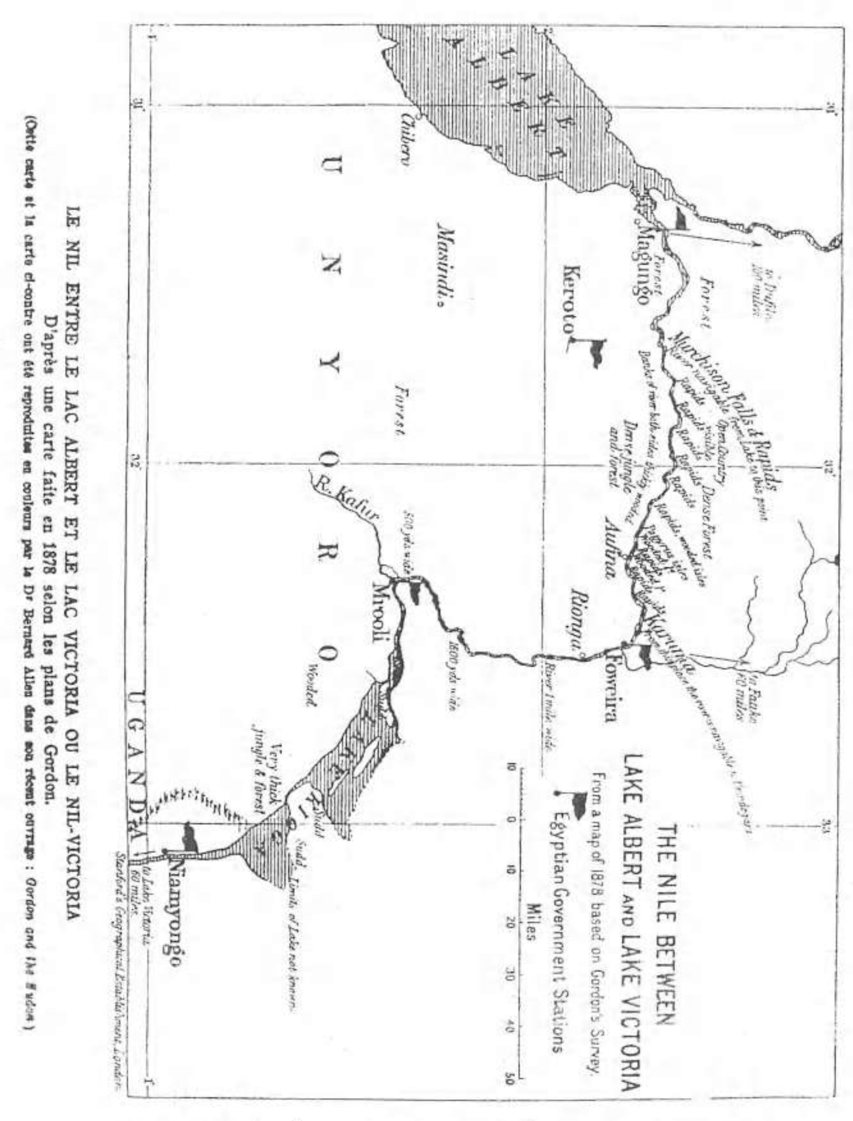
وفى مثل هذه الحالة، كان من الأفضل – مائة مرة – لإسماعيل أن يُسَجِّل اعتراضاته باتخاذ موقف عملي حاسم [ولكنه لم يفعل]؛ وعندما علم جوردون بأن الخديوى سحب قواته بُناءً على أوامر الحكومة الإنجليزية، وصفه بأنه "أمير هندي"(١٤).

وفى الواقع، فإن سلوك جوردون – فى هذه المسألة – كان مُبهمًا: فمن المعروف أنه كان مطلوب منه الالتقاء بحملة ماك كيللوب؛ لكنه كتب بتاريخ ١٨-٢٠ يناير سنة ١٨٧٦، وهو متجه إلى "مرولي": "...أريد الوصول بسرعة إلى بحيرة فيكتوريا لكى أرفع راية مصر هناك وأساعد الخديوى فى إعلان حقوقه عليها... لقد تركتُ – تمامًا – فكرة الذهاب إلى البحر بهذه القوات التى أقودها؛ وكنتُ قد اقترحتُ هذا المشروع على الخديوى فى شهر يناير سنة ١٨٧٥.



LES STATIONS DE GORDON SUR LE NIL
D'après une carte faite en 1878 selon les plans de Gordon.

المحطات التى أنشأها جوردون على النيل من "لادو" حتى "دوفلية".
عن خريطة رُسمت سنة ١٨٧٨ بناءً على خرائط جوردون.
(الرايات تمثل المحطات التابعة للحكومة المصرية).



LE NIL ENTRE LE LAC ALBERT ET LE LAC VICTORIA OU LE NIL-VICTORIA
D'après une carte faite en 1878 selon les plans de Gordon.
(Cette carte et la carte ci-contre ont été reproduites en couleurs par le Dr Bernard Allen dans son récent ouvrage : *Gordon and the Sudan*.)

نهر النيل بين بحيرتى "ألبرت" و"فيكتوريا" (أو "نيل فيكتوريا")
عن خريطة سنة١٨٧٨ بناءً على خرائط جوردون.
(الرايات تمثل المحطات التابعة للحكومة المصرية).
هاتان الخريطتان رسمهما بالألوان الدكتور برنارد آللن فى دراسته الحديثة
"Gordon on the Sudan"

"وكان هذا المشروع يقضى بأن يستولى الخديوى على "خليج فورموسا"، أو بالأحرى يستولى على نقطة تقع فى الشمال قليلاً حيث يصب نهر"دانا" ("تانا") أو "أوزتي" الذى يقول كرافت (Kraft) عنه أنه صالح للملاحة حتى جبال كينيا. لقد كنت أعتقدُ أن بحيرة "بارينجو" (أو "نجو") تتصل ببحيرة فيكتوريا، وهذا ما نفاه ستانلي. وحتى لو استولى الخديوى على مصب نهر"جوبا"، فإن ذلك لا يهمنى بالمرة نظرًا لأنه بعيد جدًا: فهذا النهر يجرى من الشمال إلى الجنوب (وهو صالح للملاحة) بينما ساحل المحيط الهندى يوجد فى الشرق.

"وأرسل الخديوى ماك كيللوب ولونج إلى "جوبا" وطلب منهما انتظاري، وأعتقدُ أنهما سينتظرانى طويلاً: فأنا لن أخوض فى تلك العملية بهذه القوات البائسة غير المنظمة التى أقودها هنا..."

وبتاريخ ١٦ نوفمبر سنة ١٨٧٥، أخبر الخديوى جوردون بأنه أرسل إليه حملة ماك كيللوب حسبما طَلَب فى شهر يناير سنة ١٨٧٥؛ لكن جوردون تَحَجَّجَ بسوء حالة قواته لكى يُبَرِّر رفضه المتأخر (فى يناير سنة ١٨٧٦) للتعاون مع الحملة التى وضعها الخديوى تحت قيادته: لكن هذه الذريعة الصبيانية لا يقبلها سوى بعض المعلقين من الإنجليز فقط.

وعندما كان بيرتون (Burton) – المستكشف الإنجليزى المشهور – يشغل منصب قنصل إنجلترا فى ترييستا (Trieste)، تَلَقَّى رسالة من جوردون؛ وكانت هذه أول رسالة بين الرجلين اللذَيْن لم يكونا قد تعارفا من قبل. وهذه الرسالة تعكس اهتمامات جوردون المنحازة لمصالح إنجلترا وتقدِّم لنا مفتاح اللغز. وكتب جوردون هذه الرسالة لبيرتون من مدينة "بيدن" بتاريخ ١٧ يوليو سنة ١٨٧٥، وجاء فيها: "... وسأتناول الآن مشكلة بحيرة "فيكتوريا – نيانزا"، وسأسمح لنفسى بأن أطرح عليكم بعض الأسئلة مثل:

١– ما هى الحدود الشمالية لزنزبار؟

٢- هل توجد مصالح ما لإنجلترا تتعارض مع امتلاك المصريين لمنفذ على البحر هناك؟

٣- إذا كان الساحل الواقع فى شمال خط الاستواء لا يخضع لزنزبار، فلمن يخضع إذن؟

٤- هل العرب - فى تلك المناطق - هم من الوهَّابيين القادمين من شبه الجزيرة العربية؟ إننى أطرح عليك هذا السؤال لأنهم إذا كانوا من الوهَّابيين، فسيكونون ألد أعداء مصر.

٥- وفى الداخل، إلى أى حد اعتاد الأهالى على الحضارة؟ وإلى أى حد تعاملوا مع أى جانب منها؟ وهل يمارسون التجارة مع الساحل؟ وبالتالي، هل هم معتادون على استخدام الأسلحة النارية؟

٦- هل أستطيع الاعتماد على القبائل المحلية البدائية التى تسكُن بين بحيرة"بارينجو" وجبال كينيا؟ إن هذه القبائل ليست لها أية علاقة وثيقة بعرب الساحل.

"وتتلخص فكرتى فيما يلي: طالما أن قلب أفريقيا لم يُختَرَق من جهة الساحل، فلن يتم تحقيق سوى قدر ضئيل من التقُّدم وسَط هذه التجمعات السكانية المحلية غير المنظمة فى الداخل. وبالنسبة لى شخصيًا، فأنا أتمنى رؤية طريق يربط الداخل بالبحر: فحكام المديريات يُعَطِّلون - بشكل أو بآخر - الطريق الحالي. أمَّا عن طريق البحر، فسأكون حرًا.

"وهذه الفكرة فكرتى بالكامل(١٥). إنك تشغل منصب القنصل، وكذلك كنتُ أنا، فأرجوك ألا تُفصح عنها لأى شخص لأنك تعرف أن قنصلنا فى زنزبار سيكون فى غاية السعادة لو استطاع إعاقة تنفيذ مثل هذا المشروع؛ كما أن موقفه هذا سيُلفت الأنظار إليه، وسيعطيه الفرصة لكى يكتب عنه لوزارة الخارجية.

"وأنا شخصيًا لا أُريد التقدم إلى أبْعَد من بحيرة "بارينجو" (أو "نجو") فى الشرق؛ وفى حالة السماح لمصر بالحصول على منفذ على الساحل أم لا، فبوسعى - فى كلتا الحالَتين - إرسال قوافلى إلى زنزبار عَبْر الأراضى للتزوُّد بالمؤن.

"وحسبما ذكر الدكتور كرافت، فإن نهر "دانا" يصب فى البحر وهو صالح للملاحة من مصبه حتى جبال كينيا. وتُعتَبَر الأنهار بمثابة طرق مفتوحة لكل الدول. فإذا كانت معلومات الدكتور كرافت صحيحة، فإن رغبتى العارمة هى أن أمد حدودى - مؤقتًا - حتى جبال كينيا بدلاً من النزول مع النهر إلى المنطقة السُفلى من البلاد"(١١).

ومن المؤكد أن بيرتون - فى رده على جوردون - لم يُثنيه عن تنفيذ مثل هذا المشروع الحيوى بالنسبة لمصر؛ ولكن كاتب سيرة بورتون علق على هذه الرسالة قائلاً: "كان بيرتون يعرف حوض نهر النيل - والقبائل التى تسكنه - معرفةً شخصية وعميقة؛ فرحب بالرد على رسالة جوردون، وأعطاه معلومات كاملة كما أخبره ببعض الحقائق المهمة فى كلمات مغطاة ذات معنى خاص".

هذا هو تفسير التغير الحاد فى موقف جوردون بخصوص فتح طريق إلى البحر لصالح مصر فى وسط أفريقيا. ولكن، هل كانت مصر تستطيع تعويض هذا الفشل؟ وهل كانت - على الأقل - قادرة على تأكيد حقوقها على منطقة "البحيرات الاستوائية" والبلاد المجاورة لها ("أُوينورو" و"أُوغندا")؟

وفى يوم ٢٢ يناير، تَوجَّه جوردون إلى بحيرة فيكتوريا؛ وعندما وصل إلى مدينة"مْرُولي"، هرب الزعيم" كابا - ريجا ملك "أُونيورو" الذى عزله بيكر، إلى مدينة "ماسيندي".

وبعد ذلك، فإننا لا نعرف السبب الوجيه الذى دفع جوردون إلى أن يُدير ظهره - فجأةً - إلى بحيرة فيكتوريا بدلاً من استكمال تنفيذ خطته الأصلي: فَنَزَلَ فى "نيل فيكتوريا"؛ وفى يوم ٢٤، رَحَلَ إلى "فُوَيْرَة". وعندما علم الملك "كابا -

ريجا" بمداهمة جوردون الوشيكة لـــ "فُويَرَة"، غادر عاصمته "ماسيندي" يوم٢٠يناير حاملاً معه عرشه السحري، وهو عبارة عن تميمة سحرية يُبجلها الأهالي.

وأوحى هروب هذا الملك الزنجى المحلى لجوردون بالأفكار التالية عن "أونيورو": "إنها بلاد جدباء ومرهقة بناموسها وحشائشها وغاباتها وشعبها؛ وسكانها لن يُغيِّروا عاداتهم أبدًا، فلا يقدر أى دافع على تمدين هذه المجموعات العديدة من الشعوب"[١٧].

ويشعر المرء بأن جوردون كان يريد – رغمًا عنه – احتلال البلاد الواقعة على ضفتَى "نيل فيكتوريا" لحساب مصر؛ ومن هنا، جاء تردده الدائم وحركته المستمرة فى التقدم والتأخر التى تشبه حركة المد والجَزْر. وبتاريخ ٣ فبراير سنة ١٨٧٦، وَجَّه رسالة إلى السير هنرى راو لينسون (Henry Rowlinson) جاء فيها: "لدينا خريطة للنهر بمقياس نصف بوصة لكل ميل من "الخرطوم" حتى "دوفيله"، ومن "فُويَرَه" حتى "مرُولي"؛ وآمُل فى أن أرفع بنفسى – أو بواسطة غيرى – مقاييس المنطقة الواقعة بين "دوفيله" و"شلالات مورشيسون"؛ وبذلك لن يتبقى سوى ثلاث مناطق:

١- المنطقة من "كُوستيتزا" حتى "مرْولي".

٢- والمنطقة من "فُويَرَه" حتى "شلالات مورشيسون".

٣- و"بحيرة ألبرت".

"ولكننى لن أرفع مقاييس أى من هذه القطاعات الثلاثة للأسباب التالية: فالقوات – التى أُرسلَت إلى المحطات – ينقصها كل شيء وليس من حقى التضحية بموارد يمكن استخدامها للإعاشة من أجل الاستكشاف؛ فللقوات احتياجات فَوْرية بينما يمكن للاستكشاف أن ينتظر. وأنا أعرف تمامًا كم هو مُحزن أن نترك هذه "الفجوات"، أو المناطق التى لم تُكتَشَف بعد (رقما ١ و٢)؛ وكذلك، فإننى مُغْرَم بالطوبوغرافيا لدرجة أننى أُدركُ جيدًا كيف سيكون عملى ناقصًا بدونها".

"وقد يتصور البعض – مثلما اعتقد بعض كُتّاب سيرة جوردون – أن ضميره اعتبر الوقت والموارد المخصصين للاستكشاف قد اختلسوا الوقت والموارد المخصصين لتنظيم البلاد وراحة القوات" (١٨).

لكن الأمر لم يكُن يتعلَّق بمجرد استكشاف منطقة "نيل فيكتوريا" فقط، بل كان يتعلَّق بعمل سياسى رفيع كان جوردون يدرك تمامًا مدى أهميته وضرورة سُرعة تنفيذه؛ فعندما كان فى "دوفيله"، كَتَبَ رسالة إلى الخديوى – فى شهر فبراير سنة ١٨٧٦ – قال فيها: "يجب على مصر أن تراقب شيئًا واحدًا بدقة شديدة ألا وهو وجود بواخر تابعة لقوى أُخرى – غير مصرى – فى مياه بحيرة فيكتوريا.

"لقد سبق لى وأن كتبت لسموكم أنه بعد رفع الراية المصرية (الذى سيكون أمرًا واقعًا عمَّا قريب)، يجب على مصر أن تُؤكد ملكيتها لبحيرة فيكتوريا، وأن تمنع السفن من الملاحة فيها إلا بعد الحصول على تصريح مُسَبَّق من السلطات المصرية"(١٩).

ومع ذلك، فإن جوردون هو نفسه الذى كَتَبَ لأخته رسالة من "دوفيله" – بتاريخ ٢٠ فبراير– قال فيها: "إنكِ تفهمين حزنى لأننى لم أملأ الفراغات – الموجودة حتى الآن – فى خرائط منطقة نيل فيكتوريا. **وأنا لا أعرف بعد ما إذا كُنتُ سأفعل ذلك أم لا**، وأنا أخشى بشدة أعالى هذا البلد، فهى أرض الناموس والغابات والمستنقعات والبؤس. إننى لأتساءل لماذا أُضحيِ بنفسى إرضاءً للجغرافيين؟ فلو كُنتُ بصحة جيدة، لكنتُ قد فعلت ذلك؛ ولكننى أُعانى من آلام مرض الكبد المتزايدة"(٢٠).

وبدأ جوردون يتقهقر: فغادر "دوفيله" يوم ٧ مارس، ووصل إلى "لابوريه" يوم ٩ ومنها كتب الرسالة التالية: "مع البريد الوارد من "فُوَيْرَه"، تسلمنا مظروفًا مكتوب عليه "من ستانلي، لعناية المستر إ. مارتسون". وهذا المظروف وصل من "متيسا" – وعليه كتابة تشبه "الخربشة" – وأُرسله إليك بدون أى تعليق. لقد وقع "متيسا" فريسة لقلق هائل، وهو يقسم بأنه مخلص لمصر...

"أمَّا "كابا – ريجا"، فقد هَرَبَ ومعه عرشه المسحور إلى الجنوب وترك كل الجهة الشمالية من مملكته. وأنا أجهل كل شيء عن ستانلى وفريقه، ويبدو أن بعض رفاقه قد مَرُّوا هناك (عند "متيسا") يوم ٦ فبراير بدليل كتابة هذه الرسالة".

وفى رسالة ٦ فبراير، التى أشار إليها جوردون – أبْدى "متيسا" خوفه من خبر وصول جوردون "ومعه سفينتَيْن مسلحتَيْن"!! ويرجوه ألاَّ يحاربه؛ وبدلاً من حربه، يرجوه "أن يضع السفينتَيْن فى النيل، ويستولى على الشمال والغَرْب تاركًا له الشرق والجنوب، وأن يتحد معه لمحاربة قبائل "أُونيورو". لقد كانت هذه المقترحات كفيلة بأن تفتح لمصر أبواب "أوغندا" و "أونيورو"، ولكن جوردون قَرَّر ألاَّ يهتم بها بتاتًا لأن ستانلى كان هناك ومعه ظل إنجلترا.

واستمر جوردون فى تقهقر: فوصل إلى "لادو" يوم ٢٣ مارس حيث تعافى من مرضه، ثم توجه – مُجددًا – إلى الجنوب، فوصل "بيدن" يوم ٧ أبريل وبقى فيها حتى يوم ١٠؛ وبعدها، تَوَجَّه إلى "كيرري" يوم ١٢حيث التقى بجيسِّى يوم ٢٩ أبريل. وكان جيسِّى قد طاف بحرًا حول بحيرة "ألبرت – نيانزا"[٢١]. وغادر جوردون "كيرري"، ولكنه لم يتقدَّم بل عاد – مرة أُخرى – إلى "لادو" (يوم ٢٧ مايو)؛ وفى ٣١ مايو، وصلت السفينة البخارية "الخديوي"، وقَرَّر جوردون – أخيرًا – أن يصعد فى النيل حتى بحيرة فيكتوريا.

وفى ٤ يوليو، كَتَبَ من "لابوريه" ما يلي: "اختفى – الآن – كل قلقى على صحتي. وفى الوقت الحالي، فإننى أستعد لتفكيك السفينة البخارية "الخديوي"، وسأعيد تركيبها ثم أجعلها تُبحر فوق مياه بحيرة فيكتوريا، وسيتم ذلك كله – بمشيئة الله – فى شهر أبريل، كما سيتم تأكيد ملكية الخديوى للبحيرة".

وفى ٨ يوليو، وصل جوردون إلى "دوفيله"، وغادرها يوم ٢٠ مع السفينة البخارية وقاربَى إنقاذ. ويوم ٢٨، وصل إلى ماجونجو حيث يصُب نيل "فيكتوريا" فى بحيرة "ألبرت"، وكتب ما يلي: "العبد فى التفكير والرب فى التدبير: ففى نيتى

التَوَجُّه من هنا إلى "فُوَيْرَه"، ثم إلى "مَرُولي" و "أُورونْدوجاني" و"كوسيتزا" (شلالات ريبون)؛ وسأرفع راية مصر على بحيرة "فيكتوريا"، ثم أرسم مخططًا لنهر "كوسيتزا" فى منطقتَى "أُوروندوجاني" و"مَرُولي".

"وتبلغ المسافة من "كوسيتنزا" إلى "أُوروندوجاني" ٤٠ ميلاً بطريق البر، والنهر فيها غير صالح للملاحة؛ ولكنه صالح للملاحة من "أُوروندوجاني" حتى "مَرُولي". لقد رسمتُ خريطة الجزء الواقع ما بين "مَرُولي" و "فُوَيْرَة"، ثم نزلتُ مع النهر لكى أُحضر قاربَى الإنقاذ الآخَرين".

إذن، فبتاريخ ٢٨ يوليو سنة ١٨٧٦، عاد جوردون إلى خطته الأصلية بعد سبعة أشهُر من التَرَدُد والتمزق - والتَنَقُّل المتوتر بين "لادو" و"فُوَيْرَه" - كما لو كان خاضعًا لإرادة غير مرئية تُسَيْطر عليه وتُسَيِّره. وكانت الخطة تتلخص فى تنفيذ المهمة السياسية - فى المقام الأول - برفع الراية المصرية على بحيرة فيكتوريا ثم الاستكشاف بعد ذلك. وكان جوردون قد حَدَّد هذا البرنامج نفسه عندما كان فى "فُوَيْرَه" يوم ١٣ يناير:

١- فى خلال ثلاثة أيام، يجب مداهمة "مرولي" التى تقع على بُعد ٣٠ ميلاً جنوب النير، وإنشاء محطة هناك.

٢- التَوَجُّه إلى "أُوروندوجاني"، وإنشاء محطة.

٣- إنشاء محطة أُخرى عند "ريبون" (على بحيرة فيكتوريا).

٤- العودة إلى "فُوَيْرَه".

٥- التوجُّه إلى "ماجونجو" للنزول مع النهر حتى "دوفيله".

٦- فى "دوفيله"، سيكون فى انتظارى سفينة بخارية (من طراز نوجَّار) - مع قاربَى إنقاذ - جاهزين لنقل المؤن إلى "ماجونجو".

٧- بعد ذلك، التوجُّه إلى "ماكراكا" ثم إلى "الخرطوم" ومنها إلى القاهرة بعد رفع راية الخديوى على البحيرتَيْن.

ولكن هاتَيْن الخطتَيْن – أو بالأحرى الخطة الواحدة – لاقتا المصير نفسه الذى لاقاه مشروع فتح طريق للبحر: فقد استولت إنجلترا على الخطة المصرية فى وسط أفريقيا، وعملت على إخضاع الساحل و"أُوغنده" ومنطقة "البحيرات" لنفوذها، وبذل ستانلى والمبشرون الإنجليز كل ما فى وسعهم فى هذا الاتجاه، ولم يجرؤ جوردون على المساس بمملكة "متيسا".

وللحفاظ على المظاهر، أرسل جوردون إلى بلاط الملك "متيسا" شخصية مصرية[٤]: إدوارد شنيتزر (Edouard Schnitzer) وهو يهودى ألمانى اشتُهر باسم "أمين". وكان شنيتزر قد وصل إلى السودان بعد حياة حافلة بالمغامرات، فدعاه جوردون للمجيء إلى "المديرية الاستوائية" التى وصلها يوم ٧مايو سنة١٨٧٦، وعُيِّن فى منصب طبيب المديرية. واعتنق أمين الدين الإسلامى وكاد أن يُصبح تركيًا تمامًا. وكلفه جوردون بأن يستكمل ما بدأه شايليه – لونج وإرنست بيلفون فى "أُوغندا": فوصل "أمين" إلى بلاط الملك "متيسا" بالقرب من بحيرة فيكتوريا – يوم ٢٨يوليو – وهو اليوم نفسه الذى وَصَلَ فيه جوردون إلى بحيرة "ألبرت"

وكانت هذه الحملة بلا فاعلية بالمرة؛ ولهذا السبب، كان "أمين" مجرد مُراقب أو شاهد سلبى على بعض الأحداث التى كانت مهمة بالنسبة لهيمنة مصر على هذا البلد. وفى الواقع، فقبل أن يُغادر جوردون "مُرُولي" – يوم ٢٥ يناير – كان قد أعطى للضابط المصرى "نُوَيْير أغا" تعليمات محددة: "اسأل "متيسا" عما إذا كان يريد قُوات فى "أوروندوجاني"؛ فإذا أجاب بـــ "نعم"، اذهب لزيارته؛ أمَّا إذا رد بـــ"لا"، فاذهب إلى "نيام يونجو": فهذه المحطة كانت تابعة لـــ "كابا – ريجا"، لكنها أصبَحَتَ – الآن –تابعة لنا بعدما استولينا على مرولي"[٢٢].

---

[٤] كذا فى الأصل !!! [المترجم].

وكانت هذه هى أفضل طريقة للتعامل مع هذا الملك الزنجى الصغير: فـ"متيسا" كان واثقًا من أن جوردون ينوى به شرًا، فتملكه الرُعب، وتشهد على ذلك الرسالة المكتوبة بتاريخ ٦ فبراير والتى لم يَرُد جوردون عليها.

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، فقد أرسَل "نوَبِير أغا" رسالة إلى جوردون فى "ماجونجو" بتاريخ ٢ أغسطس أخبره فيها بأن "متيسا" عبَّر للضابط المصرى عن رغبته فى نقل المحطة العسكرية المقامة فى "أُوروندوجاني" إلى عاصمته "دوباجا" نفسها، فجاراه الضابط فى هذا الموضوع، فرد عليه جوردون بقوله: "بما أنها رغبة الملك نفسه، فسأتْرُك الـ ١٦٠ جندى هناك. **إن الملك متيسا مخطئ فى هذا التصرف: لقد كُنتُ أُريد له أن يُحافظ على استقلاله؛ ولذلك، فقد اخترتُ طريق النيل** – "أوروندوجاني" و"كوسيتزا" – (شلالات "ريبون")– أمَّا الآن، فتُوجَد حامية مصرية فى عاصمته، وهذا العدد الصغير من الجنود كافٍ لحماية هذه الأماكن: فأنا أُفكر فى سجنه إن لم يظل هادئًا. وفى نيتى – أيضًا – الاستيلاء على كل تجارة "زنزبار". وفى الواقع، لقد فَقَد "متيسا" استقلاله المفترض"[٢٣].

ومع ذلك، فقد بذل جوردون كل جهده لكى لا تتحوَّل هذه التبعية المفترَضة إلى تبعية حقيقية لمصر، فبدلاً من استكمال مسيرته من "فُوَيْرَه" – فى شهر يناير – والتَوَجُّه جنوبًا إلى بحيرة فيكتوريا وعاصمة "متيسا" – بالقرب من البحيرة – وبدلاً من مساعدة الضابط التابع له، سَلَكَ جوردون طريق الشمال.

وفعل جوردون ما هو أسوأ: ففى ٨ مارس، تَسَلَّم الرسالة المشهورة – التى أرسَلها له الملك "متيسا" بتاريخ ٦ فبراير – وهى الرسالة التى تُعتَبَر تكريسًا أو تصديقًا لاتفاقية الحماية المعقودة مع لونج بتاريخ ١٩ يوليو سنة ١٨٧٤؛ لكن جوردون اكتفى باعتبارها مجرد "شخبطة"، وترك – بذلك – المجال مفتوحًا أمام الإنجليز – الموجودين فى "زنزبار" و"أوغندا" – لتهدئة الملك، كما جَعَلَ تضحيات مصر – منذ سنة ١٨٧٠ – للسيطرة على حوض نهر النيل تذهب أدراج الرياح.

إن سياسة الخيانة التى اتبعها جوردون كانت لها نتيجة فورية: فعندما وَصَلَ إلى "فُوَيره" – يوم ١٣ أغسطس – التقى بمرؤوسه الضابط "نوَبِهر أغا"، ولنترك

الكلمة لجوردون: "عرفتُ أنه (أى الضابط) عندما وَصَلَ إلى بلاط الملك "متيسا"، صَرَفَ حَمَّاليه، ووعده الملك بأنه سيوفر له حَمَّالين غيرهم. ولكن متيسا أخذ يماطله ويُسَوِّف كل يوم حتى شَعُر الضابط باليأس، ووافق على ترك قواته فى "دوباجا".

"وكان الضابط قد أنشأ محطة عسكرية هناك، لكن الجنود كانوا فعلاً أسرى فيها لأنهم لا يستطيعون مغادرتها. إننا – فى الواقع – موجودون فى الوضع نفسه الذى كان فيه بيكر فى "ماسيندي". وعلمتُ أن "متيسا" يشترى الآن كميات كبيرة من البارود من "زنزبار"، وهو – بالتأكيد – يُدَبِّر شيئًا ما.

"والآن، يجب عَلَى أن أذهب عنده لإخراج رجالى من هذا المأزق، وأسحبهم من هناك، وأُتابع تنفيذ خطتى الأصلية بوضع المحطة العسكرية فى "تيام مُونجو" التى تقع على بُعد تسعة أميال شمال "أوروندوجاني". ومن هذا المكان – "فويرة" – فإن النهر صالح للملاحة حتى "أوروندوجاني" وهناك سأنتظر تطورات الأحداث، وسأعمل على إحضار سفينة بخارية لأستكشف هذا الجزء من النهر.

"ويوجد شخص عربى من "زنزبار" فى بلاط "متيسا"، وهذا الشخص يكتب اللغة الإنجليزية، وكانت "الإرسالية" ("البعثة التبشيرية" التابعة للكنيسة الإنجليزية) هى التى أوصلته إلى هناك. وكَتَبَ هذا الشخص لى – باسم الملك "متيسا" – رسالة جاء فيها أنه "ملك أوغندا"... إلخ وأنه أعظم ملك فى أفريقيا. لقد ضَمَّ "متيسا" جنودى إليه ولم يضمه جنودى إليهم".

وأبلغ جوردون الخديوى بهذه الأخبار المشَوَّشة، والمبالغات المحسوبة لاستعدادات "متيسا"، ومأزق الحامية المصرية؛ وهذه الحكاية غير المحبوكة جيدًا تكشف نوايا جوردون السيئة والمضطربة: فكل كلمة فيها تُظْهر رغبته فى الجلاء عن "أوغندا" التى كانت مصر قد ضمتها فعلاً.

وبالإضافة إلى ما سَبَق، فإن المستر بوجلر (Bouglar) – الصديق الشخصى لجوردون وكاتب سيرته – يحكى لنا، هو أيضًا، راوية مُبهمة وغير حقيقية عن

هذه الواقعة فيقول: "عندما تسلَم جوردون طلب الملك "متيسا" باحتلال "دوباجا"، أقام فعلاً محطة عسكرية على بحيرة فيكتوريا، وبعث ببرقية للخديوى يخبره فيها عمّا فعلَه، فسارَعَ الخديوى وأنعم عليه بنيشان "المجيدية". وحينما وَصَلَ هذا الخبر إلى جوردون، كان قد سبق له وأن قَرَّر أنه لن يكون من حُسْن السياسة تلبية رغبة الملك، ونَجَحَ – بالكاد – فى إنقاذ قوة مصرية من وضع خطر كانت واقعة فيه"[٢٤].

وفيما بعد، سيروى جوردون هذه الأحداث بشكل مُغاير: ففى رسالة وَجَّهها إلى السير صمويل بيكر –يوم ٢٠ نوفمبر سنة ١٨٧٨ – ذكر ما يلي: "إن رجال الملك "متيسا" لم يكن بمقدورهم – أبدًا – محاربة رجال "وانيورو": فهم جُبناء وأنذال، ويستطيع ثلاثمائة جندى أن يقضوا عليه وعلى مملكته. فهل تعرفون أننى استطعتُ احتلال عاصمته بمائتَي جندى فقط في سنة ١٨٧٦، ولمدة أربعة أشهُر؟ وبعد ذلك، سحبتهم متذرعًا بأن مناخها غير صحي"[٢٥].

إن الأمر واضح تمامًا، ولا يوجد به أى شك: لقد أجلَىجوردون قواته عن "أوغندا"، وكان مرؤوسه – الضابط المصرى – قد بادر باحتلالها لعدة أشْهُر بُناءً على طلب من ملكها – الملك "متيسا" – الذى أُصيب بالرعب لدى اقتراب المصريين بأسلحتهم منه ...

وعندما وصل جوردون إلى "مْرُولي" يوم ١٨ أغسطس، قَرَّر – أولاً وقبل كل شيء– ألاّ يذهب بنفسه إلى "دوباجا" تجنبًا لحدوث تعقيدات في الوضع، واكتفى بإرسال "نُوَيهر أغا" إلى هناك ومعه ٩٠ جُنديًا "سيُكوِّنون قوة كافية مع الـــ ١٤٠ جنديًا الآخرين من جنود الحامية.

وبتاريخ ٢٣ أغسطس، كَتَبَ ما يلي: "وَضَعْتُ الخطة التالية بعد تفكير عميق: بعد رجوعِ القوات من "دوباجا"، سأتقدم على رأس مائة رجل حتى "تياميونجو" و"أُورونذوجاني"، وسأرسم مُخَططًا للنير والبلد فى المنطقة المحصورة بين "مْرُولي" وهذَين المكانَين... ويجب على أن أترك هذا القطاع الصغير من نهر

النيل – بين "أوروندوجاني" و"بحيرة فيكتوريا"؛ فأنا أتجنّب إتمام هذا العمل خوفًا من التعقيدات التى لم نستعد لها. ولكم أن تتخيلوا شعورى فيما يتعلق بهذا القطاع الصغير من النيل لأنه هو القطاع الوحيد الذى لم أرفع مقاييسه من "بربرة" حتى "بحيرة فيكتوريا".

وفى الوقت نفسه، أعلنَ جوردون عن عزمه على إخلاء هذا الإقليم "لكى أكون فى الخرطوم فى حوالى منتصف أكتوبر، ثم فى القاهرة فى شهر يناير، وبعدها فى إنجلترا فى الخامس من فبراير تقريبًا"[٢٦]. إذن، فجوردون لم يكن يريد الذهاب إلى "بحيرة فيكتوريا".

وحسبما ذكر آخر مَن كتبوا سيرته، فإن جوردون قد رفض الذهاب إلى هذا القطاع الصغير – الذى يُغَطِّى آخر ٦٠ ميل من "نيل فيكتوريا" – "ونَفَّذ سياسة حكيمة وماهرة لأنه امتنع عن شق طريق إلى "بحيرة فيكتوريا" احترامًا لرغبة أقوى عاهل محلى (!!). ومع أن الخديوى كان يريد بسط نفوذه حتى هذه البحيرة، إلاَّ أن جوردون لم يَكُن يَتَصَوَّر أبدًا أنه قد تَطَوَّع فى حملة للغزو... إلخ"[٢٧].

ولم يجرؤ جوردونعلى التَحَجُّج بهذه الذرائع التى لا تصمد أمام الحقيقة: فلقد سَبَقَ لنا وأن ذَكَرْنا وأَثْبتنا – بشكل حاسم – أنه كان يريد أن يَحْتَفِظ لبريطانيا العظمى بالحق فى غزو "أُوغندا" و"بحيرة فيكتوريا"، المورد الأساسى لنهر النيل. لقد أفسد سلوك جوردون ما أنجزه لونج فى "أُوغندا"، كما تَجَنَّب إطلاق السفينة "الخديوي" لكى تُبحر على مياه "بحيرة فيكتوريا" رغمًا عن وعوده المتكررة الصريحة والدقيقة؛علمًا بأن لونج كان قد رَفَعَ – فعلاً – الراية المصرية عليها، وكان أول رجل أبيض يُبحر فوق مياهها بينما كان "سبيك" قد رآها من بعيد.

وفى النهاية، وتتويجًا لما قام به فى "أُوغندا"، أرسل جوردون الضابط "نُوَيهر أغا" إلى الملك "متيسا" ومعه "معاهدة يعترف فيها باستقلال الملك، ويقترح عليه إرسال سفراء إلى القاهرة"(!!)، لكن "متيسا" – بدوره – لم يتكرم بالرد على "شخبطة" جوردون.

وفى تلك الفترة نفسها، بدأ الإنجليز – منذ سنة ١٨٧٦ – يفكرون فى إنشاء إمبراطورية مترامية الأطراف – فى وسط أفريقيا – على حساب مصر، وبشرط أن تكون هذه الإمبراطورية متصلة بالساحل: ففى جلسة عقدتها "غرفة تجارة جلاسجو" – بتاريخ ٩ نوفمبر – قَرَّر المجتمعون رفع عريضة لوزارة الخارجية البريطانية لفتح طريق يصل بين "البحيرات" والساحل.

وشعرت القاهرة بالقلق مِنْ بدء غزو إنجلترا للإمبراطورية المصرية من جهة الجنوب، ومن موقف جوردون الغامض؛ فأطلقت "هيئة أركان حرب الجيش المصري" صيحة تحذير حقيقية على شكل مذكرة رفعها رئيسها – الكولونيل ستون باشا (Stone) – إلى الخديوي[٢٨] جاء فيها: "قرأتُ بعناية شديدة الرسائل التى كتبها صاحب السعادة الجنرال جوردون باشا من "فوَيْره" بتاريخ ١٣ أغسطس سنة ١٨٧٦.

"وحسبما جاء فى هذه الرسائل، وبُناءً على المعلومات الواردة من أوروبا – بخصوص نوايا الإنجليز (وغيرهم) تجاه بلاد وسط أفريقيا – فإن وضع الجنرال جوردون يبدو لى خطيرًا للغاية، وأعتقد بأن مصلحة مصر الحيوية – فى هذه المناطق – تستلزم إجراء عمل فورى وفَعَّال.

"إن ترك الوقت يمر لفترة طويلة سيضر بالسيطرة المصرية على مديريات خط الاستواء: فجزيرة زنزبار – الواقعة تحت الحماية الإنجليزية – تبذل أقصى جهودها للحفاظ على أن تكون المواصلات مفتوحة بينهما وبين الملك "متيسا".

"وهذه الجزيرة تُقَدِّم حاليًا – وستُقَدِّم فى المستقبل – المزيد من التضحيات لتدعيم نفوذها لدى هذا الملك الأسود، كما تحاول الإساءة للعلاقات الطيبة التى تربطه بمصر.

"ويوجد مبشرون إنجليز يتوجهون – حاليًا – إلى بلد "رومانيكا" انطلاقًا من "زنزبار"؛ وهدفهم المعلَن هو:

١- مباشرة الملاحة بالسفن البخارية فى "بحيرة فيكتوريا".

٢- وإنشاء مستعمرات على الضفاف الغربية لهذه البحيرة لكى يؤثروا روحيًا - أولاً - ثم ماديًا على شعب "أُوغندا".

٣- وعمل اتصالات تجارية بين إنجلترا وشعبَى "رومانيكا" و"متيسا".

"وفى الوقت نفسه، فإن ملك بلجيكا يرأس منظمة لاستكشاف واستعمار بلاد وسط أفريقيا. وستبدأ هذه المنظمة نشاطها بإقامة محطة دائمة فى "باجامويا" - على شاطئ المحيط الهندى مقابل جزيرة "زنزبار" - ثم ستقيم محطتَيْن دائمتَيْن: الأولى على شواطئ بحيرة "تنجانيقا"، والثانية فى جنوب "بحيرة فيكتوريا".

"وفور إقامة هذه المحطات البلجيكية - مع محطات المبشرين الإنجليز - فسيتم افتتاح طريق آمن للتجارة، وستحتكر زنزبار (أى إنجلترا) كل تجارة هذه المناطق بأكملها إذا لم تسبقها مصر فى تنفيذ هذا المشروع. وهذا الأمر سيتكرر فى جميع البلاد التى تقع حول بحيرتى فيكتوريا وألبرت إلاَّ إذا بادرت مصر وأكدت سلطتها ودَعَّمتها فى بلاد "متيسا" و"رومانيكا" ومملكة "ريونجا" الواقعة بين "نيل فيكتوريا" و"بحيرة ألبرت".

"إن بحيرة "فيكتوريا" يجب أن تصبح بحيرة مصرية فى أسْرَع وقت، بالضبط كما حَدَثَ فى "بحيرة ألبرت": فحاليًا، تم افتتاح الملاحة البخارية - فعلاً - هناك وهى ترفع راية مصر. وإذا لم يتم تنفيذ ذلك، فإن هذه البحيرة ستُصبح، عما قريب، بحيرة إنجليزية. إن المبشرين الإنجليز - الذين يتوجهون الآن إلى بحيرة فيكتوريا- يحملون معهم سفينة بخارية، كما يَحظَوْن بدعم كنيسة إنجلترا الحكومية[٥] التى تمدهم بالمال والأفراد اللازمين لإنجاز هذا المشروع.

---

[5] "الكنيسة الأنجليكانية" تمثل المذهب الرسمى لإنجلترا (المذهب الأنجليكاني) وهو مزج ما بين تعاليم المذهب الكاثوليكى ومذهب كالفن البروتستانتي. نشأ هذا المذهب بعد

"لقد كان "متيسا" مواليًا لنا فى بادئ الأمر، ولكنه بدأ - حاليًا - يتلقى كميات كبيرة من الأسلحة النارية والبارود من "زنزبار"، فبدأ عداؤه لمصر يظهر، حسبما جاء فى رسائل الجنرال جوردون نفسه. إذن، فإن مصر لا يجب أن تُضيِّع يومًا واحدًا إذا كانت تريد الحفاظ على نفوذها وتدعيمه فى منطقة منابع نهر النيل.

"إننى أشعُر بالقلق على مستقبل مصر إذا خسرت مديرياتها فى منطقة خط الاستواء، وإذا لم تدفع بحدودها الحالية إلى أبْعَد مما هى عليه فى الوقت الحالي. إن الحفاظ على هذا النفوذ يتطلب اتخاذ قرار وتنفيذ إجراء بشكل سريع وفعَّال. واقترحُ أن يتم ذلك على النحو التالي:

١- مساندة جهود الجنرال جوردون بهدف تدعيم كل ما تم الحصول عليه.

٢- غزو بلاد الملك "متيسا" واحتلالها.

٣- احتلال بحيرة فيكتوريا احتلالاً تامًا بافتتاح الملاحة الشراعية والبخارية فيها - فورًا - تحت الراية المصرية.

٤- احتلال "رومانيكا" فيما بعْد.

٥- فتح طريق بين "هَرَر" وضفاف بحيرة فيكتوريا لمساعدة قوات جوردون، وفتح طريق اتصال سهل للتجارة بين "بحيرة فيكتوريا" وساحل البحر عند "زيْلَع" و"بربره".

٦- احتلال الجبال الواقعة بين "بحيرة فيكتوريا" والمحيط الهندى لفتح منفذ - فيما بعد - على مينائى "كيسمايو" و"دومفورد" وغيرهما إلخ...

"وفى رأيي، فإن الأمة القوية التى ستمتلك منابع النيل هى التى ستمتلك - دومًا - مفتاح الدلتا فى مصر".

انشقاق الملك هنرى الثامن عن الكنيسة الكاثوليكية (١٥٣٤م). ويرأس ملك (أو ملكة) إنجلترا هذه الكنيسة [المترجم].

وفى واقع الأمر، فإن جوردون قد وَجَدَ نفسه فى موقف الكاذب تجاه مصر (وهذا أقل ما يُمكن أن يُوصف به): فبعدما خان ثقة الخديوى فيه، وبعدما خَدَعَه بالوعود، وحاول كسْب الوقت – بانتحال كافة الأعذار – لم يعُد يُفكِّر إلا فى العودة إلى بلده. ومع ذلك، فإنه قد حرص – قبل كل شيء – على أن يُوضِّح لمواطنيه الإنجليز – المقيمين فى أوغندا – كيفية خدمة المصالح الإنجليزية: فبتاريخ ٢ سبتمبر، كَتَبَ من "مُرْولي" ما يلي: "لقد كَتبتُ للإرسالية التبشيرية – فى "أوغندا" – مذكرة عن السياسة التى يجب على المبشرين اتباعها إذا أرادوا أن يستفيد "متيسا" بشكل دائم.

"لقد بدأ المصريون يكرهون الإنجليز، وأنا واثق بأنهم لن يتحملوا – من الآن فصاعدًا – إملاء إرادتنا عليهم؛ كما أن كل حَدَثْ يمكن له أن يزيد من هذه الكراهية مثل: تدخلنا في زنزبار والحبشة، ووجود هذه الإرسالية التبشيرية حاليًا التى – بحكم تشكيلها – تُعتَبَر إرسالية دُنيويَّة أكثر من كونها إرسالية روحية. وإذا لم تتصرف الإرسالية بذكاء، فإنها ستتسبَّب فى تدمير الملك "متيسا".

"وكنتُ قد كتبتُ مُنبهًا إلى أنه إذا أراد المبشرون تقديم النفع له – بدلاً من الإضرار به – فيجب عليهم تقوية التحالف بينه وبين مصر – بقدر المستطاع – لأن أى موقف معادٍ سيتخذه ضدها سيكون بمثابة الكارثة بالنسبة له: فمهما كان رجاله منظمين أو مسلحين، فإن مصر تستطيع بسهولة الاستيلاء على "أوغندا"... وأنتم طبعًا تدركون بأننى أشير إلى الجانب الدنيوى فى مهمة هذه الإرسالية وليس إلى الجانب الروحى فيها.

"فإلى أى جانب – من هذَيْن الجانبَيْن – سيميل اهتمام "متيسا"؟ إلى تسليح رجاله أم إلى التفاهم والتصالح؟ إن مَنْ يستخدم السيف يمُت بالسيف، وأنا مؤمن تمامًا بأن الله يفضل الجانب الروحي؛ لكن عندما يستخدم الإنسان الوسائل الدنيوية، فإنه قد يصطدم بمقاومة دنيوية"(٢٩).

ومن الواضح أن جوردون كان يستطيع – بسهولة – تنفيذ تعليمات الخديوى له بضم "بحيرة فيكتوريا" و"أوغندا" رسميًا إلى مصر؛ لكن تواجد هذه **الإرسالية**

الإنجليزية – ذات التوجه السياسى أكثر من التوجه الدينى – فى تلك المنطقة قد ساهم فى إيقاف هذا المشروع إلى حد كبير.

وفى نهاية الأمر، رجعت القوات المصرية من بلد الملك "متيسا" – بتاريخ ٩ سبتمبر – ومعها الدكتور أمين (إدوارد شنيتزر) الذى يُنسَب إليه أنه هو الذى تفاوض على انسحابها من هناك. واستفاد جوردون من تلك العودة لتنفيذ ما انتواه: ففى اليوم نفسه الذى غادر فيه "مُرُولي" (١١ سبتمبر)، بَعَث برسالة إلى أخته ذكر فيها ما يلي:

"كنتُ قد أرسلتُ إليك بمذكرة عن زيارة قام بها أحد ضباطى للملك "متيسا"، وكانت زيادة مسلية للغاية؛ فمن بين أشياء عديدة، كان الملك مرعوبًا عندما علم بوصول أُخيك المسكين إلى "ماجونجو" مع السفينة البخارية، فاختفت معتقداته الدينية (الإسلامية والمسيحية)، واستدعى السَّحَرَة وعَقَد اجتماعًا معهم دام خمس ساعات. لكن هذه الاستشارة لم تُطمئنه بالمرة: فاستدعى مندوبى لديه وعَبَّر له عن حبه لي... ووجه إليه العديد من الأسئلة عن أسباب مجيئى إلى بلده.

"إن رأيى الذى كونته عنه لم يتغير منذ سنة ١٨٧٣ (كذا !!)، أى منذ وصولي: فهو مجرد "عَبْد" (أبيب) مثل باقى السكان المحليين.

"ونصف الأسلحة النارية لديه عبارة عن بنادق بدائية، وليس لديه رصاص بل إنه يصنع المقذوفات من الحديد؛ كما أن لديه خمسة مدافع من البرونز ولكن بدون حوامل ولا أية قنابل لهذه المدافع (التى تشبه المدافع التى تستخدمها اليخوت فى التحية). وهذا الملك لا يثق فى أى شخص ويُغَيِّر موظفيه (الـ "متيانجول") باستمرار، ولا يوجد لديه شخصية مرموقة لقيادة جيشه؛ ولديه أيضًا ٨٠٠ بندقية من مختلف الأنواع.

"وكنت أخشى أن يكون قد تعلم – من جنودى – طريقة صنع السياج باستخدام الأوتاد الخشبية، لكن يبدو أنه لم يتعلم: فقد هدم ما بنيناه. وبلد الملك

"متيسا" مفتوحة تمامًا أمام أى غاز: فلا توجد بها الحشائش الكثيفة التى كانت تمثل الصعوبة الأساسية مع باقى الزعماء الذين لم يتم إخضاعهم. لقد هرب الملك إلى داخل البلاد بعيدًا عن البحيرة..."(٣٠).

لقد كانت مسألة "أوغندا" و"أونيورو" و"البحيرات" مسألة محسومة ومنتهية بالنسبة لجوردون: ففى يوم ١٥ سبتمبر، وصل إلى "نيامبونجو" - التى كانت تعتبر نظريًا آخر حدود ممتلكات مصر فى الجنوب - ومن هناك، أسرع بالسفر إلى القاهرة يوم ١٧ سبتمبر.

وعندما وصل إلى "الخرطوم"، كتب رسالة - بتاريخ ٢٩ أكتوبر - تنعكس فيها اهتماماته الدينية والسياسية؛ وفى الوقت نفسه، تظهر فيها اضطرابات ضميره المتأرجح والمشوَّش. ويرسم جوردون لنفسه - وبنفسه - صورته على النحو التالي: "أرسلتُ برقية إلى القاهرة لأخبرهم بأننى أنوى النزول بها لبرهة من الزمن، لكننى لم أقل لهم أى شيء بعد عن نيتى فى الرجوع إلى إنجلترا لأننى أريد أن أدرس الموقف بوضوح.

"إن الرفاهية المادية تقول لي: "أنتَ بصحة جيدة ويكفيك ما حققته؛ عُد إلى بلدك واستقر هناك، ولا تعرض نفسك للأخطار".

"أما العقل فينصحنى قائلاً: "ما جدوى غَزْو بلاد جيدة لحساب حكومة ما؟ إن البلاد أكثر بكثير ممن يستطيعون حكمها. عليك - إذن - أن تنسحب وتتجنب المشاكل المثارة مع "متيسا" و"الإرسالية الإنجليزية".

"ولكن شخص ما (لا أعرف مَنْ هو) يرد قائلاً: "أغمض عينَيك عما يجب أن يحدث. ثق بالله، وأفعل ما بوسعك أن تفعله لكى تفتح البلد تمامًا حتى منطقة البحيرات. افعل ذلك ليس لحساب صاحب السمو ولا لحساب حكومته، بل افعله بإيمان مطلق". ويوجد عَرَّاف يقول لي: "دَعْ قرارك يخضع لتعليمات الخديوي، فإذا بدا لك أنه غير مكترث، لا تتردد واذهب نهائيًا"(٣١).

وقبل مغادرة جوردون للخرطوم، عَهَد للكولونيل الأمريكى براوت (Prout) بقيادة الجيش فى "المديرية الاستوائية"، ثم وصل إلى القاهرة، وسافر منها إلى لندن فى شهر ديسمبر سنة ١٨٧٦. وهكذا انتهت مهمة جوردون بصفته حاكمًا على وسط إفريقيا.

لقد نجح جوردون فى إنشاء محطات عسكرية، وفى تخطيط الغزوات المصرية، وفى اكتشافبعض مناطق "البحيرات العظمى" (بمساعدة لونج وجيسّي)؛ لكنه – من الناحية السياسية – تعمد القضاء على المصالح العليا لمصر – المتمركزة حول البحيرات – لصالح بلده، إنجلترا: فترك "أوغندا" و"أونيورو" تسقطان فى قبضة النفوذ البريطاني، مع أن هذين البلَدين كانا – فعليًا وقانونيًا – تحت حماية مصر.

***

هوامش الفصل الخامس عشر

(1) Emile Bujac: "Les Egyptiens dans l' Afrique Equatoriale".

(2) Colonel Chaillé – Long: "My life in four Continents: T.I. P. 80.

وفي كتاب آخر عنوانه:.L' Egypte et ses Provinces perdues يقول الكولونيل شالليه – لونج: "كانت الخرطوم هي مقر حكم جوردون – وتقع على طريق "جوندوكورو" – ومن مقر حكمه أصدر، قرار احتكار تجارة العاج. وهذا القرار يوَصف بأنه جنون تام لأنه أثار عداء التجار في الخرطوم، وهم سلاطين السودان الفعليون الذين استثمروا كل أموالهم في تجارة العاج. ولتنفيذ هذا القرار في داخل أفريقيا، كان لابد من إقامة محطات كثيرة، وتكوين جيش صغير به ٢٥٠٠ "دنجلاوي" – أي جنود غير نظاميين – وهم الذين شكّلوا نواة جيش المهدي فيما بعد. إن هذا القرار ظالم وغير مُوَفِّق، ويُعتبر بمثابة بذرة التمرد الذي سيندلع فيما بعد والذي سيفتخر جوردون – في كتابه – بأنه هو الذي صنعه".

(3) G.-B.Hill: "Colonel Gorden in central Africa", Lettre du 26 juin 1874.

(4) Ibid. Lettre du 3 août 1874.

(5) G. Schweinfurth: "Au coeurde l' Afrique (1868 - 1871)." Vol. II. chap. XXII.

(٦) قال رومولو جيسّي – الذي كان نائب جوردون – ما يلي: "بسبب قرار جوردون، أصبح إجباريًا على زعماء "الزرائب" – المقامة على طول نهرَي "بحر الزراف" و"النيل الأبيض" – أن يُخلوا هذه المنشآت خلال ثمانية أشهر؛ وبعد انتهاء هذه المهلة، ستصادر الحكومة العاج.

"لقد اتخذ الكولونيل جوردون هذه الإجراءات لكى يجعل التجار يطيعون أوامر الحكومة بسهولة، وبدون أن يخسروا خسائر فادحة؛ ولكنها تسببت فى أن الحكومة خسرت الضرائب عن سنة كاملة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الزرائب" كانت مراكز طبيعية للتموين؛ وعندما ألغاها جوردون، زادت نفقات حملتنا زيادة هائلة فى ذلك البلد الشاسع الأرجاء والبعيد عن أى مركز تجاري.

"إن النقود لم تكن لها قيمة فى هذا البلد لأن أهله لا يستخدمونها، فكان لابد من إحضار كميات لانهائية من البضائع والأشياء لمبادلتها معهم بما نحتاجه منهم. وكانت هذه البضائع تشكل حمولات كاملة لكثير من السفن البخارية بسبب وزنها وحجمها. وبالإضافة لهذه البضائع، كان لابد من التزَوُّد بالغذاء والملابس والمعدات العسكرية. وكل هذه الكميات من البضائع كانت تتلف بسهولة وفى وقت قصير: فكان لابد من تجديدها من وقت لآخر بسبب عدم وجود المخازن الملائمة، واستمرار هطول الأمطار الغزيرة، والخسائر التى تسببها حشرة النمل الأبيض".(Romolo Gessi :"Sette anni nel Sudan Egiziano").

(7) "Emin Pacha in Central Africa, being a collection of his letters and journals", Edited and annotated by: Prof. G. Schweinfurth, Prof. F. Ratzel, Dr R. W. Felkin, and Dr. Hartlaub, London 1888.

وراجع أيضًا مذكرة بعنوان:

"On trade and commerce among The Waganda and Wanyoro".

ومع أن من علقوا على هذه المذكرة أوضحوا أن هذه الدراسة ظهرت فى Ausland سنة ١٨٨٣، إلا أنها قد كتبت فى تاريخ سابق، حوالى سنة ١٨٧٨".

(8) Colonel Chaillé – Long: "L' Egypte et ses Provinces perdues".

(9) G. B. Hill: Ibid. رسالة بتاريخ ٢٩ يناير سنة ١٨٧٥.

(10) G. B. Hill: Ibid. رسالة من "فويزه" بتاريخ ١٣ يناير سنة ١٨٧٦.

(١١) رسالة من جوردون إلى خيرى باشا مكتوبة فى "فويزة" بتاريخ ١٦ يناير سنة ١٨٧٦، الوثائق المصرية. ذكرها Pierre Crabites فى كتابه:

"Gordon in Sudan and Slavery, Londres, 1933.

(12) Archives anglaises, F.O. 78, Vol. 3188.

مذكرة من نوبار باشا .القاهرة، ٧سبتمبر سنة١٨٧٥.

(13) Ibid. Vol. 3189. القاهرة فى ٩ يناير سنة ١٨٧٦

(14) G. B. Hill: Ibid.

راجع جزء من رسالة بتاريخ ٩ مارس سنة ١٨٧٦ ذكرها هيل فى أسفل صفحة ١٥١.

(١٥) كان جوردون يريد أن ينسب هذه الفكرة لنفسه على أمل أن الإنجليز سيقبلونها بسهولة، ولكن الخديوى كان هو صاحب هذا المشروع منذ سنة ١٨٧١.

(16) W. H.Wilkins: "The Romance of Isabel Lady Burton," Vol. II, Pp. 646 - 650.

(17) G. B. Hill: Ibid.

رسالة من "فاتيكو" بتاريخ ٣ فبراير سنة ١٨٧٦، صفحة ١٥٤.

(18) Achille Biovès: "Gordon Pacha," Paris, 1907.

(19) P. Crabitès: Ibid. P. 70.

(20) G. B. Hill: Ibid. Pp. 154 – 155.

(٢١) كتب Gessi في مذكراته ما يلي: "عندما كان ستانلى فى "أوجندا"، كنت فى "أورينورو" وكنت أرفع الراية المصرية فى "ماجونجو"، وكنت قد استوليت على "مووتا - نزيجا" آخر حوض نهر النيل باسم حكومتي. وكان "متاسا" حذرا ويخشى من أن تقوم قواتنا بالتقدم شرقا وتغزو مملكته: فوضع نفسه تحت إمرة ستانلي، وقدم له كافة الإمكانيات اللازمة للقيام بحملته الاستكشافية الكبرى"

("ette anni nel Sudan Egiziano")

(22) G. B. Hill: Ibid. P. 180.

(23) Ibid.

رسالة من "ماجونجو" بتاريخ ٢ أغسطس سنة ١٨٧٦، صفحة ٧٨.

(24) Demetrius C. Bougler: "The life of Gordon," London. 1896.

(25) Douglas Murray & SilvaWhite: "Sir SamuelBaker, A memoir," Pp. 254 - 255.

(26) G. B. Hill: Ibid. P. 182.

(27) Bernard M. Allen: "Gordon and The Sudan", London. 1931. Pp. 75 - 76.

(٢٨) المحفوظات المصرية، قصر عابدين. مذكرة سرية مرفوعة لصاحب السمو الخديوي. مديريات خط الاستواء. القاهرة بتاريخ ٢١ أكتوبر سنة ١٨٧٦.

(29) G. B. Hill: Ibid.

(30) Ibid. Pp. 185 – 186.

(31) Ibid. Pp. 197 - 198.

***

الفصل السادس عشر

جـــــوردون فى الســـــودان

(١٨٧٧ - ١٨٧٩)

١- ميمة جوردون الجديدة.

٢- مشكلة الموصلات.

٣- موقف إنجلترا من التوسّع المصرى حـول"البحيـرات".
جوردون يُخْلى الممتلكات المصرية فى وسط أفريقيا.

٤- جوردون إداريًا.

٥- الحرب الفاشلة ضد النخاسة والنَخّاسين[1].

---

[1] أ- يوجد هنا خطأ إملائى فى النص الفرنسي: فالمكتوب فى هذا العنوان الفرعى (le trate) والصحيح هو: (la traite).
ب- فى الفهرس العام، جاء هذا العنوان بإضافة جملة: "... وأصول الحركة المهدية" [المترجم].

جوردون فى السودان
(١٨٧٧ - ١٨٧٩)

أولاً: مهمة جوردون الجديدة:

رجع جوردون إلى لندن وهو فاقد الاتزان لأنه كان قد وقع فريسة لتأنيب ضميره، ولأنه لم يَكُن حُرًا فى تصرفاته، فلم يستطع التقدم بل إنه كان يتراجع؛ فأراد أن يُغطى هذا التراجع، ويضرب عصفورَيْن بحجر واحد: فأَرجَع سبب فشله إلى إسماعيل باشا أيوب (الحاكم العام للسودان)، وأَخَذَ يُرَدِّد- فى لندن- أنه (أى جوردون): "استطاع أن يُلغى النخاسة فى المديرية التى كانت تابعة له، لكنه لم يستطع إلغائها فى باقى أرجاء السودان الشاسعة حيث تُعتَبر الخرطوم بمثابة القاعدة الأساسية لنظام العبودية".

لقد كان جوردون يردِّد النَغْمة السائدة آنذاك: فباسم محاربة النخاسة، عَيَّنت الحكومة الإنجليزية "مالكوم" فى ولايات البحر الأحمر؛ وعَيَّنت بيكر وجوردون فى وسط أفريقيا؛ ولعبت سفنها دور الشرطة البحرية فى المياه الإقليمية المصرية؛ وأصبحت ممارسة العنف جزءًا من النظام.

وكان بيكر قد ادعى بأنه قضى على النخاسة؛ ولذلك، فعندما يتحجج جوردون بها، فإنه كان يهدف - فقط - إلى تدعيم سلطته فى الخرطوم التى كانت القاعدة الأساسية لنظام العبودية، ولكنها كانت أيضًا - وعلى وجه الخصوص - القاعدة الأساسية لحكومة عموم السودان.

وذَكَر كاتب سيرته - المستر هيل - أنه بعد وصوله إلى لندن بوقت قصير "أخبره رجال مسئولون بأنهم يرون ضرورة رجوعه [إلى أفريقيا] من جديد لأسباب لا داعى لشرحها". ورجع جوردون إلى القاهرة وهو يعرف - بالطبع - أن

الحكومة المصرية ستجعله مسئولاً عن كل شئون مديريات السودان. وبالتأكيد، فقد رَحّبت الحكومة الإنجليزية تماما بهذه الفكرة التي ستتيح لها تنفيذ سياستها العامة هناك وبالطريقة التي تريدها.

وفَوْر رجوع جوردون إلى القاهرة، وَجّه إلى حكومة الخديوى - بتاريخ ١٠ فبراير سنة ١٨٧٧- "إنذارًا" (حسب تعبيره) قال فيه: "اعطونى السودان وإلا فلن أُسافر".

وبتاريخ ١١ فبراير، التقى الخديوى بالمستر فيفيان- القنصل العمومى لإنجلترا فى مصر - وبعد هذه المقابلة، وافق إسماعيل على طلب جوردون: فمنحه - يوم ١٧ - لقب "الحاكم العام"، مع كل السلطات الإدارية والقضائية كاملة ليحكم بها:

- كل أراضى السودان.
- والمديريات الاستوائية.
- وولايات البحر الأحمر.
- وشرق السودان.

وبذلك، أصبح جوردون حاكمًا على مساحة تساوى مجموع مساحة الجُزُر البريطانية، والبرتغال، وأسبانيا، وفرنسا، وبلجيكا، وهولندا، وألمانيا، والنمسا معًا.

وفى التاريخ نفسه، حَدَّد الخديوى لجوردون هدف حملته الجديدة:

"١- السعي- بقدر الإمكان- لإلغاء النخاسة إلغاءً تامًا.

٢- الإنجاز الفورى للطرق التى ستجعل اتصالات السودان بمصر أسرع وأسهل".

وفى الواقع، فإن هذين الهدفين الرئيسيّين كانا مُرتبطَيْن تمامًا ببعضهما البعض لدرجة أنه يُمكن اعتبارهما هدفًا واحدًا، لكن الحكومة البريطانية لم تكن مُهْتَمَّة إلاَّ بتحقيق أهداف سياستها الخاصة.

وبتاريخ ٩ مارس سنة ١٨٧٧، أرْسَلَت وزارة الخارجية البريطانية تهانيها للخديوى بمناسبة هذا التعيين" المفروض عليه، وذَكَرَت: "أنها تجد فى هذا الإجراء "الطوْعى" (كذا!!!) رغبة صادقة – من جانب سموه – فى القضاء على النخاسة، وإلغاء حملات صَيْد الإنسان؛ تلك الحملات التى كانت تُنَظَّم على نطاق واسع داخل الأراضى المصرية، طبعًا بالمخالفة لأوامر سموه".

وعلينا أن نُذكِّر القارئ بأن هذا التعيين "الطَوْعى" لجوردون قد حدث بعدما نفَّذ المستر فيفيان تعليمات اللورد ديربي، ووجه تحذيرًا للخديوى بأن "سموه لن يجد، فى إنجلترا، أى تعاطُف معه – فى موضوع تَوَسُّع أراضيه فى وسط أفريقيا– طالما أن صيد العبيد والمتاجرة بيم ما يزالا قائمين فى الولايات التى يضمها سموه باستمرار إلى حكمه[١]". لكن عندما عيَّن إسماعيل أحد الإنجليز على رأس الحكومة العمومية للإمبراطورية السودانية، فقد أصبح من حقه أن يَتَوَقَّع تأييد إنجلترا لتوسعه فى وسط أفريقيا.

وبعبارة أخرى، فإن الموافقة على تعيين جوردون قد تَمَّت مع أنها تُخالف الالتزام بالخط الذى حَدَّده الخديوى مرةً ثانية، أى الربط الوثيق بين مشكلة النخاسة ومشكلة المواصلات. وكان اللورد ريندل (Rendel) يرافق المهندس البريطانى "فويلر" فى مصر، وذكر ما يلى عن إسماعيل: "إنه ذكى للغاية لأنه طلب تأييد الإنجليز لمشاريعه فى السودان مُتَحججًا بأن الوسيلة الوحيدة للقضاء على النخاسة هناك تَكْمُن فى إدخال صناعة تكون أكثر ربحية منها[٢]".

إن هذا الحكم يُعْتَبَر بمثابة تحية لآراء الخديوى السديدة. ولكى نُدرك قيمة هذا الحكم، علينا أن نتذكَّر أن مشكلة الاتصالات كانت تشتمل على مرحلتين متلازمتَيْن:

المرحلة الأولى: بسط السيادة المصرية على حوض نهر النيل بأكمله؛ويكون ذلك باستكشاف مجرى النهر حتى بحيرة فيكتوريا، واحتلال "أوغندا"، وشق طريق إلى البحر.

المرحلة الثانية: إنجاز مَد خط السكة الحديد من القاهرة حتى الخرطوم لتَجَنُّب مصاعب الملاحة فى نهر النيل.

ثانيًا مشكلة المواصلات

فى سنة ١٨٧٧، كانت مشكلة المواصلات ما تزال مطروحة قَيْد البحث؛ وكان تَقَدُّم المصريين - على ضفاف بحيرة فيكتوريا - ومَدّ خط السكة الحديد قد تَوَقفا بسبب سوء الوضع الاقتصادى والسياسى لمصر. لكن فى تلك الأثناء، كانت لدى جوردون سلطات غير محدودة، فكان لزامًا عليه أن يقوم بتنفيذ هذا الجزء الأساسى من البرنامج الذى وضعته مصر.

وكان إنشاء طرق مواصلات سريعة، فى تلك البلاد الشاسعة سيضمن:

١- تواجُد رجال الشرطة.

٢- وبالتالى، سيجعل إلغاء النخاسة سهلاً.

٣- وسيُشجع على إيجاد أصناف بضائع أخرى غير العاج والعبيد.

٤- وسيخلق موارد واحتياجات جديدة يتم التعامل فيها بالنقود.

باختصار، لقد كان إنشاء طرق مواصلات سريعة سيؤدى إلى وفاة النخاسة وفاة طبيعية وذلك نتيجة لحدوث تَحَوُّل بطىء فى المؤسسات القائمة بالفعل: فمشكلة المواصلات كانت هى أساس مشكلة النخاسة والإدارة العامة فى السودان.

إذن، فقد تم تكليف جوردون بحل عدة مشاكل مُلحة، منها مشكلة مد خط السكة الحديد: فالخديوى كان قد وَقَّع عقودًا، وأُنفق ١٢ مليون ونصف المليون فرنك. ومع ذلك، فإن خط السكة الحديد لم يتجاوز جنوب "وادى حلفا" إلاَّ بحوالى ٥٠ أو ٦٠ كم فقط، فى حين أن خطة الخديوى كان تقضى بإنشاء خط سكة حديد (واحد على الأقل) يسير بمحاذاة النيل عَبْر الصحراء، ويبدأ بعد الجنادل من "وادى حلفا" حتى "هينيك". وقَدَّر جوردون أن الجزء الباقى سيتَكلَّف حوالى ٤٠ مليون فرنك.

ومن المؤكد أن تنفيذ مد خط السكة الحديد يُعتبر عملاً حضاريًا وخيريًا عظيمًا، وكان سيتم فعلاً فى عهد إسماعيل لَوْلا وجود عائقَيْن أوقفاه:

أ- فإدارة جوردون المالية كانت عبارة عن تبديد حقيقى للموارد (تمامًا مثل إدارة بيكر).

ب- لم تكن إنجلترا تريد - حقيقة - إلغاء النخاسة باستخدام وسائل فَعَّالة مُبَرأة من أيَّة نوايا سياسية.

لكن فى شهر يونيو سنة ١٨٧٨ - أى بعد مرور أكثر من عام من الانتظار - وَجَدَ جوردون أن أفضل حل لهذه المشكلة هو تقديم اقتراح به قَدْر من التحايل:

١- بما أن نهر النيل صالح للملاحة فى جميع أجزاءه - ما عدا المناطق التى تُوجد بها الجنادل- فيُمكن الاستفادة من مواسم الفيضان بأن تبحر فيه سفن بُخارية صغيرة (تُصنَّع فى إنجلترا).

٢- وللتغلُّب على مشكلة الجنادل، يتم استخدام عربات كهربائية (ترامwايات) تسير بمحاذاة النهر، وتتجاوز الجنادل، وتربُط القطاعات الصالحة للملاحة ببعضها البعض.

وقدّر جوردون أن تكلفة هذا الحل لن تتجاوز مبلغ المليون و ٨٠٠ ألف فرنك فقط. وبالطبع، فقد رفض الخديوى هذه الخطة "المُرتَجلة" والتى يظهر مدى "ارتجالها" عندما نقارنها بخطة مُماثلة وضعتها حملة الأميرال ولسلى (Wolseley). لكن هذه الحملة جاءت فى سنة ١٨٨٥، أى بعد فَوات الأوان.

وسينجح الإنجليز - لاحقًا - فى إثارة التمرد فى السودان بسبب خطة العُنف- التى فرضوا على مصر استخدامها- بحجة أنها الوسيلة الوحيدة لإلغاء النخاسة؛ وبالتالى، فقد كانَ عليهم أن يبحثوا عن إمكانية حماية هذه الإمبراطورية بأنفسهم. وعندئذ فقط، كانوا أول مَنْ تَبَنَّى خطة إسماعيل لإلغاء النخاسة، وهى الخطة نفسها التى رفضوها بالأمس القريب.

وفى سنة ١٨٨٣، كَتَبَ الكولونيل ستيوارت (Stewart) تقريرًا عن السودان ذكر فيه ما يلى:" لكى أنجح فى القضاء على النخاسة، فإننى سأعتمد على فتح البلاد ونشر التجارة المشروعة. ولذلك، وبدلاً من الاعتماد على عَقْد معاهدات شديدة الصرامة، فإن هاتين الوسيلتَيْن المذكورتيْن تُعتبران أكثر فاعلية. إن خط السكة الحديد سيختصر المسافة التى تفصل الخرطوم عن البحر، وأعتقد أن هذه الوسيلة فى غاية الفاعلية للوصول إلى الهدف المطلوب".

وفى التقرير الذى كتبه اللورد دُوفرين (Dufferin) - "مصر فى سنة ١٨٨٤" - ذكر ما يلى: "لو كان قد تم تنفيذ خط السكة الحديد- من"سواكن" إلى "بربرة"- لكان قد قُضى على النخاسة بفاعلية أكثر من أى إجراء آخر: فهذا الخط سيجعل "لادو" على مسيرة ٣٠ يومًا فقط من البحر الأحمر، وسيجعل"بحر الغزال" على مسافة ٢٠ يومًا فقط منه؛ ومن هاتَيْن النقطتَيْن ستنتشر التجارة فى جميع الاتجاهات".

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد: ففى سنة ١٨٨٧، اقترح الإنجليزى فرانسيس فوكس (Francis W. Fox) تكوين شركة تحصل على امتياز إنشاء مستعمرات على ساحل البحر الأحمر وتكون مثل الشركات الإنجليزية الأخرى

التى تُنشئ المستعمرات فى "جنوب أفريقيا" والنيجر وشرق أفريقيا. واقترح- أيضا - إنشاء وكالات تجارية (Factories) فى شمال"سُواكن" وجنوبها. وفى الوقت نفسه، تمد هذه الشركة خطًا للسكك الحديدية بين"سواكن"و"بربرة" ليتم فتح السودان أمام التجارة الأُوروبية.

وفى عدد جريدة "التايمز"- الصادر فى ٣ يونيو سنة ١٨٨٧- عدَّد المقال الافتتاحى موارد السودان الوفيرة ثم قال: "وبعد ذكر هذه المزايا الطبيعية، نعتقد أن السكان سيتعرفون على منتجات الحضارة [الأوروبية] ومواردها، وسيعتادون بسرعة على الأشياء التى كانوا يجهلونها حتى الآن، أو التى كانوا يعرفونها ويعتبرونها رفاهيةً لا يستطيعون الوصول إليها. وهكذا ستتوالى الأحداث وستسير فى مجراها الطبيعي.

"إن الاحتياجات ستخلق العمل الذى سيُنهى الخلافات الداخلية- بين القبائل وبعضها البعض- والحروب الخارجية. والعمل سيُزيد- بسرعة- من الطلب على التعليم. وبالتالى، فإن النخاسة وصيد البشر- بمكاسبهما القليلة ومخاطرهما الكثيرة- سينهاران أمام الأعمال التى ستُوفر للسكان فُرَصًا أسهل وأسرع لجنى الثروة. إن الإنسان بفطرته يميل إلى الراحة والرفاهية، وهذان الدافعان القويان سيُساهمان فى ترقيته أخلاقيًا وماديًا".

وفى جلاسجو، ألقى المركيز دى ساليسبورى (De Salisbury) خُطبةً بليغة تأييدًا لمشروع المستر فوكس، وذَكَر هذا السياسى الكبير شركة مماثلة أنشأها السير ويليام ماكينون (William Mackinon) فى شرق أفريقيا بعد سنة ١٨٨٥: "إن هذه الشركة تمتلك أرضًا تبدأ من نقطة فى مواجهة جزيرة "بمبا" (التى تقع فى شمال زنزبار بالضبط) وتصل حتى "بحيرة فيكتوريا- نيانزا". وهى تمتلك – أيضًا – وادى النيل من البحيرة حتى حدود مصر. ومن البديهى أنه لابُد من مرور وقت طويل حتى يتم تنفيذ الاستيطان فى هذه الأراضى... وأعتقد أن هدف الشركة الحظى هو توجيه ضربة قاضية للنخاسة..."

"والنخاسة موجودة – حاليًا – في البحر على الشاطئ الشرقي لأفريقيا وعلى سواحل البحر الأحمر فقط. لقد اتخذ سلطان زنزبار إجراءات حاسمة للغاية لمكافحة النخاسة في "زنزبار"و"بمبا"، تحت إشراف السير تشارلز إ. سميث والمستر بورتال. لكن المنطقة التى تمر القوافل بها- والتى يجب منعها- هى المنطقة المحصورة بين بحيرة "فيكتوريا – نيانزا" و"مومباسا" (على الساحل الشرقى لأفريقيا).

"وإذا وُجِدَ خط سكة حديد بين البحيرة والساحل، فلن تُستخدَم القوافل- بنفس القدر الحالى- لنقل العاج وغيره من منتجات الداخل أو الساحل. ويعرف الجميع أن هذه القوافل هى التى تنقل جموع العبيد، وأن تكاليف النقل بواسطتها أغلى مائة أو مائتين أو ثلاثمائة مَرَّة من تكاليف النقل بالسكة الحديد. وحالما يتم تنفيذ مشروع السكة الحديد، فإن القوافل ستصبح أثرًا بعد عَيْن".

وأنهى المركيز ساليسبورى خطبته بذكر الخسائر التى تكبدتها إنجلترا فى الأرواح والأموال لكى تقضى على النخاسة، لكن هذه الخسائر لا تُساوى شيئًا بالنسبة لما خسرته مصر: ففى هذه العملية، كانت مصر تُخاطر بخسارة وجودها ذاته. وقال المركيز:" إننا- فى الوقت الحالى- نُنفق أموالاً جَمَّة على السفن والمراكب لكى نقضى على هذه التجارة الملعونة؛ ولقد أحرزنا- بالتأكيد – نجاحًا ملحوظًا لكنه كَبَّد خزانة الدولة الكثير، وخسرنا – أيضًا – الكثير من أرواح البحارة وصحتهم: فقد كانوا يبذلون جُهدًا مُضنيًا تحت الشمس الحارقة.

"وبدلاً من هذه الوسيلة المكلفة والصعبة، يجب علينا مهاجمة الشر فى مكمنه واستئصاله من جذوره؛ وبذلك نُنقذ الجنس البشرى من هذا الدَّنَس الكريه مع المحافظة على أرواح بحارتنا الشجعان".

واستخدم المركيز كل سلطاته لمساندة مشروع المستر فوكس، لكن الحكومة الإنجليزية ستُفضّل- بكل تأكيد- تنفيذ مشروع الاحتلال المباشر الذى سيُحقق الهدف المنشود نفسه.

ومن المفيد - فى هذا الصَدَد - أن نُذكّر بأن جوردون - فى سنة ١٨٧٩- كانت لديه بعض الأفكار التى تؤنبه بسببمُجْمَل ما فعله: فكل ما فعله كان عبارة عن سلسلة من التصرفات الجنونية والحروب إزاء النخاسين. وقَدَّر جوردون الخسائر البشرية – منذ سنة ١٨٧٥- على النحو التالى:

١- فى "**دارفور**": ١٦ ألف مصرى و٥٠ ألف من الأهالى.

٢- فى" **بحر الغزال**": ١٥ ألف شخص ماتوا مَيْتَةً عنيفة.

وهذه الأرقام لا تشمل أعداد العبيد الذين لاقوا حتفهم بسبب الإرهاق على الطُرُق الطويلة والشاقة التى كان النخاسون يسلكونها هَرَبًا من رقابة السلطات. ويمكننا تقدير أن عَدَد هؤلاء العبيد المتوفين يتراوح من ٨٠ إلى ١٠٠ ألف عبد. لقد تمت التضحية بأرواح ١٨٠ ألف إنسان بسبب النخاسة. وإذا اعتمدنا هذا التقدير- الذى قَدَّمَه جوردون- فهل يمكننا تقدير الخسائر الرهيبة التى لحقت بأرواح البشر والأموال منذ حملة بيكر؟

إن كل هذه الخسائر المفزعة نتجت عن تلك السياسة الطائشة التى اتبعها جوردون لإلغاء النخاسة فى السودان، أى اللجوء للحرب بدلاً من ممارسة السياسة البناءة التى سبق للخديوى وأن نَصَح بها.

***

ثالثًا: موقف إنجلترا من التوسع المصرى حول البحيرات.

جوردون يُخلى الممتلكات المصرية فى وَسَط أفريقيا.

كان غزو" بحيرة فيكتوريا" يهدف إلى:

١- حل مشكلة الملاحة فى نهر النيل حلاً نهائيًا باعتبار أنه طريق مواصلات.

٢- تسهيل إلغاء النخاسة المنتشرة فى تلك المناطق.

٣- وأخيرًا، تأكيد حيازة مصر لمفاتيح النهر الذى تتوقف حياتها عليه.

لكن هذا المشروع اصطدم بالأهداف الخفية لإنجلترا رغمًا عن وعود وزارة الخارجية البريطانية التى قطعتها لمصر- مع تعيين جوردون - بتشجيع توسُّع مصر حول البحيرات. وفى الواقع، فإن إنجلترا- شعبًا وحكومة- كانت تعتبر أن الانطلاقة المصرية فى أفريقيا بمثابة كابوس يؤرق مضجعها.

وفى هذا الصدد، كتب المستكشف المشهورج.أ.جرانت (J-A. Grant) رسالة نُشرت فى جريدة "تايمز" - بتاريخ ٣٠ يناير سنة ١٨٧٧- جاء فيها ما يلى: "إن السبب الأساسى لرجوعه (أى جوردون) هو العمل على ضم بحيرة فيكتوريا- نيانزا. وعند هذه النقطة، اعترضتُ بشدة ضد احتلال الخديوى للبحيرة لأن هذا الغزو المصرى الجديد سيكون كالشوكة فى جَنَبات الحضارة وسيزيد من صعوبة إلغاء النخاسة (كذا!!)

"لقد اكتشفنا – سبيك وأنا- هذه البحيرة، ودارستانلى حول ضفافها دورة كاملة. إن مساحتها تبلغ ٤ آلاف ميل مربع، وضفافها غنية وخصبة وكثيرة السُّكان... وفى الحقيقة، فإن "متيسا"- ملك "أُوغندا"- وضباطه هم أُناس أكثر تَحَضُّرًا من تلك الحكومة التى تَدَّعى بأنها تحمل الحضارة إليهم. وتهدف الجهود النبيلة- التى يبذلها المجتمع المسيحى- إلى ترقية هذا الجنس الذى يعيش فى وسط أفريقيا؛ ويجب على هذه الجهود النبيلة أن تُقيم حاجزًا ضد اجتياح العنصر الإسلامى".

أما وزارة الخارجية البريطانية، فقد سارَعَت، من جانبها، بالاستفادة من وكيلها- جوردون- ليس بغرض تشجيع التوسُّع المصرى فى تلك المناطق بل لإيقافه: ففى ٢٩ مارس سنة ١٨٧٧، وَجَّه وزير الخارجية البريطانى تعليمات للقنصل العام فيفيان جاء فيها ما يلى: "أُرسل لك طَيّه نسخة من شكوتين تلقيتهما: الأُولى من مجموعة من الشخصيات ذوات النفوذ المهتمة بصالح وسط أفريقيا، والثانية من "جمعية محاربة العبودية".

"والشكوتان تطلبان من حكومة صاحبة الجلالة استخدام نفوذها لدى الحكومة المصرية لمنع الخديوى من مد سيادته على مناطق وسط أفريقيا، وحَول بحيرتى "ڤيكتوريا" و"ألبرت - نيانزا". وحسبما ذكر مُقدمو الشكوتين فإن مثل هذا التصرُّف - لو تم - سيُثير العداء بين المصريين والملك "متيسا"؛ وبُناءً على ذلك، يجب علينا أن نتحاشى وقوع مثل هذا التصرف.

"وقبل الرد على هاتَيْن الشكوتين يُسعدنى معرفة ما إذا كانت هذه الإشاعات (التى تقول بأن الخديوى يفكِّر فى الاستحواذ على الأراضى المذكورة) لها أساس من الصحة أم لا[٣]".

والشكوى الأولى كانت بتاريخ ١٣ مارس وقدمتها" جمعية الكنيسة التبشيرية" (Church Missionary Society)؛ أمَّا الشكوى الثانية، فمُقدَمَة من "جمعية مكافحة العبودية"(Anti-Slavery Society) و"جمعية حماية السكان الأصليين" (Aboriginal Protection Society) معًا. ومن المؤكد أن الحكومة البريطانية هى التى حَرَّضت على تقديم هاتَيْن الشكوتين: فمن المعروف أن "جمعية مكافحة العبودية" - فى لندن - و"الإرسالية التبشيرية - فى أُوغندا - كانت ميولهما السياسية تتغلب على مواقفيهما الإنسانية.

وكان المستر فيفيان يعرف جيدًا أغراض حكومته: فساند جوردون فى هذا الموضوع قبل سفره إلى السودان يوم ١٨ فبراير. وبتاريخ ٩ أبريل سنة ١٨٧٧،

وَجَّه مذكرة إلى وزير خارجيته تحدث فيها عن نتائج لقائه مع جوردون، "الحاكم العام الجديد": "التقيتُ بالكولونيل جوردون قبل مغادرته القاهرة، وتحدثنا عن موضوع" التوَسُّع المتوقَّع للسيادة المصرية فى وسط أفريقيا"، وعن علاقاته بالأمراء المحليين ودُولهم.

"وأخبرنى جوردون أن سبيك - فى سنة ١٨٦٢ - وَصَفَ "أُوسوجا" بأنها دولةٌ شبه مستقلة عن "أُوغندا"، وقال إن هناك حروبًا دائمة تندلع بين الدولتَيْن. وفى سنة ١٨٧٦، عندما كان على حدود "أُوغندا"، أعلن الأهالى أن" أُوسوجا" ليست تابعة لأوغندا. ومع ذلك، فإن الملك" متيسا " ينتحل- بدون وجه حق- لقب "ملك أُوغندا وأُوسوجا".

"كما أن الـــ أونيورو" هى مملكة الملك "كابا- ريجا"؛ وبهذه الصفة، ونتيجة لتصرُّف بيكر فى سنة ١٨٧٢، فقد ضُمَت إلى مصر. لكن"متيسا" استفاد من ضعف"كابا- ريجا" فضم بعض أجزاء "أُونيورو"- التى لم تكن مصر قد احتلتها - إلاَّ أنه كان من المعروف أنها جزء من الأراضى المصرية.

"وكان لدى الكولونيل جوردون شعور مُسْبَق بأن مهمته فى "أُوغندا" ستتطلَّب أن تُعلن وزارة الخارجية البريطانية ضمان حياد" بحيرة فيكتوريا"، واستقلال"ميتسا". ولم يكن يعتقد بأن مصر سترفض- على سبيل التنازُل - الموافقة على هاتَيْن النقطتَيْن، لكنه كان يؤمن بأن رد مصر- على أية ملاحظة مماثلة - يجب أن يُصاغ على النحو التالي: هل ستضمن حكومة صاحبة الجلالة أن يسلُك متيسا سلوك حاكم صديق ويكُف عن مساعدة" كابا- ريجا" ضد مصر؟ وهل ستضمن أنه سيتصرف بصدق ويُعيد الجنود الفارين؟ إلخ...

"وكان الكولونيل يشُك فى أن مصر ستُوقف مسيرتها فى اتجاه "بحيرة فيكتوريا" بعد كل التضحيات والمصاريف التى تكبدتها فى وسط أفريقيا. إن تعليمات الخديوى له تطلب منه التقدم فى هذه المنطقة وتسيير سفينة بخارية على

مياه تلك البحيرة بأسرع ما يمكن. لكنه كان واثقًا من أن مصر- بعد انتهاء هذه المهمة - سيكون بوسعها إعلان حياد البحيرة، خصوصًا وأنها لن تستطيع - أبدًا - اجتذاب تجارة هذه المنطقة نحو النيل، فهذه التجارة يجب أن تسير فى طريقها الطبيعى أى إلى الساحل الشرقى...

"وباختصار، فإن تقدير الكولونيل جوردون يرى أن مصر عليها التقدم حتى بحيرة" فيكتوريا- نيانزا" بشرط أن تُعلن- فى وقت لاحق - حيادها وتعترف - فى الوقت نفسه- باستقلال متيسا بناءً على شروط عادلة[٤]".

وهكذا، فإن جوردون أراد أن يُقدم لمصر تنازلاً "شكليًا" (التقدم حتى بحيرة فيكتوريا)؛ وفى الوقت نفسه، يُقَدّم تنازلاً "حقيقيًا" لإنجلترا (إعلان حياد البحيرة، والاعتراف باستقلال متيسا، الذى كان قد قَبِل إعلان حماية مصر عليه ثم أخذ يكيد لها فى مملكة كابا - ريجا").

وهذا التمهيد - الذى طالب به جوردون كضرورة حتمية - كان سيُعطى بحيرة فيكتوريا لإنجلترا إلاّ أنه - فى نهاية الأمر - لا يمنع مصر من إمكانية ضم المناطق الموجودة على ضفاف البحيرة. ومن جهة ثانية، فقد لَمّح جوردون إلى أن "أونيورو" كانت مصرية ويجب أن تظل كذلك.

وفى كلتا الحالتَيْن، فإنه لم ينس التضحيات الهائلة التى قدمتها مصر هناك. لكن وزارة الخارجية البريطانية كانت تريد بسط سيطرة إنجلترا على **البحيرات** (منابع نهر النيل) **وكل المناطق المجاورة بما فيها "أوغندا" و"أونيورو" و"أوسوجا"**.

وتُوجد مذكرة صادرة عن وزارة الخارجية البريطانية - ضاع نصفها- تُوَضّح هذه النقطة بشكل فريد - وهى بتاريخ ١٢ مايو سنة ١٨٧٧- وكانت تحتوى على التعليمات التى كان يجب على فيفيان وجوردون تنفيذها لإعاقة السياسة المصرية فى وسط أفريقيا: "... وعليه أن يستخدم نفوذه - بقدر ما يستطيع

– بطريقة مناسبة لإنهاء الهجمات المصرية على أطراف بحيرات "ألبرت" و"فيكتوريا – نيانزا" و"تنجانيقا"[٥].

وكان يجب على جوردون أن ينصاع لأوامر حكومته رغمًا عنه، وأن يبتعد – من الآن فصاعدًا – عن "بحيرة فيكتوريا" بالرغم من وعوده التى قطعها على نفسه للخديوى حتى سنة ١٨٧٨.

ولكى نكون مُنصفين، يجب علينا أن نَشْهَد بأن جوردون لم يكن من نوعية الرجال أمثال بيكر ومالكوم، أى أنه لم يُنفذ – أبدًا – دُفعة واحدة أو بملء إرادته السياسة التى تُمليها وزارة خارجيته. وحتى فى مشكلة النخاسة، فهو قد تَجَنَّب – بقدر الإمكان– تنفيذ "سياسة العنف" حتى سنة ١٨٧٨، وفعل الشيء نفسه فى مشكلة الأراضى؛ وإذا كان قد رضخ – فى نهاية الأمر – لجميع رغبات دولته (إنجلترا)، فإنه قد رضخ على مراحل وبعد مراوغات.

وهكذا، سنجده – فى سنة ١٨٧٤ – يترك لونج يُنَفِّذ مهمته فى "أوغندا" ثم ينصح بضمان استقلال "متيسا". وفى سنة ١٨٧٥، اتفق مع الخديوى على شق طريق للبحر؛ لكن بيرتون نصحه – فيما بعد – بألاَّ يفعل ذلك: فَتَخَلَّى عن حملة ماك كيللوب وتركها تُلاقى مصيرها المحتوم. وفى سنة ١٨٧٦، اقترح ضم "بحيرة فيكتوريا" لمصر، ووصل إلى بُعد ٦٠ ميل منها، لكنه – فجأة – رجع على أعقابه.

وفى سنة ١٨٧٧، حاول جوردون إقناع وزارة الخارجية البريطانية بعقد صفقة مع مصر بمقتضاها تترك مصر "بحيرة فيكتوريا"، لكنها تحتفظ بسيادتها على "(أونيورو)"، و"بحيرة ألبرت"، و"أوسوجا" (وهى مملكة صغيرة تقع على ضفاف بحيرة فيكتوريا). لكن إنجلترا أصرَّت على إجلاء مصر من كل الأراضى الواقعة على ضفاف البحيرات.

وفى سنة ١٨٧٨، قرَّر جوردون أن يمد حدود مصر إلى أبْعَد من "بحيرة ألبرت" تنفيذًا لإرادة الخديوى، وأخبر صديقه صمويل بيكر بذلك، وكتب له رسالة

- بتاريخ ٢٠ نوفمبر سنة ١٨٧٨ - جاء فيها ما يلى: "لم أتسلم أى شيء من خط الاستواء منذ عدة أشهُر. وفى نيَّتى الجلاء بقواتى عن "مرولى" و"فويره" و"ماسيندى" و"لاتوكا" و"روهل" و"ماكراكا" فكلها مناطق لا تستحق مجرد حراستها؛ كما أن "روهل" و"ماكراكا" موطنان للنخاسين (كذا!!)

"... ولدى هنا سفن بخارية مُخصَّصة للإبحار فى "نيل فيكتوريا" - فى المناطق الواقعة بين: "فوَيره" و"مرولى" و"أورونودوجانى" و"شلالات ريبون" - لكننى أنوى استخدامها بطريقة أُخرى. وفى ظل الأوضاع الحالية، سيكون من الأفضل لى تركيز جهودى على "بحيرة ألبرت" فى الجنوب والشرق والغرب[٦]".

وقد يتصوَّر البعض أن جوردون كان يريد الاحتفاظ "ببحيرة ألبرت" لمصر. أبدا. فالمطلوب كان ضرورة إبعاد المصريين:

١- عن" أوغندا" وملحقاتها فى بحيرة فيكتوريا.

٢- وعن" أونيورو" وملحقاتها فى بحيرة ألبرت.

وكان المبشرون الإنجليز المقيمون لدى"متيسا"- بيرسون (Pierson) وليتنفيلد (Litenfield) ودكتور فيلكن (Felken) - يعملون فى هذا الاتجاه: فقاموا بزيارة الدكتور أمين بك فى أكتوبر سنة ١٨٧٨ (وكان يتولى منصب حاكم" المديرية الاستوائية")؛ وتزامنت هذه الزيارة مع وقوع اضطرابات فى الجزء الجنوبى للمديرية، فانتهز جوردون هذه الفُرصة وأمَرَ أمين بك بالجلاء عن المحطات التالية: "مرولى" و"فويره" و"ماجونجو" و"كيروتو" و"فاديبك" و"ماسيندى" (عاصمة "أونيورو") بحيث أصبحت محطة "دوفيله" (التى تقع على بُعد ١٠٠ ميل فقط من "ماجونجو" و"بحيرة ألبرت") هى آخر حدود الأراضى المصرية.

وفى يوميات أمين بك - بتاريخ ٨ نوفمبر - اشتكى من تصرفات جوردون بقوله: "وهكذا، فإن العمل الشاق الذى بذلته قد ذهب أدراج الرياح!! ففى "كيسوجا"، رفض رجال "كابا- ريجا" استلام رسائلى الموجهة إليه: فالملك قد قطع كل علاقاته بنا، وبدأ يهدد - مجددا - وجود محطاتنا فى الجنوب، مع أن أوامرى لقادة المحطات الحدودية كانت تقضى بعدم مهاجمته. إن يدى مغلولة بسبب الأمر الأحمق الذى أصدره جوردون بعدم التقدم إلى أبعد من"دوفيله"، ويبدو أنه لا لزوم لى هنا بالمرة".

وحسبما يقول أحد كاتبى سيرة أمين بك، فإنه لم يَنْصَعْ- دائمًا- لأوامر جوردون. وبالتأكيد، فإنه قد تأثَّر لأن هذه المحطات أصبحت تُدر عوائد مُجزية جدًا للحكومة المصرية بعدما صَرَفَت مبالغ ضخمة لإنشائها(٧).

ويقول "فيتا حسان"[2] (Vita Hassan) (٨) إن أمين كان يريد التملُّص من تنفيذ هذا الأمر: فبدلاً من الجلاء عن تلك المحطات، اقترح - على العكس - أن تَتَوَسَّع هذه المديرية إلى أبْعَد من"بحيرة ألبرت". لكن جوردون تمسَّك بقراره، وكلَّف جيسِّى باشا (الذى كان متواجدًا فى "بحر الغزال") بالذهاب إلى مديرية "خط الاستواء"، وتنفيذ إجلاء القوات المصرية من هناك. وبعد أن ترك جوردون الخدمة فى السودان، بادر أمين بك - فورًا - وأعاد احتلال تلك المحطات التى أُخليت. وفيما بَعْد، زادت قيمتها زيادة عظيمة.

---

[2] توجد صعوبة فى نطق لقب هذا الشخص باللغة الفرنسية: فكتابته بالحروف اللاتينية (Hassan) يمكن نطقها "حسن" أو "حسان". لكننا فضلنا النطق "حسان" لأن هذا الشخص - كما سيرد بعد ذلك - كان "يهوديًا تونسيًا أو مالطيًا"، وكان أبوه أحد مترجمى القنصلية الإيطالية فى تونس. واستبعدنا النطق "حسن" لأنه من الأسماء الإسلامية الخالصة التى لا يتسمى غير المسلمين بها [المترجم].

وقرَّر جوردون معاقبة أمين بك بسبب عدم تنفيذ الأوامر: فعينه فى منصب حاكم "سُواكن" (وهى مديرية صغيرة على البحر الأحمر). لكن فى سنة ١٨٧٩، بعد رحيل جوردون، ألغى خَلَفُه- رؤوف باشا- هذا القرار وأعاد أمين إلى منصبه الذى كان يشغله.

وفى سنة ١٨٨٢، بعد احتلال إنجلترا لمصر، أخذت إنجلترا تمارس بجرأة سياسة سرقة الأراضى المصرية فى أفريقا ونهبها، لكن هذه السياسة كانت قد بدأت – بالفعل – قبل ذلك التاريخ تحت حكم جوردون عندما أُجبرت مصر على التخلى قسرًا عن "أوغندا" و"أُنيورو" و"البحيرات".

وكما هى عادة جوردون، فقد حاول إرضاء ضميره المضطرب، وتبرير خيانته لمصالح مصر- التى ائتُمِنَ عليها – فألقى باللوم على كاهل المصريين. وبتاريخ ١١ أبريل سنة ١٨٧٩، كَتَبَ ما يلى: "فى تلك الأصقاع البعيدة للغاية، كانت حكومة المصريين أسوأ شكل من أشكال اللصوصية، وبَلَغَت من السوء درجة انعدام الأمل فى إصلاحها. ولذلك، فقد فعلتُ الشىء الوحيد الممكن فعله وهو "**الجلاء عن تلك الأماكن**".

"إننى حتى لم أُوجِّه اللوم للحكام: فلا جدوى من ذلك وقُمتُ بارسالهم إلى القاهرة. وهناك شيء واحد مؤكد: هو أن المصرى لا يجب أن يخرج – أبدًا – من بلده. وأنتم **تعرفون بأننى قُمتُ بالجلاء عن أكثر من نصف البلد** الذى كان تحت سيادة مصر- فى " المديرية الاستوائية" – وأن ٣٠٠ ميل أصبحت تفصلنا الآن عن متيسا(٩)".

وفى الحقيقة، إذا كان مصير كيان مصر نفسه قد تَقَرَّر على ضَفَّتَى "قناة السويس"، فإن مصير إمبراطوريتها بالكامل قد تَقَرَّر حول ضفاف "البحيرات": فمنذ سنة ١٨٧٥ حتى سنة ١٨٧٨، ضَمَنَت إنجلترا لنفسها السيادة على "وادى النيل" كله – من الشمال حتى الجنوب – عندما سيطرت على القاهرة والخرطوم، و"قناة السويس" ومنابع نهر النيل.

وهناك مسئولية جسيمة تقع على عاتق جوردون فى تلك المرحلة شديدة القسوة. ونظرًا لأن نفسية هذا الإنجليزى العظيم كانت بالغة التركيب، فلم يكن سهلاً على المؤلفين أن يُحددوا – بدقة – مسئوليته، فاكتفى أغلبهم بإصدار أحكام فى غاية التطرُّف عليه: إن جوردون لم يكن ذلك" الفارس التائه" أو "أحد الحواريين" (كما قال عنه بيوفيس Biovès) لكنه لم يكن ذلك "الكذاب" (كما نعته شايليه – لونج Chaillé – Long).

لقد كان جوردون مزيجًا من "الفارس" و"الكذَّاب" معًا، وكان يقف دائمًا على الحدود المتأرجحة – وغير المحددة – بين: الأمانة وسوء النية، والطمع والنزاهة، والنَزَق المجنون والحكمة القوية، والقَدَرِيَّة والواقعية، والسذاجة والسُخرية، والنفاق والصراحة، والتقشف الشديد وحب الحياة، والاندفاع والاتزان، والفظاظة واللباقة، والصَلَف والتواضع، والحلم والعمل.

إن عدم ثباته على موقف واحد، والقفز من النقيض إلى النقيض، والتعاقب السريع لانفعالاته النفسية المختلفة كانت كلها عوامل زادت من تعقيد شخصيته المركبة أكثر فأكثر.

وبعض هذه الصفات المتناقضة – التى ذكرناها – فى شخصيته قد تبدو أوْضَح من غيرها: فمثلاً، سنجد– بالتأكيد – أن النَزَق المجنون والاندفاع والقَدَرِيَّة قد سيطروا غالبًا على طبعه. إن بعض المؤلفين يُعَرِّفون الإنسان بإبراز جانب واحد فقط من شخصيته المتعددة الجوانب، فيجعلونه – بذلك – إمَّا ملاكًا وإمَّا شيطانًا فقط؛ وبهذه الطريقة، يجعلون شخصيته أكثر غموضًا وأصعب على الفهم.

ولم يلعب جوردون – أبدًا– الدور النمطى للدبلوماسى الإنجليزى المشهور بأنه يُنَفِّذ سياسة ما – مُقَرَّرَة سلَفًا – بأعصاب باردة وبمنهجية: فجوردون كان ذا شخصية مستقلة للغاية؛ولذلك، فإنه لم يخضع لنظام ما؛ وكان ذا كبرياء عظيم يدفعه لاتخاذ مواقف رافضة على الدوام. لقد كان دبلوماسيًا بمعنى أنه كان يحرص على

مصالحه الخاصة – أو المصالح العليا لبلده – ويحاول التكيُّف مع الأوضاع التى لا يمكنه تجنبها.

وبالإضافة إلى ما سبق، فقد كان يكفى فقط أن تتمرد شخصيته وتقاوم لإثبات وجودها حتى يخرج من بين إهابها "بروتوس"[3] أو أى بطل آخر. لكن هذا البطل يبدو كمغامر كان يسير بلا هدف، ثم اعتنق فكرة ما فتَحوّل إلى متعصب لفكرته.

وأيًا كان الأمر، فإذا جرَّدنا جوردون من الأساطير التى تُحاك حول شخصيته، فسنجد أن جوردون الحقيقى لم يكن محاربًا عظيمًا ولا إداريًا جيدًا ولا ديبلوماسيًا كُفئًا.

***

رابعًا: جوردون إداريًا:

عندما تحدث شايليه – لونج عن إدارة جوردون فى السودان، ذكر ما يلى: "كانت إدارته عبارة عن ارتباك يُثير الرثاء سواء فيما يتعلَّق باختياره لمعاونيه أو باختياره للرجال الذين أوكل إليهم إدارة الشئون المالية بدون ممارسة أية رقابة عليهم. لقد كان السودان ينعم بالسلام والرخاء عندما وصل جوردون إليه. وعندما غادره – فى سنة ١٨٧٩ – كان بلدًا مديونًا وعلى شفا اندلاع التمرد.

"وفى إنجلترا، ما تزال موضة إطراء إدارة جوردون– الطيبة والعاقلة للسودان– سارية مع أنها كبَّدَت مصر تكاليف هائلة، وعلى المعجبين بإدارة

---

[3] "ماركوس يونيوس بروتوس" (٨٥ – ٤٢ ق.م) سياسى رومانى تبناه يوليوس قيصر وولاه عدة مناصب رفيعة، إلا أنه اشترك فى مؤامرة اغتيال قيصر. وقبيل وفاة قيصر، قال عبارته المشهورة: "حتى أنت يا بروتس!!" ("Et te, Brute !!"). انتحر بعد هزيمته على يد مارك أنطونيوس وأُكتافيوس. والمؤلف يقصد أن تتصرَّف شخصية ما تصرفا غير متوقع صدوره عنها [المترجم].

جوردون أن يقرأوا سجلات هذه الحكومة أو فليسألوا السير إيفلنج بيرنج [اللورد كرومر] نفسه عن هذا الموضوع".

إن التاريخ قد أكَّد وصَدَّق على صحة الحكم الذى أصدره شايليه - لونج. والتاريخ الذى نقصد ليس هو التاريخ الرسمى (الذى ما يزال يؤثر على المؤلفين) بل إننا نقصد التاريخ الحقيقى النزيه والمنصف. ومع ذلك، فإننا نختلف تمامًا مع شايليه - لونج عندما أضاف قوله: "وهناك بعض الشك فى أن تكون بريطانيا العظمى قد تَعَمَّدَت اختيار جوردون لتنفيذ عملية نشر الفوضى فى السودان تمهيدًا للاستيلاء عليه بعد فصله عن مصر(١٠)".

ويوجد هنا فارق دقيق ينبغى تحديده وتوضيحه: إن جوردون لم يتم اختياره خصيصًا لإتمام عملية نشر الفوضى فى السودان؛ لأن الحكومة الإنجليزية فرضت عليه تنفيذ سياسة مُحدَّدة لإلغاء النخاسة هناك. والحكومة الإنجليزية هى المسئول الأساسى عن إدارة جوردون السيئة، وعن التمرد الذى اندلع بسببها نظرًا لأن السياسة الإنجليزية هى التى تَسَبَّبت فى تبديد موارد مصر (فى الأرواح والأموال) ونشرت الفوضى والاضطرابات فى ربوع السودان.

ولو كانت السياسة البريطانية قد تَرَكَت جوردون يتصرف من تلقاء ذاته، لما كان قد اتبع هذه السياسة فضلاً عن تبنِّيها بحماس جارف يشبه حماس مَنْ اعتنق دينًا جديدًا. لكن فيما يتعلَّق بالقرارات الإدارية البحتة، فإننا نرى أن إنجلترا قد أحسنت الاختيار، وأن الظروف قد خدمتها: فجوردون بطبيعته كان مهيأ لأن يكون أداة طَيِّعَة لتنفيذ خطة نشر الفوضى فى السودان. إذن، ففيما يتعلَّق بموضوع الإدارة البحتة، فإن جوردون كان هو المسئول الوحيد - إن لم يكن المسئول الأساسى - عما حَدَثْ.

وفى الواقع، فإن جوردون كان يفتقر إلى كل الصفات المطلوب توافرها فيمن يُدير ويحكم فى بلد واسع الأطراف مثل السودان، بل إنه كان لايصلح حتى لإدارة شركة خاصة صغيرة: فقد كان طبعه لا يُحتمل، وكان يسىء معاملة

مرؤوسيه ويزعجهم، وكان واطسون وشيبندال دائمى الشكوى منه؛ وقال عنه ستانلى لين- بوول (Stanley Lane - Pool) ما يلى: "كانت لديه صفات عظيمة، لكن لا يوجد أحد يعتقد- للحظة واحدة- بأنه كان هادئًا ومتوازنًا فى قراراته. لقد كان رئيسًا متقلب الطباع ومن الصعب إطاعة أوامره[11]".

واعترف جوردون نفسه بأنه ذو طبيعة مُركَّبة بشكل فريد، وفى رسالة إلى أخته، ذكر لها:" من الصعب الحديث عن طبيعة مزدوجة!! فما بالك وأنا عندى مئات من الطبائع؟ ولا تُوجد منها واحدة تفكِّر مثل الأخرى، وكل طبيعة منها تريد السيطرة على الأخُريات[12]".

وكانت طبيعة جوردون القلقة والمتغيرة تَمقُت المشاغل الإدارية: فكان يُحيلها غالبًا إلى أناس استطاعوا أن يكسبوا ثقته. وبدلاً من الإقامة فى الخرطوم، فإنه كان يسافر باستمرار، ويجوب جميع أرجاء السودان وملحقاته ممتطيًا سِنام جَمَله. ومثلما كان سعيد باشا- والى مصر- فإن جوردون كان مصابًا "بهَوَس التَنَقُّل": فكان يمتطى دومًا ظهر مطيته لكى يكسر الملل الذى يشعُر به ويتخلص من المشاكل التى تُضايقه.

وفَوْر وصول جوردون للخرطوم لكى يمارس منها مهام منصبه، بصفته الحاكم العام للسودان، كَتَب رسالة- بتاريخ ٤ مايو- جاء فيها ما يلى: "آمُل أن أقطع ٥ آلاف ميل فى هذه السنة. إننى وحيد تمامًا لكننى أُحب الوحدة، وأصبحتُ قَذِرًا كما يقول الناس وأعتقد بأن الله سيُخلصنى من هذه المشكلة. **وفى الصحراء، فإن عَظَمَة الوحدة تجعلنا نشعُر بمدى تفاهة جُهد الإنسان**. وهذا الشعور يُخَفِّف من الملل الذى أشعُر به، ويجعلنى أعتبرُ الموتَ بمثابة مُحَرِّر لى من الملل عندما تكون هذه هى إرداة الله. وأحيانًا تكون حرارة الجو رهيبة. وأصبحتُ الآن معتادًا على امتطاء سِنام الجَمَل، إنه مخلوق رائع ومريح للغاية بخطواته الصامتة والناعمة كما لو كان يسير على وسادة[13]".

وخلال سنة ١٨٧٧ وحدها، قطع جوردون ٦١٨٠ كم ممتطيا أسنمة الجمال؛ ومن سنة ١٨٧٧ حتى سنة ١٨٨٠، قطع ١٣٧٠٠ كم راكبا الجمال والبغال!! وكانت الصحراء تساعده على التأملات الصوفية والدينية. ومثل أي متصوف، كان جوردون يلجأ إلى الله دومًا؛ لكن أخْطَر ما فى الأمر، هو أنه كان يتصرف مثل أى إنسان قَدَرى حقيقي: فكان يُلقى على الله بكل مسئولياته الإدارية عندما لا يستطيع أن يُلقيها على عاتق المصريين.

"يجب علينا التنويه بأن جوردون كان لا يُبالى بتاتًا بنتائج أى تَصَرُّف يمليه عليه ضميره؛ وكان يتحمّل كل المخاطر - أيًا كانت - بصدر رحب معتمدًا على أنه يُلقى بمسئولياته الشخصية على "العناية الإلهية" التى اعتبرها بمثابة الحاكم العام الفعلى للسودان، فذَكَر لأخته: "لا أستطيع أن أصفَ لكِ الراحة التى أشعر بها منذ أن اعترفت بها [العناية الإلهية] كحاكم عام[١٤]".

"واتصف جوردون بالفظاظة: فقد كان يهرب من الناس والاختلاط بهم، ويبحث عن الوحدة. وكرَّس كل وقت فراغه للاهتمامات الدينية: فقد كان لا يقرأ تقريبًا سوى "الكتاب المقدس"، لكنه كان يقرأه - ويعيد قراءته - بفضول لا يرتوى ولا يكل؛ وآمن تمامًا بأنه يجب البحث عن أية حقيقة فى الكتاب المقدس لا غير.

"وكان إيمانه مزيجًا من التَّصَوُّف والقَدَرِيَّة، ولم يهتم مُطلقًا بالعقيدة فى حد ذاتها: فعلى الرغم من إيمانه بالكتاب المقدس، إلاَّ أن إيمانه كان يبتعد - أحيانًا - عن المفاهيم المسيحية؛ ولذلك، سنجده يؤمن بتناسخ الأرواح. ويمكننا تلخيص عقيدته فى المبادئ التالية: الاستسلام التام لإرادة الله فى كل شيء، واعتبار أن العالم باطل وزائل، ورفض كل لذة دنيوية: فكان بداخله ناسك ومتصوف[١٥]".

وقال عنه المستر بلنت (Blunt) ما يلى:" كانت شخصية جوردون بيا - على الأقل - سمتَيْن متعارضتَيْن تمامًا:

- **السمة الأولى:** شخصية الرجل النشيط الذى يحتاج بشدة للحركة الجادة والعملية.

- **السمة الثانية:** شخصية المتصوف الدينى الذى لا يهتم بتاتًا بهذا العالم الأرضى بل إن جل اهتمامه ينصب على القوى الروحية الموجودة فى العالم غير المرئى؛ ولذلك فإنه كان دائم القلق، وكان نهبًا للشك المستمر فيما يتعلق بإرادة الله تجاهه [أى تجاه جوردون]. لقد كان جوردون قدريًا ولا يؤمن بحرية الاختيار. ولذلك كان يُغيِّر خططه فجأةً، كما لو كان يبحث عن النبوءة والوحى(١٦)".

وكان جون آدى (John Adye) ضابطًا سابقًا فى سلاح المدفعية وعرف جوردون عن قرب، فقال عنه: "كان رجلاً بدائيًا؛ ولم يكن مجرد شخص غريب الأطوار بل كان - أيضاً- رجلاً فريدًا من نوعه... وكانت لديه" ردة وراثية"[4] تجعله نسخة من بعض شخصيات" العهد القديم". وبالتأكيد، فقد كان هذا شيئًا جميلاً لكنه كان غير مناسب بالمرة للحياة الحديثة. وبالإضافة إلى ذلك، فقد لوحظ عليه أن شخصيته كانت بها" لمحة شرقية" مع نوع من التعصُّب. وفى جميع الأحوال، كانت شخصيته تتصف بغياب العقل السليم.

"وكان جوردون يحب ممارسة السحر الأسود والبحث عما كان يعتقد بأنه الوحى الإلهى: فقد كان يضع إصبعه - بالصدفة - على آية ما من آيات الكتاب المقدس ثم يفسرها تفسيرًا خاصًا به وحده(١٧)".

وبتاريخ ٢٧ يونيو سنة ١٨٧٧، كتب جوردون بنفسه من "أومشانجا"- فى "دارفور"- ما يلى: "بمقدورى أن أقول بأنكم ستندهشون إذا عرفتم كيف أستطيع الخروج من المشكلة بدون وجود مترجم معى وبدون معرفة اللغة العربية. إننى لا أؤمن بحرية الإنسان فى الاختيار: ولذلك، فأنا أؤمن بأن كل شيء يأتى من عند

---

[4] "الردة الوراثية" (atavisme): هى العودة إلى طباع وتصرفات وأفكار الأسلاف التى ابتعدت عنها الأجيال التالية [المترجم].

الله، وأن كل شيء مُقدّر سلفًا، وأن قراراتى وأحكامى مُقدّر لها أن تكون على الصورة التى قرَّرتُها بالضبط، أيًا كانت الظروف[١٨]".

لكن لا يجب الثقة بتأكيدات جوردون: فقدريّته الشرقية تخفى خلفها- غالبًا- عجزه الواضح عن اتخاذ قرارات عاقلة ومناسبة. وربما كانت نتائج رعونته- وأخطائه الإدارية- ستكون أقل خطورة لو كان قد عرف- على الأقل- كيف يختار معاونيه وموظفيه المباشرين. لكن ذلك لم يحدُث لأنه لم يكُن خبيرًا بالرجال، وكانت أحكامه عليهم تتأثر- غالبًا- بتقلبات مزاجه فى لحظة معينة.

وكتب دى مالورتى عنه قائلاً:" يقول الفرنسيون عنه إنه **انطباعى (كذا!!) وسياسى انتهازى** لأنه يَخضَع دائمًا لإيحاءات مختلفة. وذَكَرَ لى واحد من أشد المعجبين به، وهو باشا مصرى عجوز: "إن جوردون العظيم لهو رجل أمين ومجنون تمامًا: فمع كل نواياه الطيبة، إلاَّ أنه لم يَجُر علينا سوى المصائب". وهذا الرأى قد يبدو ظالم ومُبالغ فيه، لكننا لا نستطيع إنكار أن جوردون قد أخطأ فى حق نفسه وفى حق الآخرين بسبب طبيعته المندفعة...

"وغالبًا ما كان يضع ثقته فى أى شخص، وسمعتُ من الخديوى السابق - إسماعيل باشا - الطُرفة التالية؛ فقد قال لى سموه: "التعامل مستحيل مع جوردون. وعلى سبيل المثال، فقد تلقيتُ - ذات يوم - برقية من الخرطوم مليئة بالمديح فى شخص أحد البكوات السابقين[١٩]. وقال لى جوردون عنه إنه أفضل الموظفين وأكثرهم إخلاصًا فى عمله وأكثرهم بذلاً للجُهد من بين كل الذين قابلهم فى مصر. وبعدما أطراه ورفعه إلى عنان السماء، طلب منى الإنعام عليه برتبة "الباشوية" وبالنيشان المجيدى من الدرجة الأُولى.

"ولبيتُ رغبة جوردون رغم أن رأيى فى هذا الشخص لم يكن جيدًا. وكرَّر جوردون أن هذا الشخص هو الوحيد الجدير بأن يخلفه فى منصبه إلخ إلخ... فاضطررتُ لقبول اقتراحه وأبلغتُه بذلك برقيًا. لكن قبل وصول برقيتى إلى

الخرطوم، تلقيتُ منه برقية أُخرى يرجونى فيها بألاَّ أفعل أى شيء لأن هذا الرجُل فاسق ومُنْحَط، وبَرَّر لى مدحه السابق له بأنه كان قد خُدع فيه، وقال لى إنه قد ألقى القبض عليه وسجنه!! إن هذه القفزة الهائلة - من أعلى إلى أسفل - قد تَمَّت خلال ٤٨ ساعة فقط!!

"وأضاف الخديوى قائلاً: "ونظرًا لأننى أعرفُ تصرفات جوردون الغريبة والشاذة، فإننى لم أُفاجأ. وكل هذه التصرفات تظهر مدى غرابة صديقنا وقابليته للتأثُر: فاندفاعه وحماسه تجاه شيء أو شخص ما لا يجعله يتريث أبدًا للتأكُد من الانطباع الأوَّلى؛ مع أنه - بعد ذلك- يشعر بالندم المرير بسبب تَسَرُّعه وثقته المفرطة بنفسه وللخطأ فى أحكامه: إنه رجل غريب الأطوار[٢٠]".

إن هذا التقييم لشخصية جوردون- الصادر عن الخديوى والبارون دى مالورتى- قد أكَّده وأبرزه مؤلف واسع الاطلاع هو "فيتا حَسَّان". وفيتا حَسَّان "يهودى تونسى" - حسب رأى جيفسون (Jephson)[٢١]- أو "مالطى"، حَسَب رأى شايليه- لونج[٢٢]. وأيًا كان الأمر، فقد كان فيتا حَسَّان ابن أحد مترجمى القنصلية الإيطالية فى مدينة تونس، وأقام زمنًا طويلاً فى مصر منذ عهد عباس باشا، وعمل عطارًا. وفى سنة ١٨٨٠، عُيِّن فى حكومة الخرطوم ثم نُقل منها إلى "المديرية الاستوائية". وألَّف كتابًا بالألمانية عنوانه: "Die Wahrheit uber Amin Pasha".

وفى هذا الكتاب، يرصد فيتا حَسَّان عدم منطقية تصرفات جوردون واضطرابها فيذكُر: "إن عدم منطقية سلوك جوردون فى السودان تظهر فى حالات كثيرة لا تُعَد ولا تُحْصى سنذكر بعضها هنا:

- "كان إبراهيم فوزى (فوزى باشا فيما بعد) مجرد صف ضابط يعمل فى إدارة حسابات مصنع الذخيرة فى الخرطوم، لكن مزاج جوردون المتقلِّب شاء له أن يرقِّيه خلال بضعة أشهر فقط: فحصُل على رتبة مقدم ومنصب "حاكم المديرية الاستوائية".

- "وتُهامي جلال الدين كان سكرتير جوردون الخاص (وهو "دنجلاوى") وكان مجرد كاتب بسيط فى الخرطوم، لكن جوردون رقّاه ترقيات سريعة: فأصبح باشا وسكرتير خاص له. ونعم تُهامى بهذا المنصب لعدة أشهر فقط حتى غضب عليه جوردون فجأة: فعزله وعاد مجرد "أفندى" كما كان سابقًا.
- "وبعده، أصبح "بَساطى مَدنى" هو سكرتير جوردون الخاص: فارتفع راتبه الشهرى فجأةً من ٢٥٠ قرشًا إلى ٣ آلاف قرش، وحصل على رتبة "مقدم" ولقب "بك" مع منصب "مدير مالية السودان".

"لقد كان مزاج جوردون المتقلّب هو الذى يتحكم فى كل تصرفاته: فإذا كان مزاجه رائقًا، فسيرفع أول شخص يقابله إلى عنان السماء؛ أمّا إذا كان مزاجه متعكرًا، فسيُسقط جوردون عنه حقوقه المدنية...

"وكان الكاتب "باسيلى" يعمل فى "المديرية الاستوائية" وحكى لى أن جوردون- عندما كان يشغل منصب حاكم هذه المديرية - أرسل إلى أحد موظفى مدينة" لادو " فى يوم واحد، وبدون أى سبب مقبول ١١ قرارًا بترقيته وعزله، وكانت كل هذه الأوامر تحمل التاريخ نفسه لدرجة أن "سكرتارية المحاسبات" (التى كانت موجودة حينذاك فى الخرطوم) لم تعرف أى قرار يجب عليها تنفيذه، فألغتها كلها. ولن يكفينا كتابة مجلد كامل عن كل التصرفات الغريبة التى تُنسب إلى جوردون سواء بالحق أم بالباطل".

لقد عيَّن جوردون اثنين على التوالى فى وظيفة السكرتير الخاص له، وكان أولهما هو "تُهامى بك" الذى كتب عنه جوردون - بتاريخ ٢٧ مايو سنة ١٨٧٧- "عندى سكرتير من الدرجة الأولى". لكن جوردون اقتنع بأن سكرتيره تلقى أكثر من ٧٥ ألف جنيه بصفة رشاو: فأرسله إلى الخرطوم ليحاكم هناك فى شهر أغسطس وعيَّن "بَساطى بك" مكانه.

وشرح إبراهيم فوزى – فى كتابه "**السودان فى عهدىّ جوردون وكيتشنر**" (باللغة العربية) ما ارتكبه تُهامى بك: "نظرًا لجهل جوردون باللغة العربية، فقد كان يترك نفسه منقادًا لسكرتيره الخاص – " تُهامى بك" – الذى كان ظالمًا للغاية وبدرجة لا تُحتمل، بل إنه كان أكثر ظُلمًا من إسماعيل باشا أيوب نفسه. وكان دائمًا ما يُخفى الحقيقة عن جوردون باشا ويُجمّل له ارتكاب المظالم".

وغالبًا ما كان جوردون يضم إلى حاشيته أسوأ المغامرين الذين كانوا يستطيعون ارتكاب كافة أنواع الشرور وتلقى الرشاوى بدون أن ينالوا أى عقاب.

وبعد عزل تهامى بك عن منصبه، وضع جوردون ثقته فى بساطى بك؛ وفى مذكرة كتبها جوردون بنفسه، ذكر أن بساطى قد تعلّم فى مدرسة الخرطوم على يد كاتب مشهور، وتلقى تعليمًا يعادل – بالتأكيد – أفضل تعليم فى أوروبا بصفة عامة. وهو يعرف نظام حكم البلاد وضرائبها وتاريخها بشكل مدهش.

وذكر أيضًا أن بساطى كان صديقه الحميم لمدة ثلاث سنوات، وأنه (أى جوردون) يدين له بالكثير فى كل شىء لأنه (بساطى) كان يقدم له نصائحه بأمانة "لصالح الشعب". وفى نهاية المذكرة، علق جوردون بقوله: "إن بضعة رجال مثل بساطى بك يستطيعون تجديد قوى مصر، لكنهم نادرون للغاية[٢٣]". وبساطى بك (أو "برزاتى") كان يبلغ من العمر ٢٩ سنة فقط لكنه فرض شخصيته على الحاكم العام للسودان!!

ولم تكن حالة بساطى بك هى الحالة الوحيدة فى هذا المجال: ففى رسالة[٢٤] وجّهها جوردون – من "سُواكن" – إلى باروت بك (سكرتير الخديوى) بتاريخ ١١ يناير سنة ١٨٧٨ كتب يرجو صاحب السمو الخديوى تعيين عثمان باشا فى منصبىّ وكيل السودان وقائد الجيش لأنه "يجب تعيين عربى فى هذيْن المنصبيْن لتجنُّب حدوث الكثير من المظالم"، وأكّد – أيضًا – أن "عثمان باشا يُعتَبر بمثابة كنز حقيقى لسموه".

لكن جوردون – في شهر يونيو من العام نفسه- أرسل من بربرة برقية بها قرار بعزل عثمان باشا متهمًا إياه بأنه انتهز فرصة غياب جوردون فجمع ثروة ضخمة بطرق غير مشروعة. وفى البرقية نفسها، ذكر جوردون أن المسيو جيسى لم يكن أمينًا بالمرة طوال الفترة التى شغَل فيها منصب وكيله (أى وكيل جوردون) فى الخرطوم، لكن جوردون غيَّر رأيه فيه بعد فترة قصيرة.

ومن المؤكَّد أنه كان هناك موظفون مصريون وأوروبيون ممتازون، لكن- لسوء حظ السودان- لم يكُن جوردون يعرف كيف يختارهم ولا كيف يحتفظ بهم: فقد كان يغير منهم غاليًا أو يُصدِّق الوشايات والأكاذيب التى كانت تُطلقها حاشيته وأصدقائه المحليين ضدهم.

وعندما كَتَبَ جوردون – يوم ١١ أبريل سنة ١٨٧٩- أن " حكومة المصريين فى تلك الأصقاع البعيدة ليست سوى أسوأ نوع من أنواع اللصوصية[٢٥]"، فإنه لم يكن يَشُك فى أنه يؤكِّد الحكم الذى أصدَره التاريخ على إدارته هو للسودان. وفى الواقع، فإن الفساد والظلم والمحسوبية وعجز الميزانية قد سادوا فى السودان – فى عهد جوردون – بشكل لم يسبق له مثيل. وفى الوقت نفسه، فإن الإدارة المصرية الخالصة – فى هَرَّر وساحل بلاد الصومال – كانت هى الوحيدة التى نَجَت من هذا الفساد.

وفى هذا الصدد، يجب علينا أن نفصل ما بين **حكومة جوردون وحكومة المصريين:** فهناك مؤرخون ودبلوماسيون إنجليز يبذلون قُصارى جهدهم لكى يخلطوا الأوراق بهدف إلقاء مسئولية الإدارة السيئة فى السودان على عاتق المصريين. لقد كان الدين وإلغاء النخاسة هما العاملان المباشران لاندلاع التمرد فى السودان؛ بينما كانت الإدارة السيئة هى أحد الأسباب الرئيسية – غير المباشرة – لهذا التمرد.

وكانت إدارة جوردون للسودان هى أقل الإدارات مصرية بل إنها كانت – عمليًا- إدارة معادية لمصر: لقد استفاد جوردون من الدعم المعنوى (الذى قدمته له

الحكومة الإنجليزية) ومن السلطة التقديرية (التى منحها الخديوى له) لكى يضع قاعدة سلوكية طبقها باستمرار، ألا وهى:

١- تجاهل سلطة الخديوى.

٢- ورَفْتُ الموظفين المصريين، واستبدالهم بموظفين أوروبيين وموظفين سودانيين على وجه التحديد.

وينسب البعض إلى جوردون أنه قد فَكَّر فى فصل السودان تمامًا عن مصر لصالح إنجلترا. ومن المؤكد أنه كان يعتقد بأن سياسته ستجعله يحظى بشعبية هائلة فى السودان؛ فبتاريخ ٢٧ مايو سنة ١٨٧٧، كتب ما يلى: "أريد أن أكون ملاذًا للشعب: فأخفف من أعبائه وأجْعَل مصيره أفْضَل فى هذه الأرض المعادية". وكان من عاداته التصريح بالعبارة التالية: "لستُ نابليون ولا كولبير[٥]، ولم أكُن إداريًا ولا مصرفيًا عظيمًا، لكننى أستطيع القول بأننى قد طَرَدتُ النخاسين من قلاعهم وجعلتُ الشعب يحبنى".

لكن جوردون كان يعتبر أمانيه حقائق: فعلى العكس مما كان يتصوره، فإن اسمه وإدارته كانا مكروهَيْن فى كل منطقة أعالى النيل.

وقال عنه فيتا حَسَّان: "بعدما تَوَلَّى جوردون مهام منصبه بفترة قصيرة، أصدر أول قرار إداري، وكان يقضى برَفْت الموظفين العاملين؛ وأحاط نفسه بأشخاص عديمى الخبرة تمامًا وكانوا كلهم من السكان المحليين، فرقَّاهم إلى مناصب لا يستحقونها بتاتًا. وفيما بعد، فى بداية "الحركة المهدية"، كان هؤلاء الموظفون هم أوَّل من أفْشوا أسرار الحكومة وخانوا مصالحها.

---

[5] كولبير (Colbert) : سياسى فرنسى (١٦١٩ – ١٦٨٣) نفذ إصلاحات ضرائبية ومالية وإدارية وشجع الصناعة والتصدير [المترجم].

"وأرسيَتْ قواعد إدارة البلاد على أساس جديد تمامًا، وفُصلت إدارة المالية بالكامل عن الحكومة المصرية: فأنشأ جوردون وزارة خاصة للمالية فى السودان أعطَت انطباعًا بأن كل العلاقات بين مصر والسودان قد قُطعت نهائيًا. وكانت هذه العلاقات قد أُسندت إلى جوردون وتولى مسئوليتها وحده.

"ومما عَزَّز هذا الانطباع ورسخه فى الأذهان هو إقالة أغلب قدامى الموظفين فى وقت واحد. وتزامن ذلك مع تسريح القوات التركية - أو المصرية - وإحلال جنود من السكان المحليين مكانهما: وهكذا أُصبحت الإدارة فى يد السودانيين بالكامل، وتَوَلَّوا أغلب الوظائفالمدنية والعسكرية، ووَزَّع جوردون الألقاب والرتب المختلفة بلا حساب على التجار والجزارين والصيادين إلخ إلخ...

"وكان جوردون يعطف على سكان السودان ويرأف بحالهم، لدرجة أن السكان المحليين تجرأوا على أسيادهم، وتَصَوَّروا أنهم أُمة راقية تتساوى مع سادتهم، فبدأوا – رُوَيْدًا رُوَيْدًا – يَتَحَدُّون الحكومة بوقاحة[6].

"ومن المؤكد أن جوردون كان حسن النوايا، لكنه كان يجهل لغة البلاد: فعزلته حاشيته عن الأهالى المحليين، وارتكبت - تحت حمايته - كافة أنواع المظالم، وجعلت السودان يشعر باليأس التام بالإضافة إلى المعاناة والسُخط اللَذَين كان يشعر بهما من قبل.

"واتسمت قرارات جوردون بالتناقض التام فيما بينها، وتدخلَت شخصيات غير مؤهلة [فى شئون الحكم والإدارة]، فنتج عن ذلك كله فوضى عارمة عمت أرجاء السودان. إن الشكوى التى وَجَّهَا تجار السودان وأعيانه للخديوى إسماعيل – فى سنة ١٨٧٨– لهى أفضل دليل على حالة التَفَسُّخ والفوضى التى سادت فى حكومة السودان – فى عهد جوردون – بين سنتى ١٨٧٧ و ١٨٧٩ إلخ إلخ..."

---

[6] نرفض استخدام هذه التعبيرات العنصرية التى استخدمها الكتاب الأوروبيون والتى ذكرها المؤلف بدون إدانتها [المترجم].

وعندما يتذكر المرء أن مشكلة الضرائب كانت موضوعًا للعديد من الشكاوى قبل حكم جوردون، فبالإمكان تخيّل مدى الارتباك والابتزاز اللذين ارتكبا فى حق الخزانة وفى حق الصالح العام فى عهد جوردون. لقد تسبَّب نظام الضرائب الظالم، والفوضى، والقهر، واللصوصية، ومحاربة النخاسة فى حدوث حالة من السخط العام.

ولدينا شاهدان محايدان يؤكدان صحة هذا الرأي، أولهما هو إبراهيم فوزى الذى قال عن أحداث السودان: "كانت السياسة التى اتبعها جوردون لمحاربة النخاسة هى التى زادت من خطورة الموقف... وكانت الإجراءات الصارمة غير شعبية خصوصًا وأن الأوروبيين كانوا هم الذين يطبقونها، فعزاها البعض إلى كراهية المسيحيين الطبيعية للمسلمين...

"وكان أغلب الموظفين من الأهالى المحليين لكنهم كانوا هم السبب فى كل المعاناة والمظالم التى حاقت بأهالى السودان: فقد كان الموظفون معتادين على شراء وظائفهم، ثم يقومون بـ"عصْر" الشعب لكى يُعوِّضوا ما دفعوه ويستردونه مضروبًا فى مائة ضعف. وبالطبع، فقد كان رؤساء الإدارات لا يلتفتون إلى أية شكوى تأتيهم فى حق هؤلاء الوحوش الذين قبضوا منهم رشاو هائلة.

"وكان المرؤسون يرتكبون مخازيهم وهم مطمئنون تمامًا لدرجة أن الممول الذى كان يرفض الدفع كان يُضرب ٥٠٠ عصا كعقاب... وبالإضافة إلى كل ما سبَق، فقد كان هؤلاء الطغاة شغوفين بتدنيس شرف الرعايا: فكانوا يَستَوْلون على أية إمرأه جميلة لا يستطيع زوجها تسديد ما عليه من ضرائب. ولكل هذه الأسباب، تراكمت الكراهية فى قلوب السودانيين ولم يعُد يشغل تفكيرهم سوى التمرد[٢٦]".

أمّا الشاهد الثاني، فهو النمساوى سلاتين بك (Slatin) الذى عُيِّن – سنة ١٨٧٩– فى منصب "مفتش المالية" ثم فى منصب "حاكم دارفور"، ولعب دورًا ملحوظًا فى الأحداث التى جرت لاحقًا. وألَّف "سلاتين بك" كتابًا بعنوان "**الحديد والنار فى السودان**" ختَمَه بالعبارة التالية: "وبالتأكيد، فقد انتشر قدر من السخط فى

البلاد. وفي الفصول السابقة، أوضحتُ كيف أن جَشَع الموظفين العموميين مع سوء إداراتهم قد دفَعا السكان إلى التمرُّد".

وخصَّص سلاتين بك الفصل الرابع من كتابه المذكور لموضوع "تَمَرُّد المهدي"، وشرح فيه أسباب انتشار السُخط قائلاً: "إن الأسباب الرئيسية لهذا السخط ترجع إلى:

١- ارتفاع مقدار الضرائب.

٢- توزيع الضرائب بشكل جائر على السكان.

٣- التَّعَسُّف الرهيب في طريقة جباية هذه الضرائب بواسطة الموظفين والجنود؛ فقد كانوا ينهبون كل ما يستطيعون نهبه عندما تسنح لهم الفرصة لذلك.

"وفي الفترة الأخيرة على وجه التحديد، تَوصَّل السودانيون إلى شغل الوظائف العليا: فعَيَّنوا أقاربهم في الوظائف الأدنى، وسَعَى الجميع إلى تكوين أكبر ثروة في أسرع وقت ممكن. ولذلك، أثار جوردون سُخطًا عارمًا عندما عيَّن التاجر الثرى "إلياس باشا" في منصب مدير (حاكم) "كردفان". ثم خَلَفَه "عبد الرحمن بك ناجي" في هذا المنصب، وكان – هو أيضًا – من تُجار "كردفان"... لقد دفعتهما العقلية التجارية – اللصيقة بمهنتهم بصفتهم تجارًا – إلى استغلال البلاد لصالحهم الشخصى ولصالح أقاربهم... ولكن، كان لابُد من وضع الرأى العام فى الاعتبار: فأُقيل إلياس باشا وعبد الرحمن بك، وتولَّى مكانهما مديرون أتراك أو مصريون.

"وحتى نحن الأوروبيون، كنا في أغلب الأحيان من أسباب السُّخط مع أن عددنا كان صغيرًا، وكُنَّا – عمومًا – غير مكروهين بشدة بسبب إحساسنا الفطرى بالعدالة. ومع أننا كنا مدفوعين بأطيب النوايا، إلاَّ أننا أصدرنا قوانين وقرارات جَرَحَت –عدة مرات– أعراف وعادات وتقاليد السودانيين، فكان ذلك سببًا حقيقيًا للتمرد.

"لكن قوانيننا التى تمس نظام العبودية – تحديدًا– كانت هى التى جَرَحَت مشاعر الأهالى المحليين أكثر من غيرها. وأيضًا، فإن الحكومة كانت قد أصدَرَت قرارًا بإعلان "الحرية العامة"، فاستقبله الأهالى أسوأ استقبال.

"ويسمح الدين بـ تجارة العبيد التى كانت تُزَود الأهالى – باستمرار – بعناصر قوية ومُتجددة دائمًا تقوم بأداء أعظم خدمة للزراعة وتربية قطعان الماشية. ولم يكُن مشترو العبيد يأبهون بتاتًا بالقسوة التى تم بها صيد العبيد أو الحصول عليهم، ولا بالطريقة القاسية التى اقتيدوا بها حتى وصلوا إلى ضفاف نهر النيل حيث تم بيعهم. لكن يجب علينا الاعتراف بأن السيد كان يعامل عبده معاملة جيدة فور شرائه...

"لقد كان محمد أحمد [المهدي] يعرف كل هذه المظالم والشكاوي، فاستفاد من حالة السخط العام المنتشر".

وهكذا، فإننا نجد أن إدارة جوردون (بالعاملين فى حكومته من أوروبيين وسكان محليين)، هى المسئولة عن دفع الطبقات المتوسطة فى السودان لليأس: فبدأ الشعب المحروم من العطف – يفقد احترامه للنظام القائم.

إن المشكلة الإدارية قد ازدادت تعقيدًا عندما أُضيفَت إليها مشكلة محاربة النخاسة. كما عَمَّت البَلْبَلَة والاضطرابات، وانتشر السُخط فى صفوف كبار المُلاَّك المنتمين للقبائل العربية الثرية والقوية: فقد كان كبار المُلاك يتركون لعبيدهم مهمة العناية بزراعة أراضيهم وتربية قطعاتهم.

وبتاريخ ٢١ ديسمبر سنة ١٨٨٣، كتب صمويل بيكر عن أُصول التمرد فى السودان فذكر: "إن محاربة النخاسين ليست هى السبب الوحيد فى اندلاع التمرد الحالي: فهو نتيجة لتفاعل عدة أسباب. لكننى لا أعتقد بأنه كان سيندلع لو لم يتُقَرّر إلغاء صيد العبيد[٢٧]".

***

خامسًا: الحرب الفاشلة ضد النخاسة والنخاسين:

وسندرس الآن السلوك الذى اتبعه جوردون لمواجهة النخاسة فى الإطار العام لسياسته الإدارية: لقد وصل جوردون إلى الخرطوم فى بداية شهر مايو سنة ١٨٧٧ ليتولى منصب "الحاكم العام للسودان". ومنذ اليوم الأول لوصوله، وَضع مشكلة النخاسة على رأس جدول اهتماماته. وفى يوم ٤ مايو، كَتَب ما يلي: "لم يستفد الخديوى أية استفادة مباشرة من النخاسة. وبما أننى الآن أحل محله هنا، وبما أننى مزود بأوسع السلطات، فبإمكانى أن أقيم مدى عجزه عن إيقاف النخاسة من القاهرة.

"لقد طلبتُ من المستر فيفيان – القنصل الإنجليزى فى القاهرة – تنفيذ الخطة التالية:

١- التصديق على القانون الذى يُجبر العبيد الآبقين على العودة إلى مالكيهم، إلاَّ فى حالة سوء معاملته لهم.

٢- إلزام المُلاَّك بتسجيل عبيدهم قبل الأول من يناير سنة١٨٧٨.

٣- المادة الأولى لن تُطَبق على العبيد غير المسجلين.

٤- يوقف تسجيل العبيد بعد الأول من يناير سنة١٨٧٨".

وأضاف جوردون قائلاً: "وهكذا أكون قد مَنَعتُ تَمَلُّك أى عبد جديد بعد هذا التاريخ. أمَّا مَنْ سيتم تسجيلهم، فسيظلون ملكية شرعية حتى يحصُل مُلاَّكهم على تعويض أو حتى يمر ردح من الزمن. ولن يتوقف صيد العبيد أبدًا؛ لكن عندما يجد الأهالى أنهم لا يستطيعون الاحتفاظ بالعبيد (الذين اشتروهم بعد الأول من يناير سنة ١٧٨٧) فإنهم لن يشتروهم. وأعتقد أن هذا التكتيك سينجح".

وعيب هذه الخطة يكمن فى أنها خُطة خيالية أو – على الأقل – أنها سطحية وغير عملية. وفى بلد تسهُل السيطرة عليه مثل مصر فإن تسجيل العبيد

يمكن أن يؤدى – بعد فترة قصيرة – إلى إلغاء فئة العبيد الذين يقومون بالأعمال المنزلية (وهو الشكل الأكثر رحمة فى نظام العبودية).

وبتاريخ ٢٨ يوليو سنة ١٨٧٧، طرح جوردون الأسئلة التالية: لكن فى السودان، فى دارفور مثلاً، كيف يتمكن إقناع القبائل البدوية الكبيرة بتسجيل عبيدها؟ وكيف يُمكن تحرير كل هؤلاء العبيد بعد انقضاء هذه المهلّة؟ ومَنْ الذى سيحررهم؟ هل هى بريطانيا العظمى؟"

وفى المقابل، فإن هذه الخطة تتصف بميزة نادرة: فهى لم تعتمد على العنف، وحاولت – إلى حد ما- أن تراعى القوة القانونية للعُرف السائد (الذى يسمح الدين به) والذى تَغَلْغَلْ فى سلوكيات الأهالى المحليين. وفى هذه النقطة، يبدو أن جوردون قد تَذَكَّر الطريقة التى حلَّت إنجلترا بها مسألة النخاسة مع المزارعين فى "الهند الغربية": فمع أن المسألة هناك لم تكُن تمس إنجلترا بشكل مباشر، إلاَّ أنها لم تُجَرِّد المزارعين من عبيدهم إلاَّ بدفع تعويضات.

أما فى مصر والسودان، فقد كان العبيد يعملون فى المنازل. ولذلك، اهتم الجميع بمسألة إلغاء النخاسة: فتحرير العبيد بدون تعويض ملاكهم كان يهدد المُلاَّك بالخراب المحتوم، وقد يؤدى حتى إلى قيام "حرب العبيد" أو إلى هَبَّة شعبية.

وفى الحقيقة، فإن مهمة جوردون كانت عظيمة وشاقة: فقد كان عليه مواجهة الاضطرابات الحقيقية – والمحتملة – فى مديريات مصر الجنوبية، أى فى "كردفان" و"دارفور" و"بحر الغزال".

وفى سنة١٨٧٤، عندما غزا المصريون دارفور، لم تنضم القبائل هناك إلى صفوف "الفُور" ولا للسلاطين السابقين فى حربهم ضد المصريين؛ ولم تكُن هذه القبائل معتادة أبدا على دفع الضرائب، لكنها – بعد ذلك – أُجبرت على دفعها واعتبرتها ضرائب ثقيلة: فتحالفت مع المدعو "هارون"، وهو من نسل الأُسرة الحاكمة السابقة.

وكان الزنوج هم السكان الأصليون في مديرية "بحر الغزال". ومنذ فترة قريبة، بدأ العرب "الدناجلة" (أو "الدُنْجلاَويَّة" أى القادمين من "دُنْجُلَة") والعرب "الجَعْليين" (وهم من المزارعين القاطنين بوادى النيل) يهاجرون إلى تلك المديريات الجنوبية لممارسة هوايتهم المحببة إلى نفوسهم، أى ممارسة السلب والنهب، وانضووا تحت لواء كبار النخاسين ومؤسساتهم حيث فرضوا الإتاوات على تلك المناطق.

وكان الزبير باشا – زعيم "الجعليين" – قد نَصَبَ نفسه سيدًا على هذه المنطقة حتى شهر يونيو سنة١٨٧٥ لأنه – بعد ذلك التاريخ – رُحّل إلى القاهرة وحجز هناك؛ فانسحب ابنه سليمان – على رأس عصابته المسلحة – إلى "شاكا" (فى جنوب دارفور). وشعرت الدوائر الحكومية بالقلق من احتمال انضمامه بقواته إلى قوات هارون الذى كان قد انسحب إلى منطقة الجبال بعد تَلَقيه عدة هزائم قاصمة على يد حسن باشا حلمي، حاكم دارفور.

وفى مديرية "بحر الغزال" نفسها، كان يقطن "إدريس أبتر" وهو وكيل الزبير وأصله من "دُنْجُلَة"[٢٨]. وفى ذلك الوقت، كانت توجد عشيرتان عربيتان تتنازعان السُلطة فى تلك المديرية:

- **العشيرة الأولى:** "عرب الجعليين" وهى عشيرة الزبير باشا، وينتسب أفرادها إلى العباس (عم الرسول ﷺ).
- **العشيرة الثانية:** "الدنْجَلاوية" الذين ينحدرون – فيما يبدو – من نسل"دُنْجل" ما (أى "عَبْد").

وكان "عرب الجعليين" – بالإضافة لأصلهم الشريف – هم الأكثر عددًا وأوْفَر قوة من "الدنجلاوية"؛ ولذلك كانوا يحتقرون العشيرة الثانية (أى أحفاد "العبد") احتقارًا شديدًا: فسارع المتآمر الطموح إدريس أبتر – وكيل الزبير –

بالاتصال بجوردون فوْر استلامه مهام منصبه، وحذره من سليمان الزبير، ومن ميوله الاستقلالية، وشجع جوردون على توطيد سلطة الخديوى فى هذه المديرية.

وعندئذ، سارع جوردون بإرسال الضابط المصرى إبراهيم فوزى إلى مديرية بحر الغزال، وكلفه بتخليص المديرية من المؤسسات التابعة لكبار النخاسين؛ وكان قد سبق لإبراهيم فوزى وأن خَدَم تحت إمرة جوردون فى "المديرية الاستوائية". وفوْر وصول الحاكم الجديد، بادر كبار التجار (أمثال "عمورى و"غطاس") ووكلائهم بإعلان خضوعهم له، وسلموه ثلاثة أخماس كميات الصمغ وريش النعام والعاج الموجودة فى مخازنهم والتى كانت الحكومة تحتكر تجارتها.

وفى الوقت نفسه، فى نهاية شهر مايو سنة ١٨٧٨[٧]، توجه جوردون إلى "كردفان" و"دارفور"؛ وخلال هذه الرحلة، أوحت له مسألة النخاسة ببعض الأفكار السديدة: فبتاريخ ٢١ يونيو سنة ١٨٧٧، كتب من "أومشانجا" – فى شمال "دارفور" – ما يلي: "إن الصعوبة الكبرى فى موضوع إلغاء النخاسة واضحة تمامًا بالنسبة لى، وكُنتُ أود لو يحضر أحد أعضاء "جمعية مكافحة العبودية" إلى هنا، ويكون قادرًا على فهم المسألة لكى يُعطينى الحل.

"ولدىّ هنا سُلطات مدنية وعسكرية مُطلقة، فلا يستطيع أحد معارضتى حتى ولو حكمتُ بالإعدام على رجل أو حتى على عشرة رجال. ولذلك، أُعتَبَر أنا المسئول عن استمرار النخاسة.

"والموقف الحالى هنا يبدو كالتالى: تَسْكُن "دارفور" "وكردفان" قبائل محاربة كبيرة تكاد تكون مستقلة تحت حكم شيوخها. وأغلب أراضى المنطقتين عبارة عن صحراء شاسعة بها آبار نادرة تَبْعُد عن بعضها البعض مسافات بعيدة. وبعض هذه الآبار النادرة لا تعرفها سوى قبائل المنطقة فقط. وبإمكان هذه القبائل المحاربة

---

[7] كذا فى النص الفرنسى و نعتقد بأن التاريخ الصحيح – حَسَب السياق – يجب أن يكون سنة١٨٧٧ [المترجم].

تجهيز حملات بها من ألفين إلى ستة آلف فارس يمتطون صهوة الخيل أو سنام الجمال.

"وفي هذه البلاد، يكون التمرد شيئًا خطيرًا، لقد عرفتُ ذلك بتجربتي الشخصية، وهذه القبائل المحاربة تغزو الشعوب الزنجية التي تسكن الجنوب، أو تقايض الأقمشة بالعبيد مع القبائل البدوية المنتشرة حتى الحدود المفترضة لمصر: فيدخل العبيد إلى الأراضي المصرية في مجموعات صغيرة تتكون من أربعة أو خمسة عبيد، لكن لا يُوجد ما يمنع من دخول مجموعات بها مائة عبد لأنه لا يوجد على حدودنا قوات للحراسة مثل"القوزاق"[8] في روسيا.

"وتبيع هذه القبائل العبيد لصغار التجار المنتشرين في البلاد؛ ويأتي هؤلاء التجار من جميع أنحاء مصر إلى هنا لشراء عبدَيْن أو ثلاثة، ثم يبيعونهم إلى تجار آخرين في المراكز المزدحمة بالسكان. وحتى لو كانت الحكومة الإنجليزية هي التي تحكُم هذا البلد، فلا أعرف كيف كانت ستلغي هذه التجارة.

"والحل الوحيد كان سيتطلب منها مد حدودها حتى تصل إلى بلاد الشعوب الزنجيّة، وإقامة مجموعة من المحطات العسكرية هناك. ولستُ بحاجة إلى لفت نظركم إلى أن الحكومة الإنجليزية ليست على هذا القدر من الجنون لكي تُعرِّض نفسها لمثل هذه الخسارة الفادحة، علمًا بأن هذه الحدود يجب أن تمتد حتى تشاد[29]".

ووجد جوردون الوضع في دارفور هادئًا نسبيًا لأن حسن باشا حلمي كان قد أجبَر هارون على الانسحاب إلى "تورا" – في الجبال – حيث كان سلاطين دارفور

[8] "القوزاق" اسم يطلق على الشعوب البدوية التي تقطن منطقتي "آسيا الوسطى" و"موسكوفيا". وشكلت هذه المجموعات البشرية قسمَيْن: "قوزاق نهر الدون" و"قوزاق نهر الدنيبر". استخدم القياصرة الروس فرسان القوزاق لإخماد الهبَّات الشعبية ضد نظام حكمهم. ألهمت حياة القوزاق وحروبهم العديد من الأدباء الروس مثل: جوجول (تاراس بولبا) وتولستوي (القوزاق) وشولوخوف (الدون يجري هادئا) [المترجم].

قديمًا يُعلنون منها تولِّيهم للعرش، كما كانت القبائل المتمردة قد عانت كثيرًا من نيران أسلحة الجيش المصرى. ولذلك، قرر جوردون أن يُخَفِّض- بشكل ملحوظ - عدد أفراد الحامية هناك: فسحب منها عددًا كبيرًا من قوات المشاة والفرسان وأرسلهم إلى"الأبْيَض" (فى كردفان) وإلى الخرطوم.

وكانت هذه القوات قد أُرسِلَت إلى"دارفور" لإخماد التمرد الأخير. وعلَّق سلاتين باشا على هذا القرار قائلاً:"من المؤكَّد أن جوردون قد اتخذ هذه الإجراءات الاقتصادية لصالح هذه المديرية التى احتلها المصريون مؤخرا". كما أكَّد سلاتين أن هذه الإجراءات "كانت لها - بعد ذلك - نتائج كارثية. لكن جوردون لم يكُن بقادر على التنبؤ بالأحداث اللاحقة(٣٠)".

إننا نرفض هذا الرأى؛ فقد كان من السهل تَوَقُّع:

١- أن هارون لن يتسامح أبدًا فى اغتصاب عرشه منه.

٢- وأن انسحابه كان انسحابًا مؤقتًا فى مواجهة القوات المصرية التى تتفوق على قواته.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد كان حسن باشا حلمى - مدير دارفور - يُعارض تنفيذ قرارجوردون بالانسحاب. ومنذ شهر يوليو سنة ١٨٧٧، دَأب جوردون على وصف حسن باشا حلمى بأنه "المجنون الذى دمَّر المديرية"؛ فعزله بسبب معارضته له وعيَّن "ميسيداليا" (Messedaglia) مكانه فى بداية سنة ١٨٧٩.

وبعث جوردون برسالة إلى الخديوى ذكر له فيها:"عند وصولى، وجدتُ برقيات أرسلها لى حسن باشا ليخبرنى بأنه لا يستطيع سحب القوات من دارفور. وفى الوقت نفسه، عرفتُ أن المديرية هادئة، وأن هارون قد انسحب إلى الجبال. ونظرًا لأنه لا تُوجد مشاغل كثيرة أُنجزها فى الشهرين المقبلَيْن، فإننى أنوى- إذا أذن صاحب السمو لى- بالذهاب إلى هذه المديرية للقاء حسن باشا، ومعرفة سبب رفضه لسحب القوات من هناك(٣١)".

لكن سياسة جوردون الخطرة لم تتصف بالشمولية ولا بالمهارة تجاه هارون ولا تجاه ابن الزبير (الذى كان ملكًا غير مُتَوّجًا).

وكان سليمان الزبير قد استقر في"شاكا" ومعه حوالى ٤ آلاف محارب. وفور وصول جوردون إلى دارفور، طلب منه سليمان العفو، بل إنه ذهب للقاء جوردون فى دارفور فى شهر أغسطس سنة ١٨٧٧. وعندئذ، أعاد جوردون تقسيم قوات سليمان ووضعها تحت قيادة نائبيه سعيد بك حسين (الذى عينه مديرًا على"شاكا") ونور بك أنجارا (الذى عينه مديرًا على "سيرجا" و"آريبا، فى شرق دارفور).

وبعد ذلك، أمَرَ جوردون سليمان بالعودة إلى "شاكا". وعلى الرغم من هذه الإهانة، فقد نفذ سليمان الأمر بل وأرسل عدة رسائل لجوردون وصفه فيها بـــ"الأب"، ورجاه أن يمنحه منصبًا ما. لكن جوردون ركبه عناد طُفولى وغير سياسى بالمرة: فرفض الموافقة على الالتماس المشروع الذى قدمه الشاب سليمان، فازداد سُخط سليمان لدرجة أن جوردون خشى أن يشن سليمان هجومًا عليه.

وبتاريخ ٧ سبتمبر، كتَبَ جوردون – من "دارا" – عن هذا الموضوع، فذَكَر أنه لم ينم فى تلك الليلة بسبب قلقه لأنه دفع بسليمان إلى حافة اليأس نتيجةً لأنه[أى جوردون] رفض التماسه الأخير، خصوصًا وأن سليمان ما يزال لديه أربعة آلاف محارب فى"مديرية بحر الغزال".

وذكر جوردون: "لكن زعيم أكبر عدد من هؤلاء الرجال المسلحين– إدريس – يقف معى؛ ولذلك، فأنا لا أخشاهم. وإذا نظرتم إلى الخريطة التى رسمها شفاينفورت، فسترون المساحة الهائلة التى تسيطر عليها محطات النخاسين ومواقعهم بداخل تلك البلاد. وعندئذ ستدركون مدى صعوبة السيطرة عليها: فلا يمكننا تسريح عشرة آلاف مقاتل – معتادون على حمل السلاح – ثم نتركهم بلا عمل[٣٢]".

وبتاريخ ٨ سبتمبر سنة ١٨٧٧، كتب ما يلى: "فى جميع حالات عتق العبيد السابقة، كانت توجد خلفها: إمَّا حكومة قوية تفرض قوانينها وإما أغلبية من الأمة تريد ذلك. لكن فى هذا البلد، لا يُوجد أحد يرغب فى عتق العبيد ولا حتى فى المشاركة فيه ولو بتقديم النصيحة... فامتلاك العبيد - هنا - مبدأ أساسى من مبادئ الحياة للغنى وللفقير على حد سواء: فالجميع منغمسون فى هذه المسألة".

واتبع الحاكم العام للسودان سياسة:

١- حل العصابات المسلحة التابعة للنخاسين.

٢- ومطاردة النخاسين فى كل مكان.

٣- ومطاردة التُجار بشكل عام.

فأدّت هذه السياسة إلى حشد الجماهير ودفعها إلى صفوف الحركة المهدية.

وفى تلك الفترة - يوم ١٥ سبتمبر - غادر جوردون "دارا" متوجهًا إلى "شاكا" التى كان يُطلق عليها" وكر النخاسين". ويجب علينا هنا الإشارة إلى الخطأ النفسى (السيكولوجى) الذى وقع فيه جوردون لأن هذا الخطأ- منذ ذلك التاريخ - سيكون هو سبب كل الاضطرابات التى دَمّرَت"مديرية بحر الغزال"، والتى كانت لها أصداء ونتائج مدوية فى كل مديريات الجنوب.وهذا الخطأ يكمُن فى أن جوردون قد ربط الحرب على سليمان الزبير بالحرب على النخاسين وجعلهما حربًا واحدة.

وحتى ذلك التاريخ، لم يكُن للنخاسة أدنى علاقة بتمرد سليمان الزبير(إن كان هناك تمرد فعلاً). وبالإضافة إلى كل ما سبق ذكره، يحق لنا أن نتساءل: كيف يستطيع الشاب سليمان أن يرفع لواء العصيان فى حين أن والده كان محجوزًا كرهينة فى القاهرة؟ لقد مارس جوردون ونائباه الفاسدان(إدريس وجيسّى) سياسة قاسية ورعناء كانت - وحدها - هى السبب فى دفع سليمان الزبير وأنصاره لإعلان العصيان المسلح (١٨٧٨ - ١٨٧٩).

لقد كان الأب - رحمت الزبير - نخاسًا، لكنه كان نخاسًا سابقًا؛ وقبل أى شيء، كان من قبيلة"الجعليين" الكبيرة المنحدرة من صلب الخلفاء العباسيين؛ وهذا الأصل العريق كان يُضفى عليه مكانة رفيعة فى السودان.

وعندما زار شفاينفورت تلك المنطقة، كان الزبير باشا قد كوَّن ثروة هائلة عاش بفضلها كما يعيش الملوك. ورسم لنا الرَحَّالة صورة للزبير باشا محاطًا بمجموعة من الأسود المقيدة في الأغلال. وذكر هذا الرحالة عنه أنه حوَّل ما قيمته ٢٥ ألف دولار إلى رصاصات من الفضة خصصها لإبطال مفعول سحر أعدائه ضده؛ وأنشأ ما يشبه إقطاعية خاصة به فى "مديرية بحر الغزال".

ولم يكُن الزبير يطمح فى الحصول على المزيد من الأموال التى تأتيه من النخاسة: فبالنسبة له، كانت النخاسة مجرد نشاط واحد من أنشطته التجارية المتعددة. لقد كان الزبير باشا يطمع فى تولى منصب "حاكم دارفور" - مثلاً - أو أن يكون سلطانًا على جزء من أرضها. وكان ابنه سليمان- أيضًا - يلتمس شغل منصب ما، وكان من حقه أن يتوقَّع أن يعامله جوردون معاملة متميزة، خصوصًا فى أثناء فترة غياب والده القسرية، وأيضًا لأن والده كان هو الذى غزادارفور لحساب مصر.

لقد فهم جوردون ذلك متأخرًا: فعندما وصل إلى "شاكا"، أقام فى منزل الزبير، وسارع بتعيين سليمان فى منصب" نائب مدير (حاكم) مديرية بحر الغزال". وكان هذا التصرف من التصرفات الصحيحة - النادرة - فى سياسة جوردون المضطربة.

وبتاريخ ١٧ سبتمبر، غادر جوردون "شاكا" وهو مقتنع بأن إلغاء النخاسة هو مجرد وَهْم لأنه قبل سفره بيوم واحد - يوم ١٦ سبتمبر - كَتَب: "فليكُن هذا الموضوع سرًا بينى وبينك فقط: أعتقدُ بأننى سأرسل من "شاكا" إلى "الأبيض" (فى كردفان)" قافلة من العبيد؛ وأنا عاجز عن فعل أن شيء لإيقافها: ففى تلك القافلة، يوجد رجل يَدَّعى أن النساء السبع - اللاتى يصحبنه - هُنَّ زوجاته الشرعيات!!

ولا أستطيع تكذيبه؛ كما يوجد بها أيضًا عدد كبير من الأطفال!!... وإذا استطعت فصْل الحبر عن ورق النشّاف الذى امتصه، فإن النخاسة ستنتهى فى هذا البلد".

وفي الوقت الذى كان يُمارس فيه جوردون جَوْلاته الطويلة ناحية البحر الأحمر، عاد سليمان الزبير إلى "بحر الغزال" - منطقة نفوذ والده - وعرّف مدى المظالم والتصرفات الاستبدادية التى ارتكبها إدريس فى السنوات الأخيرة. وفى الوقت نفسه، تجمعت لدى الضابط المصرى إبراهيم فوزى (فوزى باشا، فيما بَعْد) الأدلة على أن إدريس كان رجلاً سيئ النية، وشريرًا، وخطرًا، واشتهر بالتآمر: فسجنه حمايةً للمديرية من دسائسه.

وبعد ذلك، اضطر إبراهيم فوزى للسفر للعلاج فى الخرطوم، واصطحب معه إدريس أبتر. وعند وصول الضابط للخرطوم، دَفَعَ مبلغًا كبيرًا من النقود لإدريس كتعويض عن كمية كبيرة من العاج كان قد صادرها منه ومن كل تجار "مديرية بحر الغزال".

وبفضل هذا المبلغ الكبير، استطاع إدريس أن يجعل قنصل ألمانيا فى الخرطوم - فريدريتش روسيت(Rosset) -[٣٣] "يهتم" بقضيته: فأسرع روسيت وبعث ببرقية إلى جوردون فى " سواكن" ليخبره بأن إدريس برى وأنه سُجن ظُلمًا.

وكان جوردون يثق ثقة مطلقة فى روسيت، فبادر - فور عودته إلى الخرطوم (يناير سنة ١٨٧٨) - وحاول إقناع فوزى بإطلاق سراح إدريس والسماح له بالعودة إلى بلاده. وفشل فوزى فى إقناع جوردون بعدم العفو عن هذا الرجل" شديد الخطورة": ففضّل تقديم استقالته من منصب "مدير مديرية بحر الغزال"، فقبلها جوردون فورًا.

ومع ذلك، فقد استفاد جوردون من هذه الاستقالة لإرضاء فوزى وإدريس فى وقت واحد: فَعيَّن فوزى فى منصب "حاكم المديرية الاستوائية"- بدلاً من

الأمريكى "بروت" (Prout) الذى شغل هذا المنصب منذ شهر ديسمبر سنة ١٨٧٦ – كما عيَّن إدريس فى منصب "حاكم مديرية بحر الغزال"، ومنحه لقب "بك"!!

وذكر إبراهيم فوزى: "بعد ذلك، استدعانى جوردون ليُصالحنى على إدريس أبتر. وعلى الرغم من التصالح، فقد كُنتُ مقتنعًا بأن تعيين إدريس- فى هذا المنصب – يُعتبر كارثة أصابت المديرية، لكننى قدمتُ له بعض التحذيرات المفيدة: فقد أوصَيته بتجنُب إثارة سليمان الزبير – على وجه التحديد – وأن يحاول التعايش معه بسلام إذا أراد أن يحكم المديرية بشكل طبيعى[٣٤]".

وبتعيين إدريس أبتر مديرًا على"بحر الغزال"، فإن جوردون قد ظلم سليمان الزبير ظلمًا لا مزيد عليه، وارتكب أيضًا خطأ إداريًا لا يوجد ما هو أفدح منه: فإدريس كان نخاسًا قديمًا استغل سلطاته المطلقة - فى "زريبة غطاس" – أسوأ استغلال، وتَصرَّف كأشد ما يكون الحكام استبدادًا، عندما زار شفاينفورت تلك المنطقة؛ وكان فوزى يعتبره عبقرية شريرة ومؤذية.

إن هذا التعيين يُعتبر تحد لسليمان، فكان يجب عليه مواجهته، خصوصًا وأن إدريس كان من أصل وضيع وعديم الذوق والحياء.

وبتاريخ ٧ فبراير سنة ١٨٧٨، غادر جوردون الخرطوم متوجهًا إلى القاهرة؛ وهناك، اقترح الخديوى عليه تولى "منصب رئيس لجنة التفتيش العليا". لكن رجال المال كانوا هم المسيطرين على القاهرة، ولم يكن جوردون يقبل الخضوع لهؤلاء الماليين "الذين استولوا على حكومة البلاد بطرق غير شريفة"؛ وبالتالى، فقد كان التفاهم معهم مستحيلاً.

ولذلك، قَرَّر جوردون العودة إلى السودان؛ فسافر إلى السويس- يوم ٣٠ مارس – والتقى هناك بالليدى بيرتون التى وصفته بأنه "غريب الأطوار تمامًا". وهل يوجد سلوك أكثر غرابة من سلوك جوردون؟! لقد كانت الفوضى تضرب أطنابها فى كل أرجاء السودان (الذى لم يكن – أصلاً – "سريرًا مفروشًا بالورود")؛

وبدلاً من العودة إلى الخرطوم مباشرةً، قرر جوردون القيام بجولة تفتيشية فى مناطق "بلاد الصومال" و"هَرَر": فزار "زيلع" و"بربرة" و"هَرَر" فى شهر أبريل.

وقبل وصوله إلى "هَرَر"، كان قد بيَّت النيه لإقالة رؤوف باشا بحُجج كاذبة. وكان رؤوف باشا قد بدأ تنفيذ خطة طموحة لإعادة تحديث "أفريقيا الشرقية المصرية" تحديثًا تامًا. وعلَّق مؤلف إيطالى على هذه الإقالة موضحًا: "فى الحقيقة، فإن النفوذ الذى حازه رؤوف باشا كان يُقلق جوردون[٣٥]".

وفى الواقع، فقد كان رؤوف باشا يحظى بشعبية عظيمة فى هذه المنطقة حيث أطلَق الأهالى عليه لقب "الأب". وبعد هذه الإقالة، ذكر جوردون أن أحد التجار صرَّح له: "يجب أن يأتى الخديوى شخصيًا إلى هنا لإقالة الحاكم[٣٦]".

إن هذا التصرف الذى اقترفه جوردون يُثبت أنه لا يحترم الخديوى الذى عيَّن رؤوف باشا فى هذا المنصب لكى يغزو "هَرَر" وينظمها، ويُبيِّن - أيضًا - الضرر البالغ الذى ألحقه جوردون بكرامة مصر ومصالحها فى هذا الجزء من أفريقيا.

وتوجد شَعْرَة رفيعة تفصل بين هذا "الأمين المجنون" و"المجنون غير الأمين": فجوردون قد دبَّر إقالة رؤوف باشا من منصبه لكى يُعيِّن أوروبيًا فى منصبه، بالضبط كما سبق له وأن فعل بتعيين صمويل بيكر (الذى كان بمثابة مصيبة حلَّت على "المديرية الاستوائية") مكان الباشا المصرى حاكم هذه المديرية.

وَوجَّه جوردون رسالة إلى صمويل بيكر ذكر له فيها: "قابلتُ ابن أخيك - الملازم بيكر - فى عدن يوم ١٠ أبريل، وشعرتُ بالأسف لأننى لم ألتق به قبل ذلك. وأراد ابن أخيك أن يصحبنى إلى "بربرة" و"زيلع"، لكن رؤوف باشا موجود، وفى نيتى إقالته فور وصولى إلى هناك. وسيقول لك ابن أخيك أننى قد ثأرتُ لك. وإذا ذهبتَ إلى مصر، فحاول مقابلة صاحب السمو الذى لا يذكُرك إلاَّ بالثناء عليك. وأرجو أن أستطيع إقناعك بحكم هذه المناطق المستقلة عن سُلطتى[٣٧]".

لكن بيكر كان حذرًا: فرفض عرض جوردون الذى كرَّر محاولته الفاشلة مع المنكشفبيرتون (قنصل إنجلترا فى ترييستا).

وكانت الخبرات السابقة قد علَّمَت الخديوى: فاتخذ قرارًا رشيدًا بفصل "هَرَر" و"ساحل الصومال" عن سُلطة جوردون فى شهر ديسمبر سنة ١٨٧٨. ومن المؤكد أن جوردون كان يسعى لتعيين أحد الإنجليز لحكم هذه المناطق المزدهرة - والبعيدة - التى كانت إنجلترا تطمع فى احتلالها بالقدر نفسه الذى كانت تطمع فيه باحتلال مناطق "البحيرات العظمى". وبذلك، يُثبت جوردون أنه كان يعمل لمصلحة بلاده: إنجلترا.

وفى بداية شهر يونيو سنة ١٨٧٨، رجع جوردون - ثانية - إلى الخرطوم حيث وصل الوضع فيها إلى منعطف خطير. إننا نتذكر آراء جوردون المتعلقة بإلغاء النخاسة، ونتذكر - على وجه التحديد - الخطة المعتدلَة للغاية التى سبَق له وأن عرَضَها على فيفيان فى شهر مايو سنة ١٨٧٧. وفى تلك الأثناء، كانت إنجلترا قد وقَّعَت مع الخديوى "اتفاقية منع النخاسة" (٤ أغسطس سنة ١٨٧٧)، ثم تلَتْها بـــ "اللائحة التفصيلية" المكوَّنَة من ٣٦ مادة (١٨ أكتوبر سنة ١٨٧٧)؛ وبعدها، صدَر قرار الخديوى (الأول من يناير سنة ١٨٧٨) المتعلق بنقل العبيد بحرًا.

وكانت هذه الاتفاقية خطيرة وغير قابلة للتنفيذ - حسَب رأى الكثيرين ومنهم جوردون نفسه - كما كانت لائحتها مليئة بالتناقضات: **فالمادة الثانية** من الاتفاقية تنصُ على ما يلى: "كل مَنْ يمارس النخاسة - بشكل مباشر أو غير مباشر - يُوَجه إليه الاتهام بالسرقة المقترنة بالقتل"، والقانون المصرى يُعاقب هذه الجريمة بالإعدام. وفى الوقت نفسه، نَصَّت "**المادة الأولى** من اللائحة على: منع بيع العبيد من أُسرة لأُسرة، ويُطَبَّق هذا المنع بعد سبع سنوات فى القاهرة (سنة ١٨٨٤) وبعد ١٢ سنة فى السودان (سنة ١٨٨٩).

"المادة الثانية: يُعاقب بالسجن مدة تتراوح ما بين خمسة أشهر إلى خمس سنوات كُل مَنْ يُخالف هذا القرار".

وتساءل جوردون عن كيفية التفرقة بوضوح بين البيع من أُسرة لأُسرة وبين النخاسة؟ واكتفى نوبار باشا بالرد على ملاحظته قائلاً: "إن بيع العبيد فى مصر كان قانونيًا". وفى حقيقة الأمر، فإن الحكومة المصرية كانت تسعى للتفرقة بين البيع العلنى للعبيد فى "أسواق العبيد" وبين التجارة الخاصة؛ وفى ذلك وسيلة للتحايل على القانون المتعَسِّف الذى يُساوى ما بين بيع العبيد والسرقة المقترنة بالقتل.

وفى سنة ١٨٨٤، رجع جوردون مُجَدَّدًا إلى السودان لمواجهة التمرد العام الناشب هناك: فكشف عن النفاق السياسى لحكومة بلاده عندما أعلن عن "حرية تجارة العبيد". وفى الوقت نفسه، كتب لـ "بارينج"- قنصل بريطانيا العظمى فى مصر(*) – تفسيرًا نقله القنصل إلى اللورد جرانفيل[٩]: "... وفيما يتعلَّق بملكية العبيد، فلم يكُن علنيًا التَّدَخُّل فى هذا الموضوع حتى ولو كنا أصحاب السيادة فى السودان. لقد سبق لى وأن أعلنتُ أن اتفاقية سنة ١٨٧٧ كانت مستحيلة التنفيذ(٣٨)".

إذن، فقد كان جوردون مقتنعًا بأن تنفيذ هذه الاتفاقية، وممارسة العنف- بصفة عامة- كما نادت به حكومته، كانا ضد مصلحة مصر. ومن هذا المنطلق، أدان المجهود والنشاط- غير المناسبَيْن- اللذَيْن أبداهما الكابتن مالكوم الذى عُيِّن- فى شهر يناير سنة ١٨٧٨- فى منصب "المدير العام لمصلحة النخاسة" فى البحر الأحمر.

(*) هو اللورد كرومر فيما بعد، والمعتمد السياسى البريطانى فى مصر والحاكم الفعلى لها (١٨٨٣ – ١٩٠٧) (المراجع).

[9] اللورد جرانفيل (Lord Granville) (١٨١٥-١٨٩١) كان وزيرًا للخارجية الإنجليزية من سنة ١٨٧٠ حتى سنة ١٨٧٤، ومن سنة ١٨٨٠ حتى سنة ١٨٨٥ فى حكومة جلاد ستون [المترجم].

وشعرت الحكومة الإنجليزية بالاستياء من موقف جوردون، فسارعت بإبلاغ قنصلها في القاهرة – بتاريخ ٣١ مارس سنة ١٨٧٨ – بأن "الكولونيل جوردون يهادن النخاسين كما لو كان لا يشعر بمدى قوته تجاههم: ولذلك، فإنه لا يعاديهم صراحة[٢٩]". وفهم فيفيان إشارة حكومته، فاستفاد من الاستقالة التي أُجبر مالكوم على تقديمها (يونيو سنة ١٨٧٨) لإثارة حماس جوردون، وأيضًا لإعطائه إنذارًا واضحًا: فأبلغ فيفيان حكومة الخديوي رسميًا – في شهر يونيو في رسالة بتاريخ ٣ أغسطس سنة ١٨٧٨ – بأنه يعتبر جوردون باشا" مسئولاً مسئولية كاملة عن:

١- اتخاذ إجراءات أكثر فاعلية لإلغاء النخاسة في المديريات التي يحكمها وعلى سواحل البحر الأحمر.

٢- ومحاكمة السفن والأفراد الذين يضبطون متلبسين وهم يمارسون هذه التجارة".

وبعد ذلك، أكد المستر فيفيان أن حكومة صاحب السمو الخديوي لا تعارض قراره، بل إنها ترجوه "أن ينفذ التزاماته بإخلاص تجاه إنجلترا فيما يتعلّق بمسألة النخاسة، ومعاقبة أي شخص يمارسها بشكل مباشر أو غير مباشر". ومنذ ذلك الحين، أُصيب جوردون بنشاط محموم ومُتَعصّب: فأبْطَل ما كان ينادي به بالأمس، وشنّ حربًا حقيقية على النخاسين في السودان.

وظهر العنف بوضوح في كلمات جوردون وتصرفاته: ففي ٢٧ يوليو، كتب ما يلي من الخرطوم:"استولينا على ١٢ قافلة تنقل عبيدًا خلال شهرين، وهذا شيء طيب..."؛ وفي الأول من أغسطس ذَكَرَ: "استولينا على قافلة أُخرى بها ٢٥٠ عبدًا في دارفور، وهي القافلة رقم ١٤ في خلال شهرين"؛ وفي ٨ أغسطس كَتَبَ: "في كل يوم، أقوم بتوجيه ضربات مميتة للنخاسين. ولتنفيذ ذلك، فقد أقمتُ نوعًا من

"حكومة الإرهاب"[10] فشنقتُ رجلاً لأنه خصَى صبيًا. ولن أطلب إذنًا بذلك، ولا تهمنى موافقة الخديوى أو رفضه لهذا النظام[40]".

ومنذ ذلك الوقت، أصبحت الحرب ضد النخاسة – بالنسبة لجوردون – نوعًا من الإيمان الدينى الذى يحث ضميره وقواه المنهارة ويرفعهم. لكن على المدى الطويل، شعُر الخديوى بالاستياء من سياسة جوردون التى تَمَثّلت فى:

١- مصادرة القوافل باستمرار.

٢- وتنفيذ عمليات الإعدام.

٣- وسجن النخاسين.

٤- وممارسة سياسة"محاكم التفتيش" [11] التى طارَدَت النخاسين- فى كل مكان – كما لو كانوا هراطقة، ونشرت الفوضى فى الحياة الاجتماعية والاقتصادية فى السودان.

وبتاريخ ١٦ سبتمبر، كتب جوردون: "لستُ على وفاق مع الخديوى: فهو لم يرسل لى أية برقية منذ شهر مع أننى أرسلتُ إليه بخصوص عدة مواضيع مهمة". وعلى العكس من موقف الخديوى، فقد سارعَت الحكومة البريطانية بالكتابة إلى

---

[10] "حكومة الإرهاب": خوف جماعى تنشره السُلطة بين أوساط الشعب لكسر مقاومته بتطبيق الإجراءات الاستثنائية والعنف. لجأت الثورة الفرنسية" لنظام الإرهاب" ضد الملكيين (من يونيو سنة ١٧٩٣ حتى يوليو سنة ١٧٩٤)، ثم لجأ الملكيون – بدورهم – "للإرهاب الأبيض" ضد الجمهوريين مرتين: فى سنة ١٧٩٥ وفى سنة ١٨١٥[المترجم].

[11] "محاكم التفتيش" (L' Inquisition): محاكم استثنائية أنشأتها الكنيسة الكاثوليكية فى القرون الوسطى لمحاكمة من تشك فى صحة إيمانهم والسحرة. اتسمت تحقيقاتها بالقسوة والتعسُّف، وكانت أحكامها تقضى بحرق المذنبين أحياءً وحرق الكتب. فى إسبانيا، نجحت وسائلها فى تحويل عدد كبير من المسلمين واليهود إلى المسيحية أو دفعهم للهجرة [المترجم].

المستر لاسيل (Lascelles)- وكيل القنصلية العامة فى القاهرة - وكلَّفته"بإبلاغ الخديوى عن رضاها عن التدابير الحازمة التى يتخذها جوردون باشا ضد النخاسة[٤١]" وكان ذلك بتاريخ ١٣ نوفمبر سنة ١٨٧٨.

إن تدابير جوردون باشا الحازمة فى السودان تتعادل مع التدابير الحازمة التى اتخذها مالكوم فى البحر الأحمر. وبما أن جوردون قد أقام نوعًا من "حكم الإرهاب"، فقد أصبح من حق الحكومة البريطانية أن تُثنى على إجراءاته الحازمة، خصوصًا وأن الحرب ضد النخاسة فى المديريات الجنوبية ("دارفور" و"كردفان" و"بحر الغزال")- تحديدًا- قد أصبحت حربًا صليبية حقيقية ضد التجارة بكافة أشكالها، وضد كل التقاليد والعادات القوية والمتوارثة.

لقد سبق لنا وأن أوضحنا كيف أن" إدريس أبتر" كان ناظرًا سابقًا على "زريبة غطَّاس" - فى مديرية بحر الغزال- ثم أصبح وكيلاً للزبير باشا لمدة أربعة أعوام. وبعد ذلك، نجح فى تحقيق أغراضه بفضل الحماية التى أسبغها عليه فريدريك روسيت، ذلك القنصل الفاسد الذى كان موضع ثقة جوردون: لقد استطاع إدريس عَزْل سليمان الزبير عن منصبه ووثب مكانه.

والتزم إدريس بتوريد كمية محدَّدة من العاج للحكومة سنويًا؛ وفى المقابل، عَيَّنتْ الحكومة ٢٠٠ جنديًا من المشاة النظاميين بصفة حُرَّاس له تحت قيادة عبد السيد أفندى.

وفى بداية سنة ١٨٧٨، غادر إدريس مدينة الخرطوم، وصَعَدَ فى النيل الأبيض حتى ميناء "مَشْرَى الرق"، ومنه اتجه إلى "جاندا" لكى يُخبر سليمان الزبير- بنفسه- بإقالته من منصبه؛ فوجَّه سليمان رسالة إلى إدريس كرَّر له فيها أنه لن يَرْضَخ أبدًا لهذا القرار الظالم. وأصبحت الحرب حتمية الوقوع، خصوصًا وأن إدريس- منذ وصوله إلى"جاندا"- لم يستطع التَّخلُّص من نشوة انتصاره: فلم

يتعامل بفطنة ولا بلباقة مع سليمان. وأيضًا، فقد اتصف أخوه- عثمان أبتر- بالبذاءة والجلافة، فكان يوزع شتائمه وتهديداته المستمرة ضد سليمان وأنصاره.

وركَّز سليمان قواته في"دَيْم الزبير". وبينما كان إدريس أبتر مشغولاً بتجميع قواته وأنصاره وأبناء مديريته (الدنجلاوية) حوله، شَنَّ سليمان هجومًا مفاجئًا على"جاندا" حيث كان عثمان أبتر متحصنًا مع قواته الحكومية و"الباسنجر" (أي "العبيد المسلحين")؛ فسقط الحصن، وقُتل عثمان ومعه أغلب المدافعين عن المدينة، واحترقت غالبية المنازل والأكواخ.

وبعد هذه الهزيمة، هرب إدريس أبتر إلى "روهل"، على طريق الخرطوم، وكانت الأنباء عن تَمَرُّد سليمان الزبير قد سبقته إلى هناك بعد وصول جوردون للخرطوم بعدة أيام فقط (يونيو ١٨٧٨). وانتشرت الشائعات بأن سليمان أعلن استقلاله في مديرية بحر الغزال. وبدلاً من أن يتحلى جوردون بهدوء الأعصاب في مواجهة هذا الموقف، وبدلاً من إصلاح خطئه وإعادة سليمان إلى منصبه (الحاكم العام)، صَمَّم على إرسال حملة عسكرية مُكَلِّفة للغاية(مثل حملة صمويل بيكر) للهجوم على المديرية المتمردة.

وسنُقَدِّم- فيما يلي – مثالاً واحدًا من بين آلاف الأمثلة للبرهنة على مدى تَفَوُّق "الباشاوات المصريين" – في حكم السودان- على "الباشاوات الإنجليز" من نوعية مالكوم وبيكر وجوردون: ففي سنة ١٨٦٩، حدث موقف مُماثل عندما عَيَّن جعفر باشا مظهر – الحاكم العام للسودان – شخصًا يُدعى "بلال" (وهو صَيَّاد عبيد) على رأس حملة عسكرية ضد رحمت الزبير الذي كانت قوته قد بدأت تثير قلق الحكومة المصرية وقتذاك.

لكن الزبير استطاع أن يقتل بلالاً ويُشَتِّت أنصاره؛ ومع ذلك، أعلَن ولاءه للحكومة. وبمنتهى الذكاء، اكتفى جعفر باشا مظهر بقبول إعلان الزبير ولاءه

لمصر. وبهذا التَّصرُّف الذكى، منع جعفر باشا هذا النزاع من أن يتَحَوَّل إلى حرب مُعْلَنة. وبعد ذلك، قَدَّم الزبير خدمات جليلة للحكومة المصرية.

وفى سنة ١٨٧٨، كان رحمت الزبير مُحتَجَزًا فى القاهرة لكنه طلب من ابنه أن يتعامل مع إدريس كما سَبَق له وأن تعامل هو مع بلال فى سنة ١٨٦٩: فبتاريخ ١٣ مايو سنة ١٨٧٨، وَجَّه رسالة إلى سليمان جاء فيها: "... ومع ذلك، فقد أصبح إدريس أبتر حاكمًا وسيُدَمِّر ما فعلناه وما قدمناه للحكومة [المصرية]... فعليك إذن أن تطرده - هو ورجاله ونَسْلَهم - وتُنَظِّف البلد من مثيرى الشغب هؤلاء... وحافظ على العلاقات الطيبة مع الحكومة [المصرية] ونَفِّذ تعليماتها بالحُسْنى لكى تنال الشَّرَف وتستطيع استكمال حماية وبقاء هذه المناطق...(٤٢)"

لكن جوردون لم ير فى هذه الرسالة- وفى أوراق أخرى استولى عليها - سوى أنها دليل على اشتراك الزبير باشا فى التمرد الذى يقوده ابنه سليمان: فعندما وقعت هذه الوثائق فى يد جوردون، تَصَوَّر أنه يستطيع تبرير سياسته. وفيما بَعْد، شَكَّل مجلسًا عسكريًا أصدر حكمًا بالإعدام على الزبير باشا وولده لإدانتهما بتهمة الخيانة العظمى. وهكذا تَسَبَّبت حماقات جوردون فى تحويل صراع نفوذ عادى (على مديرية بحر الغزال) إلى حريق هائل.

وعندما قَرَّر جوردون شَنْ حرب نظامية ضد سليمان الزبير، بحث عن رجل"حازم" لتنفيذ هذه المهمة، واستشار المستكشف يُونكر (Junker)- الذى كان متواجدًا فى الخرطوم منذ يوم ٢٨ مايو - فانتهز يونكر حَظْوته لديه، واقترح عليه عَزْل إبراهيم باشا فوزى (حاكم المديريات الاستوائية) من منصبه، وتعيين الدكتور أمين بك مكانه(٤٣).

وفى تلك الأثناء، كان جيسّى قد ترك خدمة الحكومة[المصرية] وكَلَّف الفنان المصور ريكاردو بوشتا (R. Bouchta) - بالاشتراك مع دكتور فى العلوم الطبيعية- باستكشاف" وادى نهر السوباط"و"بلاد الجالا" فى شرق السودان لحساب

الحكومة الإيطالية. وعندئذ استطاع يونكر إقناع جوردون بتحويل أنظار جيسّى عن تنفيذ هذه الحملة الاستكشافية بتعيينه فى منصب قائد الجيش الذى سيقمع تمرد سليمان الزبير.

ولم يكُن هناك أسوأ من هذا الاختيار: فهذا الإيطالى - رومولو جيسّى الذى أصبح الذراع اليمنى لجوردون- كان مغامرًا حقيقيًا كما تشهد بذلك مسيرة حياته. وترجع صداقته بجوردون إلى أيام "حرب القِرْم"[١٢] حيث كان جيسّى مترجمًا فى الجيش البريطانى. وبعد انتهاء الحرب، تَطَوَّع فى جيش جاريبالدى[١٣] فى إيطاليا، ثم أصبح رجل أعمال وأنشأ ورشة نجارة ميكانيكية فىمدينة صغيرة فى رومانيا. وعندما مثَّل جوردون إنجلترا فى "اللجنة الدولية للدانوب"، أقام فى المدينة نفسها التى يُقيم بها جيسّى، فجددا صداقتهما القديمة، وأيَّدا- بحماسة - قضية الفلاحين الرومانيين الذى يُعانون من ظلم الأتراك(٤٤).

وفيما عدا دوران جيسّى حول"بحيرة ألبرت"، كانت مهمته الأساسية- فى"المديرية الاستوائية" - تنحصر فى إدارة قسم المواصلات والمخازن الحكومية لحساب جوردون. ونجح يونكر فى إقناع القائد الجديد بتولى قيادة الجيش، وكان يحلو له أن يُردِّد بأن جيسّى "بصفته أُوروبيًا، كان يعتقد بأن واجبه يتطلَّب منه

---

[12] **شبه جزيرة القِرْم** (La Crimée) تقع فى أوكرانيا. خضعت للحكم العثمانى منذ سنة ١٤٧٥. نشبت بسببها عدة حروب بين تركيا وروسيا آخرها حرب سنتى ١٨٥٤ و١٨٥٥ بين روسيا- من جهة - وتحالف ضم: تركيا وفرنسا وبريطانيا العظمى وسردينيا، من جهة أخرى. انتهت هذه الحرب بهزيمة روسيا وتوقيع اتفاقية باريس سنة ١٨٥٦. كان سبب نشوب هذه الحرب هو التنافس بين روسيا وإنجلترا حول مد نفوذهما على بلاد الشرق؛ والتنافس بين روسيا وفرنسا حول السيطرة على الأماكن المقدسة المسيحية فى فلسطين [المترجم].

[13] **جيوسيبى جاريبالدى** (Garibaldi) سياسى إيطالى (١٨٠٧ - ١٨٨٢) تحالف مع ماتزينى (١٨٣٤) ثم شارك فى ثورة سنة ١٨٤٨. فى سنة ١٨٥٩، كوَّن جيشًا به ٥ آلاف من حملة البنادق وهزم القوات النمساوية مرتيْن واستولى على صقلية. انتخب نائبًا فى البرلمان الإيطالى وشارك فى حرب سنة ١٨٧٠ بجانب الفرنسيين[المترجم].

التضحية". وطُلب من جيسّى تركيز القوات المتاحة وتنظيمها فى وَسَط أفريقيا لكى يَشُن الهجوم المقبل.

وبينما كان جيسّى يستعد للسفر، وَضَع جوردون منزل الزبير باشا تحت الحراسة، وسَجَن أربعة من أقاربه كانوا موجودين فى الخرطوم، وصادر كافة البضائع والممتلكات الخاصة بأسرة الزبير باشا.

وفى شهر يوليو سنة ١٨٧٨، وصل جيسّى إلى "رُومبك" وانتظر انتهاء موسم الأمطار. وفى تلك الأثناء، نجح فى تكوين جيش به أكثر من ٧ آلاف جندي. وفى شهر ديسمبر، بدأ موسم الجفاف، فتوجَّه إلى "جاندا" وتَحصَّن بها لمدة ثلاثة أشهر، واكتفى بصد هجمات قوات سليمان التى كانت تفوق قواته بكثير. وفى شهر مارس سنة١٨٧٩، وصلت إليه تعزيزات عسكرية: فبدأ هجومه وألحق هزيمة ساحقة بسليمان فى الأول من مايو.

واضطر سليمان للهرب تاركًا ثرواته التى كَدَّسها فى "دَيْم الزبير" عاصمة "مديرية بحر الغزال"، وتقاسم "الدنجلاوية" الجزء الأكبر من الغنيمة سرًا فيما بينهم. وطارَد جيسّى سليمان لكنه لم يستطع القبض عليه، فعاد إلى "دَيْم الزبير" حيث تلقى الأمر بالمثول أمام جوردون باشا الذى كان قد وصل إلى دارفور.

وفى تلك الفترة، كان جوردون فريسة لأكثر المشاعر عدوانية: فقد كان شيطان النخاسة مسيطرًا عليه تمامًا، ولم يكُن يريد التوصل إلى أى حل سلمى أو سياسى لهذه المسألة. وبتاريخ ٢٤يناير، كتب من الخرطوم: "يُعْتَبَر تدمير عصابة الزبير بمثابة اللحظة الحاسمة فى مشكلة النخاسة. ومع ذلك، لم أتَلق أية كلمة تشجيع من القاهرة...

"والملحوظة الوحيدة التى وصلتنى من القاهرة – بخصوص عصابات النخاسة هذه – كانت اقتراحًا من نوبار باشا بإرسال الزبير إلى هنا (أى إلى السودان) وكان الزبير قد وعد نوبار بتسديد ملغ ٢٥ألف جنية سنويًا. لكن، كيف

سيدفع الزبير هذا المبلغ؟ طبعًا عن طريق إرسال العبيد. لقد رفضتُ عرض نوبار وأعلنتُ أننى لا أحتاج لأية مساعدة من القاهرة فى هذه المسألة... والطريقة التى تتبعها الحكومة المصرية فى مساندة الزبير – الذى كان موجودًا فى القاهرة – تترك أثرًا سيئًا لأن الجميع هنا يتصورون أننى العقبة الوحيدة التى تمنع عودته...

"لقد عينتُ وكلاء أوروبيين فى جميع المحطات الحدودية لكى أمنع قوافل العبيد من المرور... وسأمنح جيسّى مبلغ ألف جنيه لو استطاع إلقاء القبض على ابن الزبير وشنقه لأننا لو أرسلناه إلى القاهرة، فسيكسب ألف صديق(٤٤)".

يا للتناقض!! إن جوردون يعارض رجوع الزبير إلى السودان (مع أنه أقوى شخصية فى هذا البلد وأكثرها احترامًا) لكى يستطيع [أى جوردون] الاستمرار فى شَن حرب مُدَمِرَة يستفيد منها نخاس من أحط الأنواع؛ وكان جوردون قد عَيَّن هذا النخاس فى المنصب الذى كان يشغله أسياده: فأصبح "الحاكم المصري" على مديرية كبيرة كما منحه لقب "بك"!!

وعندما نسترجع أفكار جوردون عن النخاسة، فإننا لا نستطيع أن نتخيله فى هيئة فارس جَوَّال يسير حاملاً الإنجيل فى يد والسيف فى اليد الأخرى ليشن حربًا مقدسة "إنسانية" ضد النخاسة!! وبالإضافة إلى ما سبق، فقد تم تكليف جوردون – فى سنة ١٨٨٤ – بمواجهة التمرد "الذى تَسَبَّب هو فى اندلاعه"؛ وعندئذ، استجاب جوردون لصوت ضميره بدلاً من الاستجابة للحكومة الإنجليزية: فطالب بعودة الزبير باشا لأنه كان الوحيد القادر على التصدى للمهدي. لكن الحكومة الإنجليزية رفضت هذا الاقتراح بعناد، وأعطت الأولوية لاهتماماتها الإنسانية، كما لو كان نشر السلام وإنهاء المجازر والدمار ليسا هدفًا إنسانيًا.

وفى سنتَى ١٨٧٨ و١٨٧٩، أُصيب جوردون "بردة وراثية (atavisme)"[١٤] جعلته يلجأ لاستخدام الإرهاب فى النظام وفى الحكم. لكن النفاق كان قد أصبح طبيعة ثانية لديه كما هو الحال لدى أشخاص آخرين لطخوا تاريخ البشرية بالدماء.

[14] عن هذا المصطلح، برجاء مراجعة الملاحظة رقم (٤) فى هذا الفصل [المترجم].

وبما أن العنف يُوَلِّد العنف، فقد ازداد التمرد انتشارًا واجتاح المديريات الجنوبية منذ بداية سنة ١٨٧٩ رغمًا عن الانتصار المؤقت الذى أحرزه جيسِّي: فحدثت حركات تمرد فى كل مكان تقريبًا – فى "دارفور" – وتزامنت مع حركات التمرد الناشبة فى "مديرية بحر الغزال".

وكان هارون قد لجأ إلى الجبال منذ سنتَيْن، فاستفاد من الحرب على سليمان، ومن انسحاب القوات [المصرية] من "دارفور"، وبدأ يشنُّ الغارات من جديد ويطالب باستعادة عرش أسلافه.

وفى مديرية "كردفان"، ظهر المدعو "صبَّاحي" –وهو من أنصار الزبير السابقين– وتزعَّم جموع الساخطين. لقد كان جميع أهالى "كردفان" متعاطفين مع قضية الزبير: فهذه الأسرة العربية الكبيرة كانت كثيرة العدد ولها أنصار كثيرون من ذوى النفوذ فى المديرية. وعندما انهارت النخاسة بطريقة فجائية وشاملة (عن طريق الحرب والاستيلاء على قوافل العبيد)، انهارت معها التجارة جميعًا بالضرورة.

لقد اعترف جوردون نفسه بهذه الحقيقة وهو متوجه من "الأبيض" إلى "شاكا" – يوم ٢٤ مارس – عندما كتب ما يلي: "استولى حسن باشا حلمى على ٣٧ عبد فى يوم وصولي، وكان قد استولى على ٢٢ غيرهم بالأمس. إن سكان "الأبيض" (عاصمة كردفان) ينظرون لى بكراهية، وكل واحد منهم يشكو من انهيار التجارة بسبب توقف النخاسة. إن المهمة قاسية ومتعبة(٤٦)".

لكن، كان على جوردون أن يمضى حتى النهاية لإنجاز هذه المهمة التى فرضتها عليه حكومته [الإنجليزية]. وفى بعض الأحيان، كانت طبيعته قادرة على التفكير السليم: فكان يرى بوضوح تام مجريات الأمور ويتنبأ بنتائجها الحتمية.

وبتاريخ ٢٠ أبريل سنة ١٨٧٩، كتب ما يلى من مدينة "شاكا": "إذا تم عتق العبيد فى سنة ١٨٨٤ بداخل حدود مصر، وإذا استمر النظام الحكومى كما هو، **فسيندلع تمرد مؤكد فى جميع أرجاء البلاد**. لكن حكومتنا ستظل نائمة حتى يحدث التمرد؛ وعندئذ، ستتصرَّف بشكل ارتجالى وعشوائي. وإذا كنتم قد قرأتم التقرير

الخاص بالمناقشات – التى دارت فى سنة ١٨٣٣ – حول عتق العبيد فى "الهند الغربية" مقابل دفع تعويض قدره عشرين مليون جنيه، فستكون لديكم فكرة واضحة عن الطريقة التى يتمسك بها مُلاّك العبيد (حتى ولو كانوا مسيحيين) بممتلكاتهم...

"ومن الممتع التفكير فى أن الناس – فى القاهرة – ينسون تماما أن دخلهم سينخفض بمقدار النصف فى سنة ١٨٨٤. وفى الوقت نفسه، فإن وضع بلدهم سيتطلّب وجود قوات أكثر للحفاظ على النظام.

"إن سبعة أثمان سكان السودان هم من العبيد، وخسارة دخلهم ستتجاوز الثلثين فى سنة ١٨٨٩، وهو التاريخ المحدّد لعتق العبيد فى الأراضى التابعة لمصر خارج حدودها. وفى الواقع، فإن المشكلة المصرية لهى مشكلة شائكة للغاية إذا نظرتم إليها على المدى الطويل. ولَدَى هنا القوات الزنجية المكوّنة من ٢٥ألف رجل كلهم من العبيد الذين تم شراؤهم أو أُسروا. فماذا سنفعل لتجنيد غيرهم إذا توقفت النخاسة؟[٤٧]".

وعلى الرغم من هذه الأفكار، فقد كان على جوردون الاستمرار فى تطبيق "إجراءاته الحازمة" أى عتق العبيد باستخدام القوة المسلحة. ولكى نفهم فكرة جوردون بشكل أفضل، يجب علينا أن نتذكّر ما كتبه لأخته عن هذا الموضوع بتاريخ ١٤ أغسطس سنة ١٨٧٧: "لقد فكّرتُ فى موضوع عتق العبيد فى أثناء سفري، وفكّرتُ فى أن أطلب ممن يُلحّون على هذا الموضوع أن يقولوا لى كيف سيُواجهونه.

"إن الجهود التى بذلها أنصار العتق فى سنة ١٨٣٠ جعلتهم يتوصلون إلى حل عملي: فإذا قرأتم تقارير البرلمان الخاصة "بساحل الذهب"، فسترون أن هناك خطة ما اقترحها سكرتير وزارة المستعمرات. وأنا – الآن – أُطالب هؤلاء الذين يثيرون صخبًا كثيرًا – حول النخاسة – بأن يقدموا لى خطة بعد دراسة هذه المشكلة[...]

ومن السهل إصدار مرسوم ما، لكنه يظل بلا جدوى إذا كان غير قابل للتنفيذ، وإذا كان تنفيذه سيُكلف مبلغًا باهظًا (تم دفع ٢٠ مليون جنيه لمزارعي الهند الغربية)؛ لذلك، يجب تسوية هذه المسألة باللجوء إلى حل وسط إذا أردنا حلَّها حلاً فعليًا.

"إن صاحب السمو يُصدر أوامر إيجابية للغاية - لحاكم كردفان - بخصوص العبيد. وعند مشاهدة مجموعات العبيد هنا، يمكنكم معرفة كيف تُطاع أوامره. وفى الحقيقة، فإن الحاكم المسكين - مثلى حاليًا - لا يعرف ماذا يفعل بهؤلاء العبيد؛ لذلك، فهو مُضطر إلى إغماض عينيه. وفى بريطانيا العظمى، يهتم الناس بوجبات عشائهم أكثر من أى شيء آخر، وتأكدوا من أن الأمر يتعلق فقط بأقلية نشيطة يدفعها الله للاهتمام بهذه المسألة. يا للبؤس!! [٤٨]".

وبتاريخ ٢٩ سبتمبر سنة ١٨٧٧، عاد إلى الموضوع نفسه فكتب: "لدى انطباع بأنه لا يوجد حل إلاّ بتحرير العبيد تحريرًا تامًا: إماَ بالقوة المسلحة (وفى هذه الحالة، سنقترف ظلمًا كبيرًا) وإما بدفع تعويض (لا نقدر عليه بسبب نقص الأموال). وبعبارة أُخرى، فإن أفضل وسيلة هى أن تقوم الحكومة بتقنين نقل العبيد ومراقبته. وبالطبع، فإن هذه الفكرة ستصدم الكثيرين[٤٩]".

ورغمًا عن آراء جوردون، إلاَّ أنه أُجبر - فيما بعد - على عتق العبيد بالقوة المسلحة متسببًا - بذلك - فى إلحاق ظلم شديد بالسودانيين؛ وكان جيسًى هو نائبه المُخلص الذى نفَّذ هذه السياسة العنيفة والمزعجة. وبتاريخ ٢٥ يونيو سنة ١٨٧٩، التقى جيسًى بجوردون فى "تاويشا"، وهى محطة رئيسية تقع على طريق قوافل "دار أمشانجا" - "الأُبَيِّض".

وفى أثناء إقامة جوردون - للمرة الثانية - فى "دارفور"، عَرَفَ أن التجار السودانيين فى "الأُبَيِّض" كانوا يبيعون الأسلحة والذخيرة لسليمان الزبير: فكان "الجَلاَّبَة" (أى صغار التجار) يفكُّون الأسلحة ويهربونها إلى تجار آخرين فى "بحر

الغزال" حيث تُباع مع الذخيرة للمتمردين بأسعار باهظة. وبما أن النقود كانت نادرة، فقد كان العبيد هم أساس القيمة المعتادة في المبادلات التجارية [أي العملة].

وكانت الحكومة قد أمرت بإلغاء النخاسة، لكن تنفيذ هذه الأوامر كان في غاية الصعوبة: فالمنطقة الواقعة بين "الأبيض" و"بحر الغزال" كان أغلب سكانها من القبائل البدوية الرُحّل مثل: "عرب البَقّارَة" (وهم محاربون ومن كبار تجار العبيد)، و"العوامر"، و"الرُزَيقات"، وغيرهم. ويعلق سلاتين باشا(٦٠) على هذا الوضع بقوله: كان "الجلابة" يتنقلون في جماعات صغيرة؛ لذلك، كان من السهل جدًا عليهم أن يمروا في هذه المناطق المغطاة بالغابات - وغير المسكونة تقريبًا - بدون أن يلحظهم أحد.

ثم أصدَرَ جوردون باشا قرارًا بإلغاء كافة أنواع التجارة في المنطقة المحصورة بين: "الأُبيض" - "شاكا" - "بحر الغزال"، وأمَرَ التجار بمغادرة المنطقة الواقعة جنوب طريق القوافل الذي يربط "الأبيض" - "تاويشا" - "دارا"، وبأن يحصروا تجارتهم في وَسَط "دارفور" وشمالها فقط.

لكن التجارة غير المشروعة استمرت رغمًا عن قرارات جوردون، فاتخذ إجراءً صارما تَسَبَّب في زيادة حدَّة الاضطراب السائد: فقد أَمَرَ شيوخ القبائل العربية بالقبض على كل "الجلابة" - الموجودين في مناطق نفوذ تلك القبائل- وإرسالهم تحت الحراسة إلى: "دارا" و "تاويشا" و"أُومشانجا" و"الأُبيض". ولا يُوجد أفضل من هذا الأمر لإرضاء جشع العرب.

وبالتأكيد، فإن "الجلابة" لم يكونوا كلهم من مهربي الأسلحة؛ لكن، كان من الصعب التفرقة بين الصالح والطالح منهم، أو - بالأحرى - لم يَرْغب أحد في ذلك؛ وبالتالي، فقد بدأ العرب يشنون حملة مطاردة شاملة ومَحْمومة على الجلابة: فسلبوهم بضائعهم - وحتى ملابسهم - واقتادوهم بالمئات وهم شبه عرايا مثل الحيوانات إلى: "دارا" و"أُومشانجا" و"تاويشا".

وكان هؤلاء "الجلابة" – المطرودون من مناطق الجنوب – ينتمون إلى أهالى "كردفان ووادى النيل" (من "الجعليين" و"الشايقية" و"الدنجلاوية") الذين غادروا مواطنهم بحثًا عن الثروة الناتجة عن التجارة والنخاسة؛ وكانوا قد تركوا – فى بلادهم – أهاليهم وأصدقائهم الذين ارتبطت مصالحهم تمامًا بازدهار تجارة "الجلابة": فقد كانوا يشاركونهم ماليًا فى تجارتهم؛ وبالتالي، فقد اتحدت مصالح الجميع. إن قرار طرد "الجلابة" قد أساء إساءة بالغة لهيبة جوردون باشا وشعبيته.

وفى شهر يونيو سنة ١٨٧٩، قرر جوردون مغادرة "دارفور" والتَّوَجُّه إلى الخرطوم بعدما أمر جيسّى بالتوجه إلى "دارا". وهناك، عَرَفَ جيسّى أن سليمان الزبير موجود فى "جرا"، فى المنطقة الجنوبية لدارفور. وأرسل جيسّى لسليمان عروضًا بإحلال السلام بينهما ووَسَّط"إسماعيل برنو" لنقل هذه المقترحات.

و"إسماعيل برنو" مصرى الأصل ومولود فى "دارفور" وكان يَتَمَيَّز بالشجاعة وبمعرفته التامة بشئون البلاد. ونَجَحَت وساطة "إسماعيل برنو" فى إقناع سليمان بالاستسلام. لكن "رابح" – أهم أنصاره – استطاع الهرب، ووصل إلى قلب أفريقيا، فأفلَت من المصير المحتوم الذى لاقاه سليمان ورفاقه(٥١).

وفى الحقيقة، فإن جيسّى قد ذهب إلى"جرًا" ووعد – بنفسه – سليمان بمنحه العفو الذى طلب، لكنه كان كذابًا: فرغبته الحقيقية كان تكمن فى تحقيق أُمنية جوردون المُعْلَنة، أى شنق سليمان. واستمع جيسّى لبعض الوشايات الخبيثة والاتهامات من الدنجلاوية فى حق ابن الزبير.

وفى أثناء النهار، استدعى جيسّى إلى خيمته سليمان ورفاقه الثمانية ولامهم بقسوة على سلوكهم ولومهم؛ ثم تصاعدت حدة النقاش حتى تَمَلَّك الغيظ الشديد من جيسّى – الذى كان ذا طبيعة رعناء وشخصية"حازمة"(٥٢)– فخرج من خيمته وأعطى الدنجلاوية الأمر الذى كانوا ينتظرونه بفارغ الصبر أى إعدام سليمان ومعاونيه الثمانية. وكان ذلك يوم ١٥ يوليو سنة ١٨٧٩.

وهذا التصرُّف المجنون تمامًا يُعتبر بمثابة التتويج الحقيقي لهذه الحملة التي لم تستطع "قطع رقبة التمرد" (كما يقول المؤرخون الرسميون)، بل إنها ساعدته على أن يرفع رأسه ثم يتحول - سريعًا - إلى ثورة.

وعلَّق سلاتين باشا على نتائج هذه الحملة قائلاً:"وهكذا أُعدم سليمان مع كل قياداته - باستثناء "رابح" - وتلاشت قوة "البَحَّارة" (كما كانوا يُطلقون على سليمان وحلفائه). لقد خسرت الحكومة خسائر رهيبة في الأرواح، وفي الأسلحة والذخائر، إلخ... لكن القبائل العربية في الجنوب ("البَقَّارة"، و"التعايشة"، و"الحبَّانية"، و"الرُزَيقات") كسبت غنائم هائلة من "الباسنجر" والسلاح قبل وبعد استسلام سليمان: فأصبحت أغنى، وأصبح بمقدورها - من الآن فصاعدًا - إظهار قوتها، وسبَّبَت لنا مصاعب جمَّة فيما بعد".

واعترف جيسّي نفسه بأن "الأحداث الأخيرة التي قضت على النخاسة في "بحر الغزال" قد تكلفت أنهارًا من الدماء". إنه يتصوَّر - تمامًا مثل بيكر - بأن زوال بعض أعراض المرض يعني الشفاء منه، بل إن هناك ما هو أسوأ مما سبق. لقد طالب جيسّي بتطبيق منهج العنف في الوادي الشرقي للنيل كما سبق له وأن طبقه في الوادي الغربي، وذلك لإلغاء النخاسة إلغاءً تامًا في جميع أرجاء السودان.

لقد نَشَرَ جيسّي جنون الحرب ورُعبها في كل مكان بمعاونة اثنَيْن من مواطنيه الإيطاليين هما: ميسيداليا (Messedalia) في"شاكا"، وإيميلياني(Emiliani) في"كالاكا". وفي الواقع، فإن الحكومة الإيطالية كانت لها مطامعها في ساحل البحر الأحمر وفي الوادي الشرقي للنيل بأكمله. ولذلك، يحق لنا أن نتساءل هل شجَّعت الحكومة الإيطالية جيسّي - سرًا - على اتخاذ هذا الموقف؟

وعلى أي حال، فإننا لا نستطيع أن نؤكِّد - كما فعل بعض المؤلفين[٥٣] - بأن هذه الحملة" قد تمت أساسًا بُناءً على إلهام إنساني نبيل"لأن جيسّي استغل مسألة إلغاء النخاسة - في السودان المصري - وبدأ في تطبيق سياسة إبادة العرب؛ وهذه

السياسة هى نفسها السياسة المعادية للعرب وللمسلمين التى طَبَّقتها حكومة بلجيكا- وبعض الحكومات الأوروبية الأخرى- فى أفريقيا.

وبالإضافة إلى ما سبق، فإن كراهية جيسًى للعرب وللإسلام تتَّضح من كل رواياته للأحداث؛ فبتاريخ ٤ سبتمبر سنة ١٨٧٩، كَتَبَ ما يلى: "كُنتُ أُريد الذهاب إلى الخرطوم، لكننى لا أستطيع تحقيق ذلك إلاَّ بعد أن أطرُد كل العرب قاطنى هذه المناطق". وفى رسالة بَعَثَ بها إلى مجلة "Esploratore" – بتاريخ ١٥ مارس سنة ١٨٨٠- ذكر ما يلى: "لا أستطيع التراجع أمام الحقيقة. لقد اقتنَعْتُ بأن الحكومة المصرية ليست لديها أدنى رغبة فى التستُر على الجرائم التى ارتَكَبَها العرب فى حق الأهالى الأبرياء المسالمين".

إن إبادة العرب دفعة واحدة – وبدون تمييز – تعنى إبادة العنصر السكانى الجَسور والنشط فى هذه المناطق(٥٤). وعلاوة على ذلك، ماذا كان بوسع جيسًى أن يفعل ضد القبائل القوية فى الجنوب؟ إن أقصى ما تَوَصَّلت إليه سياسته يتلخص فى:

١- تدمير التجارة بشكل عام.

٢- ونشر الفوضى واللصوصية.

٣- وبَذْر بُذُور الكراهية ضد مصر بين كافة أهالى السودان لأن مصالحهم وحياتهم كانت مُشتركة.

لقد كان جيسًى يُعَبِّر عن النمط المثالى للأوروبى المتعصب الذى لم يكُن يُفكِّر إلاَّ فى القضاء على النفوذ الإسلامى فى أفريقيا، فهو الذى كتب- أيضًا- ما يلى: "إن الوسيلة الوحيدة لتنصير هذه الأماكن – فى رأيى – يكمن فى نشر حركة الاستعمار على أوسع مدى مما يسمح بعمل توازُن مع الهيمنة الإسلامية واحتوائها(٥٥)".

ونسى جيسّى أنه كان يعمل فى خدمة دولة [مصر] هى مثال للتسامح غير المعقول تجاه المسيحيين بداخل حدودها وفى جميع أرجاء إمبراطوريتها الشاسعة: فالدولة المصرية لم تكتف بمجرد بسط حمايتها الكاملة على المسيحيين فى الأماكن المتخلفة- التى كان سكانها المسلمون يرفضون مجرد وجود المسيحيين بها (مثل "هَرَر" وساحل بلاد الصومال)- بل إنها أيضًا وهبتهم الأراضى أو الأموال، وبَنَتْ لهم كنائسهم على نفقتها أحيانًا(٥٦).

لكن، بينما كان جيسّى يخدم فكرة مزدوجة(دينية / سياسية)، كان جوردون يخدم فكرة واحدة فقط (سياسية) أملَتها عليه حكومة بلاده. لقد نجح جوردون - مثلما نجح صمويل بيكر قبله - فى القضاء على بعض النخاسين أو على بعض القوافل مُقابل تدمير البلاد لكنه لم يقض على ظاهرة النخاسة ذاتها. واعترف صمويل بيكر نفسه- ولو أن اعترافه جاء متأخرًا - بأن "إجراءات القمع القَسْرِيَّة كانت ممتازة للغاية فيما يتعلق بالأهداف البوليسية أو العقابية، لكنها لم تقضى على جذور الداء(٥٧)".

وهذا "الاعتراف" صَدَرَ بعد نشوب التمرد فى السودان، لكنه كان مَشُوبًا بالكذب والخداع: فمن الطبيعى أن تَتَخَلَّص الحكومة الإنجليزية من المنهج الذى استخدمته لإبعاد مصر عن السودان، خصوصًا بعدما هَيْمَنَت هى - بالقوة - على مقادير السودان، فأصبحت [إنجلترا] تسعى للحفاظ عليه. إن الحكومة الإنجليزية تتحمل مسئولية كبيرة أمام التاريخ بسبب الطريقة التى اتبعتها فى مسألة النخاسة.

ومنذ أن هيمنت إنجلترا على السودان، بدأت تُطالب:

١- بتَوَخِّى الحذر.

٢- وبإنشاء إدارة جيدة.

٣- وبالتَّوسع فى مد وسائل المواصلات لتحويل حياة الناس وتغيير عاداتهم للأفضل باعتبار أن هذه الوسيلة أكثر فاعلية لمحاربة النخاسة(٥٨).

وفى شهر يونيو، قام الخديوى باستدعاء جوردون للقاهرة، لكن بعد فوات الأوان: فلم يكن بوسع رؤوف باشا- الذى خلف جوردون- أن يسبح ضد التيار، مع أنه كان قد سبق له وأن أنشأ إدارة نموذجية فى"هرر".

ومن المؤسف حقًا أن الخديوى لم يكن حازمًا بالقدر الكافى فيتدخل فى الوقت المناسب لإنقاذ السودان بأكمله (كما سبق له وأن فعل فى"هرر") من الذين كانوا يسعون لإذلاله [الخديوى] وإلقاء الأحجار على المغلوب!!

***

وفى جميع الأحوال، فإن ما فعله إسماعيل- فى أفريقيا - يظل واحدا من أعظم إنجازاته وأمجدها: فمشروعه الإمبراطورى كان عظيمًا ويُعد من مآثره الخالدة؛ وأثمرت إدارته فى أفريقيا عن نتائج باهرة (إذا حذفنا منها الفترات التعسة التى حكم فيها بيكر وجوردون). ولم تلجأ إدارة إسماعيل فى أفريقيا للتجمل بالنفاق فتدَّعى القيام بمهام إنسانية كما ادَّعت أوروبا: فهى قد أتاحت لمختلف الشعوب المستعربة أو التى اعتنقت الإسلام- القاطنة فى"السودان" و"هرر" و"ساحل بلاد الصومال" - بالاتصال بحضارة أرقى تتلاءم مع مستوى تطورهم.

وفى الواقع، فإن حضارة مصر الحديثة تُعتبر مرحلة وُسطى بين الحضارة العربية القديمة - التى وَرِثتها - وبين الحضارة الأُوروبية، التى تحملها مصر لكافة بلاد الشرق.

لقد انضوَت كل الجاليات العربية والإسلامية - المنتشرة على شواطئ أفريقيا وبداخلها- تحت ظل راية مصر فأظلتهم: وبدأت لغة مصر وثقافتها ودينها فى الانتشار حتى وصلوا إلى أقصى أرجاء أفريقيا بين الزنوج والوثنيين. ولولا العراقيل التى وضعتها إنجلترا فى طريق مصر، لكانت مصر قد أنشأت إمبراطورية مترامية الأطراف(ماديًا ومعنويًا) ومتجانسة لأن نفوذها كان يزداد

اتساعًا وعمقًا. لقد شقت مصر طريقها فى المؤسسات والعادات بل وفى الضمير القومى نفسه لدى سكان هذه المناطق.

وعندما أنشأت مصر هذه الإمبراطورية بطول وادى النيل، فإن ذلك كان التزامًا وواجبًا عليها، ليس فقط تجاه الشعوب المختلفة (التى ترنوا إليها) بل أيضًا تجاه نفسها وتجاه أمنها القومى. وكان طموح إسماعيل مشروعًا لأنه ارتكز على معرفة إيجابية باحتياجات مصر، والشعوب الأفريقية. وبأهداف أوروبا.

وفيما يتعلَّق بمسألة إلغاء النخاسة - وكل المسائل التى تهم التوسع الإمبراطورى المصرى - يكفى مصر فخرًا أنها وَضَعَت خطة بَنَّاءَة مضادة للخطة المخربة التى وضعتها إنجلترا، لكن إنجلترا نسبت هذه الخطة الإيجابية لنفسها.

وهناك جانب آخر من إنجازات إسماعيل يهم العلماء بشكل خاص، ونعنى بذلك الاكتشافات الجغرافية التى تَمَّت تحت رعايته، وبواسطة هيئة أركان حربه الممتازة المكوَّنة أساسًا من عناصر مصرية وأميركية: فمنذ سنة ١٨٧٣، بدأ الضباط المصريون يتخرجون من "مدرسة أركان الحرب المصرية" بعدما دَرَسُوا وتدربوا فيها؛ فقدموا لمصر خدمات جليلة فى الحبشة وفى كل أرجاء إمبراطوريتها.

ويُقَدِّر الجنرال ستون باشا - رئيس "هيئة أركان حرب الجيش المصرى" - أن هؤلاء الضُباط قد اكتشفوا ورسموا - بالتفصيل - أراض مجهولة فى أفريقيا أكثر مما فعله جميع المستكشفين فى العالم بَيْن سنتى ١٨٧١ و١٨٧٨.

ومن المفهوم أننا لا نقصد مقارنة ما فعله ضابط واحد بالاكتشافات العظيمة التى سجلها شخص مثل ستانلى، لكن من المؤكد أن إجمالى ما قامت به "هيئة أركان الجيش المصرى" فى المناطق غير المكتشفة - فى أفريقيا - يفوق إجمالى ما قام به المستكشفون الأوروبيون فى الفترة المذكورة نفسها[٥٩].

وبعدما أنجزت "هيئة الأركان" مسحًا لواحات سيوه، ولأطراف حلوان، وللمناطق الواقعة بين نهر النيل والبحر الأحمر، قامت بتوسيع شبكة استكشافاتها فشملت منطقة النوبة العليا والسودان.

وكتب الدكتور آبات (Abbat) باشا - الرئيس السابق للجمعية الجغرافية بالقاهرة – ما يلي: "عندئذ، صَدَرَت الأوامر بإرسال "حملة كردفان ودارفور". وباشتراك الضباط المصريين – بصفة خاصة – في هذه المهمة، ازدادت مهارتهم وبسالتهم: فاستحقوا تقدير الوطن والعلم لهم لما قَدموه سواءً في مجال المصالح القومية أو في مجال العلوم الجغرافية. وتم الاستيلاء على"دارفور" نهائيًا في سنة ١٨٧٤. وبيانات هذه الحملة مُثْبَتَة ومحفوظة جزئيًا في النشرات التي أصدرتها "هيئة أركان الحرب المصرية"[٦٠] "وكان كولستون (Colston) قد بدأ الحملة الاستكشافية في كردفان، لكنه سقط مريضًا فتولى بروت(Prout) قيادتها. وكان يعاونه الضباط المصريون: عامر رشدي، ومحمد ماهر، وأحمد حمدي، ويوسف حلمي، وخليل فوزي. وكانت نتائج جولاتهم المرهقة رائعة: فبيانات المسافات – التي رسموها – تمت في جميع الاتجاهات وتجاوزت الـ٦٥٠٠ كم. ومما يُثير الإعجاب في هذه البيانات هو أن عددًا كبيرًا من المواقع قد تم تحديده بواسطة الملاحظات الفلكية. وأيضًا، فإن هؤلاء الضباط المصريون قد دَرَسوا سكان البلاد من الناحية الإثنوجرافية.

"وبينما كانت "هيئة أركان حرب الجيش المصري" تثرى العلوم الجغرافية بأعمالها المتعددة في غرب أفريقيا، كانت مصر تفتح باب الحضارة في شرق أفريقيا باستيلائها على"هَرَر".

لقد كان الضابط المصري حسن واصف هو الذي رسم خريطة نهر "جوبا"؛ واكتشف النقيب عبد الرازق نظمي– ومعه ضباط مصريون آخرون– المنطقة الواقعة بين "بربرة" و"جبل دوبار" ودرسوا طوبوغرافيتها وسطحها إلخ إلخ...

وباختصار، فبفضل الجهود التى بذلتها كَوْكَبة مرموقة من الضباط المصريين والأوروبيين، وبفضل الاكتشافات التى أحرزوها فى مناطق شاسعة (فى حوض النيل، والبحر الأحمر، والمحيط الهندى، وخط الاستواء)، تم تسجيل ملاحظات ذات قيمة جغرافية حقيقية سَمَحَت لهم:

١- برسم الخرائط بدقة.

٢- وبتصحيح الخرائط الموجودة سَلَفًا.

٣- وبمعرفة أفريقيا بشكل أفضل، وفتح الباب لدخول الحضارة إليها.

هذه هى الأحداث والوقائع التى يجب علينا أن نتذكرها عندما نُريد تقييم إنجازات إسماعيل، تلك الإنجازات التى تسعى الحكومات الأُوروبية بضراوة لطَمْس معالمها وإنكارها. لكن التاريخ له تغييراته المفاجئة: فهو يعيد دراسة ما سبق له أن درسه، ولكن بشكل نقدى، وما يزال التاريخ يحتفظ بالذكرى المتألقة لتلك الملحمة الخالدة التى كان إسماعيل هو بطلها.

* * *

هوامش الفصل السادس عشر

(1) Archives anglaises. F.O. 84. Vol. 1472.

(2) "The Personal Papers ofLord Rendel", London, 1931.

(3) Archives anglaises. Ibid. F.O. 84. Vol. 1472.

٢٩ مارس سنة ١٨٧٧. تعليمات إلى المستر فيفيان.

(4) Ibid..القاهرة، ٩ أبريل سنة ١٨٧٧

(5) Ibid.١٢ مايو سنة ١٨٧٧

(6) "Sir Samuel Baker. A Memoir" Pp. 254 – 255. By: Douglas Murray and Silva White:

(7)G. Schweitzer: "Emin Pacha".

(8)Vita Hassan: "Die wahrheit uber Emin Pacha" Berlin, 1893.

(9)"Colonel Gordon in Central Africa" P. 349.

(10) Le colonel Chaillé-longBey: "L' Egypte et ses Provinces perdues", P. 187.

(11)Stanley lane- Poole: "Watson Pacha", London, 1919.

(12) "Letters of General C.G. Gordon to his sister", London, 1888. By: Miss Gordon

خطاب بتاريخ ٤ نوفمبر سنة ١٨٧٦ ص ١٠٣.

(13) "Colonel Gordon in Central Africa", P. 226.

(14) Douglas Murray and Silva White: Ibid. P. 246.

(15) Lytton Strachey: "Eminent Victorians".

نشرت مجلة:"Revue Des Deux Mondes"جزءًا كبيرًا من الفصل المعنون: The End of General Gordon فى عدديها الصادرين فى ١٥ أبريل وأول مايو سنة ١٩٣١.

(16) Wilfrid Scawen Blunt: "Gordon in Khartoum",London, 1911.

(17) "The Personal Papers of Lord Rendel". London, 1931.

(18) W.H. Wilkins: "the Romance of IsabelLady Burton".

رسالة إلى بيرتون، ج٢، ص ٦٥٧.

(١٩) المقصود هنا هو إبراهيم بك فوزى الذى كان يشغل منصب حاكم المديريات الاستوائية قبل الدكتور أمين (شنيتزر) فى سنة ١٨٧٨[١٥].

(20) Baron de Malortie: "Here, there and Everywhere". London, 1895.

(21) Mounteney - Jephson: "Emin Pacha and the Rebellion at the Equator". London, 1890.

(22) Chaillé – Long: "My Life in Four Continents. Vol. 2. P. 434.

(23) "General Gordon in Central Africa". Pp. 398 – 399.

(٢٤) المحفوظات المصرية. قصر عابدين. سواكن، يوم ١١ يناير سنة ١٨٧٨.

(25) "Colonel Gordon in Central Africa". P. 349.

---

[15] يوجد هنا خطأ هجائى فى اسم "أمين" (Emin) فقد ورد فى الهوامش باسم "إميل" (Emil)[المترجم].

(٢٦) إبراهيم فوزى: السودان فى عهدىْ جوردون وكيتشنر، ٣ أجزاء (بالعربية) القاهرة، سنة ١٣١٩ هجرية (١٩٠١م).

(27) Douglas Murray and Silva White: Ibid.

رسالة من بيكر إلى المستر تشارلز آللن، سكرتير "جمعية مكافحة العبودية".

(٢٨) فى أثناء رحلة الدكتور "جورج شفاينفورت" كان "إدريس" – وهو مجرد عبد فى الخرطوم – يُمَثِّل غَطَّاس" الذى أوكل له كل صلاحياته؛ وكان "إدريس" شخصًا مهمًا فى "الزريبة"، وكانت سلطاته مُطلَقة ويمارسها كما لو كان حاكمًا استبداديًا. ومع أنه كان زنجيًا، إلاَّ أن ذلك لم يُؤثِّر أبدًا على سطوته على النوبيين..."

راجع: "Au coeur de l' Afrique, 1868 – 1871".

(29) "Colonel Gordon in Central Africa", P. 237.

(30) Slatin Pacha: "Fer et "Feu au Soudan".

(٣١) المحفوظات المصرية. قصر عابدين. رسالة من جوردون إلى باروت بك، من سواكن بتاريخ ١١ يناير سنة ١٨٧٨.

(32) "Colonel Gordon in Central Africa", P. 278.

(٣٣) ذَكَرَ ناشر "مذكرات" جيمِّى أن "روسيت" كان قنصلاً لألمانيا وبريطانيا العظمى – فى الخرطوم – فى الوقت نفسه، ثم ترك منصبه ليشغل منصب "حاكم دارفور"، وهناك مات مسمومًا فى شهر فبراير سنة ١٨٧٩.

(٣٤) إبراهيم فوزى باشا: المرجع نفسه.

(35) Ing. L. Robecchi: "Nell Harrar. "Milano, 1896.

(36) "Colonel Gordon in Central Africa"; Zeila, Le 20 avril, P. 312.

(37) Douglas Murray and Silva White: Ibid. P. 239.

(38) Archives anglaises. F.O. 78. Vol. 4194. القاهرة، ٩ مارس سنة ١٨٨٩

(39) Ibid, F.O. 84. Vol. 1511.

٣١ مايو سنة ١٨٧٨. راجع الفصل المعنون "إنجلترا ومصر فى البحر الأحمر" فى هذا الكتاب.

(40) "Colonel Gordon in Central Africa" P. 319.

ذكر هذا جوردون (H.Gordon) فى كتابه:

"Events in the life of. Ch. George Gordon"P.n 332, 333.

(41) Archives anglaises. F.O. 84. Vol. 1511.13 November 1878.

(٤٢) عندما عاد جوردون إلى مصر – سنة ١٨٧٩ – أدرك أن اتهامات "يونكر" ضد "فوزي" ليس لها أى أساس، فطلب من الخديوى ترقية فوزى إلى رتبة كولونيل، وعينه قائدا للكتيبة الأولى من اللواء الثالث، ومنحه ٣٠٠ جنيه تحية لذكرى الأيام التى قضياها سويا فى السودان.

(راجع كتاب: "A Prisonner of the Khalifa" تأليف: "Neufeld Charles"، وكتاب إبراهيم فوزى باشا)

(43) B.Allen: "Gordon and the Sudan", P.14.

(44) "Colonel Gordon in Central Africa", Pp.335-337.

(45) Ibid. P.342.

(46) Ibid. P.351.

(47) Miss Gordon: Ibid. Pp. 117- 118.

(48) Miss Gordon: Ibid. P. 119.

(49) Slatin Pacha: Ibid.

اعتمدنا على هذا الكتاب فيما يتعلق بذكر حملة "جيسّي"، علمًا بأن الوقائع التى ذكرها جوردون وجيسّى تتصف بأنها مُغرضة وغير صحيحة (المؤلف).

(٥٠) وصل "رابح" إلى منطقة "بحيرة تشاد"، وأنشأ إمبراطورية قوية فى "باجيورمي"، وأصبح أحد أعداء التَّوَسُّع الفرنسى هناك حتى استطاعت الحملات الفرنسية هزيمته فى ٢٢ أبريل ١٩٠٠، وقاد هذه الحملات: ("چنتى Gentil"، و"فورو" Foureau، و"لامي" Lamy، و"جوالان" و"مينييه" Jouallland et Meynier).

(٥١) كان مانفريدو كاميريو (Manfredo Camperio) - رئيس تحرير مجلة (L' Esploratore) - هو الذى نشر مذكرات جيسّي؛ وفى الفصل السابع عشر، يذكر أن جيسّى قد طاف ببحيرة "ألبرت نيانزا"؛ وبعد عودته، شعر جوردون (بصفته رجلاً وطنيا إنجليزيًا) بالضيق لأن شَرَف هذا الاكتشاف قد ناله شخص إيطالى وليس أحد مواطنيه: لا واطسون ولا شيبدال. وذات يوم، قال لجيسّي: "خسارة إنك لست إنجليزيًا". لكن جيسّى كان ذا طابع عنيف وله شخصية مستقلة، بالإضافة إلى أنه كان شديد الوطنية: فخلع قبعته وألقاها تحت قدمى جوردون، وقَدَّم استقالته فورًا. ومع أن هذا التصرف لا يتفق تمامًا مع الانضباط العسكري، إلاَّ أنه مفهوم ويُمكن التسامح فيه ..."

(٥٢) كتب الإيطالى "جايتانو كاساتي" ما يلي: "فى المعركة البطولية التى تَمت ضد النخاسة، والتى كانت تهدف إلى إخضاع السود، تبرز أسماء أربعة رجال دفعوا الثمن من حياتهم، هم: جوردون، وجيسّي، وماسيداليا، وإيميلياني. وما تزال هذه الأحداث قريبة العهد منا؛ ولذلك فلن نستطيع أن نحكم عليها حكمًا نزيهًا ونهائيًا. ومع ذلك، بمقدورنا أن نؤكد - منذ الآن - أن الحملة قد شابتها

بعض الأخطاء من وجهة النظر السياسية البحتة، وأن هدفها الأساسى لم يكُن هدفًا إنسانيًا خالصًا ولا كريمًا". ترجم هذا الكتاب إلى الفرنسية: Louis DeHassem

"Dix années en Equatoria.Le Retour d' Emin Pacha et l' Expedition Stanley" . Paris، 1892.

(٥٣) بعد عودة جوردون من جولته في المديريات الجنوبية، وفى أثناء تأملاته سنة١٨٧٧، ذَكَرَ ما يلي: "إن حكومة مصر الشمالية تضايق سكان "النوبة"، و"دنجلة"، وغيرهما إلخ إلخ... وتسبب لهم القلق، فاضطروا للهجرة الجماعية إلى تلك البلاد الزنجية – التى يوجد بها عبيد – واستقروا هناك. وهم لا يدفعون الضرائب ولا يعترفون بسُلطة الفرعون عليهم. ومن السهل أن نقول "اطردوا العبيد من هذه الأراضي"، لكن هذا سيعنى أيضًا: "اطردوا السكان"؛ ففى هذه البلاد، يوجد من ٢٠ إلى ٣٠ ألف مصرى يقيمون هناك لأن أى شاب شجاع يستطيع أن يأتى من وادى النيل إلى هنا، بالقرب من "دُنْجُلَه". إن النوبيين والدنجلاوية لديهم ميل طبيعى لسرقة العبيد، لكنهم شجعان ومتميزون وأرقى بكثير من عرب شمال وادى النيل".

(رسالة من مدينة "دوجَّام" بتاريخ ١٤ أغسطس سنة١٨٧٧).

(Miss Gordon: Ibid.)

(٥٤) راجع رسالته الموجهة إلى مجلة "L' Esploratore" بتاريخ ١٤ سبتمبر سنة ١٨٧٩، والتى نشرت فى كتاب:"Sette anni nel Sudan Egiziano"

(٥٥) يقول جابرييل سيمون إن المبشرين اللازاريين قد أقاموا فى "كيرين" (وهى قرية مصرية فى ولاية "بوجوس")، وأنهم "بنوا مساكن مريحة ولهم ملكيات يستغلونها هناك. وكنيستهم الجميلة الخشبية بُنِيَت على حساب الحكومة المصرية". راجع كتابه:

"Voyage en Abyssinie et chez les Gallas – Raiss"

(56) Douglas Murray and Silva White: Ibid. P.I 203

(٥٧) ذكر سيدنى لو (Sidney Low) ما يلي: "إن تاريخ الزمن الماضى يُحذرنا. وأعتقد أن الحملة الطائشة – التى شنها جوردون على النخاسة – كانت أحد الأسباب الأساسية للتمرد الأخير الذى اندلع ضد سيادة مصر فى تلك البلاد. ولَوْلا وجود جوردون، فلربما لم يكُن "المهدي" قد ظَهَر... إن هذا الهجوم الضارى على النخاسة قد اعتُبر بمثابة هجوم على الملكية الفردية فى أحد أشكالها الأكثر قداسة. وكان مُلاَّك العبيد من أكبر الزعماء في البلاد ولديهم قوات مسلحة، وكانوا – وما يزالون – أقوياء. إننا نأمُل فى ألاَّ تمارس إنجلترا أية ضغوط مُتَعَجلَة على حكومة السودان بهدف تغيير سياستها الحذرة والحكيمة فى هذا الموضوع الحساس". راجع كتابه:

"Egypt in transition." London, 1914, Pp. 67- 68.

وذكر البروفيسور هازينكليفر أجزاء منه فى كتابه.

(58) W.W. Loring: "A Confederate Soldier in Egypt." P. 335.

(٥٩) راجع: مقال بردى باشا (Purdy) بعنوان: "Le pays entre Dara et Hofra-el-Nahas".

(فى "مجلة الجمعية الجغرافية الخديوية" – المجموعة الأولى – رقم٨)

ومحمد سامي: "مخطط الفاشر" (بالعربية)

Mohamed Sabri: "Carte du Nord the Darfour"

"Carte d' El Facher, dressée d' après les donneés de Prout, par les officiers égyptiens: Maher et Fawzi.

(60) Dr. Abbate Pacha: "Le Soudan sous le Règen du Khedive Ismail". Le Caire, 1905.

***

الببليوجرافيا

أ- المصـــــادر:

اعتمدنا فى المصادر الأساسية على المذكرات غير المنشورة لمعاصرى تلك الأحداث، كما اعتمدنا على محفوظات: "قصر عابدين" بالقاهرة، و"الكى دورسيه" (وزارة الخارجية الفرنسية) فى باريس، و"وزارة الخارجية البريطانية" فى لندن، وأشرنا إلى كل هذه المصادر فى ثنايا الدراسة.

لكن العلماء والباحثين- المهتمين بمصر- لا ينبغى عليهم الاكتفاء فقط بمراجعة "المراسلات القنصلية" فى ملفات وزارة الخارجية الإنجليزية: فهناك مجموعات أخرى من الملفات - فى غاية الأهمية - عن مصر نهلنا منها، مثل ملف: "Suez Canal"، وملف: "Slavery"، وخصوصًا ملف: "Claims to souvereinty in the Red sea, Africa and Arabia".

وهذه العناوين الثلاثة توجد بها آلاف الوثائق فى غاية الأهمية.

ooo

ب- المراجـــع:

توجد قائمتان بالمراجع العامة عن مصر: نشر الأمير إبراهيم حلمى القائمة العامة الأولى منهما فى لندن فى سنتى ١٨٨٦ و١٨٨٧، فى جزئين، بعنوان:

"The Literature of Egypt and the Sudan, from the earliest times to the year 1885 inclusive."

وهذا المرجع الرائع يتناول مصر القديمة والحديثة والسودان حتى سنة ١٨٨٥. واستكمل البروفيسير René Maunier هذه القائمة – لكن بخطة مختلفة – وأصدرها بعنوان:

"Bibliographie économique, juridique et sociale de l' Egypte moderne (1798 – 1916).

وكما هو واضح، فإن السودان والبلاد الأخرى (التى كانت جزءًا من الإمبراطورية المصرية) لم يظهروا فى هذه القائمة.

ويجب علينا أن نذكُر قائمة المراجع الرائعة التى نشرها - J. Charles Roux عن قناة السويس في دراسته: "L' Isthme et le Canal de Suez", T. II, 1901.

وذكَر المستر Bernard Allen قائمة مراجع جيدة عن السودان– وعن جوردون تحديدًا – فى كتابه الذى صدر مؤخرًا بعنوان: "Gordon and the Sudan". London, 1931.

وعن "هرَر" و"شرق أفريقيا"، يمكن مراجعة القائمة التى أوردها Philipp Paultischke في دراسته: "Die Geographische Erforschung der Adâl- Lander und Harar's in Ost- Afrika (Leipzieg, 1888).

وهناك قائمة أُخرى بالمراجع قدمها Gabriel Ferrand فى دراسته: " Les Comalis".

جـ – الكتب والوثائق:

أولاً: التاريخ المالى والسياسى:

نقدم – فيما يلى– قائمة بأهم الكتب التى تناولت التاريخ المالى والسياسي:

(1) Seymour Keay: "Spoiling the Egyptian, A tale of chame". London, 1882.

صدر هذا الكتاب فى صيف سنة ١٨٨٢ - فى أثناء قصف مدينة الإسكندرية بقنابل الإسطول البريطانى - فكان له صدى واسع، وأثار رد فعل أخلاقى لصالح مصر فى الأوساط الليبرالية. ويقول ويلفريد بلنت عنه:"إنه مُلخّص حى يعتمد على" الكتاب الأزرق"

(2) Theodore Rothstein: "Egypt Ruin. A financial and administrative record". London. 1910.

واستخرج المؤلف المعلومات من مجموعات جريدة Times و"الكتاب الأزرق". ويبدأ التاريخ المالى منذ سنة ١٨٧٦، وهو تاريخ التدخل الإنجليزى.

(3) J.C. (Jean Claudy): "Histoire financière de l' Egypte depuis Saïd Pacha (1854 - 1876)". Paris, 1878.

وتتوقف هذه الدراسة القوية عند سنة ١٨٧٦.

(4) Sidi Lokmann El Hakim (John Ninet): "Les Milles Pertuis des financas du Khédive".

وهذا الكتاب المبتكر مليء بالتفاصيل اللاذعة عن بعض المساومات المالية.

(5) Charles Lesage: "L' Invasion anglaise en Egypte, L' Achat des actions de Suez". Paris. 1906.

(6) Rivers Wilson: "Chapters of my Official Life". London, 1916.

(7) Baron des Michels: "Souvenirs de Carrière (1855 -1886)".

(8) Lord Cromer (Evelyn Baring): "Modern Egypt"[١]

---

[1] يوجد فى النص الفرنسى خطأ فى الترقيم: فرقم (٧) تكرر مرتين، فصححناه. وبالتالى، فإن الرقم (٨)- فى النص الفرنسى - سيصبح (٩) فى الترجمة، والرقم (٩) سيصبح (١٠)، وهكذا [المترجم].

(9) Lord Milner: "England in Egypt"[2]

وقد ترجم المسيو Mazue هذا الكتاب إلى اللغة الفرنسية بعنوان: "L' Angleterre en Egypte".

(10) Farman(القنصل الأسبق للولايات المتحدة الأميريكية فى القاهرة):

"Egypt's Betrayal"

(11) De Freycinet: "La Question d' Egypte".

(12) Mac- Coan: "Egypt as it is".

(13) Mac- Coan: "Egypt under Ismaïl".

(14) F.C. Penfield (القنصل الأسبق للولايات المتحدة الأميريكية فى القاهرة):

"Present – DayEgypt". New york, 1903.

(15) De Malortie: "Native Rulers and Foreign Interference".

(16) Edwin de Leon(القنصل الأسبق للولايات المتحدة الأميريكية فى القاهرة):

"TheKhedive'sEgypt."

(17) Edward Dicey: "The story of the Khedivate".

(18) Moberly Bell: "Khedives and Pashas by one who knows them well".

(19) Amédée Sacré et Louis Outrebon: "L' Egypte et Ismaïl Pacha". Paris, 1865.

(20) Olivier Ritt: "Histoire de l' Isthme de Suez", Paris,1869.

---

[2] يوجد هنا خطأ هجائى فى كتابة اسم مصر العزيزة فى صيغة الاسم بالإنجليزيــة ("Egypt"): فقد كتب بصيغته الفرنسية (Egypte) [المترجم].

(21) Ferdinand de Lesseps: "Lettres. journal et documents pour servir à l' histoire du Canal de Suez". 4 Vols.

(22) P. Fitzgerald: "The Great Canal at Suez. Its political. engineering and financial history". 1876. 2 Vols.

(23) J. Charles- Roux: "L' Isthme et le Canal de Suez. Historique, état actuel". 2 Vols, in 8, 1901.

(24) Voisin Bey: "Le Canal de Suez. Historique, administrative et actes constitutifs de la Compagnie (1854 - 1902)". 7 Vols. In - 8 et atlas in - folio, 1902 - 1907.

(25) Ernest Desplaces: "Le Canal de Suez", 1859.

(26) L. Ginoux: "Suite de l' Histoire de Canal maritime de Suez". Port Saïd, 1884.

(27) W.H. Russel: "Diary in the East, during the tours of the Prince and Princess of Wales", 1869.

(28) H. Pensa: "L' Egypte et le Soudan Egyptien", 1895.

(٢٩) الفيكونت فيليب دى طُرازى: "تاريخ الصحافة العربية"، بيروت، سنة ١٩١٣.

(30) Elgood (Colonel G.): "The Transit of Egypt".

(31) Sidney Low:" Egypt in Transition". 1914.

(32) John Ninet: "Au Pays des Khédives. Plaquettes égyptiennes". in – 16. 1889.

(33) A. Holynski : "Nubar devant l' Histoire". 1885.

(34) E. Bertrand: "Nubar Pacha (1825 - 1899). Notes et impressions". Le Caire, 1904. 48 pages.

ثانياً: السودان وبيكر وجوردون:

لا توجد أية دراسة علمية كاملة عن السودان فى القرن التاسع عشر. وعلى الرغم من صدور مئات الكتب - فى إنجلترا وغيرها - عن جوردون (البطل، والمسيحى، والجندى، والإدارى)، إلاَّ أنه لا توجد دراسة وافية عنه حتى الآن.

(1) Bernard Allen: "Gordon and the Sudan".

نشرت هذه الدراسة فى سنة ١٩٣١ بمناسبة مئوية عيد ميلاد جوردون، وهى - بالتأكيد- أفضل ما صَدَرَ عنه إلاَّ أن بها عَيْبان:

١- الانحياز لجوردون.

٢- واكتفاء المؤلف - عمومًا - بذكر أقوال جوردون وأعماله والتعليق عليها بدون أيةنظرة نقدية.

(2) Lytton Strachey: "Eminent Victorians"

راجع خصوصًا الفصل المعنون: "The End of General Gordon"

وهذا الكتاب ليس دراسة عن جوردون بقدر ما هو "رسم صورة" حية له. وصدرت ترجمة موجزة له بالفرنسية تحت عنوان: La fin tragique de Gordon ("Pacha") فى مجلة: "Revue des Deux Mondes"، فى عددى ١٥ أبريل والأول من مايو سنة ١٩٣١.

(3) Victor Cheburliez: "Profils Etrangers (Charles Gordon)"

ويرسم هذا الكتاب – أيضا – صورة حية لجوردون، وهو مساو – في قيمته – للكتاب السابق.

(4) Miss Gordon: "Letters of General C.G. Gordon to His Sister", London, 1888.

(5) George Birbeck Hill: "Colonel Gordon in Centeral Africa (1874– 1879). from originalletters and documents".

هذا الكتاب عبارة عن مقتطفات من رسائل جوردون. وبالتالى، فهو مصدر مهم لمعرفة نفسية جوردون. لكنه غير كامل ويجب مناقشة بعض المزاعم التى يذكرها.

(6) Slatin Pacha: "Feuer und Schwert in Sudan (1879- 1895)", Leipzig, Brockhaus, 1896.

ترجم G. Bettex هذا الكتاب إلى اللغة الفرنسية ونشره فى القاهرة سنة ١٨٩٨ بعنوان: "Fer et feu au Soudan". وهذه الدراسة هى أكثر الدراسات موضوعية وحيادا عن أسباب قيام تمرد الحركة المهدية فى السودان، وهذا ما يجعلنا نشعر بالأسف لأن الترجمة الإنجليزية – التى قام بها "وينجت باشا" – غير دقيقة ومُغرضة.

(7) Achille Biovès: "Un grand aventurier du xix siècle :Gordon Pacha", Paris, 1907.

(8) W.S. Blunt: "Gordon at Khartoum", 1911.

(9) Demetrius Bougler: "Life of Gordon", 1896.

(10) Sir H.W. Gordon: "Events in the life of Charles – George Gordon", 1886.

(11) Douglas Murray and Silva White: "Sir Samuel Baker. A memoir"[3]

وهى أفضل دراسة عن بيكر.

(12) W.H. Wilkins: "The Romance of Isabel, Lady Burton".

(13) Romolo Gessi: "Sette anni nel Sudan Egiziano". 1890.

ترجم هذا الكتاب إلى اللغة الإنجليزية[4] بعنوان: "Seven years in the Sudan". London. 1892.

ويذكر المترجمون الإنجليز – فى مقدمتهم – أن الطبعة الإنجليزية مُزَوَّدة ببعض الرسائل المهمة التى لم يسبق نشرها فى الطبعة الإيطالية.

(14) Georg Schweitzer: "Emin Pascha", Berlin, 1898.

- Emin Pascha, "His life and work compiled from his journals, letters, scientific notes and from official documents", With an introduction by: R.W. Felkin, London, 1898. 2 vol.

ومقدمة فيلكن مفيدة للغاية.

(15) Dr. G. Schwein Furth et Dr. F. Ratzel: "Emin Pascha. Eine Sammlung von Reisebriefen und Berichten aus den ehemals Aegyptischen Aequatorial Provinzen und deren Grenzlaendern", Herausgegeben, Leipzig 1888.

---

[3] يوجد – فى النص الفرنسى – خطأ فى الترقيم: فالرقم (١١) غير موجود. وفى الترجمة قمنا بتصويب ذلك: فالرقم (١٢) فى النص الفرنسى سيصبح الرقم (١١)، والرقم (١٣) سيصبح (١٢)، إلخ إلخ ... [المترجم].

[4] مع ملاحظة أن عنوان الترجمة الإنجليزية قد حذف الصفة "المصري" الموجودة فى العنوان الإيطالى [المترجم].

ترجمت المسز فيلكن هذا الكتاب إلى الإنجليزية، لندن، سنة ١٨٨٨ تحت عنوان:

"Emin Pascha in Central Africa".

ونشره وعلق عليه: البروفيسور ج. شفاينفورت، والبروفيسور ف. اتزل، الدكتور و. فيلكن، والدكتور ج. هارتلاوب.

(16) Gaetano Casati: "Dieci Anni in Equatoria e ritorno con Emin Pacha", Milano, 2 Vols.

ترجمه Louis de Hessem إلى الفرنسية، باريس سنة ١٨٩٢، كما ترجم إلى اللغة الإنجليزية فى مجلدين.

(17) Jules Cocheres: "Situation Internationale de l' Egypte et du Sudan". Paris. 1903.

(18) Sir Samuel Baker: "Ismailia" London, 1875, 2vol. "Ismailia. Récit d'une expédition dans l' Afrique centrale pour l' abolition de la traite des noirs".

ترجمه إلى الفرنسية H. Vattermare باريس، سنة ١٨٧٥.

(19) P. Crabitès: "Gordon, the Sudan and Slavery". London. 1931.

(20) Colonel Chaillé – Long: "L' Egypte et ses provinces perdues". 1892.

(21) Colonel Chaillé – Long: "My life in four Continents". 1912.

(22) De Malortie: "Here, There and everywhere".

(23) Dr. W. Junker: "Reisen in Africa .1875-1886".

ترجمه H. Keane إلى اللغة الإنجليزية فى ثلاثة أجزاء.

(24) W. Loring: "A confederate Soldier in Egypt". 1884.

(25) Dye: "Moslem Egypt and Christian Abyssinia".

(٢٦) نعوم شقير بك: "تاريخ السودان القديم والحديث وجغرافيته"، ٣ أجزاء، سنة ١٩٠٣.

(٢٧) إبراهيم فوزى باشا: "السودان بين يدى جوردون وكيتشنر"، جزءان (بولاق ١٣١٩هـ).

(٢٨) إسماعيل سرهنك باشا: "حقائق الأخبار عن دول البحار"، في جزئين (بولاق ١٣١٤هـ).

(29) "The Personal papers of Lord Rendel", 1931.

(30) Vita Hassan: "Die Wahrheit über Emin Pascha". Berlin. 1893.

(31) Dr. George Schweinfurth: "Im Herzem von Africa 1868-1871".1874.

وترجمت مدام H. Loreau هذا الكتاب إلى الفرنسية، فى جزئين سنة ١٨٧٥، تحت عنوان: "Au coeur de l' Afrique (1868-1871)"وصدرت الطبعة الإنجليزية تحت عنوان : "The Heart of Africa" سنة ١٨٧٣.

(32) Prof. Adolf Hasenclever: "Agyptens im 19 Jahrhundert (1798-1914)".

(33) Dr. Abbate Pacha: "Le Soudan sous le règne du khédive Ismaïl. Pages. 47 Notes d'une décade historique (1868-1878)". Le Caire, 1905.

ثالثاً: شرق أفريقيا المصري: من "الصومال" حتى "هَرَر":

(1) Capt. Sir Richard Burton: "First footsteps in East Africa or an Exploration of Harar". London, 1856. 2 Vol.

(2) Ralph. E. Drake- Brockman: "British Somaliland". London. 1912.

(3) Gabriel Ferrand: "Les Comalis". Paris. 1913.

(4) F.L. James: "The Unknown Horn of Africa. An Exploration from Berberah to Leopold River". London. 1888.

(5) R.P. Azais et R. Chambard: "Cinq années de Recherches Archéologiques en Ethiopie, Province de Harar et Ethiopie Méridionale". Paris. Geuthner.1931, 2 Vol.

(6) Gabriel Ferrand: "Notes sur la situation politique. commerciale et religieuse du pachalik de Harrar". Bulletin de le Société de Géogra phie de l' Est. 1886. Nancy.

(7) Antonio Cecchi: "Spedizione Italiana Nell Africa Equatoriale de Zeila alle frontieredel Caffa". 3 Vols., Roma. 1886 - 1887.

صدرت لهذا الكتاب ترجمة مختصرة باللغة الألمانية بعنوان: "Funf Jahre in Ostafrica".

ترجمها Rumbauer سنة ١٨٨٨. لا يبزج، الناشر Brokhaus.

(8) Ing. L. Robecchi Bricchetti: "Nell' Harrar". Milano. 1896.

(9) E.Littmann: "Harrar" (مقالة في "موسوعة الإسلام")

(10) Mouhamed Moukhtar: "Notes Sur le pays de Harrar". Bulletin de le Société Khédiviale de la Géographie du Caire.1876.

(11) P. Paulitischke: "Le Harrar sous L' Administration Egyptieune (1875-1885)", Bulletin de la Société Khédiviale de Géographie du Caire, serie No. 10, mars 1887.

(12) P. Paulitschke: "Harar, Forschungsreise nach den Somal und Galla Ländern Ost-Afrika", Leipzig, 1888.

(13) Jules Borelli: "Ethiopie Méridionale", Paris, 1890.

(14) Bonola Bey: "L' Egypte et la Géographie". Le Caire, 1889.

(15) "Red Sea and Gulf Aden Pilot", 1921 (تعليمات ملاحيَّة)

(16) D. Sacconi: "Il Governo Egiziano e le Tribu Galle e Somali", L' Esplora - tore, anno 7,1883, p. 169.

(17) Mgr. Taurin Cahagne: "Les Missions Catholiques". No. 621; 29 Avril, 1880, No. 630, ler juillet 1881.

(18) Mgr. Taurin Cahagne: Autour deHarar "Les Missions Catholigues", No. 677, 26 mai 1882; No. 678, 2 juin; No. 679, 9 juin.

***

هوامش المؤلف

(١) سَبَقَ لوينجت (Y.R.wingete) وأن ألف – سنة١٨٩١ – كتابًا مشهورًا بعنوان "Mahdism and The Egyption Sudan". وعندما صَدَرَ كتاب سلاتين باشا باللغة الألمانية – سنة ١٨٩٤– في لايبزج لدى الناشر B. Tauchilz، صَدَرَت له – في الوقت نفسه – طبعة باللغة الإنجليزية أعَدَها وينجت باشا؛ وأُعيد طبع الترجمة الإنجليزية في لندن – سنة ١٨٩٩– لدى الناشر E. Arnold: مما يَدُل على أن الكتاب قد وُزِّع توزيعًا جيدًا يستحقه بالفعل نظرًا لأهمية المؤلف والمترجم معًا.

لكن وينجت باشا (حاكم السودان السابق) ترجم الكتاب ترجمة مُغرضة لخدمة أغراضه السياسية، ولكي يكتب تاريخ السودان بُناءً على وقائع مُشَوَّهَة أثبت الكثير من المؤلفين الجادين – من الإنجليز وغيرهم– عدم صدقها.

وإذا عقدنا مُقارنة بين نص المقدمة (المترجَم) وبين النص الأصلي (باللغة الألمانية)، سنجد أن وينجت قد تَعَمد اختصاره، وتعمد إثارة البلبلة لكي يُلْصق أسباب التمرد بالإدارة المصرية والموظفين المصريين بدلاً من أن يُوَجِّه هذا الاتهام إلى جوردون وموظفيه "السودانيين" والأُوروبيين.

ويُوجَد كتاب آخر لاقى المصير نفسه أيضًا على يد وينجت: فالأب Oherwalder كان قد قضى عشر سنوات أسيرًا في السودان. وفي سنة١٨٩٢، نشر في إنسبروك كتابًا بالألمانية عنوانه:

"Aufsland und Reich des Mahdi im Sudan" (تمرد المهدي وحُكمه في السودان). وفي السنة نفسها، أصدر وينجت – في لندن– ترجمة إنجليزية لهذا الكتاب تحت عنوان: "Ten Years captivity in The Mahdi Camp (1882-1892).

وعلى سبيل المثال لا الحصر: ففي الفصل الأول -الخاص بالمهدى وصعوده- سنجد هذه الجملة: "قام المهدى بتمهيد الطريق أمام دعوته: فاستمر في جولاته ملقيا مواعظه - في كل مكان- ضد ظلم الأتراك وانهيار العقيدة الإسلامية". وإذا بحثنا في الأصل الألماني، فلن نجد أبدا عبارة "... ضد ظلم الأتراك..." (وهو يقصد "بالأتراك" هنا "المصريين") فحديث المؤلف ينصب فقط على الدين.

وفي حقيقة الأمر، فإن النص المترجم قد تعرض - في أغلب الأحيان - للتشويه عن طريق الحذف والإضافة الناتجين عن أفكار وينجت وخياله. ومن الواضح أن وينجت قد أراد أن يُخفي مسئوليته إذا اتهمه أحد في يوم ما: فعندئذ، سيدّعى بأنه لم يَسعَ لتقديم ترجمة حرفية للكتابين، بل إنه أراد ترجمة المعنى - فقط - للغة الإنجليزية "لكي ينقل أفكار الأب Ohrwalder بأمانة وفي لغة روائية بسيطة".

لكن وينجت شوه الأحداث أو غيّر من طبيعتها؛ وبذلك، يكون قد حرّف أفكار المؤلف وغيّر من طبيعتها في الوقت نفسه.

* * *

أراء النقاد والعلماء [١]

كتب المؤلف التاريخية

"وضع المؤلف عدة كتب بالفرنسية أهمها الكتابان اللذان أشار إليهما "في المقدمة وكلاهما يقع في حوالى ٦٠٠ صفحة من القطع الكبير. وقد نفدت "طبعتهما وهما: "الإمبراطورية المصرية في عهد محمد على والمسألة الشرقية" (١٨١١ – ١٨٤٩)، و"الإمبراطورية المصرية في عهد إسماعيل والتدخل الإنجليزى – الفرنسي (١٨٦٣ – ١٨٧٩)".

آراء النقاد والعلماء في الكتاب الثاني

عصر إسماعيل:

(١) **مجلة العالم الإسلامي (الإنجليزية)، عدد ٢ يوليو سنة١٩٣٤**: "أظهر المؤلف في هذا الكتاب ما اتصف به من دأب وتبسط في العلم في كتابه الأول (الخاص بتاريخ محمد علي) وهو يمشى قدمًا في إقامة ذلك الصرح الرفيع في تاريخ مصر السياسي".

---

[١] في سنة ١٩٤٨، نشر الدكتور محمد صبرى (السوربونى) كتابه: "الإمبراطورية السودانية في القرن التاسع عشر" باللغة العربية. وفي صفحة ٤ وما يليها، ترجم بعض أراء النقاد والعلماء الأجانب في كتابيه: "الإمبراطورية المصرية في عهد محمد على والمسألة الشرقية (وقد ترجمناه وهو تحت الطبع)، و"الإمبراطورية المصرية في عهد إسماعيل والتدخل الإنجليزي/ الفرنسي" (وهو الكتاب الحالي): فقمنا بنقل ما ترجمه المؤلف بنفسه حرفيًا مع إضافتنا لعلامات الترقيم اللازمة. وندين بالشكر للأستاذ الدكتور أحمد زكريا الشلق؛ فهو الذي زودنا بصورة ضوئية لهذه الصفحات [المترجم].

(٢) **مجلة مدرسة العلوم الشرقية**، بجامعة لندن عدد ١٠ فبراير سنة١٩٣٤: "إن كتاب الدكتور صبرى عمل بنى على البحث، وأنه مدعم بالوثائق وأنه – سوى فيما يتعلق بمسائل السياسة الأجنبية – قائم على الانصاف والاتزان.

(٣)- **مجلة العلوم الدينية**. التى تصدرها جامعة ستراسبورج، سنة ١٩٣٤: بعدما أشار صاحب المقال إلى عصرى عباس وإسماعيل، وإلى الصراع الجبار الذى دار فيهما (حول "المصالح" بين فرنسا وإنجلترا من ناحية وبين هاتين الدولتين ومصر من ناحية أخرى، وإلى أن دور المحفوظات قد انفتحت على مصاريعها للمؤلف) قال: "وبذلك أمكنه الكشف عن حقائق كثيرة كانت مجهولة... ومهما كان الأمر، فان هذا الكتاب قيم بلا شك وهو أول تاريخ لمصر فى ذلك العهد".

(٤) **مجلة الأللستراسيون الفرنسية**، عدد ١٨ نوفمبر سنة ١٩٣٣: بعدما أشار الناقد إلى النزاع الاستعمارى بين دول أوروبا فى أفريقيا، والى توسع مصرفى وادى النيل والسودان والصومال وهرر وأغندة وغيرها، وعلاقة مصر بالمشاكل الأفريقية، وما اكتنف هذه العلاقة من عناصر متشابكة لا حصر لها، مالية وسياسية واقتصادية، قال: "إن المؤلف قد فصَّل لنا هذه الحوادث، ونفخ الحياة فى ذلك التاريخ القريب منا بقوة الأسلوب وتوخى أقصى حدود الدقة فى أسانيده".

(٥)- **مجلة بوليبيليون الفرنسية. سنة١٩٣٣**: بعدما أشار الناقد إلى عصر إسماعيل وفضائحه المالية – التى أخذت منها بنصيب شركة قناة السويس – قال: "إن الصفحات الخاصة بجوردون ليست أقل الصفحات إمتاعًا فى ذلك الكتاب الممتلئ روعة من أى النواحى نظرت إليه... "إن هذا الكتاب ليس أقل من سابقه وهو يضفى على صاحبه أكبر الفخر".

(٦)- **مجلة الجمعية الجغرافية بباريس**، عدد ديسمبر سنة ١٩٣٣: "إن صبرى – العالم المصرى – قد أخذ على عاتقه كتابة تاريخ مصر من محمد على إلى

اليوم... وإن هذا الكتاب - الذى هو عمل ضخم مدعم بالمستندات الكثيرة - من وضع مؤرخ مصرى يفتح لنا فى تاريخ مصر، المرتبط بتاريخ أوروبا، سبلاً جديدة، لم تطرق من قبل، عظيمة الشأن".

(٧) **مجلة الشهر (ليموا)**، عدد ١٠ يناير سنة ١٩٣٣: "إن هذا الكتاب الفخم - الذى وضعه الأستاذ العلامة صبرى - يثبت لنا أن الفضائح المالية لم يخل منها بلد ولا زمان... وقد أظهر صبرى بقوة أن فرنسا فى ذلك العصر لم تكن أسلم طوية من إنجلترا. وقد برر المؤلف رد الفعل الذى حدث فى مصر وقتئذ ضد الدول الأوروبية التى كان أكبر همها التغرير بمصر وسلبها ونهبها. "ولا ريب أن هذا الكتاب عظيم الشأن من كل النواحي".

(٨) **مجلة الدراسات التاريخية بباريس**، عدد يوليو سنة١٩٣٤: "هذا كتاب رائع جدًا ومدعم بمستندات رصينة معظمها لم يسبق نشره. وهو يبحث فى عصر هام من تاريخ مصر، والتوغل الأوروبى فى أفريقيا. وهو ليس تاريخًا سياسيًا - كما يصفه المؤلف - فحسب بل تاريخًا اقتصاديًا واستعماريًا يجدد فى نواح كثيرة موضوعًا كنا لا نعرفه حق المعرفة. وقد ظهرت شخصية جوردون الغامضة فى جلاء رائع، وبانت مسألة قناة السويس فى جميع بواطنها الخافية".

(٩) **مجلة أفريقيا الفرنسية**، عدد فبراير سنة١٩٣٥: "إن الوثائق التى أتى بها المؤلف تظهر فى صورة غير مشرفة الوسائل التى لجأ اليها دليسبس للتحايل على ابتزاز المال من الخديوى إسماعيل. وقد بسط المؤلف المراحل السياسية المختلفة بقوة نفاذه، وبانت ملامح جديدة فى شخصية جوردون الغامضة".

(١٠) **مجلة الآداب المستشرقة** التى تصدر فى ليبزج بقلم الاستاذ هارنكليفر بجامعة جيتنجتن، عدد ٥ من سنة ١٩٣٥: "إن هذا الكتاب الثانى ليس أقل روعة وشأنا من الأول وأنه مثله تمامًا فى توخى الدقة فى البحث، وفى براعة العرض والبناء، وفى تنوع فصوله ومناحيه".

(١١) المجلة الأمريكية التاريخية، بقلم هوسكنز الأستاذ بجامعة تفتس: "إن الكتاب – في مجموعه – قد كتب بدقة وإحكام، وبطريقة علمية رائعة منزهة عن كل مأخذ. وفى الكتاب وجهات نظر جديدة لها شأنها، وحسبه أنه يضفى ضوءًا جديدًا على مرحلة هامة من تاريخ التدخل الأوروبى فى أفريقيا".

* * *

المؤلف في سطور:

أ.د. محمد صبري السوربوني

- ولد في القلج بمحافظة القليوبية سنة ١٨٩٠، وتوفي في القاهرة سنة ١٩٧٨.
- حصل على دبلوم الدراسات الجامعية سنة ١٩١٤ من السوربون ثم على ليسانس الآداب سنة ١٩١٩ من الجامعة نفسها.
- حصل على درجة "دكتوراة الدولة في التاريخ" من جامعة السوربون في ١٩٢٤ عن رسالته" نشأة الروح القومية المصرية (١٨٦٣-١٨٨٢)" فكان أول مصري يحصل على هذه الدرجة العلمية الرفيعة.
- أثناء دراسته في باريس، جند نفسه لخدمة القضية الوطنية المصرية من خلال تطوعه بالعمل سكرتيرًا لهيئة " الوفد المصري" ولسعد زغلول.
- عاد إلى مصر ١٩٢٤ وعمل أستاذًا بالجامعة وفي عدة وظائف حكومية متنوعة.

مؤلفاته:

له ٣٣ مؤلفًا باللغتين: العربية والفرنسية عن تاريخ مصر الحديث والأدب العربي منها:

١- "شعراء العصر"، في جزئين (١٩١٠ و١٩١٢).

٢- "ذكرى الماضى" (١٩١٥).

٣- "الثورة المصرية" في جزئين (١٩٢٠ و ١٩٢١) [بالفرنسية].

٤- "المسألة المصرية من بونابرت حتى ١٩١٩" [بالفرنسية وقد ترجمناه].

٥- "نشأة الروح القومية المصرية (٨٦٣-١٨٨)" [بالفرنسية وقد ترجمناه].

٦- "الإمبراطورية المصرية في عهد محمد على والمسألة الشرقية (١٨١١-١٨٤٩)" [بالفرنسية وقد ترجمناه].

المترجم في سطور:

ناجي رمضان عطية

- ولد في حي الجمالية بالقاهرة ١٩٥٠.
- حاصل على ليسانس الآداب – قسم اللغة الفرنسية وآدابها – كلية الآداب – جامعة عين شمس ١٩٧٤.
- حاصل على عدة دورات ومنح تدريبية لتدريس اللغة الفرنسية من مصر وفرنسا.
- حاصل على عدة دورات لدراسة الآثار المصرية والإرشاد السياحي.
- عمل مدرسًا للغة الفرنسية في المدارس الثانوية في جمهورية مصر ودولة الإمارات العربية المتحدة.
- عمل مترجمًا للغة الفرنسية في جهاز الاستخبارات العامة بالمملكة العربية السعودية (١٩٩٠-١٩٩٤).
- يعمل حاليًا مرشدًا سياحيًا ومترجمًا حرًا.
- عضو الجمعية المصرية للدراسات التاريخية.

أهم ترجماته:

١-المسألة المصرية من بونابرت حتى ١٩١٩، مجلة مصر الحديثة، العدد السادس، مركز تاريخ مصر المعاصر، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، يناير ٢٠٠٧.

٢-نشأة الروح القومية المصرية (١٨٦٣ - ١٨٨٢)، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة عدد رقم ١٠٣٥، القاهرة ٢٠٠٧.

٣-نظرة على مصر فى عهد بونابرت، تأليف جان – جاك لوتى، المركز القومي للترجمة، القاهرة ٢٠٠٨.

٤-الإمبراطورية المصرية في عهد محمد على والمسألة الشرقية (١٨١١ – ١٨٤٩) – (تحت الطبع)

المراجع في سطور:

أ.د. أحمد زكريا الشلَق

- من مواليد طنطا ١٩٤٨.
- حصل على الدكتوراه فى التاريخ الحديث والمعاصر من جامعة عين شمس ١٩٨١.
- يعمل حاليا وكيلاً لكلية الآداب – جامعة عين شمس وأستاذًا للتاريخ الحديث والمعاصر.
- حصل على جائزة الدولة للتفوق في العلوم الاجتماعية ٢٠٠٦.
- رئيس تحرير سلسلة "مصر النهضة" التي تصدر عن مركز تاريخ مصر بدار الكتب والوثائق القومية.
- رئيس تحرير سلسلة "ذاكرة الكتابة" التي تصدر عن الهيئة العامة لقصور الثقافة بالقاهرة.
- من مستشارى تحرير سلسلة "التاريخ – الجانب الآخر التي تصدرها دار الشروق.
- عضو "الجمعية المصرية للدراسات التاريخية"؛ و"لجنة التاريخ" بالمجلس الأعلى للثقافة؛ ومقرر "اللجنة العلمية لمركز تاريخ مصر المعاصر" بدار الكتب والوثائق القومية.

من أهم مؤلفاته:

١- حزب الأمة ودوره في السياسة المصرية، دار المعارف، القاهرة ١٩٧٩.

٢- حزب الأحرار الدستوريين، دار المعارف، القاهرة ١٩٨٢.

٣- رؤية في تحديث الفكر المصرى (جزءان)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٤ و١٩٨٧.

٤- الحزب الديموقراطى المصرى ١٩١٨ – ١٩٢٣، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٧.

٥- فصول من تاريخ قطر السياسى، المركز الأكاديمى بالدوحة، ١٩٩٩

٦- العرب والدولة العثمانية ١٥١٦ – ١٩١٦، مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة ٢٠٠٢.

٧- تطور مصر الحديثة، مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة ٢٠٠٣.

٨- الحداثة والإمبريالية، الغزو الفرنسى وإشكالية نهضة مصر، دار الشروق، القاهرة ٢٠٠٦.

٩- أحمد فتحى زغلول والآثار الفتحية، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة ٢٠٠٦.

١٠- الشيخ مصطفى عبد الرازق ومذكراته، مكتبة الأسرة، القاهرة ٢٠٠٦.

١١- تطور مصر المعاصرة: فصول من التاريخ السياسي والاجتماعي، القاهرة ٢٠٠٧.

١٢- طه حسين، جدل الفكر والسياسة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة ٢٠٠٨.

- بالإضافة إلى عشرات البحوث والدراسات في المؤلفات المشتركة والدوريات العلمية.

* * *

التصحيح اللغوى: سهام أبو العمرين

الإشراف الفنـــى: حســــن كامــــل